وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم علم الإجتماع

# دور الجمعيات في تنمية الوعي المروري لدى السائقين الشباب

دراسة ميدانية لجمعيات بولاية العاصمة ،البليدة ،تيزي وزو،غليزان ،تلمسان

أطروحة دكتوراه لنيل درجة الدكتوراه تخصص علم الاجتماع الثقافي

إعداد الطالبة: شامة حورية

إشراف الأستاذ: ميموني الرشيد

أعضاء لجنة المناقشة :

1- الاستاذ : عبد العزيز راس مال .....رئيسا

2- الأستاذ: الرشيد ميموني .....مشرفا

3- الأستاذ : جمال معتوق .....مناقشا

4- الأستاذة وهيبة عيشاوي .....مناقشا

السنة الجامعية: 2017- 2018

# كلمة الشكر

**نحمد الله تعالى ونشكره على إتمام هذا العمل**

**ونتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف البروفيسور**

**" الرشــيد ميمــوني "**

**على توجيهاته القيمة ونصائحه المفيدة وتتبعه لسير خطوات**

**المذكرة دون أن ننسى كل من أمدنا بالدعم ويد العون في سبيل**

**انجاز هذا العمل خاصة رؤساء الجمعيات و القائمين عليها .**

# الإهداء

**الحمد لله الذي وفقنا لانجاز هذا العمل المتواضع الذي اهديه**

**إلى منبع المحبة والعطاء أمي الحنون أطال الله في عمرها**

**إلى من ساندني طوال مشوار دراستي وأمدني بالدعم في أحلك الظروف أبي**

**العزيز أطال الله في عمره إلى أخوي العزيزين يوسف وفؤاد إلى أخواتي**

**فاطمة الزهراء و رزيقة اللتان ساندتاني في دراستي إلى أختي صفية وزوجها**

**إلى العزيز إلى قلبي ياسين إلى قرة عيني ياسمينة، كما أهدي عملي هذا إلى**

**أعز صديقاتي بهية ،رزيقة ،نورة ،ليندا، فايزة ،زينب و سعيدة ،إلى روح**

**صديقتي جميلة رحمها الله ،إلى جميع من دعمني و لو بكلمة طيبة ،إلى كل**

**أساتذتي من الابتدائي إلى الجامعة إلى جميع زملائي في العمل**

# قـائمــة الجــداول


| الرقم | عنـــــــوان الجـــــدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تأثير نسبة الكحول على السائق | 164 |
| 02 | أسباب حوادث المرور لسنة 2014 | 167 |
| 03 | أعطاب السيارة المؤدية لحوادث المرور لسنة 2014 | 170 |
| 04 | الأسباب التقنية المؤدية لحوادث المرور لسنة2014 | 172 |
| 05 | أسباب حوادث المرور لسنة 2013 | 180 |
| 06 | أسباب حوادث المرور لسنة 2016 | 181 |
| 07 | الشرائح العمرية لضحايا حوادث المرور حسب السن لسنة 2013 | 182 |
| 08 | توزيع عدد القتلى حسب السن و الجنس لسنة 2014 | 183 |
| 09 | جدول يبين نسبة الإصابة على مستوى الأعضاء | 186 |
| 10 | توزيــع المبحوثين حسب السن و الجنس | 214 |
| 11 | توزيــع المبحوثين حسب المستوى التعليمي | 215 |
| 12 | توزيــع المبحوثين حسب الحالــة العائلية | 216 |
| 13 | توزيــع أفراد العينــة حسب المهنــة | 216 |
| 14 | توزيــع أفراد العينــة حسب ملكية السيارة | 217 |
| 15 | توزيــع المبحوثين حسب ارتكاب الحادث | 218 |
| 16 | توزيــع المبحوثين حسب نوع الحــادث | 218 |
| 17 | توزيــع المبحوثين حسب الطرف الأخر في الحادث | 219 |
| 18 | توزيــع المبحوثين عن فترة ارتكــاب الحــادث | 220 |

| | | |
|---|---|---|
| **19** | توزيع المبحوثين حسب التوجه نحو النشاطات التوعوية التي تقوم بها الجمعية | 220 |
| **20** | توزيــع المبحوثين حسب النشاط الذي يتوجه إليه | 221 |
| **21** | التوجه للنشاط الخاصة بالتوعية المرورية وعلاقتها بارتكاب حوادث المرور بعد الانخراط في الجمعية | 222 |
| **22** | توزيع المبحوثين حسب احترامهم لقانون المرور قبل انخراطهم في الجمعية | 224 |
| **23** | توزيع المبحوثين حسب المخالفات التي كان يرتكبها قبل الإنخراط في الجمعية | 224 |
| **24** | توزيع المبحوثين حسب قيامهم بتفحص السيارة قبل سياقتها | 225 |
| **25** | توزيع المبحوثين حسب إستخدام حزام الأمن عندما لا تكون مراقبة أمنية | 226 |
| **26** | تــوزيع المبحوثين حسب احترام مسافة الأمان | 226 |
| **27** | توزيع المبحوثين حسب استخدامهم السرعة القانونية المطلوبة | 227 |
| **28** | العلاقة بين إحترام السرعة القانونية عند السياقة والتوجه للحملات التحسيسة | 228 |
| **29** | توزيع المبحوثين حسب التجاوز في الخط المستمر | 229 |
| **30** | توزيع المبحوثين حسب رد الفعل إذا أعاقه أحد في الطريق | 230 |
| **31** | توزيع المبحوثين حسب التصرف عند مادفة حادث في الطريق | 231 |
| **32** | توزيع المبحوثين حسب المراقبة التقنية للسيارة | 232 |
| **33** | توزيع المبحوثين حسب التوقف في إشارة قف عند خلو الطريق | 232 |
| **34** | توزيع المبحوثين حسب تسهيل مهمة السائق الذي يريد التجاوز | 233 |
| **35** | توزيع أفراد العينة حسب تنبيههم للسائقين الآخرين تجاه حاجز لا يمكنهم رؤيته | 234 |
| **36** | توزيع المبحوثين حسب احترام إشارات المرور إذا كانوا في عجلة | 234 |

| | | |
|---|---|---|
| **37** | توزيع المبحوثين حسب استعمال المذياع أثناء السياقة | 235 |
| **38** | توزيع أفراد العينة حسب صوت المذياع أو المسجل عند استعماله | 235 |
| **39** | توزيع المبحوثين حسب ما تمثل لهم السيارة | 236 |
| **40** | توزيع أفراد العينة حسب التصرف في حالة التعب عند قيادة السيارة | 237 |
| **41** | توزيع المبحوثين حسب القيام بالمناورات في حفلات الزفاف والاحتفالات | 238 |
| **42** | توزيع أفراد العينة حسب قيادة السيارة دون رخصة | 238 |
| **43** | توزيع المبحوثين حسب قيادة السيارة في الاتجاه المعاكس إذا أضطر الأمر | 239 |
| **44** | توزيع المبحوثين حسب التصرف في حالة خلل في السيارة | 239 |
| **45** | توزيع المبحوثين حسب الر د على الهاتف أثناء القيادة | 240 |
| **46** | توزيع المبحوثين حسب التدقيق اختيار قطاع الغيار | 241 |
| **47** | علاقة الرد على الهاتف عند السياقة و إرتكاب حوادث المرور | 242 |
| **48** | علاقة تصرف المبحوثين في حالة وجود خلل في السيارة وإرتكابهم لحادث المرور. | 244 |
| **49** | توزيع أفراد العينة حسب طريقة تعرفهم بالجمعية . | 246 |
| **50** | توزيع المبحوثين حسب الأسباب الشخصية التي أدت للانخراط في الجمعية | 247 |
| **51** | توزيع المبحوثين حسب وجود أفراد من العائلة لهم نشاط جمعوي | 248 |
| **52** | أسباب الإنخراط في الجمعية وعلاقتها بوجود أحد أفراد العائلة لديه نشاط جمعوي | 248 |
| **53** | توزيع أفراد العينة حسب رأيه في الإنخراط في الجمعيات | 250 |
| **54** | توزيع المبحوثين حسب كفاية النشاطات التي تقوم بها الجمعية الخاصة بالتوعية المرورية. | 251 |
| **55** | توزيع أفراد العينة حسب مساهمتهم في نشاطات الجمعية | 251 |

| | | |
|---|---|---|
| **56** | توزيع أفراد العينة حسب اطلاعهم على قانون الجمعية | 252 |
| **57** | توزيع المبحوثين حول رضاهم عن النشاطات التي تقدمها الجمعية في مجال التوعية المرورية | 252 |
| **58** | توزيع المبحوثين حسب علاقتهم مع أفراد الجمعية | 253 |
| **59** | توزيع المبحوثين حسب علاقتهم مع رؤساء الجمعية | 254 |
| **60** | توزيع المبحوثين حسب قيامهم بالاتصال بجمعيات أخرى | 254 |
| **61** | توزيع المبحوثين حسب الاتصال بجمعيات ذات نفس نشاط الجمعية المنخرط بها | 255 |
| **62** | توزيع المبحوثين حسب الاتصال بجمعيات ليس لها نفس النشاط | 256 |
| **63** | توزيع المبحوثين حسب رأيهم أن وسائل الاتصال تدعم نشاط الجمعية في عملية التوعية | 257 |
| **64** | توزيع المبحوثين حسب وسيلة الاتصال التي يرونها تنشر أهداف العملية التوعوية | 258 |
| **65** | توزيع المبحوثين حسب وجود حساب موقع التواصل الاجتماعي | 259 |
| **66** | توزيع المبحوثين حسب نشر نشاط الجمعية عبر مواقع التواصل الاجتماعي | 259 |
| **67** | توزيع أفراد العينة حسب نشر النشاط الذي يتم نشره عبر مواقع التواصل الاجتماعي | 260 |
| **68** | توزيع المبحوثين حسب رأيهم حول وسائل الاتصال و مساهمتها في التوعية المرورية | 261 |
| **69** | توزيع المبحوثين حسب حضورهم كل النشاطات التي تقوم بها الجمعية الخاصة بالتوعية المرورية | 261 |
| **70** | توزيع أفراد العينة حسب التواصل مع زملاء الجمعية خارج المقر | 262 |

**كلمة شكر**

**الإهداء**

**قائمة الجداول**

**فهرس المحتويات** **الصفحة**

**مقدمة** .....أ

**الفصل الأول:البناء المنهجي للدراسة**

1.1.أسباب اختيار الموضوع.....15

2.1.أهداف الدراسة.....16

3.1.الإشكالية.....16

4.1.الفرضيات.....20

5.1. تحديد المفاهيم.....21

6.1.الإقتراب النظري.....30

7.1.المناهج المتبعة في الدراسة.....34

8.1. مجالات الدراسة .....36

9.1.الأدوات المنهجية المستعملة في جمع البيانات.....36

10.1.العينة .....38

11.1.الدراسات السابقة .....43

12.1.صعوبات الدراسة .....55

**الباب الأول: الجانب النظري للدراسة**

**الفصل الثاني :تاريخ المجتمع المدني و الحركات الجمعوية في الجزائر**

**تمهيد.**

**1.2.المجتمع المدني الماهية و التاريخ** .....57

1.1.2.مفهوم المجتمع المدني .....57

2.1.2. التطور التاريخي المجتمع المدني.....60

3.1.2.خصائص المجتمع المدني و مقوماته.....65

4.1.2.أدوار المجتمع المدني.....73

**2.2.المجتمع المدني في الدول العربية و الإسلامية**.....77

1.2.2.المجتمع المدني في الحضارة الإسلامية.....77

2.2.2.المجتمع المدني في الدول العربية الحديثة.....79

3.2.2.تقسيم و تصنيف منظمات المجتمع المدني في الدول العربية .....82

**3.2. تاريخ الحركات الجمعوية في الجزائر** .....86

1.3.2.الجمعيات أثناء الفترة الإستعمارية.....87

2.3.2.الجمعيات بعد الاستقلال .....90

4.3.2.تحليل قانون الجمعيات بعد الاستقلال .....98

**خلاصة الفصل**

**الفصل الثالث : وسائل الاتصال الحديثة ومكونات الثقافة لدى فئة الشباب**

**تمهيد**

**1.3. وسائل الإتصال وظائفها و أهميتها** .....118

1.1.3. وسائل الإتصال .....118

2.1.3. وظائف وسائل الإتصال .....126

3.1.3.أهمية وسائل الإتصال في الحياة الاجتماعية.....128

**2.3.مفهوم الثقافة** .....130

1.2.3.تعريفات الثقافة .....131

2.2.3. خصائص الثقافة و مميزاتها .....137

3.2.3. مستويات الثقافة ومكوناتها.....138

4.2.3. نظريات الثقافة..... 141

**3.3. ثقافته الشباب و سلوكه** .....144

3.3. 1. تعريف مرحلة الشباب.....144

3.3. 2. سلوك وثقافة الشباب.....150

3.3.3. خصائص مرحلة الشباب .....154

4.3.3. مشكلات الشباب و سبل معالجتها .....156

**خلاصة الفصل**

**الفصل الرابع : واقع حوادث المرور في الجزائر الأسباب و النتائج**

**تمهيد**

**1.4.عوامل و أسباب وقوع حوادث المرور**.....162

1.1.4 أسباب بشرية.....162

1.4. 2 أسباب ميكانيكية.....168

3.1.4.أسباب تقنية.....171

1.4. 4. أسباب إجتماعية .....173

**4. 2. واقع حركة المرور في الجزائر** .....175

4. 2 .1.لمحة تاريخية عن حركة المرور في الجزائر.....175

2.4. 2.بعض إحصائيات حوادث المرور في الجزائر.....180

2.4. 3. نتائج حوادث المرور على الفرد و المجتمع.....184

**.3.4.الوعي الإجتماعي و المروري و الوقاية من حوادث المرور**..... 187

1.3.4. الوعي الإجتماعي التعريف و الماهية.....187

2.3.4.أشكال الوعي الاجتماعي..... 194

3.3.4.أنواع الوعي الاجتماعي.....197

**4.4.الوعي المروري و الوقاية من حوادث المرور** .....203

1.4.4.مفهوم الوعي المروري.....203

2.4.4. أهداف الوعي المروري.....204

4.4. 3. وسائل وأساليب التوعية المرورية .....206

**خلاصة الفصل**

**الباب الثاني: الجانب الميداني للدراسة**

**الفصل الخامس: تحليل البيانات ونتائج الدراسة**

1.5.تحليل البيانات العامة.....214

2.5.تحليل بيانات الفرضية الأولى.....220

3.5.تحليل بيانات الفرضية الثانية.....246

4.5.تحليل بيانات الفرضية الثالثة.....257

5.5.عرض و تحليل المقابلات.....262

6.5.تحليل نتائج الفرضيات .....274

7.5.الإستنتاج العام.....280

خاتمة.....283

قائمة المراجع.....284

الملاحق

**مقدمة**

يعيش الفرد مع غيره من البشر ، فهو كما وصفه ابن خلدون حيوان إجتماعي عاقل ،لذلك يتواصل مع الآخرين عن طريق اللغة و السلوك ،و العلاقات الاجتماعية ،و يخلق لنفسه نمط حياتي خاص كما أنه يتبنى ثقافة معينة حسب جنسه ،سنه ،عقيدته والمحيط الذي يحيا فيه ،وكذا مستواه الثقافي والتعليمي ،ونتيجة لهذا التفاعل تحدث عمليات مختلفة بعضها يربط بين الفرد و البيئة الخارجية المحيطة بهو منها ما يتعلق بالفرد والأفراد الآخرين و آخرى تتعلق بالشخصية ذاتها و ما يدور بها ، فالإنسان وحدة اجتماعية نفسية وبدنية (جسمية) مترابطة أو بالأحرى وحدة سوسيولوجية وبسيكولوجية وفزيولوجية، لذلك تظهر عنده سلوكات يحاول من خلالها التكيف مع البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها كما أن هذا الإنسان يمر في حياته بعدة مراحل عمرية ،كل واحدة منها لها خصائصها ،ومميزاتها ،وثقافتها وخبراتها الخاصة بها ،فالطفولة لها مميزاتها والمراهقة كذلك ، وتختلف عنها مرحلة الشباب و الكهولة و الشيخوخة ،فلكل هذه المراحل العمرية يمر بها الإنسان تباعا ومن أصعب الفئات العمرية دراسة فئة الشباب لما لها من خصائص نفسية و اجتماعية وسلوكات تختلف عن الفئات الأخرى ،باعتبارها المرحلة التي تلي مرحلة المراهقة ،و تحاول إكمال النضج النفسي والاجتماعي لذلك اعتبرها المختصون الفترة الأكثر صعوبة في السيرورة الحياتية للإنسان في هذه المرحلة يجد نفسه المراهق المدلل و رجلا في نظر البعض ،طائشا في نظر الآخرين ، لذلك فهو يحاول فرض وجوده وكل حسب طريقته ، لذلك تظهر عند الشباب سلوكات معينة ،في تصرفاته حركاته ،كلامه وحتى في طريقة قيادته للسيارة و بحكم التغيرات و التعقيدات الحاصلة في المجتمعات ظهرت منظمات رسمية و غير رسمية ،حكومية و غير حكومية وجاءت معها الجمعيات التي حاولت أن تخلق حيز ضمن المجتمع المدني ،منها التي تحاول تسليط الضوء على ظاهرة حوادث المرور ،فأسست لأجل ذلك أهداف ترمي إلى نشر الوعي

المروري و التحسيس بمخاطر هذه الظاهرة ،التي أصبحت تنعت بإرهاب الطرقات لما لها من ضحايا خاصة في أوساط الشباب ،وفئة الشباب من أهم الشرائح الموجودة في المجتمع لما لها من مقومات جسمية و فكرية و اجتماعية ،لذلك فقد ركز عليها العديد من العلماء والمفكرين وأصحاب القرار ،و حاولوا معرفة مشاكلها و التخفيف من حدتها ،فنجد إهتمام الإعلاميين و هيئات المجتمع المدني من جمعيات و مراكز البحث وكذا الهيئات الأمنية لخلق إستراتيجية خاصة للتقليل من حدّة ظاهرة حوادث المرور ،التي تفشت و استفحلت في مجتمعنا وذلك من خلال برامج و نشاطات تحسيسية وإعلامية لتحقيق وعي مروري لدى الشباب ،و انعكاساتها على سلوكاته اليومية في التعامل مع السيارة و الطريق وأفراد المجتمع ككل خاصة عند الشباب المنخرط في المجتمعات فحوادث المرور أصبحت مشكلة اجتماعية متزايدة النمو ،فهي تحصد أرواح العديد من الأفراد الصغار منهم والكبار وكذا الشباب ،الذين يكوّنون حجر أساس لدفع عجلة التنمية في البلدان ،و تنجر هذه الحوادث عن سلوكات و اختراقات و عدم احترام قانون المرور .

فالإحصائيات أكدت أن أكبر نسبة لمرتكبي حوادث المرور نجدها عند الشباب ،لذلك سنحاول تسليط الضوء على هذا الموضوع من خلال هذه الدراسة ،التي سنعرض دور التنظيم الجمعوي في تنمية الوعي المروري لدى السائقين الشباب وقد ركزت الدراسة على الشباب المنخرط في الجمعيات باختلاف مجال اهتماماتها الأساسية .فالدراسة جاءت في شكل بابين ،الأول يحتوي على الجانب النظري للدراسة ،وباب ثاني يحتوي على الجانب الميداني ،مقسمين على فصول ضمن متطلبات الدراسة وما يخدم بحثنا هذا ،فتضمن الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة الذي احتوى على أسباب اختيار الموضوع وأهداف الدراسة بالإضافة الإشكالية والفرضيات وتحديد المفاهيم و المقاربة السوسيولوجية للبحث بالإضافة إلى المناهج و الأدوات المنهجية المستعملة لجمع المعطيات، ومجالات الدراسة الزمانية و المكانية ،مع ذكر بعض الدراسات السابقة .أما الفصل الثاني فحاولنا التعرف عن تاريخ المجتمع المدني و الحركات الجمعوية في الجزائر و مسيرتها

أثناء الإحتلال الفرنسي وبعد الإستقلال وفي الفصل الثالث تطرقنا إلى وسائل الإتصال والثقافة السائدة في أوساط الشباب ،باعتبار هذه الفئة هي عينة الدراسة ،أما الفصل الرابع فاحتوى على واقع حوادث المرور في الجزائر الأسباب والنتائج المترتبة عنها على الفرد والمجتمع ككل ،وكذا تطرقنا إلى الوعي الاجتماعي والوعي المروري والوقاية من حوادث المرور،أما الفصل الخامس فجاء بالجانب الميداني للدراسة وفيه تم عرض بيانات و معطيات الفرضيات الثلاث و تحليلها و عرض النتائج المتوصل إليها.

**الفصل الأول:البناء المنهجي للدراسة**

1.1.أسباب اختيار الموضوع

2.1.أهداف الدراسة

3.1.الإشكالية

4.1.الفرضيات

5.1. تحديد المفاهيم

6.1.الإقتراب النظري

7.1 .المناهج المتبعة في الدراسة

8.1. مجالات الدراسة

9.1.الأدوات المنهجية المستعملة في جمع البيانات

10.1.العينة

11.1.الدراسات السابقة

12.1.صعوبات الدراسة

**الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة**

**1.1.أسباب اختيار الموضوع :**

لكل موضوع يحظى بالدراسة في أي مجال كان له دوافع وعوامل وأسباب ذاتية خاصة بالباحث ، وموضوعية تدفع به إلى دراسة ظاهرة معينة .

1.1.1.الأسباب الذاتية : ككل مواطن جزائري فهذه الظاهرة أثارت قلقي وانتباهي وأثارت أسبابها فضولي العلمي .

2.1.1.الأسباب الموضوعية : هذه الظاهرة –حوادث المرور – برزت في الآونة الأخيرة بروزا مرعبا ،حيث أصبح السائق و المشاة عرضة لهذه الحوادث الخطيرة ،و الأرقام المخيفة أصبحت تنشر يوميا في الصحف الوطنية وتذاع عبر وسائل الإعلام حتى أصبحت هذه الظاهرة تنعت بإرهاب الطرقات لشدة ما تحصد من أرواح لما أن المرتبة التي تحتلها الجزائر في عدد الحوادث تثير النظر بموضوعية إلى الظاهرة ،حيث تصنف الجزائر في المرتبة الرابعة عالميا في عدد الحوادث و الضحايا بعد الولايات المتحدة وإسبانيا وفرنسا والأولى في دول المغرب العربي و الوطن العربي ككل .

كذلك وجود هذا الكم الهائل من الجمعيات في الجزائر ووجود جمعيات تحاول نشر الوعي المروري كهدف رئيسي أو كنشاط ثانوي.

كما أنه من الأسباب الموضوعية كذلك ،قلة الدراسات حول الجمعيات المهتمة بالتوعية المرورية في الجزائر واقتصار الدراسات الموجودة على الإحصائيات والأرقام المسجلة لكل سنة وقلة الدراسات السوسيولوجيا في مجال إهتمام الجمعيات بعملية التوعية المرورية والبحث عن أسباب ذلك،لأنه لابد أن تدرس الظاهرة بطريقة علمية سوسيولوجية للوصول إلى العلل التي تؤدي إلى مثل هذه الظواهر ،وكذلك البحث في سلوك الفرد باعتباره المتسبب في الظاهرة الخطيرة ،خاصة الشباب منهم لأنهم الفئة الأكثر تعرضا وتسببا في حوادث المرو و تسليط الضوء على الشباب المنخرط في الجمعيات .

## 2.1.أهداف الدراسة :

لما أن الجزائر من الدول التي تحتل الصدارة في إحصائيات حوادث المرور ،ومن حيث الخسائر المادية والبشرية ،رغم الإجراءات و التحذيرات ،إلا أن الظاهرة في تزايد مستمر ،فلا السائق ولا الراكب ولا المشاة يسلم منها ،وعنصر الشباب الذي أصبح في الآونة الأخيرة الفئة التي أخذت حصة الأسد في عدد الضحايا والمتسببين في الحوادث لذلك أحاول الوقوف على ثقافة هذه الفئة ومعرفة سلوكاتهم وأفكارهم التي تكون ثقافتهم المرورية فكيف يرى الشباب قانون المرور أو المسؤولية أثناء السياقة ،هل إنخراطهم في الجمعيات يؤثر في سياقتهم و سلوكهم في الطريق ،فهل الشاب يتحمل مسؤوليته أمام القانون وأمام الآخرين ،وكذلك معرفة اتجاه التفكير عند الشباب السائقين باعتبار بروز عوامل نفسية ،تكنولوجية ،ثقافية ،إعلامية وما مدى تأثر الشباب بها وتلك الذهنيات التي أصبحت تؤثر على ثقافة الفرد في مجالاته الحياتية اليومية وتعامله مع الآخرين .

كذلك من أهداف الدراسة :

-إثراء المكتبة بدراسة في مجال الجمعيات و الوعي المروري لدى فئة الشباب.

-الخروج عن الدراسات الروتينية التي تعتمد على نتائج مسبقة و إحصائيات دون البحث والتطرق للأسباب وعلة هذه الظاهرة .

-لفت انتباه الطلبة إلى مثل هذه المواضيع ،وتناول دراستها ،خاصة الظواهر الراهنة القليلة الدراسة السوسيولوجية.

-الوصول إلى نتائج تخدم الباحثين و البحث العلمي.

## 3.1.الإشكالية :

تكمن أهمية علم الإجتماع في دراسته للمشكلات والظواهر المتعلقة بالمجتمع بهدف الوصول إلى علل وأسباب هذه المشكلات و كشف الوسائل الملائمة لمعالجتها ،أو التقليل

من حدتها وقد ترتبط هذه الظواهر بالجوانب الفكرية الثقافية،السلوكية والنفسية وغير ذلك ،كما يدرس ويجعل من عينة دراسته كل فئات المجتمع دون استثناء من أطفال شباب وشيوخ وبجنسيه الذكور والإناث ،و مع التطور في المجال الإجتماعي و السياسي و الاقتصادي ظهرت عدة آفات جديدة لم تكن من قبل ،لذا كان لزاما لعلم الإجتماع التبصر فيها ،و أخذها بعين الإعتبار وتمحيصها لدراستها دراسة سوسيولوجية ،كما ظهرت كذلك عدة مصطلحات و مفاهيم برزت مع مستجدات العصر ، ومن بين ذلك مفهوم المجتمع المدني الذي شهد انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة على المستوى الأكاديمي و السياسي دوليا ومحليا .واستفاد هذا المفهوم في تطوره و توسعه من التغيرات التي حصلت في العالم وإنتشار الديمقراطية ،وتبني العديد من المجتمعات لهذا النظام والمناداة به ،وكذلك المتطلبات الإجتماعية والسياسية أدت إلى ضرورة وجود منظمات وهيئات تحاول أن تكون همزة وصل بين أفراد المجتمع والسلطة .وتعد الجمعيات والتنظيمات الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية والثقافية من ضمن عناصر المجتمع المدني ،فقد إهتمت الدول الغربية بدعم هذه المنظمات كأحد الوسائل الرئيسية لنشر الوعي السياسي عبر العالم ، كما سعت الدول الغير ديمقراطية لتوظيف هذه المنظمات الغير حكومية ، كوسيلة لاحتواء مختلف شرائح المجتمع لدعم شرعيتها وسلطتها ،وإن العلاقة بينها بين الهيئات الحكومية من مراكز ومؤسسات وإدارات تزيد من مصداقيتها وتساهم في تحقيق أهدافها المنشودة و المراد الوصول إليها .فالجمعيات التي هي جزء من منظمات المجتمع المدني ظهرت إلى جانب الأحزاب السياسية خلال هذا القرن ،فهي تنظيمات تطوعية حرة تحاول أن تملأ المجال العام بين أفراد المجتمع والسلطات لتحقيق مصالح هؤلاء الأفراد وبالتالي تحقيق مصالح المجتمع ملتزمة بمعايير معينة كالتعاون والتنافس والصراع السلمي ،في ظل احترام المبادئ الإنسانية و الإدارة السليمة التي تبحث

عن المصلحة العامة للأفراد ،كل هذا حسب أهداف المنظمة التي ترمي إليه لأجل التغيير نحو الأفضل ونشر الوعي و المبادئ وفقا للمنظومة القانونية .

بالمقابل ظهرت على غرار المفاهيم والمصطلحات ظواهر من بينها ظاهرة حوادث المرور التي أصبحت الشغل الشاغل للعام والخاص ،وقد تفشت في معظم دول العالم حتى أصبحت تنعت بإرهاب الطرقات لكثرة الخسائر البشرية و المادية الناجمة عنها ،"فمنذ أول حادث مرور تعرض له الإنسان في إنجلترا في أواخر القرن التاسع عشر سنة 1896 ،حيث سجل مقتل شخصين والحادث الثاني كان في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1899 وخلف مقتل امرأة "[1]، لم تتوقف حتى أصبحت تحصد الملايين .لذلك ظهرت عدة منظمات وتنظيمات دولية ومحلية تنادي بضرورة وضع إستراتيجية جديدة للحد من الظاهرة ،فأسست جمعيات تحاول نشر الوعي المروري في أوساط شرائح المجتمع لاحتواء الظاهرة والتقليل من خسائرها ، فحوادث المرور أصبحت مشكلة إجتماعية متزايدة النمو فهي تحصد أرواح العديد من الأفراد الصغار منهم والكبار وكذا الشباب الذين يكوّنون حجر أساس لدفع عجلة التنمية في البلدان ،و تنجم هذه الحوادث عن سلوكات واختراقات وعدم إحترام لقانون المرور ، والجزائر تعتبر من بين دول العالم التي تعاني من الظاهرة خاصة مع زيادة وتضاعف حظيرة السيارات بالانفتاح على الأسواق العالمية ،مما زاد من الحوادث بها ،حيث أنها تحتل المرتبة الثالثة عالميا والمرتبة الأولى عربيا وإفريقيا في عدد الحوادث لذا فناقوس الخطر قد دق من هول ما نشاهده ونسمعه ونتصفحه عبر وسائل الإعلام عن عدد الضحايا ، فحسب ما أقر به المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق فالجزائر سجلت سنة 2013 ،"42846 حادث خلف 55939 جريح و 4540

1- DAKKAR(N)et BEZZAOUCHA(A),**Les accidents de la circulation ,approche épidémiologique** ,SNED ,Alger ,2003 ,p11

قتيل 2187 تتراوح أعمارهم مابين15و39 سنة"[1] ،وقد تباينت الإحصائيات مع مرور السنوات فخلال سنة 2017" أوضح ذات المصدر أن الجزائر سجلت خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية 2017 ، 19559 حادث مرور أدى إلى وفاة 2827 شخص وإصابة 28647 آخرين بجروح. ومقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية 2016 ،فقد تراجع عدد حوادث المرور إلى أقل من 14,78 % وعدد الوفيات الى أقل من 10,65 % و عدد الجرحى الى أقل من 19,51 %."[2]، فمن خلال المعطيات تتبادر لنا أن فئة الشباب هي الأكثر عرضة وارتكابا لحوادث المرور والمعروف أن هذا السن تكثر فيه الحيوية والنشاط وحب المغامرة و تبلور الشخصية وحب التباهي بالسيارة و المناورات في الطرقات ،حتى أن هناك من يعتبرها جزءا منه ومن حياته ومكانته الإجتماعية ،كما تبرز لدى هذه الفئة ثقافة معينة يتبناها ويتعامل بها من خلال سلوكاته اليومية إيجابا أو سلبا ،وذلك من خلال ما يتلقاه من المحيط الإجتماعي الذي ينتمي إليه ، ولذلك حاولت بعض جمعيات المجتمع المدني نشر الوعي المروري للتقليل من حدة الظاهرة من عن طريق نشاطاتها الأساسية أو الثانوية ،فهناك جمعيات تختص بالإهتمام بالظاهرة كمحور رئيسي ،وأخرى نشاطها في هذا المجال مناسبتي ،حيث تحاول من خلال تخصيص البعض من نشاطاتها لزرع الوعي المروري في أوساط السائقين والراجلين على حد سواء، لتنبههم من خطورة السلوكات السلبية التي نجدها خاصة عند السائقين الشباب ،وذلك عن طريق الأيام الدراسية في الجامعات و المعاهد والمراكز والحملات التحسيسية في النوادي والطرقات و المعارض .ومن كل ذلك يتبادر إلى أذهاننا السؤال التالي :

---

1 –المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق ،إحصائيات حوادث المرور لسنة 2013 .

2 – **https://www.elkhabar.com/press/article/128217**

حصيلة ثقيلة لحوادث المرور في 2017،**الخبر أونلاين ،1 نوفمبر 2017**

- هل للتنظيمات الجمعوية دور في تنمية الوعي المروري لدى السائقين الشباب المنخرطين بها من خلال حملاتها التحسيسية ؟

ومنه نطرح التساؤلات التالية:

1-هل للثقافة المرورية التي تحاول الجمعية غرسها من خلال النشاطات والعمليات التحسيسية دور في تنمية الوعي المروري لدى السائقين الشباب المنخرطين بها ؟

2-كيف يؤثر المحيط الإجتماعي و مكانة الجمعية على إنخراط الشباب في الجمعيات لتنمية وعيهم المروري؟

3-هل لوسائل الإعلام دور في نشر نشاط الجمعيات و تنمية الوعي المروري للسائقين الشباب المنخرط في الجمعية ؟

وقد تم ترجمة هذه الأسئلة إلى الفرضيات الآتية:

## 4.1.الـفرضـيات :

- تعمل الجمعيات على غرس ثقافة مرورية لدى السائقين الشباب المنخرطين في الجمعية من خلال العمليات و النشاطات التحسيسية لتنمية و عيهم المروري .
- يؤثر المحيط الإجتماعي و مكانة الجمعية في المجتمع إلى انخراط الشباب في الجمعيات لتنمية وعيهم المروري .
- تساهم الجمعيات من خلال نشر نشاطاتها عبر وسائل الاتصال في تنمية الوعي المروري لدي السائقين الشباب المنخرط بها .

مؤشرات الثقافة المرورية :

- التوجه إلى النشاطات ،إحترام قانون المرور،تفحص السيارة ،احترام السرعة المطلوبة قانونيا،التجاوز في الخط المستمر ،التصرف عند وجود حادث المراقبة التقنية للسيارات ،احترام اشارات المرور،تسهل مهمة السائقين الآخرين صوت المسجل أو الراديو عند استعماله أثناء السياقة ، مكانة السيارة ،التصرف إذا أحس

السائق بالتعب ،السياقة بدون رخصة ،التصرف عند حدوث عطب بالسيارة ، الرد على المكالمات الهاتفية عند القيادة....

مؤشرات المحيط الاجتماعي : كيفية التعرف على الجمعية ،كيفية الانخراط في الجمعية ،الشخص الذي ساهم في الانخراط في الجمعية ،الاسباب الشخصية في الانخراط في الجمعية ،مساهمة أحد أفراد العائلة في نشاطات جمعوية ،وجود مساندة من المحيطين بالفرد للانخراط في الجمعية ،العلاقة مع الأفراد المنخرطين في الجمعية،الاتصال بأفراد من جمعيات اخرى ....

## 5.1. تحديد المفاهيم :

### 1.5.1. المجتمع المدني:

عرف المجتمع المدني على أنه "كافة الأماكن التي يجتمع فيها الأفراد معا للتحاور والسعي إلى تحقيق المصالح المشتركة و محاولة التأثير في الرأي العام أو السياسات العامة "[1] أما في الندوة التي نظمها المركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 فقد عرف "المجتمع المدني المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، التي تعمل في ميادينها المختلفة،في إستقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي ، مثال ذلك الأحزاب السياسية ،ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ،ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة،ومنها أغراض للإسهام في العمل الإجتماعي لتحقيق التنمية"[2]. "كما أطلق

1- جون سكوت ، **علم الإجتماع المفاهيم الأساسية**،تر :محمد عثمان ،الشبكة العربية للأبحاث و النشر ،بيروت ،لبنان،دت، ص340.

2- فهيمة خليل أحمد العيد،**الأدوار التكميلية لمختلف هيئات المجتمع المدني** ،مركز المعلومات والأبحاث،الكويت ،2005،ص10.

مصطلح المجتمع المدني في مقابل المجتمع البدائي أو الطبيعي الذي تجتاحه الفوضى واللانظام ،وتفشي حالة الرعب والقلق والتوتر الدائم لمواجهة الأخطار المحدقة به فاضطر الأفراد بشكل تدريجي إلى تأسيس مجتمع منظم لضبط ممارسة ممارسة السلطة ،والفصل في النزاعات وسيادة القانون وتأمين الحماية لحرية الفرد في الإختيار"[1].

فالمجتمع المدني هو"الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فعالة في معظم المجالات التربوية و الإقتصادية و العائلية و الصحية والثقافية و الخيرية و غيرها "[2]

ويعرف سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني بأنه"مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة ، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ،ملتزمة في ذلك بقيم و معايير الإحترام و التراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع الخلاف"[3].

**التعريف الإجرائي:** المجتمع المدني هو عبارة عن تنظيمات حرة،ينظم إليها الفرد طواعية وذلك لأجل المصلحة العامة ومصلحة الأفراد وتكون هذه التنظيمات وفقا لمعايير المجتمع ،ومحاولة التغيير بطرق سليمة بعيدة عن الفوضى و العنف محاولة إحداث التغيير نحو الأفضل أو محاولة التقليل من ظاهرة أو تحسين وضعية معينة و ذلك حسب هدف تلك المنظمة الذي ترمي إليه.

### 2.5.1. التنظيم الجمعوي:

"الجمعية تشكل إتفاقية يديرها قانون منظم في إطاره يجتمع أشخاص معنيون من خلال عقد هدفه وليس الربح"[1] " فهي مجموعة تتشكل من قواعد و تنص على حرية الأشخاص

---

1 – بيزيد يوسف ، "المجتمع المدني و دوره في التنمية –الأدوار و التحديات –"،**المجتمع المدني ماهيته و ضرورته،** محاضرات الندوة الفكرية الخامسة ،إصدارات الرابطة الولائية للفكر و الإبداع ، الواد ،الجزائر ،2005، ص23 .

2– أحمد إبراهيم ملاوي "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية "، **مجلة العلوم الإقتصادية و القانونية** ، المجلد 24،العدد2 ، 2008، ص259.

3– محمد علي توريدي ، **المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الصومال** ،مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية ، القاهرة ، مصر،1995،ص5.

في الإنتساب إليها من عدمه حسب ماكس فيبر ،و ذلك من أجل تحقيق هدف محدد و ذلك بطريقة عقلانية وعن طريق قيم موجهة"[2]، كما تعرف "على أنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين أو أشخاص إعتبارية أو منها معا لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة ،وذلك لغرض الحصول على ربح مادي "[3]، "فهي منظمات خاصة وغير ربحية و مستقلة و تطوعية بحيث يمتلك الأفراد الحرية بالإنظمام إليها و دعمها...وهي التجمعات الأهلية ، التي تنشأ على أساس مدني ،كالتخصص المهنة والبرنامج الإصلاحي ،كجمعيات القضاة ،وأساتذة الجامعة و المحامين والإعلاميين و العمال و غيرها و هي جماعات أهلية تغاير الرسمية ،و مدنية و تغاير القروية و البدوية "[4].كما عرفها حسن ملحم "بأنها الإتفاق الذي يضع أكثر من اثنين من الأفراد بصفة دائمة معرفتهم أو نشاطهم في خدمة هدف غير تحقيق الربح المادي"[5]. أما تعريف الجمعيات في مفهوم القانون "فهي تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من اجل ترقية الأنشطة وتشجيعها ،لاسيما في المجال المهني و الاجتماعي و العلمي و الديني و التربوي و الثقافي و الرياضي و البيئي و الخير و الإنساني"[6]

---

1- أهابية فتيحة، نواري أمال ،"الإتصال الجمعوي أشكاله و أجياله ووسائله و تقنياته "،**مجلة العلوم الإنسانية**،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد9 ،مارس 2006،ص233 .

2- ALLOUCHE José, **Encyclopédie des ressources humaines**, Vuibert, Paris, 2006,p48

3 -www.elhewar.org/send.art.asp

عزو محمد عبد القادر ناجي ،"المجتمع المدني"، **مجلة الحوار المتمدن**،العدد 2261، 2008/04/24، 05:31.

4- أبوبلال عبد الله الحامد، **ثلاثية المجتمع المدني** ،الدار العربية للعلوم ، بيروت، لبنان ،ط1، 2004،ص43.

5- بن ناصر بوطيب ،" النظام القانوني للجمعيات في الجزائر،قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12"،**مجلة دفاتر السياسة و القانون** ، العدد10 ، جانفي 2014،ص254.

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، قانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012 المادة 02 من قانون الجمعيات، العدد02 ،15 يناير 2012،ص 33.

**التعريف الإجرائي:** الجمعية هي إتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ،و يجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويون على أساس تعاقدي ،و الغرض منها غير مربح و لا مصلحة شخصية ، كما يشترك فيها أفراد لتسخير معارفهم ووسائلهم لمدة معينة لأجل ترقية الأنشطة ذات الطابع الإجتماعي و العلمي و التربوي و نحن بصدد الإهتمام بالجمعيات التي تهتم بالتوعية المرورية و السلامة عبر الطرقات من خلال أنشطتها في عملية التحسيس والتوعية .

### 3.5.1. الدور:

" من الناحية اللغوية مشتق من الفعل **دار** ،بدور دورًا:أي تحرك باتجاهات متعددة وهو في مكانه"[1] أما اصطلاحا : فعرفه رالف لينتون أنه، "كل تنظيم يتضمن مجموعة من الأدوار ويفترض بالأشخاص القائمين بها الخضوع التام لها ،ويحدد الدور من الواجبات التي يضطلع بتنفيذها فرد في التنظيم "[2] ،وقد يرتبط الدور بالتنظيم كالجمعيات التي توزع فيها الأدوار و تحديد الاختصاص لخدمة أهداف هذا التنظيم "يوجد الدور حين تحدد الجماعة الإجتماعية أعرافا لا تسري سوى على فئات معينة من الأفراد تبعا للدور المتوقع ممارسته في حياة المجموعة،و أدرك المنظرون الإجتماعيون منذ زمن هذا التأثير للتوقعات الإجتماعية "[3] أما معن خليل عمر فيعرف "أن الأدوار هي رباط إجتماعي ،يحدد توقعات و إلتزامات ،تقترن مع المواقف عند توفير توقعات سلوكية معينة ،دون التفاته إلى مشاعره الخاصة ،وهنا يعتبر الدور مهما جدا بسبب توجيهه للأفراد وعن كيفية تصرفهم و إنجازهم و أنشطتهم "[4].

---

1- بوعلام بن حمودة و آخرون ، **المفتاح (قاموس عربي أبجدي مبسط)**،دار الأمة،ط2، 1996، ص 132.

2- ريمون بودون و فرانسوا بوريكو و آخرون،**المعجم النقدي لعلم الإجتماع** ،تر:سليم حداد،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1986،ص 288 .

3- جون سكوت، مرجع سابق، ص 193.

4 – معن خليل عمر ، **معجم علم الإجتماع المعاصر** ، دار الشروق، عمان ، الأردن ،ط1، 2000،ص 364

**التعريف الإجرائي:** الدور هو الوظيفة التي تقوم بها الجمعيات في عمليات التوعية المرورية من خلال النشاطات و الحملات التحسيسية .

### 4.5.1. مفهوم وسائل الإتصال:

اصطلاحا : هي مختلف التقنيات التي تساهم في تثقيف الأفراد "وتلبي معارفهم وتذوقهم للفنون والآداب ،وتقديرهم لدورهم الوظيفي الفعال في مجتمعهم"[1]. كما تعرف وسائل الاتصال على"إن كل وسيلة من وسائل الإتصال هي صناعة تقوم بنقل الرسالة ذاتها ،في أن واحد أو تقريبا لمجموعة واسعة من الافراد يمثلون الجمهور المستهلك لهذه الوسائل ،التي يستخدمها الافراد للاتصال الشخصي فيما بينهم"[2].

**التعريف الإجرائي:** هي تلك الوسائل والأدوات التي تساهم في فعالية العملية التوعوية وبلوغ أهدافها، وتقوم بتزويد الأفراد بمختلف المعلومات ، التي تخص مختلف مجالات الثقافة المرورية ، حيث نجد بها العديد من الوسائل، وكل نوع له تأثيره الاجتماعي، بمختلف أشكالها وتقنياتها بالإضافة إلى شبكة الانترنيت، حيث تساهم كل الوسائل في زيادة التفاعل والتواصل بين الأفراد بالإضافة إلى نقل الثقافة و نشر الوعي بين أفراد المجتمع .

### 5.5.1. المحيط الإجتماعي :

هو الوسط الذي ينشأ فيه الفرد حيث عرف على أنه:"هو الظروف و الأوضاع الخاصة التي تحيط بالكائن الإجتماعي ...و هو إطار و نشاط الحياة بصفة عامة "[3] فهو"عملية إجتماعية ،تتضمن نشاط الأفراد والجماعات وسلوكهم الذي يرمي إلى الملائمة والإنسجام بين الفرد و الآخر ، وبين جملة أفراد و بيئتهم ، وبين جماعات و أراء من الضروري أن

---

1- إبراهيم ميخائيل حفظ الله وآخرون، **وسائل الإعلام والتعليم**، دار العلم العربي، بيروت، ط2، 1979، ص 254.

2-خليل صابات ،جمال عبد العظيم ،**وسائل الاتصال نشأتها وتطورها** ،مكتبة الأنجلو المصرية ،ط09 ،2001،ص5.

3- سبيني سيرجيو،**التربية اللغوية للطفل** ،تر:محمد عبد الحميد عيسى و عبد الفتاح حسن عبد الفتاح،دار الفكر العربي ، القاهرة ،1991،ص8.

يتكيف الأفراد بما يسود مجتمعهم من عادات و أذواق واتجاهات وأراء حتى تسير جوانب الحياة الإجتماعية في التوافق العام"[1]، كما يشير أحمد زهران "أن المحيط الإجتماعي هو البيئة الإجتماعية التي تؤثر بأبعادها الثلاثة الطبيعية و الاجتماعية و الثقافية بطريقة مباشرة على حياة الفرد،و يحدد الأسلوب الذي يحقق له التكيف والموائمة مع كل جانب من جوانب هذه البيئة،ترتبط البيئة الطبيعية بشكل كالأسرة ،المدرسة جماعة الرفاق ،المؤسسات الثقافية والإعلامية "[2]

**التعريف الإجرائي** :المحيط الإجتماعي هو البيئة التي يعيش فيها الفرد، من أشخاص الذين يحتك بهم والمتمثلين في الأصدقاء و الأهل و الأقارب و الجيران،و مجموعة العادات و التمثلات الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد من ثقافة و ذهنيات المحيطين به .

### 6.5.1. الوعي المروري:

لغويا" الفهم و سلامة الإدراك كما تشير كلمة وعي إلى إدراك الإنسان لذاته لما يحيط به إدراكا مباشرا وهو أساس كل معرفة وقالت العرب وعي فلان الشيء بمعنى جمعه و حواه و قلبه وتدبره وحفظه و معرفة الوعي للفرد بالشيء أو الأمر حيث يسمع عنه و لكن تنقصه المعلومات التفصيلية الكاملة عنه أما العلامة محمد أبي بكر الرازي فقدم الوعي على أنه الحفظ و المعرفة ،فعندما يقال أن الفرد قد وعى الحديث أي حفظه ،والوعي بقضية ما يعني معرفة هذه القضية "[3] ،و يعرف الوعي عند علماء النفس على أنه"شعور الفرد وإدراكه لذاته و أحواله و أفعاله إدراكا مباشرا ،والوعي أساس كل معرفة و له

---

1 – أحمد زكي بدوي ،**معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية** ،دار العلوم للملايين ، بيروت ،ط1، 1987،ص380

2– حامد عبد السلام زهران ، **الصحة النفسية و العلاج النفسي** ، عالم الكتب ، القاهرة ،ط2، 1978،ص84.

3– إسماعيل سلمان أبو جلال ،**الإذاعة و دورها في الوعي الأمني** ، دار أسامة للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن ،2012، ص14.

مجموعة من المراتب والدرجات التي تتفاوت من حيث الوضوح و التعقيد ،أي أنه يعني مجموعة عمليات إدراك الفرد لذاته و للعالم الخارجي والإستجابة لها" [1].

أما الوعي المروري : بمفهومه الشامل "هو اليقظة الحسية و المعنوية و المعرفة و الإلمام الواسع بكل ما يتعلق بالمرور من مركبة و طريق و إشارات و أنظمة وغيرها مما ينعكس إيجابا على الشخص و حسن قيادته و مراعاته للأنظمة المرورية المختلفة.وتعتبر التوعية المرورية إحدى الوسائل الهامة في التعريف بوسائل النقل وقواعد القيادة والقوانين والأنظمة و الآداب التابعة لها وما يرتبط بها من أمور تؤمن السلامة للإنسان و المجتمع و تقلل من الخسائر البشرية وغير البشرية و التي تتسبب بخسائر مادية فادحة على مستوى الفرد و المجتمع "[2].

**التعريف الإجرائي** :الوعي هو الاحساس وإدراك الفرد بمعرفة معينة والوعي المروري هو معرفة السائق وإدراكه بمخاطر الطريق ومعرفة و تطبيقه لقانون المرور، وإنتهاج السلوك المتحضر والسوي، أثناء السياقة لتجنب الوقوع في الخطر أو التسبب في حادث مرور.

### 7.5.1.الثقافة :

"فالثقافة وحدة متكاملة من المعلومات والأفكار والمعتقدات وطرق التفكير والتعبيرو الترويج ،ويكتسبها الفرد عن طريق الاتصال والتفاعل الاجتماعي لاعن طريق الوراثة "[3].

إن الثقافة حسب بعض العلماء : " هي طريقة الوجود الإنساني ،التي لا معنى لها خارج ما يبدعه البشر ،وخارج العلاقات التي يقومنها فيما بينهم ،وتحدد بالتالي سلوكهم وردود أفعالهم ونشاطهم وأهدافهم "[1] .

---

1- فهد بن متعب العربي ،**تقويم فعالية برامج التوعية الأمنية** ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، 2012 ،ص18.

2 - www.traffic.gov.com مال الله الصادري

"**التوعية المرورية (الثقافة المرورية) وأثرها للحد من الحوادث المرورية** "الإدارة العامة للمرور و شرطة عمان ،السلطانية ،الأردن ،2011/08/23 ، 23:53 .

3- محمد السيد أبو التبل ،**علم النفس** ،دار النهضة العربية ،بيروت ،لبنان ،ط2، 1984، ص34.

- إن الثقافة حسب ألفريد لويس كروبير Alfred Louis KROEBER و كلاكهون Clyde.KLUCKHOHN: " تتألف من أنماط مستمرة أو ظواهر للسلوك المكتسب و المنقول عن طريق الرموز ،فعلا عن الإنجازات المتميزة للجماعات الإنسانية ويتضمن ذلك الأشياء المصنوعة ويتكون جوهر الثقافة من أفكار تقليدية ،وكافة القيم المتصلة بها،أما الأنساق الثقافية فتعتبر نتائج السلوك من ناحية وتمثل الشروط الضرورية من ناحية أخرى"[2]." فالإنسان يحيا في عالم رمزي يخلقه هو. كل حقيقة تكون بالنسبة له رمزيـة فالأحكام و التقيمات والمدركات تكون كلها نسبية مع النظام الثقافي الذي ينتمي إليه،و يعتقد هرسكوفيتش Melville HERESKOVITS،الذي يستبعد بأمانة أرنست كاسيرر Ernest CASSIRER حول هذه النقطة،أن الثقافة هي قياس كل الأشياء ،كما أن كل (حقيقة واقعية) يتم إدراكها عبر نظام ثقافي معين"[3].

- **التعريف الإجرائي للثقافة** : هي كل الخبرات و المعلومات و المهارات التي يكتسبها الفرد ويتعامل بها في مجال ما ،فلكل مجال ثقافته وطريقة تفاعل وتعامل ، كما أن الثقافة تختلف من مجتمع لآخر ومن فرد لآخر ،و الثقافة السلوك الملازم لمجال ما ،ويبرز من خلال الأفكار والتعامل و التعبير .أما الثقافة المرورية هو السلوك الذي يسير وفقه الفرد ،سواء كان سائقا أو راجلا دون المساس بالقانون أو بسلامته وسلامة الآخرين، كما تكون لديه معلومات و معارف عن التصرف و السلوك الحسن عند السياقة وفق مايمليه عليه القانون و ما يجب عليه أن ينتهجه لسلامته وسلامة غيره من خلال ما يجعل لديه وعي مروري .

### 8.5.1 مفهوم الشباب:

---

1 – رضوان السيد ،أحمد برقاوي ،**المسألة الثقافية** ،دار الفكر ،دمشق،ط2 ،2001، ص228.

2 – محمد عاطف غيث ،**قاموس علم الإجتماع** ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مصر،1979، ص110

3 – ز بودون ،ف بوريكو ، **المعجم النقدي لعلم الإجتماع** ، تر:سليم حداد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،بيروت ،1986 ،ص229

"إن الشباب مرحلة يدرك فيها الفرد المنظومة التقليدية و القيمية ،وما تمثله من توقعات على أدواره الحياتية المختلفة ،حيث تتحدد بموجبها الحقوق و الواجبات والتفاعلات و نمط العلاقات الإجتماعية التي ينخرط فيها"[1] ،أما حسب موسوعة علم الإجتماع فيرى أن الشباب ينظر إليه علم الإجتماع عادة "بوصفه مكانة مكتسبة على نحو لا دخل للفرد فيه ،أو كصفة يحددها المجتمع ،و ليس مجرد الظرف البيولوجي المرتبط بصغر السن ويستخدم المصطلح بطرق ثلاث : طريقة عامة كل العمومية ،تغطي مجموعة من مراحل دور الحياة ، التي تمتد من الطفولة المبكرة إلى أوائل البلوغ ،كما تستخدم كبديل مفضل لمصطلح المراهقة غير المرضي للدلالة على النظرية و البحوث التي تجرى على المراهق و على فترة الإنتقال إلى البلوغ ، وهناك أخيرا إستخدام أقل شيوعا اليوم للدلالة على مجموعة من المشكلات العاطفية و الإجتماعية التي يعتقد أنها ترتبط بعملية التنشئة في المجتمع الحضري و الصناعي"[2].

**التعريف الإجرائي** : إن الشباب مرحلة عمرية تتميز بميزات خاصة وحسب الدراسة المنجزة فالشباب هو الفئة العمرية بين [35-18] سنة المنخرطين في الجمعيات المدروسة و الذين يمارسون السياقة .

**9.5.1. الحادث** : يعرفه تشارنس CHERNES بأنه " عبارة عن ظهور واقعة مخططة في سلسلة من الوقائع المخططة و المراقبة. كما أورد محمود عباس عوض الحادث على أنه ما يحدث دون أن يكون متوقع الحدوث مما ينجم عنه ضرر للناس أو لأشياء"[3] .

والحادث حسب المنظمة العالمية للصحة OMS "هو حادث مستقل عن الإرادة الإنسانية تنتج عنه قوة خارجية مؤثرة و الذي يظهر على شكل ضرر جسدي أو عقلي "[1]

---

1 – ماجد الزيوت، **الشباب و القيم في عالم متغير**، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص40.

2– جوردون مارشال ، **موسوعة علم الإجتماع** ،تر :محمد الجوهري آخرون ، المجلس الأعلى للثقافة ،ط2، 2007،ص719.

3 – عبد الرحمان العيسوي ،علم النفس الانتاج ،دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ،لبنان ،1972.

و **حادث المرور** حسب المنظمة العالمية للصحة OMS " كل حادث يقع في طريق مفتوح للسير يكون على الأقل مركبا في حالة سير متورطا فيه و الذي يخلف خسائر جسدية أو مادية "[2] ويعتبر حادث المرور " كل حادث وقع في الطريق المفتوح للسير ،وكانت سيارة سبب فيه وخلف خسائر بشرية "[3].حادث المرور من منظور أخر"هو كل ما يحدث للمركبة أو من فيها من أي طرف من الأطراف المشتركة في الحادث ،وينتج عنه إزهاق الأرواح ،أو خسائر في الممتلكات أو إصابة الأجسام "[4].

**التعريف الإجرائى** : الحادث هو كل ضرر يحدث فجأة دون التوقع له ،لشخص أو آلة أو منزل ويتسبب في خسائر مادية أو بشرية ، وينتج عن التهاون أو نقص الحرص أو عدم توفر الأمان ، و من بينها حوادث المرور التي قد تنجر عن غياب الوعي المروري وحادث المرور هو حادث يقع في الطريق بسبب مركبة فيتسبب بخسائر مادية أو جسمية لراكبها أو لأشخاص آخرين .

**6.1.الاقتراب النظري:** إن الدراسات السوسيولوجية مهما تعددت مواضيعها، فهي في حاجة إلى نظريات إجتماعية حيث تعتبر هذه الأخيرة اللبنة الأساسية التي تعطي لموضوع الدراسة طابعه العلمي الذي يقوم على أسس علمية محظة ،ونقوم بالمقاربة النظرية للاقتراب من طبيعة الموضوع، حيث أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد نوع

---

1 – DAKKAR(N) et BEZZAOUCHA(A),Op cit, p11

2–OMS, **Statistique relative aux accidents de la route**, rapport d'une réunion d'une groupe technique AD HOC, Prague ,26–28, septembre, 1978

3 – BENABDELLAH. F, **Mortalité et morbidité routière en Algérie**, étude profile des accidents dans la wilaya d Oran 1982, thèse en vue d'obtenir un doctorat 3 Emme cycle, Paris, 1987, p24

4 –عبد العزيز محمد الصباحي ،**الاثار الاجتماعية للحوادث المرورية في المملكة العربية السعودية** ،اكاديمية نايف للعلوم الامنية ، الرياض ،1988،ص24

الإطار المرجعي الذي يندرج ضمنه موضوع الدراسة ،و قد اعتمدنا في موضوع دراستنا المتعلق بدور التنظيم الجمعوي في تنمية الوعي المروري لدى الشباب على:

أ- **نظرية التمثلات الإجتماعية :**"إن التمثلات الإجتماعية مفهوم يقع بين علم النفس و بين المجال الإجتماعي ،فهي تسمح بذلك للأفراد و الجماعات التحكم في محيطهم الخارجي ثم التدخل للتأثير في هذا المحيط ،وقد يلعب هذا المفهوم دورا حاسما حتى في عملية إدراك الذات التي تبدأ انطلاقا من تمثل الإنسان لذاته...فالتمثل الإجتماعي هو عملية أو صيرورة البناء الإدراكي والذهني للواقع الذي يحول المواضيع الإجتماعية (الأفراد والوضعيات) إلى قيم (قيم و معتقدات و إيديولوجيا) و يضفي عليهم مكانة معرفية تسمح بالتحكم في مختلف مظاهر الحياة اليومية داخل عملية التفاعل الإجتماعي "[1] .

"و من الممكن أن نعتبر التمثلات الإجتماعية واقعا فريدا من نوعه يدل على رسوخ بنية الوعي الجماعي و طابعه الاستعلائي ،أو آلة تصنيف الأشخاص و التصرفات ،أو هيئة وسيطة بين الإيديولوجيات و الممارسات ،أو شكلا خاص لفكر رمزي له قواعد تشكيل وإنتشار خاص به ،وبغض النظر عن وجهة النظر المتبناة ،تعرف بعض الإنتاجات بالمحتوى عندما يتعلق الأمر مثلا بالمعلومات أو الأراء ، و ترتبط بالفرد أو المجموعات ، و تقع عند الحد المشترك للمادة أو الشخص و للصور و الدلالة ،وتمنح بذلك نماذج أو أطر تحليلية قادرة على إفهامنا تكوين الحس المشترك بشكل أفضل "[2].

"إذن فالتمثلات من هذا المنطلق عملية ديناميكية أو على الأقل بها مظهر ديناميكي ، و هذا ما نلمسه في الفرد أو الجماعة حين رغبتها في إمتلاك معارف جديدة ،فهي تسعى إلى بناء تمثلات عن هذه المعارف أو الأشياء وذلك بالإحتفاظ بالمفاهيم الجديدة التي سرعان ما تندمج في إسكيمات (Schèmes) التفكير الموجود سابقا ثم تمارس تأثيرا

---

1- محمد مسلم ، **مقدمة في علم النفس الإجتماعي** ، دار قرطبة للنشر و التوزيع ،ط1،2007،ص ص 85-86

2 - جيل فيريول ، **معجم مصطلحات علم الإجتماع** ،تر:أنسام محمد الأسعد ،دار مكتبة الهلال ، بيروت ،لبنان ،2011،ص 153.

على الإتجاهات و السلوكات لمختلف الأفراد أو الجماعات ،و من هنا تدرك أيضا العلاقة بين التمثلات الإجتماعية و تأثير ذلك على سلوك الفرد و الجماعة"[1]

فمن خلال دراستنا فالتمثلات الإجتماعية عند الشباب تكمن في إمتلاك و سياقة السيارة بطريقة معينة وبمعايير جديدة خاصة تختلف عن المعايير الإجتماعية السائدة في المجتمع ،أن فئة الشباب تتكون لديهم تمثلات تجاه المحيط الذي يعيش فيه الشباب هنا يخلق قيم ومعتقدات ذهنية تجاه السيارة و نمط خاص بالسياقة و حتي في إحترامه لقانون المرور، فالتمثلات هنا هي رؤية الشباب للسياقة و السيارة وجعلها جزء من حياته اليومية ومن ذاته فيتعامل معها بطريقة ترضي نفسه و إدراكه الذهني و ذلك حسب معتقداته .

**ب- التفاعلية الرمزية :**" تعتبر التفاعلية الرمزية التفاعل الإجتماعي هو وحدة التحليل الأساسية لعلم الاجتماع ،و ترتكز على الذات كموضوع للدراسة .لذلك يبقى الباحث موجها نحو دراسة الجوانب الداخلية للسلوك الإنساني و التي تتمظهر في شكل بارز خلال التفاعل و الإتصال الرمزي بين الأفراد .فهي تسعى لإبراز العناصر المعرفية و الوجدانية و تعتبرها محاور جوهرية تدور حولها الدراسة .فهي تركز على العلاقات بين الأشخاص عوض التركيز على المجتمع ككل ." [2] فالتفاعلية الرمزية مبنية حسب هربت بلومر على فروض أهمها :"أن البشر يتصرفون حيال الأشياء على أساس ما تعنيه تلك الأشياء لهم ،هذه المعاني هي نتاج للتفاعل الاجتماعي في المجتمع الانساني ،و هذه المعاني تحور و تعدل و يتم تداولها عبر عملية تأويل يستخدمها كل فرد في تعامله مع الإشارات التي يواجهها ...إن الناس مهيأون للتفاعل على أساس معاني الموضوعات التي تؤلف عالمهم ،و أن السلوك يرتكز على المعاني الاجتماعية المرتبطة بموضوع معين (الموضوعات المادية والأخر المعنوية).تتمثل الترابطات العملية في الإشارات التي يشكلها

---

1- محمد مسلم ، مرجع سابق ،ص86.

2 - رابح كعباش ، **الاتجاهات الأساسية في علم الإجتماع** ،مخبر علم إجتماع الإتصال ،جامعة قسنطينة ،الجزائر ،2007،ص186

الناس فيما بينهم و يؤول كل منهم إشارة الأخر.إن الأفعال الاجتماعية تتشكل خلال العملية التي يلاحظ فيها الفاعلون وهم يؤولون ويقدرون المواقف التي تواجههم .إن الأفعال المتداخلة و المعقدة الترابط تكوّن التنظيمات والنظم و تقسيم العمل ،و أن شبكة الاعتماد المتبادل ديناميكية وليست ثابتة"[1] ،باعتبار دراستنا تحاول البحث عن دور الجمعيات في تنمية الوعي المروري الذي يتجلى في السلوكات الفردية والإجتماعية للسائقين ،فان النظرية تساعدنا في تحقيق ذلك ،فمن خلال تلك التفاعلات بين أفراد المنظمات والجمعيات الإجتماعية تعكس لدنا مدى تأثير وتأثر الأفراد والفاعلين الإجتماعيين في هذه الجمعيات،وكيف ينعكس ذلك ويتجلى في سلوكهم أثناء قيادة السيارة

ج- **نظرية النظم** :يعتبر النظام " هو مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي تتكامل مع بعضها و تحكمها علاقات إعتمادية متبادلة و اليات عمل معينة ،تعمل في نطاق محدد تسعى إلى تحقيق هدف معين" [2]، فالمنظمة كما عرفها روبنز ROBBINS "أنها نظام أو كيان إجتماعي مفتوح منسق بطريقة واعية راشدة ،وله حدود شبه معروفة ويعمل بصورة منتظمة ومستمرة إلى حد ما ،لتحقيق هدف أو اهداف مشتركة ...و هذا التعريف يتضمن أربع أبعاد رئيسية :

1- المنظمة كنظام / كيان إجتماعي، أي أن هناك مجموعة أفراد يعملون معاو يتفاعلون بصورة شبه مستمرة ومنتظمة نوعا ما ،أي تربطه علاقة تتصف بالاستمرارية ،و اما كون هذا النظام مفتوح فهذا يعني أن المنظمة تتأثر بالبيئة الخارجية و تؤثر فيها .

2- التنسيق الواعي نظرا لأن هذا النظام يضم مجموعة أفراد لديهم أدوار و تطلعات و توقعات و رغبات متفاوتة ،لذا ينبغي التوقف و تحقيق الانسجام و التناغم بين هؤلاء الأفراد منعا لتبديد الجمهور و الموارد لضمان انجاز العمل .

---

1 -خالد حامد، **مدخل إلى علم الاجتماع**، جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر،2008 ، ص ص 123-124 .

2 -حنا نصر الله و اخرون ، **مبادئ في العلوم الإدارية -الأصول و المفاهيم المعاصرة**-،دار زهران ،عمان، الأردن، 1998، ص81.

3- لهذا النظام حدود شبه معروفة تميز من ينتمي له و من لا ينتمي إليه ،علما بأن هذه الحدود هلامية ، ويمكن أن تتغير من حين لأخر.

4- و أخيرا فان أي منظمة تنشأ لتحقيق شيء ما هو ما نسميه الأهداف التي يعجز الفرد عن تحقيقها منفردا ،و انه يمكن تحقيقها بكفاءة أكبر بواسطة الجهد الجماعي"[1]. فالمنظمة كنظام نظر له دانيال كاتز DANIEL KATZ ورأى أن لا بد للنظر للمنظمة كنظام ويصنفها ضمن الانظمة المفتوحة حيث طرح أسئلة تتمثل في :ما هي المنظمة ؟ ممن تتكون ؟ ما هي أهدافها ؟ و كيف تعمل ؟ فقادت الإجابة عن هذه التساؤلات إلى الإستنتاج: أن أية منظمة هي نظام مفتوح تتشكل عناصرها من مجموعة مواردها (المدخلات) وآليات عمل (العمليات) ،وذلك من اجل تحقيق هدف (أهداف) معينة (المخرجات) و هي المكونات الأساسية لأي نظام (المدخلات والعمليات والمخرجات) "[2]، و باعتبار دراستنا تنصب على دراسة تنظيم ألا وهي الجمعية، فان هذه النظرية تتوافق معها في كثير من المواضع ،لأن الجمعية لديها أهداف وأفراد فاعلون وبناء إجتماعي و بيئة و تقنيات ،و النظرية تركز على هذه العناصر الأساسية في تفسيرها للنظم،و النظام نسق اجتماعي يحاول تحقيق أهدافه المسطرة و الجمعيات في المجتمعات تحتل مكانة وتعتبر نسق فعال وتؤثر في الآخرين من خلال سياستها وإستراتيجيتها، وهيكلها التنظيمي ومواردها البشرية و ثقافتها وعلاقتها الخارجية ، ونظرية النظم تركز على هذه العناصر.

### 7.1 .المناهج المتبعة في الدراسة:

يقول **جون كلود كومبيسي Jean-Claude COMBESSIE** "إن اختيار المنهج يكون مفيدا بإستراتيجية البحث" [3]، والمناهج تختلف باختلاف المواضيع ، ولكل منهج

---

1 – حسين حريم ، **مبادئ الإدارة الحديثة والنظرية ،العمليات الإدارية وظائف المنظمة)**،دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن ،2006 ، ص 16.

2 – حنا نصر الله ، مرجع سابق،ص86.

3- Jean-claud COMBESSIE, **la méthode en sociologie**, Alger, éd, casbah, 1998, p9

وظيفته وخصائصه ، والمنهج كيفما كان نوعه فهو" الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة ، وهو مجموعة من القواعد التي يتم وضعها قصد الوصول إلى حقيقة في العلم "[1] لذلك إن اختيارنا المنهجين كان وفق إستراتيجية فرضتها طبيعة موضوعنا .

### 1.7.1.المنهج الكيفي:

"هذا المنهج يشير إلى تلك الاستراتيجيات البحتة مثل الملاحظة والمقابلة المتعمقة، والتي تسمح للباحث بان يحصل على معرفة مباشرة في العلم الواقعي الذي يتناوله بالبحث و الدراسة. والمناهج الكيفية هي طريقة البحث ومدخلا من الحصول على معرفة صادقة عن الواقع الاجتماعي"[2] وقد تم الاعتماد على المنهج الكيفي الذي أعطى لنا إمكانية استنطاق الجداول الإحصائية، والتعليق عليها وتفسير النتائج المتوصل إليها تفسيرا سوسيولوجيا .وبما انه لا يمكن إخضاع الظواهر الإنسانية دائما للتكميم فقد لجانا لاستخدام هذا المنهج الذي سمح لنا معرفة الأقوال التي تم جمعها عن طريق مقابلة عدد من رؤساء الجمعيات التي تم فيها توزيع الإستمارات على المبحوثين .

### 2.7.1.المنهج الكمي :

بما أن موضوع دراستنا يحتوي على متغيرات قابلة للقياس ومحددة بعدة مؤشرات ، وجب علينا إتباع المنهج الكمي الذي يعرفه Raymond. Boudon انه " المنهج الذي يظهر من خلال جمع المعطيات والبيانات بالاستمارة وتفريغها في جداول إحصائية ، تساعدنا على التفسير والتحليل أكثر وتضمن بذلك جزءا ولو يسيرا من الفصل المنهجي والقطيعة الابستمولوجية بين الأنا والموضوع." [3] كما عرفه Maurice .Angers انه" مجموعة

---

2-عليا شكري و آخرون، **قراءات معاصرة في علم الاجتماع**، المطبوعات الجامعية،ط4،1983 ،ص112-113

2-محمد علي محمد،**علم الاجتماع والمنهج العلمي ،دراسة في طرائق البحث وأساليبه**، ، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية، ط3،1984 ،ص ص182 -183.

3 -Raymond Boudon, **méthodes en sociologie**, édition P.U.F, Paris,1970, p31.

إجراءات لقياس الظاهرة المدروسة إحصائيا بالأرقام والحساب" [1] وقد استخدمنا هذا المنهج في تحليل المعطيات وتحويلها من بيانات كيفية إلى معلومات كمية ،وذلك بغية التوصل إلى نتائج تبرز ما مدى صحة الفروض التي انطلقت منها الدراسة. وعلى هذا الأساس فقد استخدمنا طريقة إحصائية تمثلت في تكميم المعطيات المحصل عليها في الميدان، عن طريق الاستمارة حتى تكون دراسة علمية مدعمة بوسائل إحصائية.

## 8.1. مجالات الدراسة

1.8.1. **المجال الزماني:** دامت الدراسة من 2015-2017. بحيث تم الإتصال بالجمعيات المدروسة و تحديد مواعيد لإجراء المقابلات و توزيع الاستمارات و كانت هذه الفترات متقطعة لصعوبة التنقل الدائم بين هذه الولايات،فهناك من تم التنقل إليها أثناء العطل المدرسية ، و هناك من تم الذهاب إليها بصفة متكررة كالجمعيات القريبة من مقر السكن أو العمل كجمعية السلامة المرورية لولاية غليزان .

2.8.1. **المجال المكاني:** لقد تم القيام بالدراسة الميدانية في عدة ولايات من الوطن وهي العاصمة ،البليدة ،تيزي وزو تلمسان ،غليزان ، و ذلك لوجود نوع من التفهم حول الموضوع المدروس ،إضافة إلى قرب بعض الجمعيات من مقر السكن أو مقر العمل و ذلك لتسهل علينا التنقل بينها .

## 9.1.الأدوات المنهجية المستعملة في جمع البيانات:

إن اختيار أي أداة في دراسة ظاهرة ما ، يتوقف على طبيعة الموضوع وهدفه ونوع المنهج المختار وعليه كان لزاما علينا أن نختار الأدوات المنهجية المناسبة للاحتكاك بالميدان والتي نستطيع من خلالها جمع المعطيات اللازمة من المبحوثين ، لذا فقد اعتمدنا على الاستمارة كأداة رئيسية والمقابلة كأداة مدعمة

1- Maurice Angers , **Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines**, édition casbah ,Alger ,1997,p60

**1.9.1. الاستمارة** :هي طريقة لجمع المعلومات من المبحوثين إذ أنها"تقنية يستعملها الباحث للاتصال بالمبحوث بغرض جمع المعلومات الأساسية التي تتعلق بموضوع البحث ، أو مجموعة أسئلة لها اتصال مباشر بفرضيات الدراسة "[1]وهي أيضا "مجموعة من الأسئلة المقننة –المغلقة أو المفتوحة –التي توجه إلى المبحوثين من اجل الحصول على بيانات ومعلومات معينة أو اتجاه معين أو موقف معين " [2]وتعرف أيضا بأنها" التقنية المباشرة للاستطلاعات العلمية المستعملة للأفراد والتي تسمح بمساءلتهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، للحصول على نتائج كمية من اجل إيجاد علاقات رياضية لغرض إجراء مقارنات عديدة" [3] .

ونظرا لطبيعة الموضوع فقد اعتمدنا على الاستمارة كأداة أساسية محاولين إعدادها إعدادا يغطي مختلف جوانب الموضوع من خلال تعدد وتنوع الأسئلة، حيث اشتملت على أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة وأسئلة ذات الاختيار المتعدد .بغية الحصول على معطيات تساعدنا على التأكد من صدق الفروض وقياس المؤشرات الموضوعة . وبناءا على عدة مؤشرات وضعت أسئلة الاستمارة لتتضمن (50) سؤالا جاءت موزعة على 4 محاور :

**المحور الأول** : أسئلة تتعلق بالبيانات العامة .

**المحور الثاني**:أسئلة تتعلق بعمل **الجمعيات على غرس ثقافة مرورية لدى السائقين الشباب المنخرطين في الجمعية من خلال العمليات و النشاطات التحسيسية لتنمية وعيهم المروري.**

**المحور الثالث:** أسئلة تتعلق **تأثر المحيط الإجتماعي و مكانة الجمعية في المجتمع إلى انخراط الشباب في الجمعيات لتنمية وعيهم المروري.**

---

1- فاخر عاقل ،**أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية** ، دار العلم للملايين، بيروت،1982،ص220.

2-عبد الله كامل الهمالي ،**أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته** ،جامعة قار يونس ، بن غازي، ط1، 1994،ص187.

3- Maurice Angers ,op ,cit,p 14

**المحور الرابع:** أسئلة تتعلق مساهمة الجمعيات من خلال نشر نشاطاتها عبر وسائل الإتصال في تنمية الوعي المروري لدى السائقين الشباب .

**2.9.1 .المقابلة:** هي "عملية اجتماعية ضرفية تحدث بين شخصين ،الباحث أو المقابل الذي يستلم المعلومات ويجمعها ويصنفها والمبحوث الذي يعطي المعلومات إلى الباحث بعد الإجابة على الأسئلة الموجهة إليه من قبل المقابل"[1] وهي أيضا "تلك التقنية التي يلجا إليها الباحث قصد جمع المعلومات والبيانات الكيفية والتي تتطلب منه الدخول في تفاعل واتصال مباشر مع المبحوث أو المبحوثين" [2]،وبعد الاعتماد على الاستمارة ، ورغبة منا في الحصول على معلومات دقيقة ومعمقة ،اخترنا أن نعتمد على إجراء مقابلات مع بعض رؤساء الجمعيات ،واحتوى دليل المقابلة على ثلاث محاور:

1- معلومات عن الجمعية.

2- بيانات عامة عن رئيس الجمعية.

3-أسئلة عن النشاطات التي تقوم بها الجمعية .

5-أسئلة خاصة بالتنسيق مع الهيئات الأخري .

## 10.1.العينة

### 1.10.1. تعريف العينة

إن لكل دراسة أو بحث لموضوع ما مجتمع لابد أن يدرس لمعرفته ،وتكوين فكرة عنه ،وهذا المجتمع يسمى المجتمع الأم ولابد من أن تأخذ عينه تختار لتعبر عن المجتمع

1 - إحسان محمد الحسن ،**الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي** ، دار الطليعة، بيروت ،ط2 ،1986.ص93.

2 - جمال معتوق ، **منهجية العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعي** ،بن مرابط ،الجزائر ،ط1، 2009،ص204.

الكلي أو المصدر وفق طريقة معينة و العينة " هي مجموعة من الأفراد، أي ذلك الجزء من مجتمع البحث الذي سنجمع من خلاله المعطيات " [1].

" فالعينة تمثل المجتمع الأصلي وتحقق أغراض البحث ،وتعني الباحث عن مشقات دراسة المجتمع الأصلي "[2]. فالعينة جزء من المجتمع الأصلي الخاص بالدراسة .

وفي هذه الدراسة فإن مجتمع البحث ، هو السائقين المنخرطين في جمعيات تهتم بالتوعية المرورية كنشاط أساسي أو نشاط ثانوي في كل من ولايات العاصمة ،البليدة ،غليزان، تيزي وزو، تلمسان ،أما العينة هي السائقين الشباب ، المنخرطين في الجمعيات الذين هم متحصلين علي رخصة السياقة و كذلك يمارسون السياقة . الممتدة أعمارهم ما بين 18–35 سنة المنخرطين في الجمعيات المدروسة و الممارسين للسياقة ولتحديد العينة طبقت التحديد الاحتمالي ، الذي يعمل به في الدراسات التي يكون مجتمع البحث فيها ، يقدر بالآلاف أو عشرات الآلاف و الملايين أي المجتمع ذا الحجم

الكبير . وقد تم اختيار 600 مبحوث كأفراد للعينة حسب إمكانيات وقدرات الباحث و الوسائل المتاحة. وقد رعيت في ذلك عامل السن المنحصر ما بين 18–35 سنة دون مراعاة الجنس و المستوى التعليمي و النشاط الممارس لتكون العينة تمثل كل شرائح الشباب المنخرطين في الجمعيات المدروسة .

و الجدول المبين ادناه هو الجمعيات التي تم بها توزيع الاستمارات و إجراء المقابلات

---

1 – موريس أنجرس،**منهجية البحث العلمي في العلوم الأنسانية،تدريبات عملية** ،تر: بوزيد صحراوي و أخرون ،دار القصبة للنشر ، حيدرة ،الجزائر ،2004،ص301.

2 – ذوقان عبيدات و أخرون ،**البحث العلمي أدواته وأساليبه** ،دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ،عمان الأردن ،ط3 ، 1996، ص114.

| إسم الجمعية | الولاية | تاريخ الإنشاء | تاريخ النشاط الفعلي | نوع الجمعية | عدد الأعضاء | عدد المنخرطين | مقر الجمعية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجمعيةالوطنية للسلامة المرورية | البليدة | 2007 | 2010 | ولائية | 25 | 560 | مكتب مؤجر |
| الجمعية الوطنية للترقيةو الإدماج الإجتماعي | الجزائر العاصمة | 2012 | 2013 | ولائية | 15 | 230 | البلدية |
| الأزرق لحماية البيئة | البليدة | 2008 | 2008 | ولائية | 12 | 50 | دار الشباب |
| السلامة المرورية | تلمسان | 2013 | 2013 | ولائية | 15 | 403 | مكتب مؤقت لنقابة الناقلين |
| المكتب الولائي للسلامة المرورية | غليزان | 2010 | 2011 | ولائية | 15 | 373 | دار الشباب |
| الكشافة الإسلامية | العاصمة | 1992 | 1992 | بلدية | 15 | 200 | البلدية |
| أصدقاء الطريق و السلامة المرورية | تيزي وزو | 2005 | 2014 | وطنية | 15 | 370 | مقر مؤجر |
| المجموع | 1974 منخرط | | | | | | |

نلاحظ من خلال هذا العرض ان تاريخ إنشاء الجمعيات نوعا ما فتي و ذلك تزامنا مع فتح المجال امام المهتمين لتكوين جمعيات ،و كما سبق الذكر فقد حاولنا تنوعين مجال

الجمعيات من مهتمة بالسلامة المرورية و جمعيات بيئية و كشافة إسلامية و غيرها ليكون لدينا المجال لمعرفة تناولها لموضوع التوعية المرورية وكيف اصبحت الظاهرة من ضمن إهتمامات كل الجمعيات الناشطة ضمن مؤسسات المجتمع المدني .

تم الاعتماد على **العينة الغرضية أو القصدية** : وهي" التي لا يختارها الباحث بطريقة الصدفة بل يختارها بطريقة متعمدة ، أي يختار العدد المطلوب من وحدات مجتمع البحث حسب إرادته ومشيئته ، فالباحث يقوم باختيار الأشخاص الذين يعتقد أنهم صالحون وملائمون لتزويد البحث بالمعلومات المطلوبة "[1]. وقد إستعملنا هذا النوع من العينة لإجراء المقابلات مع رؤساء الجمعيات وكذا الشباب المنخرط في نفس هذه الجمعيات . و سنعرض في الجدول الأتي خصائص الجمعيات المدروسة حسب المعلومات المتحصل عنها من طرف رؤساء الجمعيات : من حيث تاريخ النشأة و نوع الجمعية و مقرها و التركيز على الأفراد المنخرطين فيها.

## 2.10.1.: طريقة اختيار العينة

و من ملاحظتنا نرى أن عدد المنخرطين في الجمعيات المدروسة هي 1974
3.29=600/1974 و هي نسبة السبر بالنسبة للعينة المدروسة و كان إختيار أفراد العينة من كل جمعية على النحو التالي :

1- Maurice Angers, op ,cit,p20.

| الجمعية | إختيار العينة من كل جمعية | عدد الأفراد من كل جمعية |
|---|---|---|
| الجمعية الوطنية للسلامة المرورية | 3.29/560 | 152.88 |
| الجمعية الوطنية للترقية و الإدماج الإجتماعي | 3.29/230 | 66.86 |
| الأزرق لحماية البيئة | 3.29/50 | 15.19 |
| جمعية السلامة المرورية | 3.29/403 | 117.62 |
| المكتب الولائي للسلامة المرورية | 3.29 /373 | 106.68 |
| الكشافة الإسلامية | 3.29/200 | 37.08 |
| أصدقاء الطريق والسلامة المرورية | 3.29/370 | 103.64 |
| المجموع | 1974 | 599.95 |

خلال الجدول أعلاه تم إختيار من كل جمعية عدد الافراد الذين سيتم توزيع الإستمارة عليهم و ذلك حسب نسبة السبر التي تم حسابها فكان لكل جمعية عدد معين من أفرادها سيتم توزيع الإستمارة عليهم بطريقة بطريقة غرضية قصدية ، حيث وزعت على أفراد العينة في كل جمعية مع مراعاة الجوانب الهامة في الدراسة ،أي لابد أن تتوفر في المبحوثين شروط الحصول على رخصة السياقة والسن الذي ينحصر ما بين 18-35 سنة ، وممارسة السياقة، والإنخراط في إحدى الجمعيات المهتمة بالتوعية المرورية، دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الأخرى ، كالجنس ، والمستوى التعليم والنشاط الممارس، وملكية السيار، وتم توزيع العينة على 600 مبحوث غير أننا إسترجعنا 525 إستمارة بسبب ضياع الإستمارات أو لا مبالات المبحوثين .

## 11.1.الدراسات السابقة:

### 1.11.1.الدراسات الاجنبية :

**1- دراسة :لينك ليترD.R.Link later 1980** :" تم إجراؤها في أستراليا لتقويم حملة إعلامية هدفت إلى حماية الصغار من حوادث المرور ،إستخدمت فيها وسائل الإعلام الثلاث :التلفزيون ، والمذياع ،والمادة المطبوعة .و قد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية

- ظهر تأثير إيجابي في إستخدام الأطفال للطرق بصورة سليمة .
- ظهر اتجاه إيجابي لدى سائقي السيارات من صغار السن نحو السلامة المرورية .
- لم تظهر أي تغيرات في منع حوادث المشاة لمن تجاوز منهم سن الخمسين ."[1]

**تعقيب** :تتشابه دراسة لينك مع دراستنا بهدف حماية مستخدمي الطريق من حوادث الطرق و دراسة مجال الوعي المروري ، و تركيز على صغار السن في جزء من مجموعة الدراسة غير أن دراستنا تدرس فئة الشباب ،و تختلف في أنها تبحث في تقويم حملة إعلامية هدفت إلى حماية الصغارو المسنين من حوادث المرور مستخدمة وسائل الإعلام الثلاث ، التلفزيون و المذياع و المطبوعات و هذا يتوافق مع جزء من دراستنا في دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي المروري .

2- دراسة جامس روشان 1977Jamers Rochan " تم اجراؤها في كندا لتقويم مدى تأثير حملة إعلامية لشرح قواعد إستعمال حزام الأمان ،واستخدمت في ذلك وسائل الإعلام المختلفة و قبل إجراء الحملة تم معرفة و معلومات و إتجاهات (4000) شخص نحو حزام الأمان بواسطة الهاتف ،ثم تمت الحملة ،و بعد استطلاع رأي المبحوثين بالهاتف لمعرفة مدى التغير الذي حصل في معلوماتهم و إتجاهاتهم نحو إستخدام الحزام نتيجة تلك الحملة.

و قد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج نذكر فيما يلي أهمها :

---

1 – نقلا عن ،عبد الله حامد عبد الله خلف ، **دور أفلام التوعية المرورية في رفع مستوي الوعي المروري** ،جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ،2005.ص 75

- أن التلفزيون كان له تأثير واضح على الإتجاهات الإيجابية للأفراد نحو إستخدام حزام الأمن .
- إزداد إستخدام حزام الأمان بصفة عامة نتيجة لهذه الحملة.
- لقد كان تأثير التلفزيون أشد من تأثير المذياع و المادة المطبوعة "[1].

**تعقيب:** إن دراسة جيمس تتلاقى مع دراستنا في ما يخص متغير التوعية المرورية التي ركز عليها الباحث بهدف حماية السائقين و المشاة ،من حوادث المرور و ذلك بتوعيتهم باحترام قانون و قواعد المرور، غير أن هذه الدراسة لها بعد نفسي أكثر منه إجتماعي حيث إعتمد في الدراسة على القياس القبلي و البعدي للوصول إلى النتائج.كما أن الدراسة أنجزت في فترة زمنية كانت تختلف ظروفها عن الفترة الحالية و تغيرت وسائل الإعلام و تطورت بشكل كبير جدا .

## 2.11.1.الدراسات العربية

**1- دراسة الأستاذ الدكتور أحمد مظهر عقبات :**[2]

بعنوان **دور وسائل الإعلام في نشر التوعية المرورية** تم طرح الدراسة بالندوة العلمية "واقع الحملات التوعوية المرورية " بمركز الدراسات و البحوث قسم الندوات و اللقاءات العلمية بجامعة نايف للعلوم الأمنية سنة 2007 حيث انطلق الباحث من إشكالية إيجاد الطرق و الأساليب الناجعة لحملات مرورية فاعلة لتنمية المعرفة و تعزيز إتجاهات الوعي لتفادي أخطار و الكوارث المرورية و إستغلال وسائل الإعلام في التبصير إلى القواعد الإرشادية النموذجية لسلامة المواطن. و قد طرح الباحث التساؤلات التالية :

- ماهي أهمية الحملات الدورية في تنمية وتعزيز المعارف المرورية و قواعد و آداب السلامة ؟

---

1 - نقلا عن ،عبد الله حامد عبد الله خلف ،مرجع سابق ،ص 75

2- أحمد مظهر عقبات، **دور وسائل الإعلام في نشر التوعية المرورية**، مركز الدراسات و البحوث قسم الندوات و اللقاءات العلمية ،جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2007.

– لماذا ينبغي على السائق الالتزام بأخلاقيات المهنة و إنسانية الأداء في صيانة المركبة و تأمين السلامة على الطرقات ؟

– ماهي خصائص الوظيفة الإعلامية في تعميق التوعية المرورية بما يتناسب مع كل وسيلة إعلامية على حدة ؟

– ماهي مجالات التعاون بين الوسائل الإعلامية و الجهات ذات العلاقة في تفعيل الإلتزام الذاتي بأنظمة المرور و قواعد السلامة؟

وقد طرح فرضية هي إنعكاسات تأثير الدور التوعوي لوسائل الإعلام على سلوكيات الفرد ستمكن قائد المركبة مع معرفة الواجبات المناطة به في تهذيب أخلاقيات السير و ستبقى دليلا علميا مساعدا لتفادي أخطار الكوارث المرورية المحتملة .

وقد إعتمد الباحث المنهج الوصفي في تناوله للموضوع للوصول إلى الهدف .حيث تم عرض إحصائيات من اليمن و قطر وأسباب حوادث المرور ،و دور العنصر البشري في حوادث المرور ودور وسائل الإعلام المسموعة و المرئية و المقروءة في نشر الوعي المروري.وقد وصل إلى نتائج أهمها : دور وسائل الإعلام في نشر التوعية المرورية يتكامل بتعاون الجهات المختصة الأخرى و السائقين و عابري الطريق و المجتمع كاملا لتحقيق الأهداف المرجوة في تعميق الوعي المروري حفاظا على سلامة الجميع .

**تعقيب** :إن هذه الدراسة لها نفس المتغير التابع لدراستنا وهو الوعي المروري ،كما حدد الباحث دراسته في دور وسائل الإعلام في تحقيق الوعي و نشره ، هذا يتوافق مع جزء من دراستنا حيث نحاول ابراز دور وسائل الإعلام في نقل نشاطات الجمعيات لنشر الوعي المروري وقد إعتمد فقط علي المنهج الوصفي و الإحصائيات المتوصل عليها من قبل في عدة دول عربية .

2- **دراسة أكرم عبد القادر أحمد أبو إسماعيل :**[1]

بعنوان **دور المؤسسات التربوية في حملات التوعية المرورية** سنة 2007 انطلق الباحث من إشكالية تتحدد في إبراز دور المؤسسات التربوية في حملات التوعية المرورية وعوامل نجاحها وتسليط الضوء على الوسائل و الأساليب التي تستخدمها المؤسسات التربوية لتحقيق هذا الدور وقد طرح التساؤلات التالية :

-عدم إغفال الجانب النفسي عند الإعداد لحملات التوعية المرورية،خصوصا ما يتعلق بالتفاؤلية الدفاعية لدى الفرد .

-توظيف إستراتيجية التدريس الحديثة في برامج و مقررات التربية المرورية.

-تقويم البرامج و الحملات التوعوية المرورية في المؤسسات التربوية من خلال إستراتيجية و أدوات التقويم الحديثة .

**تعقيب:** إن هذه الدراسة إعتمدت على المعطيات النفسية التربوية و البرامج التعليمية لتحقيق التوعية المرورية دون التركيز على الجانب الإجتماعي ،كما أنه إعتمد على المنهج الوصفي التحليلي فقد قام بوصف الظاهرة و تحليلها دون الخوض في الجانب الميداني للدراسة ، بل إكتفى بالمعطيات الجاهزة .

**3-** دراسة **عبد الله حامد عبد الله خلف:**[2]

**و** هي دراسة لنيل شهادة الماجستير وكانت دراسة شبه تجريبية على طلاب المرحلة الثانوية في مدينة الرياض سنة 2005 ، و انطلقت الدراسة من مشكلة بحث صيغت في سؤال رئيسي هو:ما دور أفلام التوعية المرورية في رفع مستوى الوعي المروري لدى الطلاب ؟وتفرعت عنها أسئلة فرعية جاءت كالأتي :

---

1- أكرم عبد القادر أحمد أبو إسماعيل، **دور المؤسسات التربوية في حملات التوعية المرورية**،مركز الدراسات و البحوث ،جامعة نايف للعلوم الأمنية ،الرياض 2007.

2- عبد الله حامد عبد الله خلف ، **مرجع سابق**

-هل توجد فروق في درجة مستوى الوعي المروري لدى مجموعة الطلاب التجريبية بين القياس القبلي و البعدي ؟

-هل توجد فروق في درجة مستوى الوعي المروري لدى مجموعة الطلاب الضابطة بين القياس القبلي و البعدي ؟

- هل توجد فروق في درجة مستوى الوعي المروري لدى مجموعتي الطلاب التجريبية و الضابطة؟

-هل هناك فروق بين المجموعة التجريبية و الضابطة في القياس القبلي ؟

-هل هناك فروق بين المجموعة التجريبية و الضابطة في القياس البعدي؟

و ترجمت هذه الأسئلة إلى فرضيات :

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي المروري لدى مجموعة الطلاب التجريبية بين القياس القبلي و البعدي لصالح القياس البعدي .

-لا توجد فروق في درجة الوعي المروري ذات دلالة إحصائية لدى المجموعة الضابطة بين القياس القبلي و البعدي .

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي المروري بين المجموعة الضابطة في القياس القبلي .

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي المروري بين المجموعة الضابطة لصالح المجموعة التجريبية في القياس البعدي .

و قد إختار الباحث 21 طالبا للمجموعة التجريبية يتم الإختبار القبلي و البعدي عليها كما تتكون المجموعة الضابطة كذلك من 21 طالب في المرحلة الثانوية في مدينة الرياض .

إستخدم الباحث المنهج شبه التجريبي و كأداة لجمع البيانات قام الباحث بتصميم إستبيان للإجابة عن أسئلة الدراسة مكونة من 68 عبارة .

و توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدى مجموعة الطلاب التجريبية في المعرفة بقوانين المرور و بأسباب الحوادث ،و سلوك القيادة بين القياس القبلي و البعدي لصالح القياس البعدي و هذا يؤكد نجاح البرنامج .

2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتي الطلاب التجريبية و الضابطة في كل من المعرفة بقوانين المرور و بأسباب الحوادث و سلوك السياقة في القياس البعدي لصالح المجموعة التجريبية ، وهذا يؤكد فعالية البرنامج في زيادة مستوى الوعي المروري لدى عينة الطلاب التجريبية .

**تعقيب:** لقد إعتمد الباحث في دراسته على المناهج إحصائية و القياس النفسي لمعرفة درجة الوعي لدي الطلبة ، وهذا باعتبار الدراسة نفسية و ليست إجتماعية ، غير أن بحكم وجود متغير الوعي فإن هذه الدراسة تتوافق مع دراستنا من ناحية المتغير التابع ،غير أن تناول الموضوع كان بتطبيق المقاييس النفسية لتحديد درجة الوعي المروري عن طريق عرض أشرطة الفديو على المبحوثين و معرفة الفروق الفردية بين الطلبة في معرفة قوانين المرور، و تحديد درجة الوعي بطريقة إحصائية ،أما دراستنا فتحاول البحث عن دور الجمعيات في تحقيق هذا الوعي .

4- دراسة **خالد بن عبد الرحمان اليوسف:**[1]

بعنوان **تقويم برامج التوعية المرورية** كانت الدراسة بالمملكة العربية السعودية بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية سنة 1986

إعتمد الباحث في دراسته هذه على الدراسة المسحية الميدانية ،لتحديد اتجاهات الجمهور بشتى فئاته التعليمية و الإقتصادية و الإجتماعية و كيف لوسائل الإعلام و الإتصال المختلفة التأثير في إتجاهاتهم .فالهدف من الدراسة المسحية لوسائل الإعلام المرئية

1- خالد بن عبد الرحمان اليوسف ،**تقويم برامج التوعية المرورية** ، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية ،المملكة العربية السعودية سنة 1986

والمسموعة و المقروءة هو معرفة ما تقدمه من خلال وسائلها الإعلامية برامج للتوعية المرورية .فحاولت الدراسة الإجابة على التساؤلات التي تطرح حول وسائل الإعلام و برامجها في التوعية المرورية ، فتم إجراء دراسات مسحية وميدانية بالإتصال بالجهات المعنية الرسمية التي تقوم بالتوعية كما ركز على البرامج التي تقوم بهذه العملية و تم قياس فعالية وسائل التوعية المختلفة و تأثيرها على الجمهور وأوضحت النتائج أن التلفزيون هو أكثر الوسائل تأثيرا على الجمهور وأن الوسائل الأخرى تقوم بعملية التوعية بحكم العوامل الديمغرافية كالسن والحالة الإقتصادية والمكانة الإجتماعية والمستوى التعليمي . والنتيجة أن رغم التوعية المرورية التي تقوم بها هذه الوسائل لأسابيع فإنها لم تخفض المخالفات وحوادث المرور .

**تعقيب:**إن هذه الدراسة تركز علي الوسائل الإعلامية وكيف لها أن تقوم بالتوعية المرورية من خلال البرامج المسطرة في الوسيلة،وهذا ما نحن نطرحه في جانب من دراستنا وكيفية عمل وسائل الإعلام على نشر برامج التوعية المرورية للتقليل من حوادث المرور،غير أن دراسة الدكتور خالد بن عبد الرحمان قام بالدراسة المسحية للوصول إلى النتائج وإعتمد على المتغيرات الديمغرافية في إختبار العينة، وهذا الجانب لم نركز عليه في دراستنا

### 3.11.1الدراسات الجزائرية

**1- دراسة بن عباس فتيحة :**[1]

بعنوان **دور الإعلام في التوعية و الوقاية من حوادث المرور في الجزائر :مقارنة بين المناطق الريفية و المناطق الحضرية** الدراسة أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الإعلام والإتصال وقد إنطلقت الباحثة من إشكالية حول دور تطبيق القوانين الصحيحة لبناء

1- فتيحة بن عباس ، **دور الإعلام في التوعية والوقاية من حوادث المرور في الجزائر :مقارنة بين المناطق الريفية و المناطق الحضرية**- دراسة وصفية استطلاعية -، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر3 ،2012/2011.

مجتمع سليم أي أن هذه القوانين المحددة للطريقة التي لابد أن تستعمل في عملية من العمليات ، وأن المخالفات إما تؤدي إلي هلاك مرتكبيها أو عقابهم أو تصبح تشكل خطر على المجتمع. وكذا إذا تدهورت ظروف أمن الطرقات، صاحبها تدهور مماثل على الصعيد الإقتصادي و الصحي ...و هذا حسب درجة و طبيعة الحادثة المرورية .و إن عمل الإعلاميين بإمكانه أن يؤدي إلى تغيير الوضعية الأمنية للطرق إذا استعملت الوسائل الإعلامية بكيفية حقيقية لتوعية الرأي العام و أفراد المجتمع ككل .

و قد طرحت الباحثة عدة أسئلة أهمها:

ماذا تبين إحصائيات حوادث المرور المنجزة من طرف مصالح الأمن (قيادة الدرك الوطني ،المدرية العامة للأمن الوطني) من جهة و من جهة أخرى ،ماذا تبرهن هذه الإحصائيات ؟

هل هناك اختلاف في المتسبب الرئيسي لهذه الحوادث في المناطق الريفية والمناطق الحضرية ؟

ماذا ينص عليه قانون المرور و هل يحترم هذا الأخير ؟

ماهي الإمكانيات المسخرة للتقليل من الظاهرة ؟

إذا كانت هناك خطة إعلامية للتوعية و الوقاية ،ماهي المرامي و الغايات و الوسائل و الأدوات و البرامج و الآليات؟

و بما أن هذه الدراسة في إطار الدراسات الوصفية الإستطلاعية و التحليلية فهذا النوع من البحوث لا يحتاج إلى فرضيات إنما تستبدل بأهداف الدراسة :

تمارس شرطة الطرق لغرض مراقبة حركة المرور وضمان أمن الطرق لفائدة مستعمليها،و يتحقق: التوعية ، الوقاية ، الإعلام ، الإسعاف، و النجدة و الرد.

- بموجب القوانين و النصوص التنظيمية لحركة المرور هل ساهمت الترتيبات المتخذة في التخفيف من الآثار السلبية لحوادث المرور وهل حققت الأهداف المحددة من قبل

المشرع؟ و هل قامت السلطات المختصة و بالتنسيق مع مختلف المصالح و الهيئات المعنية بما في ذلك قيادة الدرك الوطني و مديرية الأمن الوطني إلى إيجاد وسائل أكثر ردعا موجهة للتوعية و الوقاية من حوادث الطرق و ضمان أمن مستعمليها ؟

- ماهي هذه الوسائل ؟هل الجهود المبذولة من الناحية الإعلامية كانت كافية؟
- هدفت الدراسة بناءا على الملاحظة و الاستطلاع إلى دراسة العوامل و الأسباب الكامنة خلف هذه الظاهرة في المناطق الريفية ثم الحضرية و ذلك بغرض اتخاذ التدابير الكفيلة بتقليل نسبة ضحايا الحوادث ،تقوم خطة جمع البيانات على الرجوع للإحصائيات الرسمية بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع السائقين و رجال المرور والأطباء وسكان المناطق القريبة من الحوادث.

وبعد طرح الباحثة للإحصائيات و المقارنات و المقابلات وصلت إلى النتائج الآتية:

-التركيز على وضع إستراتيجية اتصال متميزة مطابقة للواقع المعاش وذات مصداقية ، كما يجب أن تتسم بالشمولية كل التظاهرات التي لها علاقة بالموضوع و أن تكون مستمرة عبر الزمن.

- إسناد عملية الإتصال والتوعية المرورية لهيئة تشرف على عمليات التنسيق بين الأخصائيين و المتعاملين في مختلف القطاعات .

- تتطلب عملية التوعية و الوقاية من حوادث المرور مشاركة الكل و من بينهم الدرك الوطن والشرطة، والوزارات المعنية ،المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق ، والجمعيات وخاصة القطاع الإعلامي.

- إن مسؤولية الكل مرهونة من اجل أمن أجود في الطرق و الحفاظ على أكبر عدد من الأرواح البشرية ،كما توصلت الباحثة حسب الإحصائيات أن المناطق الحضرية ذات نسب أكبر من المناطق الريفية في حوادث المرور و الضحايا.

**تعقيب** :إن الباحثة حاولت دراسة دور الإعلام ووسائله في تحقيق التوعية المرورية وهذا يتماشي مع أحد متغيرات دراستنا حيث تطرقت الباحثة إلى دور الهيئات والمنظمات والجمعيات من خلال نشر برامج التوعية في وسائل الإعلام لتحقيق التوعية المرورية ،كما أبرزت إحصائيات لمقارنة عدد حوادث المرور بين المناطق الريفية و الحضرية ، فالدراسة هي إستطلاعية ومقارنة غير أن دراستنا لا تعتمد على المنهج المقارن .

**2- دراسة حمو بو ظريفة:**[1]

هذه الدراسة تتحدث عن **أسباب حوادث المرور في الجزائر** ، قام بها الدكتور بوظريفة حمو مع مجموعة من الأساتذة من جامعة الجزائر معهد علم النفس وعلوم التربية ، وقد طبعت الدراسة سنة 1991 ففي هذه الدراسة أريد التطرق إلى مفاهيم حوادث المرور وتصميم السيارة الميكانيكي والشكلي وسلوك السائق وكيف يؤدي إلى ارتكاب حوادث المرور بإدارج العامل الإنساني و الصفات التي لابد أن يتميز بها السائق ، وقد أعطى إحصائيات 1979 و1986 عن حوادث المرور وبعض الإحصائيات الأخرى حول حوادث المرور كما أبرز دور الشرطة.

فقد حاول الأساتذة في هذه الدراسة الوقوف عند أسباب حوادث المرور من خلال التطرق للعامل البشري، الذي يعتبر العامل الأساسي في الظاهرة ، بحيث يتدخل في ذلك العامل النفسي كما أبرز العامل الميكانيكي (المادي) أي السيارة وصيانتها، وطريقة الاعتناء بها وعامل الطريق وبذلك حاول الوصول إلى نتائج تخدم هذه الدراسة .

وقد توصلوا الأساتذة إلى عدة نتائج من خلال توزيع استمارة على عدد من المبحوثين وهم سائقين لسيارات وبعد الدراسة النظرية و الميدانية وصلوا إلى نتيجة أن:

-ظاهرة عدم احترام قانون المرور ظاهرة اجتماعية مقبولة من طرف السائق الجزائري فهو لا يحترم قانون المرور لذلك فالتخطيط المحكم للطرقات و التنظيم الجيد لحركة

1- حمو بوظريفة و آخرون ،**أسباب حوادث المرور في الجزائر** ،مركز الطباعة لجامعة الجزائر ،الجزائر ،1991.

المرور من طرف رجال الأمن يساهم في التقليل من ظاهرة عدم احترام قانون المرور كذلك وصلوا إلى نتائج أخرى

-رجال الأمن في حاجة إلى تكوين خاص للتقليل من الظاهرة.

-التركيز على السائق لا يكفي لابد من التكوين الجيد .

- العلاقة بين الممتحن والمترشح يسودها طابع التوتر والضغط وقلة الموضوعية لدى الطرفين

- سلوك السياقة مبني على القلق و التوتر وقلة التعاون و التهاون الملحوظ في تحمل المسؤولية.

- سوء الطرقات وطريقة تصميمها وتخطيطها.

- سوء الانسجام بين برنامج التكوين و الانفصال الكامل في تعلم الجانب النظري دون ربطه بالممارسة و التطبيق الفعلي .

- تعامل السائق مع السيارة والطريق والآخرين من منطلق الرجولة وعدم الخضوع لأحد.

- تعتبر هذه الدراسة بمثابة مرجع قيم عن أسباب حوادث المرور في الجزائر غير أنها غلبت الجانب النفسي عن الجانب السوسيولوجي ،باعتبار هذا الجانب يؤدي إلى تبلور أفكار تظهر في سلوكات سلبية تؤدي إلى تفاقم الظاهرة .

فقد حاول تقديم صورة للسائق المثالي الذي يحترم قانون المرور ويحترم الأخرين ويستعمل السيارة كآلة يتحكم بها وليست وسيلة تباهي تتحكم به .

**تعقيب:** إن هذه الدراسة أبرزت و سلطت الضوء عن أسباب حوادث المرور في الجزائر غير ان الباحثين ركزوا على الجانب النفسي لأسباب حوادث المرور ،و بإعتبار دراستنا تبرز أسباب حوادث المرور و كيفية تنمية الوعي المروري فان هذه الدراسة تخدم دراستنا من الجانب النفسي الإجتماعي .

3- دراسة **نور الدين دكار**:[1]

هي دراسة باللغة الفرنسية قام بها دكار نور الدين وبن زاوشة عبد الله تحت عنوان :

**Les accidents de circulation en Algérie approche epidemologie**

حوادث السير في الجزائر ، مقاربة إبديمولوجية. حيث تناول الباحثين موضوع حوادث المرور في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1970/01/01 إلى 1979/12/31 وتمثلت أهداف الدراسة في ثلاث نقاط هي :

- ❖ تحسيس السكان أو المواطن و السلطات العمومية لخطورة الظاهرة و الوضع .
- ❖ تحديد الأوضاع التي وصلت إليها الظاهرة ومحاولة لفت النظر إليها.
- ❖ التأكيد على تطبيق سياسة وقائية فعالة للتخفيف من عدد ضحايا حوادث المرور

كما أوضح البحث نتائج عن الضحايا و الوفيات تمثلت فيمايلي :

1- بالنسبة لتوزيع معدل الوفيات و الإصابات من 126,8 لكل 100000 ساكن لسنة 1970 إلى 164,9 ساكن في سنة 1979، في حين نجد معدل الوفيات انتقل من 10 وفاة لكل 100 ألف ساكن إلى 17 قتيل لكل 100 ألف ساكن لسنتي 1970-1979 .

2- أما عن توزيع عدد الضحايا حسب القطاع فقط لوحظ أن المناطق الريفية هي أكثر تضررا ، حيث سجلت 26 % جريح و78,2 % قتيل كما تبين أن فئة الرجال هي أكثر عرضة لحوادث المرور من النساء.

3- كما لوحظ خلال الفترة الممتدة 1970-1979 أن الراجلين وراكبي الدرجات سواء العادية أو النارية معرضين للخطر بصفة أكبر من سائقي السيارات وسجل أيضا أن الفئة المهددة بخطر الحوادث هي فئة الأطفال بين سن 0-14 سنة ،حيث سجلت41,6 % جريح و30,3 % قتيل ، وباقي الحوادث موزعة على الفئة التي تتراوح أعمارهم أكثر من 15 سنة لهذا يبقى الطفل هو الأكثر عرضة لحوادث المرور بـ50 مرة من غيره.

---

1 - DAKKAR(N)et BEZZAOUCHA(A),**Les accidents de la circulation ,approche épidémologique** ,SNED ,Alger ,2003 .

4- لوحظ أن أيام العطل والأعياد بمثابة أيام قاتلة ، كذلك فصل الصيف (أوت، جويلية ،سبتمبر) يعرف عددا مرتفعا من ضحايا حوادث المرور .أما عن مقارنة ضحايا حوادث المرور (الوفيات) بالوفيات العامة فقد عرفت ارتفاع من 0,6 % لسنة 1970 إلى 1,2 %سنة 1979، تبين كذلك أن ساعات الدخول والخروج من العمل أو المدرسة تكثر الحركة ، هي ساعات خطيرة ، خاصة بين 16-20 سنة حيث يكثر التعب والقلق اتضح أن العامل الإنساني هو المسؤول الرئيسي لوقوع حوادث المرور في الجزائر.

**تعقيب:**إن هذه الدراسة تبرز الجانب الإحصائي لحوادث المرور والمتسببين فيها من الفئات العمرية ،وباعتبار دراستنا تسلط الضوء على الشباب فان هذه الدراسة تبرز ذلك غير إن هذه الدراسة كانت في فترة زمنية معينة تختلف عن الوقت الحالي من خلال نسبة الحوادث تغير الهياكل القاعدية والطرقات إضافة على تغير القوانين الخاصة بالسياقة والمرور .

## 12.1.صعوبات الدراسة :

لا توجد أي دراسة علمية أو سوسيولوجية تخلوا من الصعوبات، فكل عمل يواجه بعض العقبات وذلك لخصوصيات الموضوع المدروس ويمكن التطرق إلى بعض الصعوبات التي صادفتها الدراسة وواجهتنا في سير العمل ونحصرها فيما يلي :

-صعوبة ضبط متغيرات الموضوع لتعددها.

-قلة المراجع الخاصة بموضوع الجمعيات وحوادث المرور في الجزائر كمتغيران لموضوع واحد.

-صعوبة الاتصال بالجمعيات و رفض البعض مساعدتنا لإنجاز هذا العمل .

-وجود بعض العراقيل البيروقراطية وعدم التعاون وعدم تسهيل السير الحسن للبحث العلمي من طرف بعض الهيئات و الأشخاص .

-ضياع بعض الاستمارات ورفض البعض الإجابة عنها.

-افتقار بعض المبحوثين إلى الروح العلمية و الجدية في ملأ الاستمارة.

# الباب الأول الجانب النظري للدراسة

**الفصل الثاني :تاريخ المجتمع المدني و الحركات الجمعوية في الجزائر**

**تمهيد**

## 1.2.المجتمع المدني الماهية و التاريخ

1.1.2.مفهوم المجتمع المدني

2.1.2. التطور التاريخي المجتمع المدني

3.1.2.خصائص المجتمع المدني و مقوماته

4.1.2.أدوار المجتمع المدني

## 2.2.المجتمع المدني في الدول العربية و الإسلامية

1.2.2.المجتمع المدني في الحضارة الإسلامية

2.2.2.المجتمع المدني في الدول العربية الحديثة

3.2.2.تقسيم و تصنيف منظمات المجتمع المدني في الدول العربية

### 2.3 تاريخ الحركات الجمعوية في الجزائر

1.3.2.الجمعيات أثناء الفترة الإستعمارية

2.3.2.الجمعيات بعد الاستقلال

4.3.2.تحليل قانون الجمعيات بعد الاستقلال

**خلاصة الفصل**

## الفصل الثاني : تاريخ المجتمع المدني و الحركات الجمعوية في الجزائر

**تمهيد:**

مع التغيرات والمستجدات والتطورات الاجتماعية ،ظهرت عدة تنظيمات و تكتلات سياسية ومدنية وإجتماعية متعددة ،منها منظمات المجتمع المدني ورغم حداثة هذا المصطلح إلا أن له جذور تاريخية بارزة فاختلف من فترة زمنية لأخرى وأخذت خصائِص ومقومات من خلال أهدافها ومبادئها وأسسها ،والجزائر ليست عن غنى عن المجتمع المدني ،وتاريخها يشهد لها عن وجود منظمات المجتمع المدني و تلازمه مع أحداث وتاريخ الجزائر المعاصر. كما أن التنظيمات الجمعوية لازلت لحد الساعة لها دور بارز في المجتمع ،لذلك وضعت له أسس ومعايير قانونية تتماشى ومبادئ المجتمع الجزائري.

### 1.2.المجتمع المدني الماهية و التاريخ :

**1.1.2.مفهوم المجتمع المدني** : إن مفهوم المجتمع المدني في تركيبه ينقسم إلى قسمين حيث أن" المجتمع و هو ما يقابل مفهوم الدولة، فكل أمة تتكون من قاعدة هي المجتمع وقيادة هي الدولة ، ومعنى كلمة المدني اللغوي هنا هو ضد الصحراوي والبدوي ،والذي ينسجم مع مفهوم الدولة. وحيث أن المدنية لا تنشأ في الصحاري. صار المجتمع المدني نقيضا للمجتمع الصحراوي أيضا ،ولكن هذا المعنى كان ظاهرا صريحا وأساسيا في معنى الكلمة اللغوية ،فإنه غير مقصود "[1].

كما أنه عرف المجتمع المدني على أنه "مجموعة المؤسسات المدنية التي لا تمارس السلطة السياسية ،ولا تستهدف أرباحا إقتصادية بل تساهم في صياغة القرارات من خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الإقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، كما لها أغراض ثقافية كإتحاد الكتاب

1- أبو بلال عبد الله الحامد ، مرجع سابق،ص15.

والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الإجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي"[1]، فالمجتمع المدني له أهداف معينة ،أساسها الدفاع عن أفراد المجتمع والوصول إلى المنفعة العامة ،للفرد الحرية في الانخراط والإنظمام إليها .فالمجتمع المدني بما أنه"جميع التجمعات والتنظيمات والمؤسسات التي تتصل بجوانب حياة الفرد بحيث تنظيم بعض أنشطة التي يقرر هو أن يشارك فيها ،ولا تخضع المؤسسات والتنظيمات بصور مباشرة لسلطة مركزية رسمية ،فهذا فضاء بتحرك فيه الفرد مع آخرين بشيء من الحرية يختار بعض خياراته بالكيفية التي يروق له ،ويوظف بعض أنشطة في مجالات يقررها ،ويستغل بعض وقته من مناشط بفضلها أو يعبر عن رأيه وعن مواقفه من قضايا تمس حياته"[2] ،فالفرد يمارس نشاطاته من خلال هذه التجمعات والمنظمات أما اصطلاحا فيقصد بالمجتمع المدني " ما هو من لوازم الحياة في المدائن ،وهو من لوازم مجتمع المدينة ،التي يتجسد فيها الرقي في وسائل المعائش والثقافة والمساكن والملابس ،سواء أكان في القيم المشتركة بين الدول والمجتمع ،أو في إطار وهو التجمعات الأهلية"[3].

كما أعطيت عدة تعريفات اصطلاحية ،فقد عرفها أنتوني غدنز في كتابه علم الإجتماع "هي حركات إجتماعية تنطوي في المقابل على محاولة جماعية لخدمة مصالح عامة من خلال العمل التعاوني خارج حدود المجالات التي تشغلها المؤسسات القائمة "[4].و يجمع الكثير من المفكرين و المثقفين العرب في مفهوم المجتمع المدني عقب انعقاد ندوة مركز دراسات الوحدة العربية"على أن المجتمع المدني هو المؤسسات السياسية والإجتماعية

---

1- علي ليلة ، **المجتمع المدني العربي ،قضايا المواطنة و حقوق الإنسان** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ،مصر، ط 2 ،2013، ص ص17-18.

2- رمزي أحمد مصطفى عبد الحي ،**الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني** ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، مصر ،2008،ص13.

3- أبو بلال عبد الله الحامد ،مرجع سابق، ص 15.

4- أنتوني غدنز ،**علم الإجتماع** ،ترجمة :فايز الصباغ ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان ،ط04 ،2005،ص498.

والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في إستقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي ،مثال ذلك الأحزاب السياسية ومنها أغراض ثقافية كما في إتحاد الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي ،وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة ،ومنها أغراض إجتماعية للإسهام في العمل الإجتماعي لتحقيق التنمية"[1].

ويعرفه ريمون هينبوشRaymand Hinnebush على أنه " في إطار كونه تعبيرا أساسيا في الإنتقال التعددي المستقر فان المجتمع المدني الحيوي تمثل في شبكة الإتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدول والجماعات الأولية ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الإنقسامات الإجتماعية و تشكيل منطقة عازلة بين الدول والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدول و سلطتها "[2]، أما آدم سميث فيرى أن المجتمع المدني"الحيز الذي يتم فيه نسج العلاقات المتبادلة "[3] .

أي أن مؤسسات المجتمع المدني هو مجال لخلق علاقات إجتماعية ،قائمة على التفاعل وتبادل المنفعة والخبرة بين الأفراد الذين ينتمون إليها،فكل منظر أو عالم أتى بتعريف حسب أفكاره وأرائه التي تتماشى مع توجهه .

" ومن المعروف أن مؤسسات المجتمع المدني ،أمر هام وحيوي للغاية ،وهو أمر قائم في كثير من دول العالم ،وتشجع الكثير من حكومات الدول المتقدمة على قيام تلك المؤسسات لأنها تحمل العبء عن السلطة في تحقيق متطلبات المواطنين وحماية حقوقهم،ومؤسسات المجتمع المدني لا تأتي في مواجهة السلطة بشكل أساسي ،بل هي تحمي حقوق المواطنين بشكل عام أو مجموعات المصالح المشتركة ،وتثبيت الوعي

---

1- رمزي أحمد مصطفى عبد الحي، مرجع سابق ،ص41.

2- الفاتح متروك، **المجتمع و الديمقراطية والدولة في البلدان العربية – دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء ترف المدينة**- ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2002،ص27.

3-عزمي بشارة، **المجتمع المدني – دراسة نقدية-**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1998،ص89.

،وتمثلهم أمام السلطة أو القضاء ،وتمارس مختلف النشاطات السلمية التي تسهم في تطوير المجتمع و تثقيفه و الدفاع عن حقوقه"[1].

### 2.1.2. التطور التاريخي المجتمع المدني :

رغم إن مصطلح المجتمع المدني مصطلح معاصر غير أن لديه جذوره التاريخية حيث عرف في الحضارات القديمة بأشكال متباينة فقد " نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي حيث أشار إليه أرسطو اعتباره مجموعة سياسية تخضع للقانون أي أنه لم يكن يميز بين الدولة و المجتمع المدني ،فالدولة في التفكر السياسي والأوربي القديم يقصد به مجتمعا مدنيا يمثل تجمع سياسي أعضائه من المواطنين الذين يعترفون بقوانين الدولة و يتعرفون وفقا لها "[2]

"كما أن مجالات سقراط المبكرة مع ثراسيماخوس Thrasymachus أرسى أطروحة المركزية في كتاب محاور الجمهورية و مفادها أن المصلحة الفردية لا يمكن أن توفر أبدا أساسا كافيا لحياة سعيدة أو عادلة أو متمدنة ،فالقوة الشرعية و السلطة و المعرفة توجد فقط لخدمة أولئك الذين تمارس لأجلهم"[3] ،لقد حاول أرسطو أن يبرر أن الإنسان بطبيعته حيوان سياسي .وفي العصور الوسطى جاء القديس أوغستين Saint Augustin فأقام "تقابلا بين المدنية و الأرضية التي تستمد مجدها من البشر و تؤسس وفاق رعاياها فيما يتعلق بقضايا الأسرة و الطاعة على إتفاق إرادتهم حول القضايا المتعلقة بالحياة الفانية و بين المدينة السماوية ... الأولى تمثلها الدولة و تحكمها رغبة الهيمنة ،و المدينة الثانية فتمثلها الكنيسة و يتبادل فيها الناس الخدمات بإحسان و رضاء"[4] .بعد انقضاء العصور

---

1 –**www.elhewar.org/sent.art.asp** عزو محمد عبد القادر ناجي ، مرجع سابق

2–http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=179782&r=0

محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي ،"تأهيل القيادات والمنظمات الغير حكومية على الإدارة الديمقراطية ومهارات التحالف والتغيير" ،**الحوار المتمدن**، العدد 2724 ،31 / 7 / 2009 – 09:47.

3–جون إهرنبرغ ،**المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكر** ،تر:حسين ناظم،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان ،ط1، 2008،ص31.

4– رمزي أحمد مصطفى عبد الحي، مرجع سابق ص19.

الوسطى و السيطرة الكنسية وبداية عصر النهضة بدأ البحث في تزايد حول تحديد مفهوم المجتمع المدني فقد ظهرت أراء توماس هوبز Thomas Hobbes و جون لوك Jhon Locke "فتوماس هوبز الإنجليزي أمن بأفكار ميكيافيلي فيما يتعلق بفطرة وطبيعة الإنسان ،وجعلها أساس فلسفته السياسية ،إنه كميكيافيلي فسر الإنسان بأنه حيوان شهواني ،ومن هنا كان معتقدا بأن الإنسان في الوضع الطبيعي و الذي يحي فيه بدون حاكمية أي قانون مبني على تعاقد ما ،...و الأخلاق لا يمكنها أن تنجي الإنسان من هذا الهرج الناشئ عن هذا الوضع الطبيعي وذلك لأنها في إعتقاد هوبز ظاهرة مصنوعة ومصطنعة ،وهي تظهر في وضع مقابل للوضع الطبيعي (المجتمع المدني) بواسطة التعاقدات و الاعتبارات الإجتماعية "[1] .

فهوبز يرى أن لوضع حد للفوضى و لتفادي الوقوع في الفساد لا بد من إنشاء مجتمع مدني والخروج من الوضع الطبيعي المبني على عدم الاستقرار و التوتر الإجتماعي.فأراء هوبز و لوك كانت تقوم على إن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان لذلك وجد المجتمع المدني لمنع ذلك " وقد اشتهر توماس هوبز بنظريته والتي تؤكد أن الحالة الطبيعية للإنسان تحركها الرغبة والخوف و النزوع إلى المحافظة على الذات ،ولكن المحافظة على الذات هذه سرعان ما تتبدل و تتحول إلى أنانية تقود البشر إلى الحرب و القتال ،وأمام هذه الحالة القتالية والشر المتواصل يأتي العقل ليفرض نفسه ، والحل الذي يصل إليه هو التمثل في الدولة، و يقصد هوبز بالدولة شخصا واحدا تكون إرادته بموجب إتفاق عدد كبير من الرجال هي إدارة الجميع بحيث يكون بإمكانها أن تستخدم القوة ومصادر العامة من أجل السلام وحماية مصالح الجميع ."[2]

---

1- أحمد واعظي ، **المجتمع الديني و المدني** ،ترجمة حيدر حب الله ،دار الهادي للطباعة و النشر و التوزيع ،بيروت ،لبنان ،ط1، 2001،ص27.

2- رمزي أحمد مصطفى عبد الحي، مرجع سابق، 20.

"كان هوبز و لوك يريان في المجتمع المدني وسيلة ينتجها التعاقد وتضمنها السياسة بين أفراد اجتمعوا لتحصيل غاية مقصودة"[1].فتوماس هوبز حاول أن يبرز أن المجتمع المدني يمكن للإنسان أن يحدث الأمان و يسيطر على الوضع الإجتماعي و ينتقل من الحالة الطبيعية للإنسان إلى المدنية التي تبنى على الاستقرار و السلام.

وجاء جون لوك بعد هوبز" مؤكدا على ضرورة حرية الأفراد داخل الدولة ،ومن ثم جاءت فكرة الربط بين المجتمع المدني و الدولة و هذا ما أدى إلى بروز فكرة المواطنة و هذا ما اتضح في فكر دافيد هيوم David Hume في إنجلترا و ايمانويل كانط .Emmanuel Kant في ألمانيا وجان جاك روسو Jean.Jacques.Rousseau في فرنسا"[2]. فكل منهم حاول إعطاء فكرة عن المجتمع المدني حسب نظرته،و توجهه الخاص والظروف القائمة في بلده .لذلك فقد عرف مفهوم المجتمع المدني اختلاف في تحديده كمصطلح أو مفهوم وذلك لتباين الأفكار والتيارات التي تناولته."و قد تطور هذا المفهوم في القرن الثامن عشر ،حيث بدأ التمييز بين الدولة و المجتمع و بدأت حركة الجمعيات بالتبلور كنسق ،يملك الأحقية في الدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي وبنهاية القرن ذاته تأكد في الفكر السياسي الغربي ،ضرورة تقليص الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير أمره الذاتية بنفسه و أن لا يترك للحكومة إلا القليل"[3].

كل هذا كان بمثابة تحول هام في ظهور مفهوم المجتمع المدني في هذه الفترة غير أن بظهور أنظمة أخرى في المجتمعات الغربية و بالتحديد في القرن التاسع عشر، حدث التحول الثاني عند هيقل حيث أنه " من أول الذين استخدموا مصطلح المجتمع المدني في مؤلفه **فلسفة الحق و القانون** في القرن التاسع عشر وقد ميز هيقل مابين المجتمع المدني والدولة وحذر من الخلط بين المفهومين باعتبار أن الدولة تجسيد للعقل الكوني

---

1- جون إهرنبرغ، مرجع سابق،ص 20.

2- رمزي أحمد مصطفى عبد الحي، مرجع سابق، 21.

3- أحمد إبراهيم ملاوي، مرجع سابق، 258.

والحقيقة المطلقة بينما يمثل المجتمع المدني مجموعة المصالح المختلفة للأفراد وهو بهذا أدنى مرتبة من الدولة تمثل الصالح العام وكان يسعى إلى جعل مؤسسات المجتمع المدني في خدمة الدولة"[1].بعد ذلك جاء كارل ماركس الذي كان ينظر مثله مثل إنجلز إلى أن المجتمع المدني هو تعبير عن الثورة البرجوازية،" حيث يقدم ماركس و إنجلز حلا بديلا عن الأزمة الحاصلة في النظم الرأسمالية بين المجتمع المدني و الدولة التي يعرفانها بأنها جهاز قمع و مراقبة ،تخدم طبقة اجتماعية معينة و هذا الحل يتمثل أساسا في الإنتقال إلى مرحلة الإشتراكية ،لا شك أن التحكم في طاقات الطبيعة ،بواسطة التقنية تخلق الثروة غير أن السيطرة على الطبيعة تحدث كذلك ظاهر التبعية والاسترقاق، ومن هنا دعا ماركس إلى ضرورة نقد الإقتصاد والسياسة تمهيدا للإنتقال من حالة ، الصراع العنيف بين قوى المجتمع المدني والدولة في النظم الرأسمالية إلى حالة المجتمع الإشتراكي الذي يمثل فيه المجتمع المدني والدولة وجهان لعملة واحدة "[2].إن ماركس في تفسيره لمفهوم المجتمع المدني قد ركز على الجانب المادي ،و ربط العمل كوسيلة ضد السلطة الإستبدادية . فالمجتمع المدني أخذ منحنى سياسي أكثر منه إجتماعي في تلك الفترة ،لان بذور النظم السياسية كانت في بدايتها ،لذلك ركز العلماء والمنظرون على الجانب السياسي أكثر من الإجتماعي .وظهرت " الثورات البرجوازية التي حققت إنجازات كثيرة في فضاء التنوير والعقلانية والعلم والديمقراطية ،فقد كان نجاح هذه الثورات نوع من التغيير العميق في كل من هولندا،بريطانيا وفرنسا"[3].و للإسهامات الفكرية المنجزة عن هذه الثورات، دور في تطوير المجالات العلمية الكبرى ،التي أدت إلى تخلص الفرد من الأفكار و القيود التي فرضت عليه في القرون السابقة ،وظهور مجتمع مدني متحرر من الكنيسة والراهب والحاكم...إلخ.

---

1-أسامة شهوان ،**إدارة الدولة – المفاهيم و التطور**-،دار الشروق للنشر،عمان ، الأردن،ط1 ،2001 ،ص85.

2 - رمزي أحمد مصطفى عبد الحي، مرجع سابق،ص23.

3- علي ليلة، مرجع سابق،ص28.

في القرن العشرين طرح الإيطالي أنطونيو جرامشي Antonio Gramsci مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد، فكرته الأساسية هو أن"المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الإقتصادي ،بل ساحة للتنافس الإيديولوجي منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الايديولوجية "[1] ،فقد كان منطلق جرامشي من فكر هيقل وماركس معا،فلقد لاحظ جرامشي أن "الثورة البلشفية نجحت بفعل السيطرة الكاملة من الدولة مقابل ضعف في المجتمع المدني مثل في المجتمع السياسي ، وهذا عكس الدولة في الغرب التي تتلاحم مع المجتمع المدني ،التي يعتمد فيها على الهيمنة الاديولوجية بواسطة تفعيل المثقف العضوي، ويعتبر جرامشي بخلاف كارل ماركس المجتمع المدني مكونا من مكونات البنية الفوقية بجانب الدولة،حيث أن هناك دائما تنافس إديولوجي وصراع ،وللربط بين طبقات المجتمع والدولة ،فهناك طبقة تمارس هيمنتها عن طريق المجتمع المدني وتنظيماته،وسيطرتها عن طريق المجتمع السياسي حيث يستخدم السلطة القمعية الإكراهية للدولة لتكريس إيديولوجيتها "[2]،إعتمد جرامشي على مفهوم الهيمنة الذي صاغه، فبدأ التركيز على المسائل الإيديولوجية والبنى الفوقية للمجتمع المدني والتي تساهم في ترسيخها في المجتمع .

"كان تفسير جرامشي للعلاقة بين الدولة و المجتمع المدني تفسيرا غير واضح ومتناقض في الغالب ،غير أنه أراد التشديد على دور الاديولوجيا ومنحها في الأقل منزلة مساوية لمنزلة القسر المنظم الذي تمارسه الدولة"[3].إن جرامشي في تشخيصه لمفهوم المجتمع المدني بوصفه أنه إطار لممارسة الهيمنة ،و إنه أراد "إبراز أهمية الإيديولوجيا، و يبدوا أنه اعتبر أن مهمة الدولة هي التوليف بين الهيمنة والقسر ،والإقناع والقوة ،والموافقة

---

1- عبد الغفار شكر ، "نشأة و تطور المجتمع المدني مكوناته و أطره التنظيمي" ،**مجلة الحوار المتمدن**، العدد 985، 2013/10/13، ص32

2- باري عبد اللطيف، **المجتمع المدني العالمي و تأثيره على المجتمع المدني الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2007،ص22.

3- جون إهرنبرغ، مرجع سابق،ص 394.

والديكتاتورية فكانت الدولة من حيث معناها التكاملي تساوي ديكتاتورية + هيمنة "[1].إعتبر جرامشي أن مؤسسات المجتمع المدني السياسي ،تحاول طرح هيمنتها من خلال المدارس ،والجمعيات الخاصة ،الكنائس إلى غير ذلك من الطبقات الإجتماعية والسياسية التي تفرض هيمنتها على المواطنين وتخلق نوع من الطبقية الإجتماعية ،كما أنه لم ينسى فضل بعض المؤسسات التربوية والثقافية والإعلامية والمؤسسات التقليدية الموروثة عن الماضي مثل المؤسسات الدينية وعلمائها ،فهي صاحبة الفضل في إستقرار نمط إنتاج معين أو تنظيم إقتصادي ما، وبداخل هذه المؤسسات يدور الصراع الذي قد يؤدي إلى التحول عن هذا النمط و انتقال المجتمع إلى مرحلة تاريخية أخرى "[2]، فلقد أراد جرامشي إستثمار مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات في التحول الديمقراطي والتاريخي، باعتبارها مؤسسات تحدث الصراع و التغيير الإجتماعي و السياسي.

**3.1.2.خصائص المجتمع المدني و مقوماته** :تختلف مؤسسات المجتمع المدني فيما بينها من حيث التقدم ودرجة فاعليتها في المجتمع ،وتختص بمعايير أساسية في تفعيل مقوماتها نذكر منا:

**1.القدرة على التكيف:** "ويقصد بها قدرة المؤسسة على التكييف مع التطورات الدولية و المحلية ،فكلما استطاعت المؤسسة التكيف مع الوضع كلما أدى ذلك إلى تحقيق الفاعلية ،لان جمودها وعدم تكيفها يؤدي غلى القضاء عليها وربما النقص في فاعليتها و هذا التكيف يكون عادة على ثلاث مستويات :

- التكيف الزمني: ويقصد به استمرارية المؤسسة مدة طويلة.
- التكيف الجيلي :ويقصد به استمرارية المؤسسة وفقا لتعاقب الأجيال خاصة على مستوى القيادة وظهور نخب متجددة .

---

1- جون إهرنبرغ، مرجع سابق ،ص 395.

2- عبد الله بوصنوبرة، **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،علم الإجتماع ،جامعة الجزائر،2010 -2011، ص18.

– التكيف الوظيفي:يقصد به قدرة المؤسسة على إحداث تعديلات على مستوى أنشطتها وذلك قصد التكيف مع الظروف الجديدة."[1]

**2. الإستقلالية** :إن الإستقلالية "لا تعني الحياد التام للمجتمع المدني ،للناحية الإديولوجية لأنه قد يناضل من أجل قضايا معينة ،ذات بعد إديولوجي كالملكية العامة ،كما لا تعني الطلاق التام مع الدولة ، أو المؤسسات الرسمية ،فلابد من وجود تنسيق وتكامل بينهما ،ورغم دعوة عدة باحثين لضرورة وجود دولة أقل لتحقيق مجتمع مدني أكبر وأكثر فاعلية ،إلا أن الأكثر واقعية هو قوتها مع لتحقيق التوازن في المجتمع ،فضعف الدولة لا يفيد المجتمع المدني لأنه سيؤدي إلى عدم الإستقرار والفوضى،والصراعات الأهلية أو الطائفية ،والعكس فضعف المجتمع المدني مع قوة الدولة يؤدي إلى الاستبداد والفساد والتبعية، وهذا لا يفيدها لأنه في حالة أي خطر عليها لن تجد من يدافع عنها ويحميها ،فالمجتمع المدني هو من يبقى عندما يتهدد الضعف وتأكل الدولة ،وهو بديل الدولة في القيام بمختلف الوظائف إذا عجزت أو فشلت ،لهذا فهناك من لا يعتبر أن المجتمع المدني نقيضا للدولة،بل يعتبره الرديف الطبيعي لها والنقيض للدولة الإستبدادية فقط، وأن تمايزه عن الدولة لا يعني مجتمع اللادولة أو هدمها ،فالمجتمع المدني عل رأي مونيسكيو وليد قوة الدولة التي توازن به قوتها وسلطتها و تحديد صلاحيتها "[2].

**3.الطوعية و الإرادة الذاتية** :" تشير طبيعة مفهوم المجتمع المدني إلى الجوهر الفلسفي للعمل التطوعي بصفة عامة ،وهو فكرة المبادرة الذاتية للفرد من منطلق قناعته وإيمانه بقدرته على الفعل والتأثير في محيطه الإجتماعي والإقتصادي والسياسي والثقافي ، ومن ثم فإن أنماط العلاقات في المجتمع المدني في إطار أو تجري من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية أو تلك التي ينضم إليها الأفراد بملء إرادتهم الحرة إيمانا منهم

---

1– أحمد شكر الصبيحي ،**مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط1، 2002، ص32.

2– عبد الله بوصنوبرة ،مرجع سابق ،ص68

بقدراتهم و قدرات هذه المؤسسات على حماية مصالحهم والتعبير عنها ،هذه المؤسسات قد تكون سياسية أو غير سياسية ،إنتاجية أو خدماتية ومنها الأحزاب السياسيةو النقابات والجمعيات الخيرية والإتحادات والروابط والجمعيات الثقافية والفكرية ،والمراكز البحثية وغرف التجارة والصناعة والهيئات الحرفية والمؤسسات الدينية التي لا تخضع لسلطة الدولة ...إلخ . وبالتالي فان قيم ومبادئ مثل المبادرة والحرية والتعددية والعقلانية ،حيث تعتبر من المقومات والمرتكزات الأساسية لبناء وتفعيل المجتمع المدني ومؤسساته التي قد تسعي إلى تحقيق مصالح عامة تهم مختلف فئات المجتمع أو مصالح فئوية خاصة تهم العناصر والشرائح التي تنتمي إلى هذه المؤسسات"[1]."فالطوعية إذن هي حرية المساهمة في العمل الجمعوي ،والانخراط الإرادي في مؤسسات المجتمع المدني العصرية ،كالنقابات والجمعيات الخيرية والنوادي دون إلزام من أي جهة ،وإنما بدافع الرغبة في تحقيق المنفعة العامة ،فمؤسسات المجتمع المدني تتشكل إنطلاقا من الرغبة المشتركة لأصحابها والمهتمين بالقضايا العادلة ،فدوافعهم الحقيقية هي الشعور بالمسؤولية عن أوضاعهم ،ولهذا ينخرطون في الأنشطة التي تغطي النقائص وتلبي الحاجيات سواء على المستوي المحلي أو الوطني ،وذلك الهدف يتطلب التطوع والعمل الجماعي المنظم "[2].

" يرى **محمد عابد الجابري** أن مسالة الطوعية من أهم سمات المجتمع المدني حيث ينض المواطنون إلى مؤسساته وينسحبون منها بصفة إرادية أو شبه إرادية عكس المجتمع البدوي الذي تعتبر مؤسساته طبيعية ،حيث يولد الفرد منتميا إليها ولا يستطيع الانسحاب منها كالقبيلة مثلا"[3]

**.4.التجانس والتعقيد:**" ويقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة ،

---

1-علي عبد الصادق، **مفهوم المجتمع المدني – قراءة أولية –**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر 2007، ص ص 82-83

2-عبد الله بوصنوبرة ،مرجع سابق ،ص69

3- محمد عابد الجابري ،" إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 176 ،جانفي 1993 ، ص36

بمعنى تعدد هيأتها التنظيمية من ناحية ،ووجود مستويات تراتبية داخلها وإنتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ،ممكن داخل المجتمع الذي يمارس نشاطها فيه من ناحية أخرى فالولاء لها مرتبط بازدياد عدد وحداتها الفردية، وتنوعها وتعدد أهدافها ،مما يساعدها على تكييف نفسها"[1]." ويعني ذلك عدم وجود صراعات داخل مؤسسة المجتمع المدني والتي تؤثر في ممارسة نشاطاتهاوعليه غياب مثل هذه العلاقات يسهم بقد كبير في نجاحها وتطورها "[2].

**5.الحرية:**"إن جوهر الحرية بالنسبة للفرد يعني قدرته على الفعل والاختيار ،كحرية الحركة والتصرف وحرية الإعتقاد والفكر والتعبير ، وحرية الاجتماع و التجمع وحرية العمل وغيرها إضافة إلى الحريات السياسية ،التي تعني قدرة الشعب على إختيار شكل الدولة و طبيعة نظام الحكم وأهدافه ،وعلى إختيار القائمين على القرار وعلى تقدير التوجهات الحكومية إيجابا أو سلبا ،وفي هذا السياق فانه لن يكون للمجتمع المدني وجود دون تمتع الأفراد بحرية المبادرة والإختيار والتعبير عن الإرادة، حيث أن هذا الفرد يسعى إلى الانضمام إلى المؤسسات والتنظيمات باختياره وبإرادته لتحقيق غاية معينة كالدفاع عن مصلحة أو قضية تهمه،كما أن الحرية كقيمة معنوية وأخلاقية هي التي تتيح في السياق الأخير إقامة المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وغيرها التي تعبر عن الجانب المادي في المجتمع المدني .وبهذا فكلما توافرت قيمة الحرية بأنواعها المختلفة خارج وداخل مؤسسات المجتمع المدني وبين بعضها البعض، كلما كان ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الإيجابي والعكس صحيح"[3].

**6.الديمقراطية :**"هي من الركائز الأساسية كذلك في دعم أركان المجتمع المدني و تفعيل دوره ،وتكمن أهمية عنصر الديمقراطية في سيادة القيم التي تتميز بها في المحيط

---

1- يحياوي نجاة وآخرون، "المجتمع المدني والثقافة البيئية في المجتمعات الصحراوية"،**المجتمع المدني** ،مرجع سابق ،ص105.

2-حليلو نبيل ،صونيا العيدي،"المجتمع المدني و إستراتيجية التنمية المحلية"،**المجتمع المدني** ،مرجع سابق ،ص132.

3- علي عبد الله الصادق، مرجع سابق، ص74.

الإجتماعي والسياسي والقانوني للمجتمع المدني ،وهو شرط أساسي لدى الكثيرمن المفكرين ،بينما البعض الأخر فانه لا يرى ضرورة مسبقة لوجود الديمقراطية مهمة جدا لفعالية وقوة المجتمع المدني والمساعدة على مراقبة الدولة والسوق وبالتالي التأثير في قراراتهما وتعديلها لمصلحة المجتمع."[1]

"وبناءا على ذلك يمكن بواسطة المجتمع المدني إخراج المجتمعات في حالة الجماهيرية هذه، ومن خلال ذلك تهيئة الأجواء لديمقراطية واقعية ومشاركة شعبية ،يمكن للأفراد أن يكونوا مؤثرين في بشكل أكثر واقعية في تعيين مسار السياسات والأنشطة الأساسية ،السياسية والاجتماعية عندما يكون أعضاء الفئات والجمعيات وأكثر من مجرد مواطنين ونشطين سياسيا يريدون من خلال المشاركة الشخصية في الانتخابات أن يكون لهم إسهام في تعيين مصير البلد"[2].

"إن الديمقراطية قيم ومبادئ تتيح للمجتمع المدني فرص النجاح في تنظيم و تأطير مختلف شرائح المجتمع ،وتجميع قواه وطاقاته المتنوعة لتحقيق أهدافه المشتركة ،وتكون لاقتراح الحلول وتخفيف آلام الناس خلال الأزمات والكوارث ،وهذه القيم مشتركة بين المجتمع المدني والديمقراطية ،لهذا فالعلاقة بينهما هي التطابق في جوهر المعايير ونظرتهما للإنسان وعلاقاته بالآخرين،فالاحترام والتسامح ونبذ العنف والمشاركة في القرارات وهي نفس القيم عندهما والديمقراطية أسلوب حياة يشمل كافة المجالات"[3].

**7.المواطنة** :"إن المواطنة مأخوذة من المشاركة والمفاعلة ،فقد عرفها **سفر** بأنها الإنتماء وولاء لعقيدة وقيم ومبادئ وأخلاق ،لتصبح سلوك في حياة الفرد وضميره ،الذي يشكل جزءا من شخصيته وتكوينه وتقوم بدور في بقاء الإنسان خادما لقومه بانيا لحضارتهم ...و تعرف المواطنة هي المشاركة والارتباط الكامل بين الإنسان ووطنه المبني على

---

1- عبد الله بوصنوبرة، مرجع سابق ،ص71.

2 - أحمد واعظي ، مرجع سابق، ص66.

3- عبد الله بوصنوبرة، مرجع سابق ،ص71.

أسس من العقيدة والقيم والمبادئ والأخلاق ،والتمتع بالحقوق وأداء الواجبات بعدل ومساواة ،ينجم عنه الشعور بالفخر وشرف الانتماء لذلك الوطن ،في ظل علاقة تبادلية مثمرة تحقق الأمن والسلامة والرقي والازدهار للوطن والمواطن في جميع المجالات ،وباختصار فالمواطنة هي التفاعل الإيجابي مابين المواطن والمجتمع والدولة أثناء ممارسة منظومة القيم لتحقيق مصالح الجميع تحت مظلة المصلحة العليا للوطن"[1] .

ومن هذا فان الحد الأدنى المتفق عليه لاعتبار دولة ما مراعية لمبدأ المواطنة من عدمه يتمثل في وجود شرطين جوهرين :

"أولهما: زوال وجود مظاهر حكم الفرد أو القبيلة و تحرير الدولة من التبعية للحكم و ذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي، و من خلال ضمانات مبادئه ومؤسساته و آلياته الديمقراطية على أرض الواقع.

ثانيهما: اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة أو الذين لا يحوزون على جنسية دولة أخرى ومقيمين على أرض الدولة ،وليس لهم وطن أخر غيرها ،مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات ،يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية قانونية متساوية ،كما تتوافر ضمانات وإمكانيات ممارسة كل مواطن لحق المشاركة السياسية الفعالة وتولي المناصب العامة .وبهذا الشكل تعبر المواطنة في جوهرها عن نضج ثقافي ،ورقي حضاري وإدراك سياسي حقيقي لقيمة معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة دون تمييز بينهم ،بسبب الدين أو المذاهب أو العرف أو الجنس ...هذه الرابطة المعروفة بالمواطنة ،هي مفتاح تحقيق التماسك في المجتمع حيث تغرس مشاعر الإنتماء إلى الجماعة الصغيرة والشعور بالانتماء إلى الجماعة الكبيرة ،لكن التماسك والتضامن تلعب فيه الإرادة الشخصية للفرد الدور الرئيسي لأنه مبني على الإتفاق الذي دخله الفرد باختياره الحر لتأسيس منظمات وجمعيات تدافع عن مصالحهم ،وتلتزم بالعمل في حدود

---

1 – عبد الله بن سعيد بن محمد آل عبود ،**قيم المواطنة لدى الشباب و إسهامها في تعزيز الأمن الوقائي** ،جامعة نايف للعلوم الأمنية ،الرياض، 2011،ص25.

النظام والقواعد المتعارف عليها في المجتمع ،بحيث تحقق أهدافها بالوسائل السلمية المقبولة والمسموح بها دون اللجوء إلى العنف وهو ما يعني الحفاظ على وحدة وتماسك واستقرار المجتمع " [1].

**8.الدولة أو الاجتماع العمراني:**" ويرجع دور هذا الشرط كمقوم ارتبط بالمدينة واجتمع الناس في الناس في فضائها وحيزها العمراني ،نظرا لما تحمله المدينة من تناقضات داخلية تلازمها وتميزها عن العالم الريفي أو البدوي مثل التنوع والإختلاف والتنافس وصراع المصالح المادية والمعنوية ووجود السوق والشوارع والحارات ...إلخ.

فالمجتمع المدني إذا هو مجتمع المدينة – وليس للقرابة اللغوية فقط- ولكن لأنها هي المكان الذي تتبلور فيه الجماعة وتنشأ التفاعلات الإجتماعية ،ورغم هذا فإنها ليست شرط كافيا لقيام المجتمع المدني لأنه تاريخيا ظهرت العديد من المدن ولم يظهر فيها أي مجتمع مدني،كما أن السوق لا يعني الوجود المادي ،بل هو الوجود الإجتماعي (الرمزي) أي الإنتاج والإستهلاك والتبادل لمختلف الصناعات الحرفية وغيرها،إضافة لوجود المرافق الخدمية في المدن ،ويتميز الفرد في المدينة إلى جانب ما سبق ذكره بأنه أكثر تحررا من القيود الإرثية والتقليدية كعلاقة القرابة والقبيلة ،لهذا فهناك من يجعل المجتمع المدني نقيض للمجتمع الريفي أوالبدوي أوحتى الأهلي خاصة في مجتمعات الدول العربية"[2]

"كما أن وجود الدولة ضروري ،لانه دون وجود الدولة لا يبقى لمنظمات المجتمع المدني أي أهمية فهذه المؤسسات و الهيئات هي التي ترفع مطالب المجتمع للدولة ،وهو المفهوم الذي يقره الإسلام للدولة"[3]." الدولة تسعى للإبقاء على مؤسساتها، أما المجتمع المدني فيسعى جاهدا لتغيير هذه المؤسسات على الأحسن منها .الدولة تهتم بتطبيق المراسيم

---

1- علي عبد الله الصادق، مرجع سابق، ص ص74-75.

2- عبد الله بوصنوبرة ،مرجع سابق ،ص70

3- أحمد عيساوي ،'المجتمع المدني بين الدولة و المجتمع "،**المجتمع المدني**،مرجع سابق ،ص48

والقوانين والدساتير بحذافيرها ،أما المجتمع المدني فهمه الأساسي هو القيم العليا التي صدرت منها هذه القوانين "[1].

**9.التنظيم والبناء المؤسسي:** يعتبر البناء المؤسسي والشكل الرسمي للمنضمات المجتمع المدني من المقومات البنيوية الهامة في تكوينها وحسن إجراءاتها الإدارية وقيادتها وبالتالي مدي فاعليتها وإستمراريتها .وللتنظيم المؤسسي عدة أبعاد وجوانب تجعل التنظيم أو المنظمة في مأمن من تأثير العوامل الفردية والشخصية على القرارات ويجعلها مستمرة حتى بعد ذهاب الأشخاص ،وأهم بعد يحفظ ويكرس المؤسسة هو إحترام القوانين واللوائح التنظيمية .والمؤسسة كذلك لا تعني الفردية والتسلطية والاحتكام للزعامة أو الكاريزمية ،بل تعني الإشتراك في إجراءات اتخاذ القرارات وفق القوانين والنظام والعمل الجماعي وروح الفريق ،وتجنب الذاتية والعواطف في المسائل المهنية ،فيصبح القانون هو المحدد والموجه الأساسي للسلوك التنظيمي للفرد داخل الجمعية وليس النزعة الفردية والأمزجة المتغيرة ،لأن العمل المؤسسي أساسه الموضوعية والواقعية أكثر من العمل الفردي الذي يتسم بالتلقائية والذاتية .والمؤسسات أو الجماعات الناجحة هي التي تتبنى الفكر المؤسسي، حيث الأولوية للمؤسسة وليس للأشخاص وأصحاب النفوذ ،فحين العمل المؤسسي فإن حضور أو غياب فرد معين لا يكون له تأثير كبير بل تأثير نسبي ،وهذا ما يميز المنظمات والجمعيات في الدول المتقدمة ،حيث متانة وتماسك تنظيمها وإدارتها عكس الدول العربية والجزائر ،حيث البناء المؤسسي لمنظماتها غير جدي فتعتمد نظما تقليدية مرتبطة بالأشخاص وليس بالقوانين"[2]، ولذلك فهناك إختلاف بين المجتمع التقليدي والحضاري"حيث يشير إلى فكرة المؤسسية التي تطال مجمل الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية،إذ يتشكل المجتمع المدنية من مجموعة من المنظمات أو التنظيمات

1 – أحمد عيساوي مرجع سابق ،ص49

2– عبد الله بوصنوبرة ،مرجع سابق ،ص72.

،يضم كل تنظيم أفراد أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم ،ولكن وفق شروط يتم الاتفاق حولها من طرف المؤسسين للتنظيم أو مجمل أعضائه"[1].

**10.عدم استهداف الربح المادي:**"إن المنظمة غير الحكومية هي منظمة لا تستهدف الربح ،وإذا كانت بعض المنظمات غير الحكومة تحقق قدرا من الأرباح ،فان هذه الأرباح ينبغي أن تكون في الحدود الدنيا بالنسبة لمستوى التكلفة،كما إنها لا ينبغي أن تذهب لصالح أعضاء المنظمة،ولكن يعاد تدويرها وتوجيهها لتحقيق أهداف المنظمة أو لصالح التوسيع في تحقيق هذه الأهداف"[2].كما ذكرنا فمنظمات المجتمع المدني "غير هادفة للربح ،فهي ليست شركات تجارية أو مقاولات ترمي لتجني فوائد مادية من وراء مشاريعها وأنشطتها ،ولكنها تدافع عن القضايا الإنسانية والاجتماعية وتساعد المحتاجين بدون مقابل مادي يذكر وحتى إذا حققت مداخيل من بعض الأنشطة كإقامة المعارض والحفلات أو بيع منتجاتها ...فلا يجوز إقتسام ما تجنيه بين أعضائها ،بل تسخره لمزيد من الخدمات الاجتماعية ...لكن عدم السعي للربح لا يعني تخلي الجمعيات عن دورها التنموي المتمثل في خلق الثروات و فرص العمل من أجل تحسين أوضاع و ظروف حياة الناس في المجتمع المحلي أو الوطني ،واكتفائها بالدور الخيري والتضامني ،لهذا فهي تقيم بعض المشروعات الإنمائية الإنتاجية الصغيرة لفائدة البطالين وذوي الاحتياجات الخاصة لضمان إستقلاليتهم من الناحية الإقتصادية ،كما تنفذ برامج تأهيل وتدريب مهني للشباب في شتى المجالات المطلوب في سوق العمل لرفع مهارتهم و قدراتهم المهنية"[3] .

**4.1.2.أدوار المجتمع المدني:**إن لوجود مؤسسات المجتمع المدني وظائف وأدوار تقوم بها في إطار المجتمع الذي تنتمي إليه ومن بين هذه الأدوار:

---

1-على ليلة ،مرجع سابق ،ص62

2- عبد الله بوصنوبرة ،مرجع سابق ،ص74.

3- حليلو نبيل ،صونيا العيدي ، مرجع سابق ،ص133.

"**1.التنشئة** :تعتبر مؤسسات المجتمع المدني مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية ،فهي تزود أعضاءها بقدر لا بأس من المهارات والفنون التنظيمية والسياسية والديمقراطية ،فبحكم ما تنطوي عليه من حرية ،فهي تنظم الإجتماع والحوار والمنافسة لاختيار القيادات فإن أعضاء هذه التنظيمات ،يتلقون ويمارسون قدرا من الثقافة السياسية التي لا تتاح عادة في نطاق الأسرة أو المدرسة أو العمل "[1]. فدورها في التنشئة لا يقتصر على إبراز الواجبات ،بل حتى الحقوق وإرساء قواعد الديمقراطية ،كما تعمل مؤسسات المجتمع المدني على" تطوير مشاركة المواطن في الرقابة اليومية على الأداء الحكومي وتعزيز المصالح العامة ،ونشر قيم المحبة من خلال الفعل المشترك وخدمة المنفعة العامة ونشر ثقافة المبادرات الذاتية ،بناء المؤسسات ،المواطنة والمشاركة في صنع وتنفيذ القرارات"[2] ،"لذلك ففي الحالات التي يتاح فيها قدرا من الحرية السياسية في المجتمع الأكبر ،فإن أعضاء هذه التنظيمات يكونون الأكثر تهيئوا ،للاستفادة من هذه الحرية مقارنة بغيرهم من المواطنين الذين لا ينتمون إلى أي نوع من المؤسسات المدنية ،وحتى حينما لا يتاح هذا القدر من الحرية فإن أعضاء هذه التنظيمات يطالبون به ،ويحرصون على توسيعه من خلال رفع وعي المجتمع بذاته ،وترسيخ مبادئ المبادرة التطوعية والمشاركة في تنمية المجتمع ورعاية شؤون بث روح الانتماء والمسؤولية لدى المواطن تجاه مجتمعه."[3] .

**2.التمثيل:** هناك عدة مؤشرات وعوامل يمكننا من خلالها معرفة قوة المنظمة فهي تشمل "إرادة الأفراد الحرة ووعيهم بالانتماء وحجم العضوية ونسبتها التمثيلية إلى إجمالي الفئة السكانية "[4] ،فمنظمات المجتمع المدني "تلعب دور وسيط يحاول تقريب وجهات النظر بين الدولة والمجتمع، ويسعى إلى تهذيب علاقة المجتمع بالدولة والحيلولة دون تدهورها

1- حليلو نبيل ،صونيا العيدي ، مرجع سابق ،ص135

2- باري عبد اللطيف، مرجع سابق،ص25.

3- حليلو نبيل ،صونيا العيدي ، مرجع سابق ،ص135.

4- باري عبد اللطيف، مرجع سابق،ص24.

وتحولها إلى عنف يمارسه أحد الطرفين ضد الآخر"[1] ،"تقوم منظمات المجتمع المدني بإختلاف أنواعها بتوسط العلاقة بين الفرد والدولة ،فالفرد لا يستطيع وحده مواجهة الدولة وتحقيق مصالحه والتعبير على أرائه وهواجسه على نحو فردي ،ولكنه يستطيع من خلال عضويته في تنظيمات سياسية كالأحزاب ،وثقافية كالأندية والروابط الفكرية أن يعبر عن رأيه وأن تصان مصالحه وأن يتحقق الصالح الخاص ،من خلال تحقيق الصالح العام ،إذن يفترض في كل مؤسسة مدنية تمثيل كل فئة من المواطنين حسب طبيعة أهدافها ،إذ تنوب عنهم في المساهمة في صناعة واتخاذ القرار ،وتمثلهم إذ تمارس أدوار الرقابة والضبط ،وتعتبر الصفة التمثيلية مؤشرا أساسيا لقياس مدى قوة المنظمة ونجاعة أية منظمة"[2].كما أمه يعتبر" العمل الجمعوي الفعال من السمات المميزة للمجتمعات الحديثة والدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني عامة والجمعيات خاصة ،وتعتبر وسيط إجتماعي للتنمية والتحديث وأداة أنسب للمساهمة في إيصال ،انشغالات المواطنين للسلطات الحاكمة ،بطريقة سليمة لا يكون ذلك إلا من خلال الوعي السياسي و الثقافي للمنخرطين في المجتمع المدني عامة و الجمعيات خاصة ،و مشاركتهم التطوعية الفعالة في بناء مجتمع متكامل الأدوار وخاصة في المراحل الانتقالية التي تمر بها المجتمعات والدول ،التي تحاول تغيير بنيتها الإقتصادية ونظامها السياسي من الاشتراكية إلى إقتصاد السوق ،حيث تظهر فجوات كبيرة نتيجة الفراغ التنظيمي والوظيفي الذي يحدثه إنسحاب مؤسسات الدولة من كثير من الخدمات ،وهذا ينعكس على الفئات الإجتماعية الهشة ،وهنا تبرز مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات كعضو فعال ،في تعويض ذلك النقص الذي ينتج عن غياب دور مؤسسات الدولة ،ويظهر ذلك جليا في تطوع ومبادرة الجمعيات في المساهمة في خلق التنمية المجتمعية .كما أن تكامل الأدوار الإجتماعية في إطار

---

1- مرسي مشري ،"التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر – واقع وتحديات – "،**المجتمع المدني في الجزائر دراسة في آلية تفعليه** ،20أوت 2008،ص06.

2- حليلو نبيل ،صونيا العيدي ، مرجع سابق ،ص136.

العمل الجماعي يسهل تحقيق الأهداف المنشودة ،وخاصة إذا كان نابعا من إرادة جماعية خالصة ،وتدعمه سيادة شعبية مبنية على ركائز سليمة وينجذبون إلى هذه الدوائر الاجتماعية ،كأعضاء فاعلين لان الفرد وحده لا يستطيع تحقيق أهدافه مهما أتي من مواهب و قوة للنهوض بمجتمعه ،ولذا يعتبر العمل الجمعوي الجماعي من أقوى صوت معبر عن الإرادة الجماعية "[1].

**3.الضبط:**" إن تنظيمات المجتمع المدني هي التي تحصن الفرد ضد تغول الدولة وسطوتها من جهة ،وتحصن الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة من جهة أخرى ،فعضوية المواطن لأحد هذه التنظيمات تتيح له قدرا أكبر من الحماية، في حالة انتهاك أجهزة الدولة لحقوقه الإنسانية المدنية أو السياسية ،كما أن هذه التنظيمات تقنن السلوك الاحتجاجي لأعضائها في مواجهة الدولة ،أي أنها تدير الصراع الاجتماعي الذي يكون أعضاؤه طرفا فيه بشكل سلمي منظم ،حتى لو أخذ شكل الإضراب أو الاعتصام والتظاهر والمقاطعة ،وهذا بعكس الفئات الأخرى للمجتمع غير المنخرطة في تنظيمات المجتمع المدني والتي تعبر عن سخطها أو إحباطها بشكل عشوائي عنيف قد يأخذ شكل الشغب والنهب و التدمير ،أي أنه بقدر ما تمثل تنظيمات المجتمع المدني قيدا على تعسف الدولة أو الحكام ضد أعضائها فإنها بنفس القدر تضبط و تقنن سلوك هؤلاء الأعضاء ،ومن ثم تجنب الدولة مغبة الاحتجاجات العشوائية العنيفة ،و بنفس المعنى فان عضوية المواطنين في تنظيمات المجتمع المدني العلنية هي أحد صمامات الأمان المضاد لسلبيات التطرف الفكري والسلوكي "[2]."إن من مميزات الضبط صفة المرونة التي يستطيع من خلالها تعديل السلوك وتكيفه مع النظام ، كذلك له أهداف يقصد من خلالها القضاء أو إبعاد الأفراد عن الانحراف ويرتكز الضبط الاجتماعي على القانون الاجتماعي

---

1- بن يحي فاطمة ،طعام عمر، "واقع الحركات الجمعوية في المجتمع الجزائري "،**مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية** ،جامعة حمة لخضر، الواد ،العدد 11،جوان 2015،ص ص 207-208.

2- حليلو نبيل ،صونيا العيدي ، مرجع سابق ،ص137.

لكي لا يكون هناك تصادم وعدم توافق بين ما يحمله المجتمع من إرث ثقافي وبين طريقة الضبط والنظام الاجتماعي لتحديد السلوك المقبول داخل المجتمع ،فمن خصائص الضبط كذلك الإقناع ، حيث يتضمن التفاعلات كالتنبؤات والتقليد والمدح واللوم والثواب والشهرة والاحترام وتماثل الجماعة "[1].

ومن خلال ما تطرقنا إليه عن خصائص ومقومات المجتمع المدني ومؤسساته، نستخلص أنه عبارة عن تنظيمات غير ربحية تقدم خدمات إنسانية ،وتهدف إلى مساعدة أفراد المجتمع الذي تنتمي إليه في إطار قانوني ودستوري ،أي تحت مراقبة الدولة رغم استقلاليتها عنها فهي منظمات طوعية ذاتية مستقلة عن الحكومة ولا تعمل على تحقيق الربح المادي أو الوصول إلى السلطة بطرق غير شرعية .

**2.2.المجتمع المدني في الدول العربية و الإسلامية:**

**1.2.2.المجتمع المدني في الحضارة الإسلامية:**" برز مفهوم المجتمع المدني في العالم العربي كمفهوم جديد، كواقع معاصر في الغرب فرض وجوده ،وصار من الصعب تجاوزه،أو الإعراض عنه لقدرته على الوقوف في وجه الكبار والدفاع عن حقوق الإنسان"[2] لذلك فان الدول العربية كان لزاما عليها مواكبة المجتمعات الغربية غير أنه كان لابد من أسلمة المصطلح ليتماشى مع الثقافة العربية والإسلامية ،فالمصطلح دخيل على ثقافتنا العربية الإسلامية المعاصرة ،كما يراها بعض الباحثين كالحبيب الجنحاني على عكس آخرين الذين يرونه غير دخيل على ثقافتنا لأن لديه جذور عربية إسلامية ."فالنبي صلى الله عليه وسلم كان نموذجا في المشاورة وإيجاب الشورى اعتراف بالتعددية ،والشورى من قواعد الحياة الإجتماعية المسلمة ،لذلك نزلت الآية « وأمرهم شورى بينهم »"[3]. هذه من ناحية ومن ناحية أخرى فالإسلام " يقر بحرية في أمور العقيدة ثم يقرر الجبر والإكراه في

---

1- نويل تايمز ،**علم الإجتماع و دراسة المشكلات الإجتماعية** ،ترجمة: غريب سيد أحمد، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ،مصر،1997.ص168.

2- بشير خلف، "المجتمع المدني..بدعة دخيلة أم ضرورة ملحة"، **المجتمع المدني**، مرجع سابق ،ص169.

2- أبو بلال عبد الله الحامد، مرجع سابق ، ص18 .

أمور السياسة ،ولكن الإسلام قرر مبادئ وبدأ النبي والخلفاء الراشدون في تطبيقها ،ولكن فترة رشد الحكومة في العصر الراشدي كانت محدودة ، لم تتح مجالا لظهور تجمعات المجتمع المدني الأهلية "[1] ،فالمجتمع المدني كان متجذرا في قيم ومعاملات الرسول صلى الله عليه وسلم مع من حوله ،فالشورى والديمقراطية عرفت منذ نزول الوحي على النبي (ص) ،والقرآن الكريم "يدعونا إلى التحاور والتعارف والتعايش من خلال مفهوم المجتمع المدني،فهو مجتمع مدني بطبيعته ،حضاري بتاريخه المنتج لكافة المعارف الإنسانية ،كما أنه مجتمع قدم الكثير من التضحيات من أجل تداول السلطة ونشر الديمقراطية والوعي بها فهو مجتمع التعددية ، لأنه تأسس على تداول السلطة وليس احتكارها"[2]، فالتاريخ الإسلامي يعطينا مثالا حيا في عهد الخلفاء عن تداول السلطة و المشاورة ،وما آل إليه المجتمع العربي والإسلامي بعد ذلك من احتكار للسلطة والهيمنة والقمع إنما هو مخلفات إستعمارية، أدى بالمجتمع العربي إلى الانشقاق والابتعاد عن أسسه الأولى. كما نجد في فكر ابن خلدون حينما تتحدث في مقدمته عن المجتمع البدوي والمجتمع الحضري كمفهومين إجرائيين في تحليله للمجتمع العربي خلال عصره ،والعهود التي سبقته "فالبدو أصل للمدن والحضر وسابق عليهما لأن أول مطالب الإنسان الضروري ،ولا ينتهي إلى الكمال والترف إلا إذا كان الضروري حاصلا ،فخشونة البداوة قبل رقة الحضارة ،ولهذا نجد التمدن غاية للبداوى تجري إليها .وينتهي بسعيه إلى مقترحة منها ،ومن حصل الرياش الذي تحصل له به أحوال الترف وعوائده عاج في الدعة وأمكن نفسه إلى قيادة المدينة."[3] ،فأصل المدينة حسب ابن خلدون هي البداوة والمدينة هو الهدف الذي كان يرمي إليه البدوي ليصل إلى مرحلة الكمال،كما أوضح الفارابي في كتابه **أهل المدينة الفاضلة** مفهوم المجتمع المدني و دوره في المجتمع.

---

1- أبو بلال عبد الله الحامد، مرجع سابق ،ص19.

2- رمزي أحمد مصطفى عبد الحي، مرجع سابق، ص32

3- عبد الرحمن أبو زيد ولي الدين إبن خلدون ،مرجع سابق ،ص124 .

فالمفهوم قديم غير أنه ظهر بمصطلحات مغايرة، لذلك نسب المصطلح للمجتمعات الغربية.و بقي من هو مؤيد لإسترداد مفهوم المجتمع المدني من الغرب،ومن أقر أن جذوره نجدها في التراث العربي والإسلامي غير أن بروزه كان حديثا في الخطابات السياسية "فقد دخل المجتمع المدني إلى الخطاب السياسي والفكري العربي من باب الحاجة للديمقراطية وحقوق الإنسان، أي من مدخل وضع المجتمع المدني في مواجهة الدولة، وخلق ثنائية المجتمع والدولة وعلاقة تنافر وإستبعاد بينهما وليس من مدخل إعادة تنظيم الدولة والمجتمع المدني،باعتبارهما ركيزتين أساسيتين للمواطنة ولإرساء الديمقراطية السياسية والاجتماعية"[1]،والمناداة بحقوق الإنسان لذلك اعتبر البعض"مفهوما حديثا تنويريا لما ارتبط به من مفهوم المدينة ووضعوه أداة لاغتيال وسحق التجمعات الأهلية البسيطة،وما لها من مؤسسات قبلية وقروية كمجالس أعيان الحارات والقرى والعشائر فغلبوا المعنى الإضافي غير الصريح على المعنى الأساسي الصريح فحملوه مضمونا أيديولوجيا إقصائيا "[2]

**2.2.2.المجتمع المدني في الدول العربية الحديثة:**"على الرغم من الطبيعة التسلطية التي ميزت الحكم في العديد من الدول العربية طوال تاريخها منذ الاستقلال ،إلا أن الجذور التاريخية للمجتمع المدني ظهرت في تلك الفترة ،فبعض المؤسسات المدنية وخاصة في الجزء الشمالي من الوطن العربي تعود في تاريخها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر،لكنها ازدادت عددا وازدهرت في فترة مابين الحربين العالميتين (1918–1939) وكانت الطبقة المتوسطة بمثابة العمود الفقري لهذه التنظيمات المدنية في ظل الحكم الاستعماري ،الذي لعب عدد من هذه التنظيمات دورا أساسيا هاما من أجل تحرير بلاده"[3].ومن هنا نلمس أن التنظيمات الخاصة بالمجتمع المدني ،ظهرت كحركات

1– مرسي مشري، مرجع سابق،ص07.

2– أبو بلال عبد الله الحامد،مرجع سابق ،ص48 .

3– علي محمد توريدي، مرجع سابق ،ص22.

تحررية في العديد من الدول العربية حيث عملت جاهدة للقضاء على الاستعمار الذي طال جل الأقطار العربية في القرن التاسع عشر وامتدت حتى بعد الاستقلال.

"كما تلازم ذلك لدى بعض الدول العربية مع بناء الدولة الحديثة ،مثلما حدث في مصر (1805-1856) حيث ولدت بذور المجتمع المدني من أحزاب سياسية و جمعيات أهلية وكيانات عمالية حديثة وحركات نسائية، وتطور هذا الفكر في اليمن من العمل الجمعي بتشييد المدرجات الزراعية وبناء السدود من أجل التغلب على قسوة ووعورة الطبيعة وقلة الموارد إلى فكرة تعزيز التعاون من تحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه مختلف القضايا التي تهم المجتمع وفي منتصف القرن 19 تقريبا. تأسست سلسلة من المجتمعات الثقافية الكبرى مثل جمعية «معهد مصر1859 » التي تبحث في تاريخ الحضارة المصرية ثم توالى تأسيس الجمعيات الإسلامية و القبطية مثل الجمعية الخيرية الإسلامية 1878 وجمعية المساعي الخيرية القبطية 1881 ،وظهرت الطوائف العمالية والتي تمثل بذور النقابات وكانت أول نقابة حديثة هي نقابة عمال التبغ بالقاهرة 1899"[1]

" وبعد سنوات قليلة من الاستقلال ،شهدت عدة دول عربية موجة من السياسات الراديكالية انتهت بإنهاء التجارب اللبرالية القصيرة التي مرت بها مجتمعاتهم وصار حكم الحزب الواحد هو النمط السائد ،وأضفت هذه الأحزاب على نفسها صفة الشعبوية بتبني شعارات وسياسات تخدم الطبقات الدنيا، ومنحت الدولة دورا إجتماعيا واقتصاديا توسعيا ،وتمت صياغة(عقد إجتماعي) صريح أو ضمني تتعهد بمقتضاه أن نقوم بالتنمية وضمان العدالة الإجتماعية وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين ،وترسيخ دعائم الاستقلال السياسي، وتحقيق طموحات قومية أخرى كالوحدة العربية وتحرير فلسطين ،وفي المقابل تمنع الشعوب عن المطالبة بالمشاركة السياسية الليبرالية.

---

1- عادل بدر و آخرون ، **المجتمع المدني و سياسات الحوار حول التعليم للمجتمع في المنطقة العربية** ،الشركة العربية لمحو الأمية و تعليم الكباب UNESCO، التقرير السنوي السادس للرصد العالمي للتربية 2008/2007،ص09 .

وفي فترة السبعينات عرف الدور التوسعي للدولة تراجعا كبيرا ،بفعل الأحداث الاجتماعية والسياسية التي حصلت على جميع المستويات داخليا إقليميا ودوليا مما أجبر الدولة على التراجع عن العديد من وظائفها الاجتماعية والاقتصادية ،لقد أدى انسحاب الدولة من بعض المجالات إلى بروز تنظيمات متطرفة حلت محلها مثل الحركات الإسلامية في مصر والجزائر أو الحركات الانفصالية في السودان والصومال والعراق ،إلا أن ذلك لم يمنع بروز منظمات اجتماعية أخري مثل منظمات حقوق الإنسان "[1]، بعد هذه الفترة برز في أواخر الثمانينات مفهوم للمجتمع المدني العربي حيث "ظهر بشكل محتشم في البداية مما أدى بمركز دراسات الوحدة العربية إلى تنظيم ندوة سنة 1992 ضمت حشدا من المفكرين والمثقفين العرب ،ليتفقوا في هذه الندوة على مفهوم المجتمع المدني وتبنوا بذلك مفهوما إجرائيا وقصدوا بالمجتمع المدني ،المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال تام عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة ،منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني التي تقوم بها الأحزاب السياسية ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح العمال المنتسبين إليها ،ومنها أغراض ثقافية كما في الجمعيات ذات الأهداف الفكرية والإبداعية ،واتحادات الكتاب التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي ،وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة ومنها أغراض اجتماعية بالإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية "[2].ومن ذلك فان "المقاربة العربية للحالة الأوربية بمفهوم المجتمع المدني لم تقارب الواقع العربي بشكل كامل ،أو بالأحرى في كل جوانبه ،فرغم الحديث العربي المتزايد عن مجتمع مدني عربي إلا أننا من الصعب أن نجد مجتمعا مدنيا في كل المنطقة العربية قادرا على فرض

1- عادل بدر و آخرون،مرجع سابق،ص22.

2- بشير خلف، مرجع سابق، ص169.

إرادته أو رغباته أو تأثيره على قرارات الدولة كما هو في الحالة الأوربية الغربية والشرقية"[1] ،وذلك لخصوصية المجتمعات العربية ونظم حكمها المتباين من دولة لأخرى بين الديمقراطي والجمهوري والملكي .فإذا كانت قضية المجتمع المدني قد أثيرت بقوة في الفكر العربي الحديث خلال العقد الأخير من القرن العشرين على وجه الخصوص فإن الالتباس ما يزال السمة اللازمة بهذا المفهوم وممارسته العربية "[2]."فالكثير من التنظيمات في بعض الأقطار العربية ما هي إلا تعبير لبعض القوي والتجمعات القبلية أو الدينية أو العرقية أو المذهبية المختلفة وقولنا هذا لا يذهب بنا إلى إعتبار التضامنيات التقليدية كالقبيلة والطائفية والجماعات العرقية جزءا من المجتمع المدني ،رغم فاعلية بعض التجمعات في العمل السياسي والاجتماعي كما هي الحالة اليمنية والموريتانية والعراقية الآنية، والتي قدر لها بعد نصف قرن من الحداثة أن تعود بالدولة الجديدة فيها إلى العمل من خلال التضامنيات التقليدية "[3].فمن خلال ما تطرقنا إليه فان منظمات المجتمع المدني في الدول العربية تعمل في ظل فضاء إجتماعي ثقافي وسياسي واقتصادي ،يتميز بالتعقيد و التنوع حسب المجالات التي يعمل بها ،فكما ذكرنا فالأنظمة العربية تختلف من مجتمع لأخر لذلك فتنظيمات المجتمع المدني تختلف وبالتالي فالحرية المتاحة تجعل من الدول العربية تتباين فيما بينها لذلك قسمت هذه الدول من حيث الحريات المتاحة لتشكيل تنظيمات المجتمع المدني .

**3.2.2.تقسيم وتصنيف منظمات المجتمع المدني في الدول العربية :** إن هذا التقسيم قد أجري على الدول العربية قبل الإحتلالات و الثورات ،وما سمي بالربيع العربي وتفشي الفوضى و تغيير التنظيمات و زوالها في بعض الدول ،وتبني أنظمة جديدة غير القديمة

---

1- باقر النجار،" المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح"، تحرير محمد سالم "المجتمع المدني ودوره في الإصلاح"، أعمال الندوة الإقليمية حول:**المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح**، الإسكندرية 22/21 يونيو، 2004، ص55.

2- رمزي أحمد مصطفى عبد الحي، مرجع سابق، ص46.

3- باقر النجار، مرجع سابق ،ص56.

التي إعتبرها الشعب أنظمة غير عادلة و أنظمة تسلطية:

أ- المجموعة الأولى:" و تضم بعض دول الشمال العربي ،وعدد أقل من دول الجنوب العربي ،أي أنها تضم أغنياء العرب و بعض فقرائهم فهي تضم الكويت القديمة نسبيا في هذه القائمة ،كما أنها تضم البحرين الداخلة حديثا إليها ،وتضم أيضا كل من مصر ولبنان والمغرب والأردن واليمن ،وهي دول قد تسمح بمبدأ تداول السلطة فيها إلا أن مساحات العمل الأهلي والسياسي تكاد تتسع عندما تقارن بالمجموعات الأخرى ،وتتباين هذه الدول من حيث تطور هيكل الدولة فيها وآليات عملها ،وكذلك من حيث إتساع وتنوع نشاط قطاع المجتمع المدني فيها،فهي أكثر عدد في مصر والأردن ولبنان والمغرب ،وهي الأكثر تنوعا من حيث ميادين نشاطها وقدرتها على إستهداف الجماعات المحتاجة ،كما أدرج بعض هذه المنظمات من غير الحزبية على القيام بأدوار سياسية معلنة أوغير معلنة"[1].فبعض هذه المنظمات تعمل في نطاق حقوقي أو مهني لكنها واجهات لأحزاب وقوى سياسية معارضة في بعض الأحيان وتعمل على جلب أكبر عدد من المساندة الشعبية.

ب-المجموعة الثانية : وهي مجموعة قد لا تختلف من حيث هيكل الدولة و أدواتها عن المجموعة السابقة ،إذ أن أغلبها دول فقيرة يدور متوسط الفرد السنوي في بعضها حوالي 350 دولار قي العام مثل السودان ولا يتجاوز 2000 دولار في الحالة الليبية (سابقا) وقد عرفت هذه الدول في العقود السابقة بخضوعها لسياسة الحزب الواحد والفكر الواحد والقائد الأوحد ،وهي تضم بعض دول الشام، والسودان وبعض أغنياء العرب مثل ليبيا والعراق سابقا "[2]..." وتتسم منظمات المجتمع المدني في هذه المجموعة بخضوعها و تبعيتها للدولة ، فالأحزاب السياسية ،إما أن تكون خاضعة للسلطة أو مدجنة من قبلها .كما أن المنظمات الأهلية الأخرى كالجمعيات المهنية والطلابية والثقافية والنسوية وغيرها ،أن هي

1- باقر النجار، مرجع سابق ،ص57.

2- نفس المرجع ،ص56.

إلا امتداد لمؤسسات الدولة وعيونها المنتشرة في المجتمع ،ويدها التي تصل إلى كل ركن من الأركان "[1].و تبقى هذه الدول في المرتبة الثانية غير أن معظمها يمر حاليا بأزمات أدت إلى تلاشي هذه المنظمات و ظهور أنظمة و منظمات أخرى.

ت-المجموعة الثالثة :"لا يختلف النموذج من حيث جوهر الدولة و آليات عملها من الأشكال السابقة إلا أن الدولة تكون حديثة التشكيل لم تخضع لعمليات الأدلجة التي خضعت لها بعض حالات النموذجين السابقين ،ومن الصعب الحديث هنا عن مجتمع مدني ولو تجاوزا ،فما هو قائم من منظمات أهلية إن هي إلا منظمات محدودة العدد والدور،ويقوم معظمها بعمل رعائي وقائي ،وهي منظمات تعين الدولة أعضاء مجالس إدارتها بحكم مواقعهم ومناصبهم الرسمية في مؤسسة الدولة ،فالجهات الرسمية هي المخولة بتسمية أعضاء المجالس الإدارية لمنظماتها الأهلية ،وهي المعنية بتغييرها وقت الحاجة ،وتتسم الجمعيات الأهلية هنا بكونها تقوم بأدوار مكملة لوظائف الدولة وميزانيتها...تتوزع الجمعيات الأهلية العربية على خارطة واسعة من مختلف الأنشطة الإجتماعية والثقافية والمهنية والرعائية والسياسية والنسوية ...الخ.كما يتباين عددها من دولة لأخرى ،و تتصدر الجزائر القائمة بنحو 58959 جمعية منها حوالي 842 على المستوى الوطني و57117 على المستوى المحلي تليها المغرب بقرابة 30 ألف جمعية ثم مصر التي يفوق عدده 16 ألف جمعية فتونس بحوالي 7560 جمعية و لبنان ب3656 جمعية ،ثم اليمن ب2713 جمعية ،ويقل عدد الجمعيات الأهلية في دول الخليج ليصل أدناه في قطر حيث لا يتجاوز عددها10 جمعيات ،في حين يبلغ أعلاه في البحرين بحوالي 321 جمعية ،ثم المملكة العربية السعودية بنحو 230 جمعية على المستوي الوطني والمحلي و يستثنى من هذه الأرقام في الغالب المنظمات السياسية النقابات

1- نفس المرجع ،ص60.

العمالية "[1] أما في سنة 2015 فقد سجلت الجزائر الصدارة في عدد الجمعيات "بحوالي 90 ألف جمعية وطنية و محلية معتمدة من قبل وزارة الداخلية"[2].

ومن خلال هذه الأرقام يتراءى لنا أن بعض الدول العربية لها نشاط جمعوي ضخم ،لكن معظمه غير منظم فهو مبني على الفوضى و الكثرة ،رغم ذلك يمكن تصنيف المنظمات العربية إلى نوعين :

- **أولا:** "**منظمات عربية غير قطرية** :(غير مرتبطة بقطر أو موطن معين) وهي رغم كثرتها العددية إلا أن إنتاجياتها العملية محدودة المدى و التأثير ولا يذكر منها إلا المنظمة العربية لحقوق الإنسان ،وإتحادات المحامين والمهندسين والأطباء والكتاب والصحفيين العرب .وقد لعبت هذه المنظمات أدوارا مهمة فيما يتعلق بقظايا تطوير المهنة وفي مجال المطالبة بتحسين أوضاع حقوق الإنسان والتطور الديمقراطي ،وذلك علاوة على مواقفها من القضية الفلسطينية والعلاقة بالغرب خاصة بعد أحداث11سبتمبر2001.

- **ثانيا: المنظمات الوطنية:** وترتفع أعدادها في بلاد الشام و مصر و المغرب العربي ،بينما تقل في دول منطقة دول الخليج العربي ،و يمكن تصنيف هذه المنظمات من حيث النشاط على النحو التالى :

أ- المنظمات و الجمعيات الخيرية : وتمثل أغلبية من حيث العدد و النشاط و يأتي إنشاؤها استجابة للإحتياجات المتزايدة المترتبة على إتساع تلك المنطقة وما تبع من التعقيدات الناجمة عن مشكلات الفقر والبطالة والحرمان،ويندرج تحت هذه الجمعيات بعض المنظمات الأهلية التي تقدم الرعاية الخاصة للمعوقين والمسنين وذوي الإحتياجات الخاصة .

---

1- باقر النجار ،مرجع سابق ،ص ص61-62.

2 -**www.elbilad.net**

فريدة س ،"أكثر من 90 ألف جمعية معتمدة من قبل وزارة الداخلية مهددة بالحل" ،2015/01/23 ،ص01.

ب- الجمعيات و المنظمات النسوية : وتلك المهتمة بالرعاية الأسرية و ربما تلي الجمعيات الخيرية من حيث القدم و حجم الإنتشار و تنقسم هذه المنظمات إلى نوعين الأولى يهتم كثيرا بتلبية الإحتياجات المادية والصحية والإجتماعية للأسرة الفقيرة والمحتاجة ،والبعض الأخر يهتم بقضايا حقوق المرأة الإجتماعية و السياسية .

ت-المنظمات والنقابات المهنية : وهي المنظمات التي تظم أصحاب المهن كالأطباء والمهندسين والمحامين وغيرهم، وهي مهن تسعى إلى خدمة المجتمع من خلال توظيف خبرات وكفاءات أصحابها بالإضافة إلى الدفاع عن مصالحهم "[1].كما أن منظمات وجمعيات حقوقية وثقافية و فنية إضافة إلى المراكز والمنتديات الفكرية و البحثية.

وبالرغم من الكم الهائل لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية و تنوع نشاطها إلا أنها كانت ولا مقصرة في إيصال المنفعة والرعاية لفئات كبيرة في المجتمعات العربية وبرغم أنها قوة ضاغطة على الحكومات لكنها لم تفلح العديد منها في تحقيق المنفعة العامة والوصول إلى الأهداف المرجوة لأنها تبقى دائما في دائرة الصراعات القائمة فيما بينها ،أو تحت رحمة القوانين الحكومية التي في الأغلب تعمل على تضييق الخناق عليها لكي تبقى في ظلها ولا تخلق مشاكل إجتماعية أوحقوقية .وبما أن هذه الدراسة تبحث عن دور هذه المنظمات والجمعيات في تحقيق الوعي المروري فان هذا المخطط يبين عناصر المجتمع المدني التي تعمل على تحقق و تطبق البرامج المسطرة لهذه الغاية .

### 3.2 : تاريخ الحركات الجمعوية في الجزائر

إن الحركة الجمعوية في الجزائر تعتبر حديثة نوعا ما، خاصة وأنها انتشرت وظهرت بعد أحداث 1989، فمع التعددية الحزبية ظهرت الجمعيات ذات الطابع الثقافي الإجتماعي ، الإقتصادي ،الرياضي ،البيئي ...إلخ، غير أن الحركة الجمعوية في الجزائر لها جذور وامتداد تاريخي ،فقد برزت في الفترة الاستعمارية عدة جمعيات ،وذلك منذ سنة 1840 ،

1- باقر النجار، مرجع سابق ،ص 63.

غير أن الاحتلال الفرنسي حلها وأوقفها مما شل حركتها وعملها وفقا لقوانين ومعايير إستعمارية جائرة و سنعرض التسلسل التاريخي للحركات الجمعوية في الجزائر:

### 1.3.2.الجمعيات أثناء الفترة الإستعمارية :

"بعد إلحاق الجزائر بفرنسا بموجب مرسوم 1834 شهد الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمدن الجزائرية انقلابا كبيرا، وكون الاستعمار الفرنسي له تنظيمات معينة تدافع عن المصالح الخاصة للمعمرين التي جاؤوا من أجلها للجزائر، بالمقابل كانت كل محاولة من الأهالي لتكوين وتأسيس جمعيات وتنظيمات اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية لمواجهة ظروفهم المأساوية تعد كنوع من المقاومة والخروج عن القانون " [1]

وقد سجلت كتب القانون التاريخ العديد من الجمعيات المهنية والفنية التي عرفتها الجزائر ساهمت في إدارة شؤون المدينة، وقد اختفت هذه الجمعيات ذات الطابع الخاص في العشرية الأولى من استعمار الجزائر وسط الأهالي، بينما ظهرت في الوسط الفلاحي بين المعمرين سنة 1840 " [2] .بعد هذه الفترة صار ركود في الحركات الجمعوية حيث بعد 60 سنة، أي سنة 1901 ظهر القانون المعروف بقانون 1 جويلية 1901 في فرنسا، وطبق في الجزائر بصفتها إحدى المستعمرات الفرنسية، وقد أدركت السلطات الاستعمارية أن ظهور وتطور الحركة الجمعوية متحررة ومستمد أصولها ومبادئها من تاريخ هذا البلد ودينه ولغته يشكل مصدر خطر يمكن أن تلتقي حوله الجماهير للمطالبة بالاستقلال، فحسب الاستاذ أبو القاسم سعدالله "الجمعية نمط من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية وأنها هيكل من هياكل الإدماج السياسي والاجتماعي تدريب فردي و جماعي على للاستفادة من المعارف و وضعها موضع التطبيق تحقيقه للنفع العام[3] ".

---

1 – عروس الزوبير ،" الحركة الجمعوية في الجزائر، الواقع والأفاق"، **منشورات مركز البحث في الأنتربولوجيا الثقافية**، العدد 13 ، وهران، الجزائر، 2005 ، ص62.

2 – عروس الزوبير ،نفس المرجع ،ص 70 .

3 – أبو القاسم سعد الله ،**الحركة الوطنية الجزائرية** ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ،الجزائر ، 2009 ، ص85

لذلك أخضعت تطبيق هذا القانون لقيود عديدة تخدم أغراضها وقد تبع صدور قانون 1901 مجموعة من القوانين كالقانون المؤرخ في 04 ديسمبر 1902، والقانون المؤرخ في 17 جويلية 1903، والقانون المؤرخ في 7 جويلية 1904 إلى جانب هذه القوانين التي صدرت مجموعة من المراسيم التنفيذية الصادرة في نفس الفترة داخل فرنسا، والمحميات والمستعمرات التابعة لها ،وكانت معظمها تهدف لتضيق الخناق على الجمعيات التابعة للأهالي مقابل فتح المجال أمام الجمعيات التابعة للمعمرين "[1].وقد ظهرت خلال الفترة الاستعمارية جمعيات جماعية وعرقية ودينية دخلت الحقل الاجتماعي والثقافي، وقد لاقت هذه الجمعيات الكثير من التهميش من طرف الاستعمار لأنها كانت تمثل السكان الأصليين، وظهرت بعض هذه الجمعيات موازاة مع الحركات المختلطة التي شهدتها الجزائر من خلال الحركات المختلطة الأوروبية المتفقة مع السكان الأصليين المتفرنسين لاسيما البربر، هذه الحركات التي ظهرت إبتداءا من سنة 1990، فقد ظهرت جمعيات مختلطة مثل جمعية النجاح سنة 1908 تتكون من المعلمين الفرنسيين لمحاربة الآفات الإجتماعية والجمعية الفرنسية الجزائرية من أجل توسيع التأثير الفرنسي في شمال إفريقيا سنة 1909 "[2].وبعدها ظهرت جمعيات عرقية متجانسة بدأت تتكون بعد سنة 1913 " في الجزائر ثم بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، بدأت المجال الجمعوي بأخذ طابع قطبي ثنائي بعد انبثاق وتكوين الجمعيات العصرية الجزائرية ذات طابع قطبي ثنائي بعد انبثاق وتكوين الجمعيات العصرية الجزائرية ذات الطابع التقليدي مثل النوادي والمدارس والمساجد متعددة النشاطات الثقافية والدينية والإجتماعية والسياسية، هذا النوع جاء كرد فعل على الجمعيات المختلطة الفرنسية، فقد أدرك الجزائريون مع مطلع القرن العشرين أنه لابد من تغيير أسلوب المقاومة بعد فشل المقاومة المسلحة التي كانت طوال

1- عروس الزوبير، مرجع سابق، ص 70 .

2 - Omar Darras, **le phénomène associatif en Algérie état des lieux**, fondation friedrich Ebert bureau Alger 2007, p14 .

القرن العشرين، انه لابد من تغيير أسلوب المقاومة بعد فشل المقاومة المسلحة التي كانت طوال القرن التاسع عشر ،فقد اتجه بعض أبناء الجزائر خاصة أهل الفكر والثقافة إلى سلوك طرق أخرى لتحقيق أهدافهم، فوجهوا وجهتهم إلى العمل الجمعوي الذي كان ظاهره سلميا وباطنه يعمل على تشكيل وتهيئة الظروف من أجل إيجاد القاعدة الحقيقية لبناء قوة كفيلة لدحر العدو وتحرير الوطن، فقد انطلق الكثير من المفكرين والعلماء الجزائريين لحماية الإسلام واللغة الساعية لتعريب العقل الجزائري وتنظيم أركانه، فأنشؤا الجمعيات والنوادي الفكرية والفرق الرياضية والفنية ذات الصبغة الثقافية والترفيهية، وكانت لهذه المؤسسات الفكرية والثقافية دور كبير يتمثل في نشر مظاهر الثقافة العربية بإلقاء المحاضرات والندوات الأدبية المتنوعة مع الاهتمام بالجوانب السياسية وبث الروح الوطنية في الأهالي " [1] ، وقد برزت عدة جمعيات نشطت إبان الاحتلال الفرنسي نذكر من بينها الجمعية الراشدية التي تأسست سنة 1894 "عن طريق مجموعة من الشباب خرجي المدارس الفرنسية الجزائرية ،كان هدف هذه الجمعية هو مساعدة الشباب الجزائري على العمل و التفكير و العيش عيشة عصرية ، ...و جمعية التوفيقية التي تم إنشائها عام 1908 و استطاعت هذه الجمعية استقطاب عددا هائلا من الاعضاء وصل إلى 200عضو خلال سنة واحدة ، كان يرأسها الدكتور ايت التهامي هدف هذه الجمعية الثقافية هو جمع الجزائريين الذين يرغبون في تثقيف أنفسهم و تطوير الفكر العلمي "[2]، كما برزت خلال هذه الفترة الطرق الصوفية و كذلك جمعية العلماء المسلمين التي كانت الأبرز خلال هذه الفترة حيث "تأسست في 05 ماي 1931 بالعاصمة و قدضمت 72 عالما جزائريا جاؤا من مختلف أنحاء القطر ومن مختلف الإتجاهات الدينية ، ومن بين أهدافها تعليم اللغة العربية ، ومحاربة الخرافات وتصفية الإسلام بما بما علق به من

1 – Omar Darras, Ibid. p15 .

2 – عبد النور ناجي ، **النظام السياسي من أحادية إلى التعددية الحزبية** ،دار النشر و التوزيع ،قالمة ، الجزائر ،2006،ص49

شوائب خلال الفروق المتأخرة ،كان لها دور فعالا في القضية الوطنية ،حيث أيقضت الشعب الجزائري من سباته و غفوته و دعته إلى المطالبة بحقوقه المهضومة ،القيام باللغة العربية ، لغة الدين و الوطن و نادت على العمل بالقرأن و السنة الشريفة" [1].

### 2.3.2 :الجمعيات بعد الاستقلال

لقد تمثلت هذه الفترة في قيام الحزب الواحد، ولم تعطي تنظيمات المجتمع المدني خلال هذه الفترة أية أهمية لذلك بقيت أنشطة الجمعيات محصورة في الأعمال الهامشية والثانوية، وقد عملت الجزائر مند الاستقلال إلى مواصلة العمل وفقا للقانون الفرنسي الصادر سنة 1901 الخاص بالجمعيات، ولم تشهد السنوات الأولى من الاستقلال عمل جمعوي كبير لأن الدولة اتبعت مؤسسات المجتمع المدني، كما يمكن تقسيم مراحل تكوين الجمعيات بعد الاستقلال على النحو التالي :

اختلف تقسيم مراحل تكوين الجمعيات من شخص لآخر :

1- **الفترة مابين 1962-1971** : في هذه الفترة كانت السلطة ذات طابع إشتراكي، " ولذلك فإنها كانت ترى أن مجالات العمل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وغيره كانت مدمجة في طبيعة النظام السياسي نفسه ، فقد عمد النظام الاشتراكي مند البداية على إحداث تنظيمات مشبعة بأفكاره ..... كل منافس من ممارسة أي نشاط لقربه من عامة أفراد المجتمع "[2] وقد قررت الدولة مند الاستقلال مواصلة العمل بالقوانين الفرنسية التي لا تلمس.....بالسيادة الوطنية، وكان من بين هذه القوانين قانون الجمعيات لسنة 1901، لكن هذا لا يعني أن الدولة قد واصلت العمل بالقانون الفرنسي كما هو، بل أجرت عليه التعديلات التي ضيقت المجال في العمل الجمعوي، وظهر ذلك جليا في ميثاق 1964 ،وكذلك في المنشور الداخلي الصادر بتاريخ 2 مارس 1964 المتضمن " معلومات تحث الولاة على فتح تحقيقات خاصة ودقيقة حول كل الجمعيات، يهدف معرفة حقيقة الأهداف

1 – أبو القاسم سعد الله ، مرجع سابق ،ص90.

2– عروس زوبير، مرجع سابق، ص 74 .

التي تسعى لتحقيقها والأنشطة التي تقوم بها، ولقد غاب موقف ثابت وسياسة واضحة إتجاه الحركة الجمعوية خلال هذه الفترة، وهذا ما أدى إلى غياب تعددية سياسية واجتماعية فعلية مستقلة سياسيا وإجتماعيا وثقافيا " [1]، كما منع أي نشاط سياسي على الجمعيات الإجتماعية والثقافية والرياضية، واعتبر ذلك مساسا بأمن الدولة ،ولهذا تعرضت جميع الأشكال التعبيرية والقوى التمثيلية غير المرتبطة بالدولة للمضايقات والقمع ومحاولة إعادة بنائها لتأخذ نفس اتجاهات وغايات الدولة، وبالتالي لم يتم استغلال آلية التضامن الاجتماعي التاريخية للجزائريين في العمل الجماعي والتطوع ( التويزة ) لصالح المجموعة الوطنية في مرحلة صعبة من تاريخ المجتمع، من خلال تجنيد الشعب لرفع تحدي التنمية الاقتصادية ومحاربة التخلف والجهل والأمراض بسبب الخيارات الإستراتيجية التي تم تبنيها، والتي كانت لصالح فكرة مركزية السلطة واحتكارها لكل الأنشطة الإجتماعية وحتى الخيرية، بواسطة أجهزة ومؤسسات الحكومية " [2].

2- **الفترة مابين 1971 – 1980** : في هذه الفترة بالذات قامت الحكومة بإصدار قانون يلغي القانون الفرنسي، وذلك بالأمر 71/79 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971 " حيث وضعت نصوصه المزيد من القيود على تنظيمات المجتمع المدني إلى درجة الرجوع عن تأسيسها، وإلا دخولها تحث إطار الحزب، كما نص على ضرورة موافقة السلطات المسبقة واعتمادها قبل نشاط الجمعية بكل ماتحويه من إجراءات بيروقراطية أدى هذا الوضع إلى قيام تنظيمات خفية دون موافقة وإتباع الإجراءات الإدارية، حيث تعرضت الحركة الإسلامية البربرية إلى ملاحقات قضائية واعتقالات أججت الأوضاع وطورتها إلى انفجار شعبي " [3]، وكان لذلك أثر كبير على حرية الجمعيات حيث أبقى القانون المشار إليه أعلاه إلى التبعية السياسية والإجتماعية للحزب الواحد فاتسمت هذه الفترة في تاريخ

---

1- عبد الله بوصنبورة مرجع سابق ،ص 97

2- نفس المرجع ،ص 99 .

3 - باري عبد اللطيف ، مرجع سابق، ص 103 .

الجمعيات في الجزائر بـ " الشلل نظرا للروح القمعية والعقابية للقانون المذكور، كما ظهر كذلك مجتمع مدني صنعته الدولة وارتبط ارتباطا فكريا وعضويا بأجهزتها الرسمية أطلق عليه إسم المنظمات الجماهيرية مثل إتحاد النساء والشباب والعمال...إلخ ، لكنه لم يتمتع بالاستقلالية الضرورية لكل مجتمع مدني حقيقي، وقد أدى اختزال الدولة لدور المجتمع المدني وأشكاله التمثيلية إلى جعله دورا وظيفيا محضا، وأسباب ذلك هو اعتقاد السلطة بأن الأحزاب والنقابات والجمعيات غير قادرة على تنفيذ أي مشروع تنموي، وأنها تسهم في إحداث الإضرابات وسط الشعب الذي يحتاج إلى الوحدة والانسجام لتحقيق التقدم، لهذا فإن قانون الجمعيات لعام 1971 شكل أداة الدولة والحزب الحاكم في التأطير والتحكم في مختلف فئات المجتمع ومراقبة توجهاتهم، وكانت نقلة نوعية في التنظيم رغم صرامته الشديدة، لكنه هيأ عدة تنظيمات لمرحلة تالية أكثر مواجهة وصداما مع النظام وهي مرحلة الثمانينات .

3- **الفترة مابين 1980 – 1990** : رغم التضيقات الكبيرة التي وضعها القانون أمام إنشاء وتكوين الجمعيات إلا أنه بدأت تظهر بعض المواجهات بين الدولة والشعب، وظهر ذلك خلال الربيع الأمازيغي الذي كان في أفريل 1980 حين طلب مناضلو الحركات البربرية بضم مطالبهم ضمن محور حقوق الإنسان " في 25 ديسمبر 1985 أعلن رئيس الجمهورية عن تمسكه بدوره بمبادئ حقوق الإنسان ، لكن أكد كذلك تمسكه بالحزب الواحد ، وفي سنة 1986 أعلن رئيس الجمهورية عن عدم خشيته من قيام هيئة تتكفل بما سماه حقوق الإنسان " [1] ، كما أن هذه الفترة ظهرت عدة تغيرات على المستوى العالمي والمحلي، وفي جميع مجالات الحياة " ، حيث أن في هذه المرحلة حدثت عدة تغيرات إيديولوجية تمثلت في القيام بإدخال إصلاحات إقتصادية كالتخلي عن المركزية في التسيير، وإنسحبت الدولة تدرجيا من بعض الميادين ومن الإستثمار، خاصة بعد الأزمة

1- عبد الله بوصنبورة مرجع سابق، ص100

الاقتصادية أواسط الثمانينات ، كما انفتحت السلطة نوعا ما على الجمعيات والعمل التطوعي، وسمحت لها بالقيام ببعض الأعباء، وذلك بعد تبني الميثاق الوطني لعام 1986 ثم صدور القانون 87/15 بتاريخ 07/21/ 1987"[1] الذي شجع المواطنين على تأسيس جمعيات أهلية في المجالات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والرياضية والمهنية، فاستجابت بذلك السلطة لمطالب وضغوط الحركات الإجتماعية(أحداث قسنطينة 1986) بالتخفيف من القيود التي كانت مفروضة على العمل الجمعوي والتطوعي، وفي هذا السياق ظهرت أول منظمة لحقوق الإنسان والتي تم الإعتراف بها سنة 1987 ، إضافة إلى الجمعيات الثقافية الأمازيغية التي أصبحت لها قوة كبيرة في التنظيم والتأطير خاصة في أوساط الشباب، كما ظهرت الجمعيات العلمية والمهنية، وغيرها حتى بلغ عددها حسب جريدة المجاهد في 12 ماي1988 إلى11 ألف جمعية،وعليه فقد أصبحت الحركات الإجتماعية في أواخر الثمانينات ذات قوة وفعالية كبيرة في تحريك الشارع ضد التهميش والإقصاء.

وفي سنة 1987، وبعد سنة من أحداث قسنطينة أظهرت السلطات الجزائرية بعض التفتح والتسامح إتجاه العمل الجمعوي كفضاء يتطلع من خلاله المجتمع نحو تصور ذاتي لمستقبله "[2]، ورغم ذلك فإن الدولة الجزائرية لم تحقق الاستقرار في مجالات الحياة " وفي خضم التعثر الديمقراطي بإتجاه فسح المجال أمام تنظيمات المجتمع المدني(خاصة الجمعيات) بالنظر إلى الوضع الاجتماعي والإقتصادي والسياسي المتردي شهدت الجزائر أحداث تخريب وانتفاضة شعبية، وذلك في 05 أكتوبر 1988 ،وكانت نقطة تحول المسار السياسي في الجزائر" فأهم ما ميز النظام السياسي والمؤسسات للجزائر عشية

---

1-www.arabia.org/arabia/aifa/asearchiview

بوجمعة عشير، **الإطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر** ، ندوة المبادرة العربي من اجل حرية الجمعيات، عمان، 10/9 ماي 1999 .

2 – عبد الله بوصوبرة، مرجع سابق ص 101 .

الإنتقاضة هو أنه كان درجة متقدمة من الإنحلال والتفكك، ومهددا بالانهيار نتيجة لوضعية معقدة تداخلت فيها عدة عوامل أهمها : وجود تباين اجتماعي صارخ والسلطوية السياسية للنخبة الحاكمة، والثراء الفاحش لأقلية محمية، إضافة إلى تهميش وإقصاء غالبية المجتمع ( خاصة فئة الشباب الذين يمثلون 75 % من السكان ) عن كل القرارات الحاسمة في الحياة السياسية و الإقتصادية للمجتمع " [1].

وبذلك فأحداث أكتوبر 1988 غيرت مسار الجزائر سياسيا وإقتصاديا وثقافيا وإجتماعيا، كما أبرزت العديد من التوجهات السياسية ، ودفعت بالعديد من الجمعيات الموجودة آنذاك كجمعية حقوق الإنسان واللجنة المناهضة للتعذيب... وحركة الصحفيين ،والجمعيات النسوية ،للضغط على الحكومة حتى تسمح أو تقوم بإصلاحات، وترسيخ الديمقراطية والتعددية الحزبية ،فاضطر النظام إلى التفكير في تعديل الدستور مما انتهى به إلى المصادقة على دستور 1989الذي أقر بالتعددية الحزبية ،وتراجع عن مبدأ سياسة الحزب الواحد في جميع النصوص التشريعية والقانونية "ورغم أن هذا الدستور حرر بصورة سريعة وتحت ضغوط اجتماعية وسياسية، فإنه أحدث ثورة في تاريخ المؤسسات الجزائرية لأنه لأول مرة يعترف بالحق في تأسيس جمعيات لاسيما ذات الطابع السياسي "[2] ،ومنذ ذلك بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر حيث ظهرت عدة جمعيات منها ذات الطابع المدني، ومنها من لديها توجه سياسي، فانتعش فضاء المجتمع المدني بظهور جمعيات نسوية خيرية وأخرى ثقافية، وجمعيات تطوعية واتحادات سنوية إضافة إلى الأحزاب السياسية .

**4- الفترة مابين 1990 – 2008** : في هذا الفترة تميزت بما سمي بالتعددية الحزبية وحرية التعبير والتحولات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية، وفسح المجال أمام

---

1 – العياشي عنصر، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر، 1999، ص 9 .

2 – بوجمعة عشير، مرجع سابق، الموقع نفسه .

الجمعيات لتأدية دورها في عملية البناء الاجتماعي لما بلغت " حرية التعبير مستويات قصوى عبر الصحافة المستقلة، الفنية ، وإندفعت النخب المثقفة وخاصة أصحاب السوابق النضالية في الحزب الواحد ومنظماته وغيرهم في تأسيس الجمعيات في شتى الميادين الرياضية والإجتماعية والثقافية والصحية والبيئية وحقوق الإنسان وغيرها، مما يدل على درجة الكبت التي كانت كامنة في نفوس الجزائريين، ومدى حاجتهم للتعبير الحر عن أمالهم ورغبتهم في المشاركة في إتخاذ القرارات التي تهمهم "[1] .ولقد تأسست معظم الجمعيات الجزائرية سنة 1990 مع صدور القانون الجديد 31-90 الذي فتح أمام الحركة الجمعوية أفاق واسعة للعمل والنشاط والتطوع وتقديم خدمات الرعاية الإجتماعية والمساهمة في التنمية، وبذلك حصلت على مكاسب كبيرة من ناحية تحسين المناخ القانوني، خاصة في بداية التسعينات أي قبل دخول الجزائر دوامة الفوضى والعنف والإرهاب الذي هدد كيان الدولة والمجتمع معا بالإنهيار ،لولا صمود قوى اجتماعية ومهنية ،ومنها المجتمع المدني والحركة الجمعوية ،غير أن الحركة الجمعوية خلال هذه الفترة أخذت إتجاهين أساسيين من حيث التطور العددي والنمو ،ويمكن التقسيم حسب الباحث محمود بوسنة حيث أن :

♦ " **الفترة الأولى من 1990 – 1995** : وقد عرفت اعتماد 595 جمعية وطنية نصفها تقريبا تكون في السنتين الأوليتين بين (1990-1991) أي 288 جمعية ،ويمكن تفسير ذلك بالفراغ الكبير الذي كان موجودا في ساحة نشاط الجمعيات من جهة ،وكذا رغبة المواطنين بعد أحداث أكتوبر 1988 في تكوين تنظيمات مستقلة عن الحكومة لحل العديد من المشكلات المطروحة آنذاك ،أما الجمعيات المحلية التي تم اعتمادها بعد 1990، فهي 2328 جمعية تركز نشاط بالأساس في مجال الرياضة (461) وجمعية أولياء التلاميذ (371) ولجان العمارات (678)، ويمكن تفسير هذا الانتشار السريع لهذا النوع من الجمعيات بكون طبيعة نشاطها غير محرجة من الناحية السياسية ،كما أنها

1 – عبد الله بوصوبرة، مرجع سابق ص 101 .

تعود بالفائدة على المعنيين بتأسيس الجمعية حيث تمس حياتهم مباشرة، ثم تأتي بعد ذلك جمعيات المساجد (118) ولجان الأحياء (101) أما الجمعيات الثقافية فتمثل (178) والشبانية (91) والمهنية (70) وجمعيات المعاقين (45) ، هذا بالإضافة إلى الجمعيات متعددة الخدمات (162) ، وتتصل هذه الجمعيات بالحياة اليومية للأفراد مثل : حي المدرسة، المدرسة ، المسجد، كما أنها تعمل بالتنسيق مع بعض الأحزاب السياسية "

♦ **الفترة الثانية (1995 – 2001)** : وقد تميزت بانخفاض والتباطؤ ... يدين من العدد أي في التأسيس جمعيات، ويرجع ذلك لتمكن العديد من الجمعيات بفضل استمرارها في النشاط من مليء الفراغ في بعض الميادين على المستوى الرسمي، مثل ميدان الجمعيات المهنية والرياضية والثقافية هذا من جهة ،ومن جهة أخرى عوائق البيروقراطية التي وضعتها السلطات العمومية أمام تأسيس الجمعيات، حيث بينت العديد من الحالات إن تأسيس الجمعية يستدعي تحضير كبير للشروط المادية لإنجاحها، وإلا سيكون مصيرها الزوال " [1] " انخفضت على العموم حيوية ونشاط الحركة الجمعوية ورغبتها في لعب دور أساسي في تأطير مجتمع بسبب العنف والمصاعب الأمنية من جهة ،ومحاولة الاختراق من طرف الحكومة والأحزاب كذلك، مما أفقدها المصداقية الشعبية التي اكتسبها في المرحلة السابقة " [2] . كما أنه تم " حل بعضها ( حوالي 5000 جمعية في 1998) لعدة أسباب منها اشتباه في ارتباطها بتنظيمات محضورة أو كخلل في تسييرها أو انحرافها عن أداء وظائفها "[3] ،هذه الفترة تميزت بتقلص عدد الجمعيات وذلك لما كانت تمر به الجزائر على الصعيد السياسي الاجتماعي والأمني، وهذه الفترة كانت ضمن العشرية السوداء، فظهرت بعض الجمعيات المناهضة للإرهاب أو جمعيات نسوية وترقية المرأة، غير أن نشاطها كان يزول بسبب الأوضاع المتردية والخطيرة .

---

1 – محمود بوسنة، مرجع سابق ص 141 .

2 – عبد الله بوصويرة، مرجع سابق ص 102 .

3 – أوهايبية فتيحة، مرجع سابق ص 17 .

كما كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 التي ضربت قلب الولايات المتحدة وغيرت في مجرى التاريخ الحديث بشكل كبير دورا في تغيير النظرة إلى العمل الجمعوي والتطوعي، وفعل الخير، وأصبحت هذه الأنشطة في الكثير من الحالات المرادفة للإرهاب سواء في العمل الأوروبي أو في أوروبا أو غيرها ،وفرضت قيودا كبيرة على تمويل الجمعيات مما أفقدها الكثير من المصادر الحيوية اللازمة لنشاطها وخير مثال على ذلك هو قرار ولاية الجزائر حل الجمعية الخيرية الإسلامية بعد مقاضاتها بتهم جمع الأموال دون ترخيص، والمرسوم الرئاسي الذي وقعه رئيس الجمهورية يوم23 نوفمبر 200 ،والذي يمنع فيه الأعمال الخيرية خارج الإطار الحكومي ،وفي هذا النوع من الاحتكار الجديد للعمل التطوعي الخيري من طرف الدولة مع أن دورها كان من المفروض أن يكون تنظيمه وتسهيل الوصول إلى المحتاجين "[1] .

إن بعد دستور 1989 تغيرت به وتيرة ظهور الجمعيات كما ذكرنا وتنامت وتقلصت حسب الظروف التي مرت بها الجزائر والعالم ككل، لذا سنعرض بعد الإحصائيات رغم صعوبة تحديد عدد الجمعيات نظرا لعدم مصداقية وموضوعية الإحصاءات في الجزائر، فالتقديرات التي صدرت عن وزارة الداخلية قدرت عدد الجمعيات كما يلي « حيت تطور 30 ألف جمعية سنة 1992 إلى 48 ألف جمعية سنة 1997، منها نحو830 جمعية وطنية تنشط أو بالأحرى مسجلة في جميع المجالات على رأسها الجمعيات المهنية ( جمعية الأطباء، المحامين، التجار، المقاولين.....إلخ ) ب200 جمعية ثم الجمعيات الرياضية والثقافية ب 80 جمعية وطنية و73 جمعية وطنية في مجال الطبي والصحي، وهناك 50 جمعية في الميدان العلمي والتكنولوجي ،و19جمعية خاصة بالمرأة و15 جمعية تهتم بالبيئة والمحيط الطبيعي ،وفي المجال السياحي والترفيهي توجد 16 جمعية وطنية ،إلى جانب الجمعيات الوطنية الخاصة بالفئات الإجتماعية المحرومة كالمعوقين

1 – عبد الله بوصويرة، مرجع سابق ص 102 .

قبل أنواع الإعاقة والأطفال المسعفين المسنين، حيث هناك 15 جمعية وطنية، وكذلك الجمعيات الدينية بعدد 10 جمعيات و 07 جمعيات حول حقوق الإنسان، وهناك تقديرات تقول أن عدد الجمعيات يقدر ب 75 ألف جمعية وأخرى تقول وصلت للأكثر من 60 ألف جمعية، لكن كل هذه الأرقام تبقى تقديرات تقريبية للعدد الحقيقي للجمعيات في الجزائر،فهناك جمعيات تنشط دون ترخيصات من الوزارة والعكس هناك جمعيات تبقى حبر على ورق لها إعتماد، لكن لا وجود لها على أرض الواقع ومنع التطور الحاصل في مجال التكنولوجي، فهناك تنظيمات جمعوية رقمية تنشط من خلال التواصل الاجتماعي الخاصة في مجال الخيري والتضامني.

### 4.3.3 تحليل قانون الجمعيات بعد الاستقلال:

تبثث الجزائر بعد الاستقلال نظام معين في تسيير المجتمع وكانت في جميع دساتيرها " الحق في إنشاء الجمعيات، قد سعى المشروع من خلال القوانين المختلفة المنظمة لنشاط الجمعيات لتكريس هذا الحق الذي يدخل ضمن بنود العديد من الاتفاقيات التي وقعت الجزائر عليها، وشهدت القوانين المتعلقة بالجمعيات تطورات كبيرة بعد الانفتاح السياسي الذي شهدته البلاد في أعقاب إقرار الدستور 1989 ، الذي تلاه صدور قانون 31/90 المتعلق بالجمعيات "[1]،غير أن الجزائر بعد الاستقلال مباشرة عرفت شعور سياسي وقانوني في مجال تشكيل الجمعيات ،حيث " مس القانون المسير للجمعيات التي استمر تنظيمها وتسيرها بموجب القانون الفرنسي لسنة 1901،دون إهمال تعليمة 2مارس 1964 الصادرة عن وزارة الداخلية والتي تجيز لأعوان الإدارة العمومية التي لهم علاقة مباشرة مع الجمعيات إلى إجراء دقيق عن الأهداف ونشاط الجمعيات المصرح بها قاضية بذلك على إجراءات التأسيس المبسط الذي ينص عليه قانون الجمعيات المعمول به بإدخالها

1 – بن ناصر بوطيب،" النظام القانوني للجمعيات في الجزائر، قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12،" **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 10، جانفي 2014 ص 254 .

إلزامية الحصول على الاعتماد المسبق كإجراء وقائي "[1]

ففي الفترة الانتقالية التي أعقبت الاستقلال تم العمل بالقوانين الفرنسية إلا ما يتعارض والسيادة الوطنية ،وذلك وفقا للقانون 60/175 المؤرخ في 1962/12/31 ،وبناءا عليه استمر العمل بقانون الجمعيات في المادة الأولى منه بقولها : " اتفاقية تضع شخص أو شخصين أو عدة أشخاص بصفة مشتركة ودورية كل معارفهم وأنشطتهم في غرض لا يدر الربح " [2] ،وبقي على هذا المنوال إلى حد تعليمة " 1964 جاء أول تشريع جزائري ذو مسحة اشتراكية منظم للقطاع الجمعوي والمائل في الأمر الصادر عام 1971 برقم 79/71 "[3] ،الصادر بتاريخ 3 ديسمبر 1971 ،عرفت المادة الأولى منه الجمعية بأنها " الاتفاق الذي يقدم بمقتضاه عدة أشخاص وبصفة دائمة ،وعلى وجه المشاركة معارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من غاية محددة الأثر ولا تدر ربحا " ،وجاء هذا التعريف يصب في سياق التوجه الإيديولوجي الذي صاحب صدور أول قانون الجمعيات الجزائرية ، أين موجة التشبع بالأفكار والتوجهات الاشتراكية" [4].

بعد ذلك سنة 1987 صدر قانون15/85 والمتعلق بالتنظيمات غير السياسية، ميز هذا القانون على المستوى التطبيقي إلغاء الإعتماد المسبق والرجوع إلى التصريح الإداري الذي كان معمول به قبل سنة1971من حيث الفترة ،والأمر رقم 79/71 من الجانب التشريعي، لكن وبالرغم من العودة إلى الروح الليبرالية في مسألة تأسيس وتسيير الجمعيات التي جاء بها قانون سنة 1987 فإن المرسوم التطبيقي الصادر بتاريخ 2 فيفري 1988 سحب هذا الروح بإبقائه على صلاحيات الإدارة في عملية مراقبة تأسيس الجمعيات، لذلك فإن الانفتاح القانوني على مستوى الحركة الجمعوية في هذه الفترة بالذات بقي ناقصا ولا يتماشى ومحمل التحولات التي حدثت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي التي نفدت

1 – عروس الزوبير، ، مرجع سابق ص 19 .

2 – بن ناصر بوطيب، ، مرجع سابق ص 255 .

3 – عروس الزوبير، ، مرجع سابق ص 19 .

4 – بن ناصر بوطيب، مرجع سابق ،ص 255 .

على حينه " [1] .أما في أعقاب هذه المرحلة " والانفتاح السياسي الذي شهدته البلاد بعد إقرار دستور 1989 أين تم إصدار قانون الجمعيات 31/90 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 حيث عرفت الجمعية في أحكام المادة الثانية منه بقوله " تمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون ومعنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي على الخصوص " [2]." فما ميز الحركة الجمعوية في هذه المرحلة من الناحية القانونية هو صدور القانون رقم 31/90 بتاريخ 1990/12/04 المنظم والمسير والجمعيات، والذي يعتبر خطوة هامة ووثبة كبيرة في مجال الإعتراف بحرية العمل الجمعوي حيث كرس الحق في حرية إنشاء الجمعيات رفع العراقيل البيروقراطية والإدارية وتبسيط إجراءات التأسيس، وهو ما ترجم في الواقع بالانتشار الهائل للجمعيات كما ونوعا، وبشيء من المتولية من حيث النوع والانتشار الجغرافي بما في ذلك الجمعيات " [3].

ويرجع الفضل في ذلك الانتشار الواسع للجمعيات بالدرجة الأولى إلى التسهيل في إجراءات التأسيس ،فالمادة 07 من القانون رقم 31-90 لعام 1990 تنص على أن الجمعية من أجل اعتبارها نظامية ما عليها إلا :

-إيداع طلب التصريح لدى السلطات المختصة .

-الحصول على إيصال بالتسجيل خلال مدة أقصاها من يوم من تاريخ الإيداع .

نشر قرار تأسيس الجمعية في جريدة وطنية على الأقل . وعن أسباب رفض التسجيل تنص المادة 4 من نفس القانون على أن طلب التسجيل يمكن رفضه إذا كان الأعضاء :

---

1 – عبد الناصر جابي، "العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر" ، الواقع والأفاق نوفمبر، **مجلة الوسيط** ، العدد 05، السداسي الثاني، الجزائر، 2008 .ص34

2 – بن ناصر بوطيب، مرجع سابق ص 255 .

3 – محمود بوسنة ، "الحركة الجمعوية في الجزائر، نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن و التنمية "، **مجلة العلوم الانسانية**، عدد17 جوان 2002 جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2002،ص 135 .

-

وعن أسباب رفض التسجيل تنص المادة 4 من نفس القانون على أن طلب التسجيل يمكن رفضه إذا كان الأعضاء :

-من جنسية أجنبية لا يتمتعون بحقوقهم المدنية .

-إذا كان سلوك مخالف لمصالح النضال من أجل التحرر الوطني " [1]

وحتى وإن تمت الإجراءات العقابية فإنها تحال على الجهات القضائية للفصل فيها حسب ما نص عليه القانون الخاص بالجمعيات في المادة 23 للحكم القضائي على أي مخالفة وما شابه ذلك .

فقد جاء هذا القانون عقب الانفتاح التاريخي الذي حدث في الفترة السابقة 1988 حيث " تكتسي هذه المرحلة مكانة هامة في تاريخ الحركة الجمعوية نظرا لأهمية الأحداث والتغيرات التي عرفتها الجزائر خلالها، ولعل أهم ما ميز هذه المرحلة والذي يصب مباشرة في الموضوع المعالج هنا هو ظهور مصطلح المجتمع المدني كمفهوم وكممارسة بعد مخاض عسير وصراع مرير على استعماله وسيلة من طرف السلطة للانتقال والخروج من الأزمة الحادة التي كان يعيشها أو من طرف المعارضة للمطالبة بحقها في المشاركة في تسيير شؤون المجتمع هذا الصراع الذي بلغ أوجه نهاية الثمانينات من القرن الماضي " [2] فالحدث كان بمثابة حدث انتقالي حيث أخرج الجزائر من نظام الأحادي والحزب الواحد إلى التعددية والحرية الديمقراطية .

فأحداث أكتوبر 1988 " تعتبر تتويجا لمجموعة من الحركات الإجتماعية التي عرفتها الجزائر منذ بداية الثمانينات، حركة تيزي وزو 1980 ، وحركة وهران 1982 وحركة قسنطينة 1986، لكنها تميزت بدرجة من الشمولية وإنتهاك لحقوق الإنسان لم تعرفها

1- بوسنة محمود مرجع سابق، ص 138 .

2 - عبد الناصر جابي، مرجع سابق،ص6 .

البلاد منذ الاستقلال" [1] ، ومنها فالجزائر مرت بأزمة جد حادة خلال هذه الأحداث التي لم تشهدها الجزائر من قبل وتم الانتقال السياسي على إثرها والمناداة والعمل بالتعددية والانفتاح السياسي والاقتصادي في آن واحد " وهو الأمر الذي ترتب عليه انتعاش العمل الجمعوي كتتويج للانفتاح السياسة المفروضة من الأعلى والقائمة على التعددية التي تجسدت تشريعيا في الدستور 1989 وقانون التنظيمات ذات طابع سياسي لذات السنة"[2] فدستور "23 فيفري 1989 أول دستور بعد التعددية السياسية، يشير الفصل الرابع المتعلق بالحريات والحقوق في مادته 33 على حق في الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان ،وعلى أن الحريات الفردية والجماعية مضمونة وتتضح هذه الحقوق أكثر في نص المادة 41 التي تنص على أن حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمون للمواطن كما يدرج الدستور مادة خاصة للتميز بين الجمعية والحزب وتحديدا المادة 42 المتصلة بالحق في إنشاء أحزاب حيث تنص على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون غير أن نشاط الجمعيات في الجزائر تأثر بالوضع الأمني الذي عاشته الجزائر خلال سنوات الجمر، مما جعل أداها لصيقا بالأداء الحزبي الجزائري الهزيل،إذ رغم العدد الضخم الذي يتناسل سنويا لتعداد الجمعيات إلا أن أدائها ظل مشوبا بعلاقة حذرة، أما علاقة هذه الجمعيات بالأحزاب فهي علاقة تداخل وتجاذب للمصالح أدوار "[3].

---

1 – عروس الزوبير،**الدين والسياسة في الجزائر، انتفاضة تشرين أكتوبر 1988 نموذجا** ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان 2000 ص 493 .

2 – عروس زوبير، مرجع سابق ،ص 21 .

3 – بوحنية قوي، "المجتمع المدني الجزائري، الوجه الآخر للممارسة الحزبية"، **مغاربيات المغرب الموحد**، العدد 11، 1 فيفري 2011 ،ص 38 .

### ➢ شروط تأسيس الجمعيات في ظل قانون 06/12

كما سبق الذكر فإن قانون تأسيس وتسير وكل ما تعلق بالجمعيات بعدة مراحل وتعديلات قامت بها الحكومة، أما مواكبة التحولات والتطورات على المستويات الإجتماعية والسياسية أو بسبب متطلبات الدولة لسد الفراغ الاجتماعي والسياسي ، لذلك فإننا نجد كآخر تعديل لقانون الجمعيات قانون 06/12 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق ل 12 جانفي 2012 والذي يلغي القانون رقم 31/90 المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1411 الموافق ل 4 ديسمبر 1990 ، وسنعرض بعض المواد التي نص عليها هذا القانون، فقد حمل القانون عدة أحكام عامة.

فالمادة الأولى تنص على هدف القانون " يهدف هذا القانون إلى تحديد شروط وكيفيات تأسيس الجمعيات وتنظيمها وسيرها ومجال تطبيقها "

أما المادة الثانية فتعتبر الجمعية في مفهوم القانون تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة، ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني، يجب أن تحدد موضوع الجمعية بدقة ،ويجب أن تعبر تسميتها عن العلاقة بهذا الموضوع غير أنه يجب أن يندرج موضوع نشاطاتها وأهدافها ضمن الصالح العام وأن لا يكون مخالفا للثوابت والقيم الوطنية والنظام العام والآداب العامة وأحكام القوانين يكون المعمول بها"[1]،ففي هذه المادة أورد المشرع مجموعة التعريفات الخاصة بالجمعيات ،وقد أراد توسيع مجالات نشاطاتها ولتشمل عدة مجالات وأدرجها ضمن نشاطات الصالح العام ومراعاة ثوابت الأمة والدستور الجزائري ،فالملاحظ أن هذا القانون من خلال هذه المادة أولى أهميته لتسميته الجمعية حسب النشاط الذي تهدف إليه .

1 – الجريدة الرسمية ،مرجع سابق، ص 34 .

ونستخلص من هذه المادة أن الجمعية هي " تجمع أشخاص على أسس تعاقدية لمدة زمنية محددة أو غير محددة المدة بغية تسخير معارفهم وقدراتهم لأغراض لا تهدف لتحقيق الربح من أجل ترقية الأنشطة الثقافية والمهنية والدينية والإجتماعية والعلمية والتربوية والرياضية والبيئية بما يسهم في رفاهية المجتمع " [1]

كما وضع القوانين في طرح المواد شروط لإقامة جمعية قانونية ،فنجد ذلك في المادة 4 التي تنص" يجب على الأشخاص الطبيعيين الذين بإمكانهم تأسيس جمعية وإدارتها وتسييرها أن يكونوا :

بالغين سن 18 فما فوق، من جنسية جزائرية ، متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية غير محكوم عليهم بجناية أو جنحة تتنافى مع مجال نشاط الجمعية ولم يرد اعتبارهم بالنسبة للأعضاء المسيرين " [2]،في هذه المادة حاول المشرع تبيان شروط إنشاء جمعية حيث اعتبر سن 18 أي سن الرشد كغيره من القوانين السن المسموح قانونيا لتأسيس جمعية ،كما اعتبر الجنسية الجزائرية من شروط التأسيس ،غير أنه لم يحدد إن كانت أصلية أو مكتسبة على عكس القوانين السابقة .

أما الشرط الثالث فلابد على أن يكون مؤسسو الجمعية لهم حقوق سياسية ومدنية، ولهم كامل الأهلية، فاعتبر القانون المجرمين أو ذوي السوابق العدلية ليس لهم الحق في تأسيس جمعية مهما كانت.

أما الشرط الرابع فقد أقر على أن يكون " المسيرين غير محكوم عليهم بجناية أو جنحة تتنافى والنشاط الذي تهدف الجمعية إلى الوصول إليه أو لم يسترد اعتباره بعد أمام باقي المنخرطين في الجمعية، فالمشروع لم يشترط أن يكون غير متابعين قضائيا بجناية أو جنحة تتعلق بنفس نشاط الجمعية ،هذا بالنسبة للشروط الواجب توفرها في الأعضاء

---

1 – بن ناصر بوطيب، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر، قراءة تقديرية في ضوء القانون 06/12 ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 10، جانفي 2014 ص 256 .

2 – الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 34 .

المؤسسين للجمعية. أما بخصوص الأشخاص المعنيون الخاضعون للقانون الجزائري المؤسسات والشركات، الخاضعون لقاعدة القانون الخاص، فقد حدد أحكام"[1].

المادة 5 التي تنص : " يجب علىالأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون الخاص أن يكونوا : – مؤسسين طبقا للقانون الجزائري.

- ناشطين عند تأسيس الجمعية .
- غير ممنوعين من ممارسة نشاطهم.

من أجل تأسيس جمعية تمثل الشخصية المعنوية من طرف شخص مفوض خصيصا لهذا الغرض " [2] .هنا النص القانون يوضح انه حتى وإن كانت الجمعية ذات طابع معنوي فلا بد من شخص طبيعي يمثلها ومؤسسة وفقا للقانون الجزائري، أي خاضعة لنفس القوانين التي تخضع لها شروط تأسيس الجمعية المكونة من أشخاص طبيعيين .

بعد ذلك تأتي جملة من الإجراءات القانونية التي لابد أن تتوفر لدى الأشخاص الذين يودون تأسيس جمعية معينة، وذلك في المادة 6 التي تنص على مايلي :" تؤسس الجمعية بحرية من قبل أعضائها المؤسسين، ويجتمع هؤلاء في جمعية عامة تأسيسية تثبت بموجب محضر اجتماع يحرره محضر قضائي .

تصادق الجمعية وتعين مسؤولي هيئاتها التنفيذية .

يكون عدد الأعضاء المؤسسين كالآتي :

-عشرة (10) أعضاء بالنسبة للجمعيات البلدية .

-خمسة عشر (15) عضوا بالنسبة للجمعيات الولائية منبثقين عن بلديتين (2) على الأقل

-واحد وعشرون (21) عضوا بالنسبة للجمعيات مابين الولايات منبثقين عن ثلاث (3) ولايات على الأقل .

---

1 – بن ناصر بوطيب، مرجع سابق ،ص257 .

2 – الجريدة الرسمية مرجع سابق، ص 34 .

-خمسة وعشرون (25) عضوا بالنسبة للجمعيات الوطنية منبثقين عن إثنى عشرة (12) ولاية على الأقل "[1].

" وتتم المصادقة فيه على القانون الأساسي للجمعية خلال الجمعية العامة تضم جميع الأعضاء التي تتوفر فيهم شروط التصويت المحددة في القانون الأساسي للجمعية ويجب أن تتضمن القوانين الأساسية للجمعيات مايلي :

-" هدف الجمعية تسميتها ومقرها .

-نمط التنظيم ومجال الاختصاص الإقليمي .

-حقوق وواجبات الأعضاء .

-شروط وكيفيات انخراط الأعضاء ،انسحابهم وشطبهم، إقالتهم .

-الشروط المرتبطة بحق التصويت للأعضاء .

-قواعد وكيفيات تعيين المتدربين في الجمعيات العامة والهيئات التنفيذية .

-طرق انتخاب وتجديد الهيئات التنفيذية ، وكذا قواعد النصاب والأغلبية المطلوبة في إتخاذ قرارات الجمعية .

-قواعد وإجراءات دراسة تقارير النشاط والمصادقة عليها .

-القواعد والإجراءات المتعلقة بتعديل القوانين الأساسية .

-جرد أملاك الجمعية من قبل محضر قضائي في حالة نزاع قضائي .

-كما يجب أن تتضمن القوانين الأساسية للجمعيات بنود أو إجراءات تميزية تمس بالحريات الأساسية لأعضائه " [2].

في هذه المادة أراد المشرع أن يضع خطوط واضحة حول أعضاء الجمعيات وعددهم حسب نوع الجمعية المؤسسة، كما أبرز كل الشروط الضرورية المتخذة في تأسيس أي

---

1 – الجريدة الرسمية ، مرجع سابق، ص 35 .

2 – بن ناصر بوطيب، مرجع سابق ،ص 258 .

جمعية بداية من الاسم وصولا إلى الأملاك التي تضمها، وذلك لمحاولة غلق كل ثغرة قد تخل بقانونية الجمعية .

أما المادة 07 فنصت على " يخضع تأسيس الجمعية إلى تصريح تأسيسي وإلى تسليم وصل تسجيل، يودع تصريح التأسيس لدى :

-المجلس الشعبي البلدي بالنسبة للجمعيات البلدية .

-الولاية بالنسبة للجمعيات الولائية .

-الوزارة المكلفة بالداخلية بالنسبة للجمعيات الوطنية أو مابين الولايات " [1].

بينت هذه المادة الجهات التي توضع لديها طلب التأسيس للجمعية أيما كان نوعها محلي، ولائي، وطني حيث :

" يوضع التصريح التأسيسي ويرفق بطلب تسجيل الجمعية، ويكون موقعا من قبل رئيس الجمعية أو ممثله القانوني، وقائمة اسمية تضم الأعضاء المؤسسين ( الهيئة التنفيذية ) وحالتهم المدنية ووظائفهم وعناوين إقامتهم وتوقيعاتهم، وكذلك المستخرج رقم 03 من السوابق العدلية لكل عضو من الأعضاء المؤسسين ونسختين من القانون الأساسي (نسخ طبق الأصل) ومحضر الجمعية العامة التأسيسية المحرر من قبل محضر قضائي والوثائق، وعنوان المقر، ويتم إيداع الملف من قبل رئيس الجمعية أو الممثل القانوني له لدى الجهات الإدارية المختصة على أن يتم تسليم وصل إيداع من قبل الإدارة المعنية بعد تحقيق وفحص حضوري لوثائق الملف، وهذا الأمر وجوبيا في ظل القانون 06/12 "[2] .

كما حدد المشرع فترات زمنية محددة لدراسة الملفات المودعة عند الجهات المعنية، واختلفت حسب نوع الجمعية وهي على الشكل التالي :

-" بالنسبة للجمعيات البلدية منحت 30 يوما للفصل في الموضوع .

-الجمعيات الولائية 40 يوما للفصل في الموضوع .

---

1 – الجريدة الرسمية مرجع سابق، ص 35 .

2 – بن ناصر بوطيب ، مرجع سابق،ص258.

-الجمعيات مابين الولايات منحت الوزارة المكلفة بالداخلية مدة 45 يوما للفصل في الموضوع بالرفض أو القبول.

-الجمعيات الوطنية منحت الوزارة المكلفة بالداخلية 60 يوما للفصل بقبول الجمعية أو رفضها. وتعين على الإدارة خلال هذا الأجل أو عند انقضاءه على أقصى تقدير، إما تسليم الجمعية وصل التسجيل ذي قيمة إعتماد أو رفض التأسيس، ويتم تسليم وصل التسجيل من قبل رئيس المجلس الشعبي بالنسبة للجمعيات البلدية ، والوالي للجمعيات الولائية ،والوزير المكلف بالداخلية بالنسبة للجمعيات الوطنية والولايات ،وفي حال انقضاء هذه المدة ولم ترد الإدارة المعنية فإن ذلك يعد بمثابة إعتماد للجمعية المعنية ،وفي هذه الحالة يجب على الإدارة تسليم وصل التسجيل للجمعية .

أما في حالة رفض تأسيس الجمعية وبالعودة إلى أحكام المادة 10 من نفس القانون فإن المشرع قد ألزم الإدارة المعنية بتعليل أسباب الرفض وقيدها أن يكون الرفض لعدم احترام نص القانون 06/12 وإلا يعد رفضها باطلا، وأجاز المشرع للجمعية الحق في اللجوء إلى جهات القضاء الإداري المختصة إقليميا للطعن في القرارات الإدارية، ومنحت مدة ثلاثة أشهر لرفع دعوى الإلغاء، وإذا صدر القرار في صالح الجمعية فإنه يمنح لها وجوبا وصل التسجيل "[1]،ونجد هذه الشروط والخطوات كذلك في المواد 09-10-11-12 من القانون 06/12 ،وذلك قصد تبيين وتحديد ما يجب إتخاده لتأسيس وإعتماد الجمعيات وكيفية التصرف القانوني إذا ما تم رفض أو تأخر إعتماد الجمعية، وهذا لكي يوضح كذلك المشرع الجزائري كل ما يجب إتخاده خلال عملية التأسيس والاعتماد .

أما فيما يخص الفصل الثاني فقد حدد فيه المشرع الجزائري حقوق وواجبات الجمعيات حيث أن المادة 13 من القانون 06/12 تنص على : " تتميز الجمعيات بهدفها وتسميتها وعملها عن الأحزاب السياسية ولا يمكنها أن تكون لها أية علاقة بها سواء أكانت تنظيمية أم هيكلية، كما لا يمكنها أن تتلقى منها إعانات أو هبات أو وصايا مهما يكن شكلها،ولا

1 – بن ناصر بوطيب ، مرجع سابق ، ص 259 .

يجوز لها أيضا أن تساهم في تمويلها " .[1] فالمشرع الجزائري في هذه المادة يميز بين الجمعيات والأحزاب السياسية، ويشير لعدم تمويلها لها بأي صفة، ولا يجوز تحويلها " كما منع تدخل أي شخص معنويا أو طبيعيا وأجنبي عن الجمعية من التدخل في سيرها، هنا نلاحظ سعي المشرع لضمان أكثر استقلالية للحركة الجمعوية في الجزائر، وإبعادها عن الحياة السياسية وحمايتها من جميع أنواع التأثيرات الخارجية ضمانا ودعما لاستقلاليتها"[2].

أما المادة 19 : فتنص على" دون الإخلال بالالتزامات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون يجب على الجمعيات تقديم نسخ من محاضر اجتماعاتها وتقاريرها الأدبية والمالية السنوية إلى السلطة العمومية المختصة إثر انعقاد جمعية عامة عادية أو إستثنائية خلال 30 يوما الموالية للمصادقة عليها " [3]،في هذه المادة لابد بتقديم" نسخ من محاضر المالية والأدبية المنسوبة إلى السلطة العمومية المختصة إثر إنعقاد أي جمعية سواء كانت عادية أو إستثنائية خلال 30 يوم الموالية للمصادقة عليها، كما يجب على الجمعية أن تكتب تأمينا لضمان الأخطار المالية المرتبطة بمسؤوليتها المدنية هذا بالنسبة لواجبات الجمعيات،أما بخصوص حقوقها فالجمعية تكتسب الشخصية المعنوية والأهلية المدنية بمجرد تأسيسها ويمكنها القيام بما يلي :

-التصرف لدى الغير ولدى الإدارات العمومية.

-التقاضي والقيام بكل الإجراءات أمام الجهات القضائية المختصة وتبيين الوقائع لها علاقة بهدف الجمعية ألحقت ضررا بمصالح الجمعية أو بأحد أعضائها .

-إبرام العقود والاتفاقيات التي لها علاقة بهدفها .

-القيام بكل نشاط شراكة مع السلطات العمومية له علاقة مع هدفها .

-اقتناء الأملاك المنقولة أو العقارية مجانا مقابل للممارسة نشاطها كما القانون .

---

1 – الجريدة الرسمية ،مرجع سابق ،ص 35 .

2 – بن ناصر بوطيب، مرجع سابق، ص 261 .

3 – الجريدة الرسمية ، مرجع سابق ، ص 36 .

-الحصول على الهبات والوصايا طبقا للتشريع المعمول به"[1].

وكل هذا جاءت به المواد 20،21،22،23،24 ، ملزمة الجمعيات التقيد بها والعمل على نصوصها ، وإلا فالقانون يعاقب الجمعية بغرامات مالية أو إحالة الملف على القضاء .

ومن ضمن القانون الأساسي للجمعيات المادة 25 :" تتوفر الجمعية على جمعية عامة وهي الهيئة العليا ،وعلى هيئة تنفيذية تقوم بإدارة الجمعية وتسيرها " [2] ، تليها المادة 26-27-28 تتضمن نفس الشروط التي يتضمنها القانون الأساسي ودور الجمعية العامة والانخراط والرقابة .....إلخ . كما يمكن للجمعية التي تتوفر فيها الشروط القانونية أن " تعقد وتنظم أيام دراسية وملتقيات وندوات وكل اللقاءات المرتبطة بنشاطها، ولها الحق في إصدار نشريات ومجلات ووثائق إعلامية ومطويات لها علاقة بهدفها في احترام الدستور والقيم والثوابت الوطنية والقوانين المعمول بها، كما أنه يمكن للجمعيات المعقدة أن تنخرط أو تتعاون مع جمعيات أجنبية تنشد نفس الأهداف أو أهداف مماثلة في ظل احترام القيم والثوابت الوطنية كلا من الانخراط أو التعاون لموافقة الجهات المهنية، الوزير المكلف بالداخلية وفي حالات الرفض يكون قراره قابل للطعن أمام الجهات القضائية المختصة " [3].

أما فيما يخص موارد الجمعيات وأملاكها فالمشرع نص في هذا المجال على عدة مواد قانونية تضبط الجمعيات في مصادر مواردها فالمادة 29 : تنص على مايلي : " تتكون موارد الجمعيات مما يلي : اشتراكات أعضائها .

-المداخيل المرتبطة بنشاطاتها الجمعوية وأملاكها .

-الهبات النقدية والعينية والوصايا .

-مداخيل جمع التبرعات .

---

1 – بن ناصر بوطيب،مرجع سابق ص 261 .

2 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون 06-12 سنة 2012 ص 37 .

3 – بن ناصر بوطيب، مرجع سابق ،ص 261 .

-الإعانات التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية " [1]، في هذه المادة فإن مصادر الجمعية المالية ومواردها مرتبطة بعناصر معينة منها الاشتراك والهبات والتبرعات والإعانات من جهة أو هيئة حكومية وكل جمعية ملزمة بهذا القانون .

" نصت المادة 30 من ذات القانون حصول الجمعيات على أي أموال ترد إليها من تنظيمات أجنبية أو منظمات غير حكومية أجنبية ما عدا تلك الناتجة عن علاقات التعاون المؤسسة قانونيا و يخضع التمويل على الموافقة المسبقة من قبل السلطة "[2] ، مع مراعاة أحكام المادة 23 .أما المواد 31- 32-33 فهي مواد تنص في نفس السياق وتحدد مداخيل الجمعيات القانونية ، فالمادة 34 تنص " يمكن جمعيات معنية تعترف لها السلطة العمومية أو نشاطها ذو صالح عام /أو منفعة عمومية أن تستفيد من إعانات ومساعدات مادية من الدولة أو الولاية أو البلدية وكل مساهمة أخرى سواء كانت مقيدة أو غير مقيدة بشروط.

وإذا كانت الإعانات والمساعدات والمساهمات الممنوحة مقيدة بشروط فإن منحها يتوقف على التزام الجمعية المستفيدة بدفتر شروط يحدد برامج النشاط وكيفيات مراقبته طبقا للتشريع المعمول به .تحدد شروط وكيفيات الإعتراف بالصالح العام أو المنفعة العمومية عن طريق التنظيم )"[3].

من خلال المواد 35-36-37-38 من القانون 06/12 " منع الجمعيات قبول الهبات المقيدة بأعباء وشروط ، ولا يتم قبولها إلا إذا كانت تتفق والأهداف المسطرة في قانونها الأساسي، وألزم المشرع للجمعيات بتسجيل جميع المواد والمداخيل وجوبا في حسابات ميزانية الجمعية .

1 – الجريدة الرسمية، مرجع سابق ،ص 37 .

2 – بن ناصر بن طيب ، مرجع السابق ، ص 262 .

3 – الجريدة الرسمية ،مرجع سابق، ص 38.

وللحصول على المساعدات التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية يجب أن يكون نشاط الجمعية معترف به من قبل السلطات وأنه يصب في خدمة الصالح العام والمنفعة العمومية، وتستفيد الجمعية من هذه الإعانات سواء كانت مقيدة بشرط أو بغير شرط .

فالمساعدات المادية المقيدة بشروط ، فإن الجمعية ملزمة بوضع دفتر شروط يحدد برامج النشاطات التي تصرف فيها هذه الأموال، وهذا يسر عمليات المراقبة التي تخضع لها الجمعيات وفقا للقوانين والتشريعيات .

ومنح الإعانات من الدولة والولاية والبلدية مرهون بتقديم الجمعية لكشوف صرف الإعانات السابقة، وأن يكون هناك تطابق بين المنح والمساعدات المقدمة وما تم صرفه .

ويجب على الجمعيات أن تتوفر على محاسبة مزدوجة ومعتمدة من قبل محافظ حسابات ، وأن يكون لديها حساب بنكي أو بريدي معتمد لدى المؤسسات المالية ،هذا بالنسبة للجمعيات الوطنية والمحلية ،أما الجمعيات الأجنبية هي ملزمة بفتح حساب مالي لدي بنك من البنوك المحلية –البنوك الجزائرية "[1].

كل هذه النصوص متعلقة بالهبات والإعانات والموارد المالية للجمعيات والتي حددها المشرع وفق قوانين معينة لا بد للجمعيات التقيد بها من خلال هذا القانون –06/12

كما أن المشرع لم يهمل الأسباب والعناصر التي تؤدي إلى حل أو تعليق الجمعية ففي المادة 399 تنص على : (يعلق نشاط كل جمعية أو تحل في حالة التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد أو المساس بالسيادة الوطنية )" [2] .

فهذه المادة تنص على إمكانية حل نشاط الجمعية إذا تدخلت في الشؤون الداخلية للسيادة الوطنية أو المساس بالجانب بدعائم الدولة وكذلك ( في حالة عدم تقديم تقارير ومحاضر اجتماعات الجمعية العامة أو أي محضر اجتماع خلال 30 يوما التي تلي عقد الاجتماعات فإنه يتم تعليق نشاطها وأيضا في حال وجود بنود الميزية ماسة

1 – بن ناصر بن طيب ، مرجع السابق ، ص 262

2 – الجريدة الرسمية ،مرجع سابق ،ص 38

بالحريات الأساسية لأعضائها في قانونها الأساسي فإنها تتعرض للحل، ويتم حل الجمعيات في حال حصولها على موارد مالية من جمعيات أجنبية أو منظمات غير حكومية غير ذلك الناتجة عن علاقات التعاون .

ويكون تعليق نشاط الجمعية لمدة لا تتجاوز 6 أشهر ويتم إعذار الجمعية وجوبا قبل تعليق نشاطها والقانون بعد مضي ثلاثة أشهر (03) من تاريخ التبليغ بالإعذار ولم نستجيب الجمعية لمضمون الإعذار تتخذ السلطات العمومية المختصة قرار إداري بتعليق نشاط الجمعية وتبلغ الجمعية بالقرار ويحق للجمعية فور التبليغ بالقرار الطعن فيه أمام جهات الإداري المختصة .

أما في حالات الحل الإرادية حيث يتم الاتفاق بين الأعضاء المؤسسين للجمعية على حلها وتعليق نشاطها ويجب أن يتم إعلان التعليق عن طريق الجهات القضائية المختصة ويتم تبليغ القرار إلى الجهات التي منحت الاعتماد الجمعية وأعطى المشروع في أحكام المادة 43 الحق للسلطات العمومية المختصة إن تطلب تعليق نشاط الجمعية أمام الجهات القضائية المختصة ، عند ممارسة الجمعية لنشاطات غير تلك المنصوص عليها في قانونها الأساسي) ،أما المادة 44 من قانون الجمعيات 06-12 فهي تنص على ضم أملاك الجمعية في حالة حلها أو النزاع إلى ما يقتضيه القانون العام، وهذا كذلك ما نصت عليه المواد اللاحقة 45-46 ،أما المادة 47 من هذا القانون فجاءت في الباب الرابع ،التي تنص على أحكام إنشاء جمعيات ذات طابع خاص كالجمعيات الدينية والوداديات والجمعيات الطلابية والرياضية والجمعيات الأجنبية وهي تخضع لنفس القانون العام للجمعيات فهي تعتبر المؤسسة جمعية المواد 49 -69 ،وفي الأخير القانون جاءت أحكام انتقالية حيث المادة 70 تقر ( بتعين الجمعيات المؤسسة بصفة قانونية في ظل القانون رقم 90-31 المؤرخة المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 والمذكور أعلاه ، أن تتطابق مع أحكام هذا القانون في اجل أقصاه سنتان (2) بإداع قوانين

أساسية جديدة مطابقة لهذا القانون وفي حالة تجاز هذا الأخير تقرر السلطة المختصة حل الجمعيات المعنية "[1].

وفي الأخير تأتي الأحكام الختامية التي تنص بها المادة 72 " يتعين على المؤسسات التي ليست لها صفة الجمعية في مفهوم أحكام 51و54 أعلاه أن تتطابق وأحكام هذا القانون في اجل سنتين (2) ابتداء من تاريخ صدوره " [2].

أي لا بد من المؤسسات التي ليس لها صيغة الجمعيات أن تلتزم بالمواد السابقة لأجل عدم حلها. أما المادة 73 فتقر على أن " بلغي القانون رقم 90-31 المؤرخ في 17 جمادي الأولى عام 1411 الموافق ل 4 ديسمبر 1990 و المتعلق بالجمعيات أن بصدور القانون 06-12 فقد ألغيت مواد قانون 90-31 وعلى الجمعيات الالتزام بالقانون الجديد و أحكامه . رغم الإجراءات التي أتى بها القانون 06-12 والتي حاول المشروع الجزائري تدارك بعض الأمور العالقة بالقانون 90-31 إلا أنه هناك نقائص وتلقي عدة انتقادات لذلك رجال القانون، قد قاموا بنقد بعض المواد المقررة في القديم حيث إن القراءة الأولية للقانون 06/12 توحي أن هذا القانون،عبارة عن إثراء لقانون الجمعيات 31/90 بدليل التطابق بين العديد من نصوص موادهما ،كما المشرع قد سعي إلى أحكام الرقابة على العمل الجمعوي وهذا بتعارض وبنود الاتفاقيات الجزائر وضمنتها في مختلف الدساتير .كما هو معروف أن بنود هذه الاتفاقيات أسمى من القوانين الداخلية كما أن هذا القانون قد صدر في أجواء هبوب رياح الربيع كان من المنتظر أن يكون هذا القانون أكثر انفتاحا وتعزيز ا لدور حركات المجتمع المدني ، في جميع مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستويات الوطنية والمحلية ،وهذا دليل أن المشروع لا يزال ينظر إلى دور الجمعيات في هذا القانون فالموافقة المسبقة من السلطات العمومية يعطيها الحق في قبول اعتماد الجمعية

1 – بن ناصر بن طيب ، مرجع السابق ، ص 263 .

2 – الجريدة الرسمية ، مرجع سابق، ص 41.

أو رفضها ،وهذا الحق يفتح الباب لتعسف الإدارة تمس باستقلالية العمل الجمعوي في الجزائر،بالرغم من أن المشروع قد ألزم الجهات الإدارية بتقديم الأسباب رفض الاعتماد، إلا أننا نجد أحكام 39 يتحدث عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد والمساس بالسيادة الوطنية أو عدم احترام الأدب أو النظام العام وجل هذه المصطلحات مطاطة ويمكن أن تستغلها الإدارة تعسفا في رفض اعتماد الجمعيات أو حلها ، وقد أعطى المشروع للجمعيات إذا لم تتلقى ردا من الإدارة عن قبول الاعتماد من رفضه بعد انقضاء الآجال القانونية التي حددتها أحكام المادة 08 تصبح الجمعية معتمدة بقوة القانون لكن المشروع أعطى الحق للإدارة في الطعن أمام جهات القضاء الإداري لإلغاء تشكيل الجمعية ولديها مدة 3 أشهر لتقديم الطعن "[1] ، كما فصل القانون من الجمعيات والأحزاب السياسية وتبقى الفترة التي ثم فيها إصدار القانون 06-12 فترة حساسة في الدولة العربية حيث ظهر لما يسمى بالربيع العربي وقد عصف بالعديد من الدول وكان فيها المحرك الرئيس في بعض الدول منظمات المجتمع المدني بذلك بالمشرع الجزائري حاول أن يحاول ضبط مؤسسات المجتمع المدني في هذه الفترة للتحكم فيها ومحاولة خلق نوع من الرقابة والضبط لعدم استغلال الأوضاع والظروف فنجد مثلا فما يخص حل الجمعيات ، فقد عززت الإجراءات الجديدة من الرقابة على الحقل الجمعوي حيث يمكن أن يتم تعليق أنشطة الجمعية إذا هذا القانون الغامض سيحرم الجمعيات القيام بدورها في التحليل والانتقاد وتقديم الدعم للدولة في تسيير سياستها العامة والذي يعد شرطا أساسيا لعمل أي ديمقراطية في العالم .

وتعتبر منظماتنا بأن كل مواطن أينما كان له الحق في الاهتمام بشؤون بلاده وتذكر بأن المادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية تنص على أنه لا يجوز وضع قيود على حق حرية تكوين الجمعيات إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكيل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي أو السلامة

1 – بن ناصر بن طيب ، مرجع السابق ، ص 264.

العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الأدب العام أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم [1].

**خلاصة الفصل :**

إن لمنظمات المجتمع المدني الدور الكبير في المجتمعات و لعل مسارها التاريخي يدل على ذلك و في الجزائر ظهرت عدة منظمات وجمعيات خلال الحقبات التاريخية التي مرت بها رغم الظروف و المضايقات والسياسات الإحتكارية لكن ظلت ولا زالت لحد اليوم تتزايد و تأخد حيز في جميع المجالات الإجتماعية ، وتغيرت أهدافها و أسسها لمواكبة العصر الحديث، و أصبحت منظمات المجتمع المدني ملازمة للمجتمعات الحديثة و مكملة للمنظمات السياسية و يولى إليها إهتمام كبير في المجتمعات لما لها من قوة إجتماعية .

1 – مذكرة تحليل القانون 06-12 الصادر في 12 يناير كانون الثاني المتعلق بالجمعيات الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان laddh 2011، ص2.

**الفصل الثالث : وسائل الاتصال الحديثة و مكونات الثقافة لدى فئة الشباب**

**تمهيد**

**1.3. وسائل الإتصال وظائفها و أهميتها**

1.1.3. وسائل الإتصال

2.1.3. وظائف وسائل الإتصال

3.1.3.أهمية وسائل الإتصال في الحياة الاجتماعية

**2.3.مفهوم الثقافة**

1.2.3.تعريفات الثقافة

2.2.3.خصائص الثقافة و مميزاتها

3.2.3.مستويات الثقافة ومكوناتها.

4.2.3.نظريات الثقافة

**3.3. ثقافة الشباب و سلوكاته**

3.3. 1. تعريف مرحلة الشباب

3.3. 2. سلوك وثقافة الشباب

3.3.3. خصائص مرحلة الشباب

4.3.3. مشكلات الشباب و طرق معالجتها

**خلاصة الفصل**

## الفصل الثالث : وسائل الاتصال الحديثة ومكونات الثقافة لدى فئة الشباب

**تمهيد:**

تتعدد وسائل الإتصال و تختلف ،إلا أنها من أهم وسائل نقل المعلومات والأخبار، كما تعتبر وسائط إجتماعية وثقافية وترفيهية، كما أن لها دور كبير في عملية التوعية المرورية لدي الشباب الذي يعتبر حجر الأساس في أي مجتمع ، لما يحمله من خصائص ومميزات ينفرد بها دون غيره من الفئات الإجتماعية الأخري ، لذلك تعمل وسائل الإتصال بإختلافها على محاولة وضع أساليب وأهداف لعملية التوعية المرورية لتزرع في فئة الشباب ثقافة واعية حول مخاطر المرور.

### 1.3. وسائل الإتصال وظائفها و أهميتها

#### 1.1.3. وسائل الإتصال :

لقد شهد القرن العشرين ما يمكن أن نسميه بثورة وسائل الاتصال الجماهيري حيث "برز الإعلام كأهم وأخطر قنوات هذا الاتصال، فقد أصبحت الأجهزة الرئيسية وهي الصحف والراديو والتلفزيون من الأدوات الأساسية لنقل الحقيقة والخيال والمعلومات الحديثة والترفيه وأساليب الحياة وأنماطها في مختلف المجتمعات"[1]، حيث ساعدت تكنولوجيا المعلومات أو الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات في ظهور وسائل إعلامية جديدة مثل الحاسوب الآلي والهاتف النقال وشبكة الأنترنيت، هذا دون التخلي عن الوسائل القديمة كالجريدة والإذاعة والتلفزيون. وبالتالي فوسائل الاتصال هي كل وسيلة تنقل المعلومات وتعمل على نشرها، وتقوم بتزويد الأفراد بالمعلومات والحقائق الخاصة بمختلف مجالات الحياة، والإعلام جزء لا يتجزء من الإتصال فيعرف الإعلام " بأنه عملية نشر وتقديم معلومات صحيحة وحقائق واضحة وأخبار صادقة ومعلومات دقيقة ، ووقائع محددة ، وأفكار منطقية للجماهير مع ذكر مصادرها خدمة للصالح العام ، ويهدف الإعلام إلى النمو واليقظة

1- سعيد إسماعيل علي، **فقه التربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2001، ص 267.

والتوافق الثقافي و الحضاري و الارتقاء بمستوى الرأي العام بتنويره وتثقيفه ، وهكذا فالإعلام عملية يترتب عليها تأثير فعلي في سلوك الفرد والجماعة "[1].

فالإعلام إذن يتم لإيصال أخبار ومعلومات دقيقة وصحيحة إلى المتلقي، وليس ضربا من الخيال ليتخذ صفة الصدق و المنطقية و الواقعية ليكسب ثقة الجماهير من الناس، كما يهدف إلى التأثير في سلوك الأفراد و الجماعات والرأي العام ويتم هذه العمليات عن طريق وسائل تسمى وسائل الإعلام يتم من خلالها إيصال ما يراد من أخبار ومعلومات .

هناك العديد من وسائل الإعلام الجماهيرية التي تشمل من العملية الاتصالية بين السلطة والأفراد وتكون وسيلة لنقل المعلومات، وسنعرضها بصورة مختصرة على الشكل التالي:

1. **الصحافة** : " هي عادة ما تعرف بأنها مطبوع دوري ينشر الأخبار في مختلف المجالات ويشرحها ويعلق عليها ،ويكون ذلك عن طريق الصحف والمجلات العامة منها والخاصة "[2]، فهي تنقل الأخبار مكتوبة وتحللها وتعلق عليها في الجرائد، والمجلات، لتواصل الأخبار إلى الموطنين"فالصحف فضلا عن ذلك تتميز الصحف بمجموعة من المميزات أهمها:القبول والأستخدام الواسع،فالصحف تعد من اكثر قنوات الاتصال شيوعا وتداولا وتداولا نظرا لان الصحيفة يمكن الاطلاع عليها بواسطة أكثر من فرد داخل الأسرة الواحدة "[3].

2.**الإذاعة:** "تعتبر الإذاعة من أكثر وسائل التثقيف و التربية انتشارا، وترجع أهميتها إلى عدة عوامل منها ، أن الكلمة المنطوقة ذات أثر كبير لأنها لا تحتاج إلى معرفة سابقة بالقراءة والكتابة كما هو الحال في الكتب و المجلات وغيرها" [4] ، فهي تنشر الأخبار أو المعلومات مباشرة عبر اللغة والحوار وتربط الفرد بمجتمعه والعالم من حوله .

---

1- محمد صفوح الأخرس ،**نموذج لإستراتيجية الضبط الإجتماعي في الدول العربية** ،أكاكيمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ،1997،ص106.

2 - فضيل دليو ،**مقدمة في وسائل الإتصال الجماهيري** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1994،ص91.

3- محمد صاحب سلطان ، مرجع سابق،208.

4- منير المرسي سرحان ،**في إجتماعيات التربية** ،دار النهضة للطباعة و النشر ،بيروت،ط3، 1981، ص224.

"يسهم البث الإذاعي اسهاما في تطوير المجتمع من حيث توفيره نقل المعرفة والمعلومات واستخدامها ،وقد لاقت بعض الموضوعات إهتماما خاصا في البث الإذاعي لطبيعتها ومنها القضايا السياسية والدينية والتعليم وبرامج الأطفال والفنون ،وإنتشرت شبكات بث اذاعي متخصصة في إحدى تلك المجالات كالموسيقى أوالأخبارأو البرامجالدينية وغيرها "[1] ،فنجد جل المحطات الإذاعية تقوم ببث ومضات إشهارية توعوية وتحسيسية وكذا حال الطرقات لكل يوم، وحصص تطرح فيها مشكلة حوادث المرور ،وتستدعي فيها ضيوف لهم دراية بهذه الظاهرة كرجال الأمن والحماية المدنية وكذا ممثلي من المجتمع المدني ،لاثراء الموضوع و مناقشته ومحاولة طرح الحلول والسلوكات الصحيحة في الطرقات للسائقين و المشاة على حد سواء.

**3.التلفزيون:**" يجمع بين استثارة الأذن والعين وهو في الواقع سينما صغيرة في البيت ،ولا يجد القدرة على الإفادة منه إلا قلة عدد الأجهزة ، ولكنه دون ريب أكثر الأجهزة تأثيرا "[2]،أما كمؤسسة " فالتلفزيون مؤسسة إجتماعية مكونة من مجموعة المصالح الإدارية والتقنية التي تضمن بث الحصص والبرامج الإعلامية المصورة بواسطة الكهرباء عن بعد وبطريقة التقنيات الحديثة"[3]، فهو يؤثر في الحواس وينقل الصورة والصوت معا ويعتبر الوسيلة الأكثر أهمية من طرف الأفراد "والتلفزيون كوسيلة إعلامية يمتد تأثيره إلى جميع الفئات الموجودة في المجتمع على اختلاف مستويات التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية ،وكذلك جميع فئات السن"[4] ،فهو يمس كل شرائح المجتمع كبيرا وصغيرا ويستقطب اهتماماتهم .كما أن التلفزيون يهتم بكل مجالات الحياة ويطرحها في شكل برامج وأفلام وحصص ،وكان

---

1- طارق الشاري ،**الإعلام الإذاعي** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن،2010، ص47.

2- محمد سلامة غباري ،السيد عبد الحميد عطية ، **الإتصال بين النظرية و التطبيق**،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،1991، ص90.

3 - مراد زغيمي ، **مؤسسات التنشئة الإجتماعية** ، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة ،الجزائر ،2002، ص170.

4- سمير أحمد السيد ،مرجع سابق، ص104.

للتلفزيون الجزائري دور في تسليط الضوء لموضوع حوادث المرور لعدة سنوات وتمثلت في الحصة التي أخذت صدى كبير عند المواطنين وهي **الشرطي المخفي** للسيد :محمد العزوني ثم جاءت حصص أخري ،كحصة **طريق السلامة** و**السلامة المرورية.**

**4. السينما وأفلام الفيديو** : " وتعتبر الأفلام السينمائية أحد وسائل الاتصال الجماهيري، أخذت مكانها في الآونة الأخيرة ،ذلك بعد تقدم فنون تصوير الصوت والصور المتحركة وعرضها ،أصبحت للسنيما قواعد خاصة في التعبير، وتجمع بين الصوت والصورة المتحركة وتعددت فنون الشاشة العريضة يوما بعد يوم" [1]، فالشباب يميل كثيرا إلى الأفلام السينمائية لما لها في إثارة كما أن معظم المترددين على دور السينما يتمثلون في هذه الفئة خاصة ،غير أن بلادنا إفتقرت إلى هذا النوع من الإعلام بسبب غلق دور السينما، إلا أن الشباب أصبح لديهم بدائل أخرى لمشاهدة الأفلام السنمائية من خلال الأقراص المضغوطة و مواقع الأنترنت و اليوتوب .

**5. المكتبات و الموضوعات** :"في الكتب علم ، والعلم نور، والدراسات الجادة للإنسان العصري تعتمد عليها كمصادر أساسية للثقافة العميقة والمعرفة المتخصصة والمكتبة العامة تتيح للفرد فرصة التأمل وربط الحقائق "[2].فالكتاب قد يؤدي وظيفة ثقافية وعلمية كبيرة لما له من مميزات معرفية خاصة إذا كان الكتاب هادفا ،فخير جليس في الأنام الكتاب ،كذلك المطبوعات والملصقات والمطويات فلها نفس الدور" وتكتسب المادة المطبوعة جاذبية خاصة ،فالفرد يستطيع قراءة ما يريد في أي وقت يريد"[3] ،فهو يحفظ التراث والمعارف في صفحاته كما أن هناك دراسات تطبع في شكل كتب ومجلات يستطيع من خلالها القارئ معرفة

---

1 – محمد سلامة غباري ، مرجع سابق،ص95.

2– منير المرسي سرحان ،مرجع سابق ،ص288.

3– زكريا الشربيني ،يسرية صادق ،**تنشئة الطفل و سبل الوالدين في معاملته ومواجهة مشكلاته** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،مصر ،2000، ص151.

مستجدات الظواهر وحجم وخطر بعض السلوكات ،التي قد تؤدي بالفرد والمجتمع إلى التهلكة على غرار ظاهرة حوادث المرور وأسبابها وكيفية التقليل من حدتها.

**6.الكتيبات والكراسات والمطويات:** "يقصد بالكتيبات أوالكرسات والكتب ذات القطع الصغير والتي لا تزيد عدد صفحاتها عن الخمسين أما المطويات فهي التي لا تتجاوز عدد صفحاتها ست صفحات من القطع الصغيرة أو المتوسط وتصمم بطريقة تطوى صفحاتها من دون إستخدام من أدوات التثبيت من الخيوط والدبابيس"[1]، وهي تستخدم كثيرا في حملات التحسيسية ،خاصة في الطرقات حيث توزع على السائقين والمشاة ،باعتبارها تجمع بين الصور و العبارات ،فالصور تكون لحوادث أو سلوكات خطيرة كما تشمل عبارات النصح و الإرشاد وكذا بعض الإجراءات الإحترازية لعدم إرتكاب أخطاء و حوادث.و في معظم الأحيان تحمل المطويات و الملصقات شعارات هامة ،مثل **في التأني السلامة و في العجلة الندامة** أو **لا تسرع فعائلتك في إنتضارك،** مع صور لأطفال و ذلك لما لها من تأثير مباشر في نفوس الأباء و السائقين بصفة عامة .

**7. المعارض:** " تستخدم المعارض لأسباب إعلامية إلى جانب أغراضها التسويقية وتفيد المعارض في إعلام الجماهير بدور المؤسسات ،وإعلام الناس التطورات ومعرفة اتجاه الجماهير ورغباتهم "[2]، كما تستخدم المعارض كذلك لأغراض ليست تجارية بل إعلامية أو توعوية حول خطر ظاهرة ما أو التعريف بها فقط ،" ويستفيد المجتمع من المعارض والمتاحف ذلك أن لها وظيفة تربوية اجتماعية فهي تشكل بيئات جمالية وعلمية وثقافية "[3] كذلك يعتبر "المعرض طريقة أو وسيلة لعرض فكرة أو التعبير عنها ويتم ذلك بترتيب الأجسام وخاصة غير الحي منها ترتيبا مقصودا ،وفق خطة موضوعية والمعرض يشكل صورة مجسمة عن نشاط المنظمة بترتيب وتعليم الجمهور بدور المنظمة الإجتماعي

---

1- محمد صاحب سلطان ، **العلاقات العامة ووسائل الاتصال** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ،2011،ص183.

2 – منير المرسي سرحان ،مرجع سابق، ص99.

3- منير المرسي سرحان ،مرجع سابق ،ص229.

والخدمات التي يؤديها في هذا المجال "[1].فنجد المعارض المقامة للتوعية المرورية ، تعرض صور لحوادث المرور ومجسمات ولافتات تحمل عبارات وصور توعوية ،كما تعرض إحصائيات حوادث المرور وبعض الوسائل المستخدمة أثناء الوقوع في مشكل على الطريق وتعرض كيفية التصرف في حالة وقوع حادث مثلا،وبعض النصائح و الإرشادات التحسيسية مثل تفحص السيارة قبل السياقة و السرعة القانونية في حالة الطقس الممطر ،وإنتقاء قطاع الغيار الأصلي ،وقد تلجأ حتى إلى عرض الصور الكاريكاتورية المعبرة ،وذلك للفت الإنتباه للمواطنين من خطورة المغامرة و السرعة ،محاولة غرس ثقافة مرورية لتعزيز الوعي لدي السائق و المشاة و جميع الشرائح العمرية من كلا الجنسين .

**8. اللافتة الإعلامية** : " تعتبر اللافتات من أقدم وسائل الاتصال الحديثة ، ومع ذلك فهي لا تزال تحتل مكانا هاما في الجهاز الواسع لوسائل التأثير الإعلامي ،أصبحت جزءا لا يتجزأ من ملامح المدن ، وميزة أساسية من مميزات الحياة المعاصرة " [2]، فاللافتة قد تحمل إعلانا أو دعاية لمنتوج ما، كما قد تحمل نصائح لغرض التنبيه والتوعية لظاهرة ما كظاهرة حوادث المرور فقد تحمل صورة أو شعار، يؤثر في نفسية الإنسان مما يثير انتباهه وحفيظته. فهي تعمل كمنبه أو تذكير عن خطورة الظاهرة ،فنجد لافتات تحمل شعارات وعبارات معينة **كعائلتك في إنتظارك أو قف** مع صورة معبرة لكف طفل يصرخ أو **لا تسرع فالموت أسرع** وذلك لزرع الوعي لدى الفرد، ولتخفيف السرعة وهذا هو التأثير النفسي الذي تعمل عليه الهيئات للتقليل من حدة الظاهرة .

**9. الندوة و المؤتمر** : المقصود بالندوة " هي عبارة عن مناقشة متكاملة بين مجموعة من المختصين في موضوع معين ، وجمهور معين في جوانب مختلفة ومن هذا الموضوع يتناول المختصون الموضوع من جوانبه المتعددة كل منهم يتناوله من زاوية أو من جانب معين "[3] ،

---

1- محمد صاحب سلطان ،مرجع سابق ،ص199.

2 - فضيل دليو ، مرجع سابق ،ص160.

3- محمد سلامة غباري ، السيد عبد الحميد عطية ، مرجع سابق ،ص115.

ففي مثل هذه الندوات أو المؤتمرات تتناول مواضيع وظواهر اجتماعية عديدة، يفسرها العديد من المختصين وتتاح الفرصة للجمهور للاستماع لأراء أكثر من خبير حول الموضوع ، وقد تخرج مثل هذه الندوات ، بتوصيات أو حلول لموضوع أو مشكلة ما، وقد يكون لها الطابع التوعوي أوالتربوي أوالثقافي ... الخ .كما أن هناك العديد من الوسائل تسعى إلى الإعلام والتوعية،كالأقمار الصناعية والمعلومات المرسلة للهواتف النقالة والانترنيت والموسيقى والمسرح –التمثيليات – فقد تتناول أغنية أو مسرحية ظاهرة إجتماعية تعالج في طابع فني لتوصل الهدف إلى الجماهير، وكلما تطور العلم زادت وسائل الإعلام عددا ونوعا .

كما ظهرت وسائل آخر كالخطاب الجماهيري الذي يقوم به شخصيات وطنية كرؤساء الأحزاب ،الوزراء وحتى الرئيس. الذين يحاولون من خلال خطاباتهم التحدث عن مخاطر الظاهرة وسبل التقليل منها بإتباع السلوكات والقوانين الصحيحة ،والإبتعاد عن كل ما يضر الفرد والمجتمع.

**10.الأنترنيت** :" وهي شبكة عالمية تربط الألاف من شبكات الحواسيب الصغيرة و بالتالي ملايين الحواسيب على مستوى العالم ، وهي تعمل كطريقة لنقل البيانات وتستعمل بشكل خاص للبريد الإلكتروني وكذلك لجمع المعلومات وللتجارة الإلكترونية وكمنبر للحوار ،وقلب الأنترنيت هو مجموعة من الكمبيوترات الفائقة ،متصلة بوصلات فائقة السرعة، يتم تقسيم البيانات المطلوب نقلهاعبر شبكة المعلوماتى أولا إلى مجموعات صغيرة و التي من الممكن نقلها بمسالك مختلفة ، ثم يتم تجميع البيانات ثانية في الطرف النهائي ، ولتنفيذ ذلك فإن كل مجموعة تعلم الكترونيا بعنوان الطرف الثاني و موقعها ضمن تدفق المجموعات و التي تكون كامل البيانات ،ولكي تعمل المنظومة على الحواسيب على الشبكة يجب أن تتبع مجموعة من القواعد تسمى(بروتوكول الشبكة العالمية)(IP) ،إن أكثر التطبيقات المعروفة للشبكةالعالمية،إثنتان وهي البريد الإلكتروني والشبكة العالمية الواسعة(WWW) وهي مجموعة ضخمة من المعلومات ،ومراكز التجارة و الترفيه المسماة (مواقع الشبكة) .وكل واحد منها يحتوي على وصلات إلى المواقع الأخرى ذات العلاقة ،ومن المميزات الأخرى

للشبكة العالمية تتضمن المجموعات الإخبارية – منابر شعبية للمناقشة–، و مواقع المحادثة و التي تتضمن التحدث مع مستخدمي الشبكة الآخرين (غرفة إفتراضية) عن طريق الرسائل المطبوعة "[1].وقد إعتمدت الهيئات الحكومية و الغير حكومية على فتح مواقع في الانترنت للصورو الاحصائيات وكل ما يتعلق بظاهرة حوادث المرور ، فهناك مواقع كموقع المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق يطرح من خلاله نشاطات المركز و التعريف به و طرح بعض الحملات التحسيسية التي يقوم بها من الحين للاخر .

**11.البريد الإلكتروني :** "هو تبادل الرسائل عبر الشبكة سواء كانت نصية أو مصحوبة بعناصر متعددة الوسائط (مثل الصوت ،الصورة ،الفيديو...إلخ).

كذلك مجموعات الأخبار وهي الأماكن التي يجتمع فيها الناس لتبادل الأراء و الأفكار أو تعليق الإعلانات العامة ،أو البحث عن المساعدة في موضوع معين وأخيرا القوائم البريدية وهي قائمة بعناوين بريد إلكتروني بغرض تحويل الرسائل إلى مجموعة من الأشخاص أما الواب فهي نظام من مستندات النص التشعبي المترابطة الواردة على شبكة الأنترنت ،ومع متصفح الويب ،يمكن للمرء أو يعرض صفحات الويب التي قد تحتوي على النصوص والصور والفيديو والوسائط المتعددة الآخرى و التنقل بينها بإستخدام الإرتباط التشعبي "[2].

لا شك أن الإعلام في هذا العصر قد بلغ شأنا عظيما ،بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي شمل مجال الاتصال ،وتتعدد الوظائف والمفاهيم للإعلام والإتصال ،حيث إتخذ كما سبق الذكر العديد من الوسائل ،التي تحاول جاهدة تطوير مهامها من وسائل حاملة للأخبار إلى وسائط هامة في حياة الفرد والمجتمع فمن وسائل إعلامية وترفيهية وإخبارية إلي وسائل توعوية و تثقيفية .

---

1- محمد صاحب سلطان ، مرجع سابق، ص164.

2- هارون منصور ،**تكنولوجيا الإتصال الحديثة المسائل النظرية و التطبيقية** ، دار الألمعية للنشر و التوزيع ، قسنطينة ، الجزائر ،2012، ص119.

### 2.1.3. وظائف وسائل الإتصال :

إن لوسائل الإتصال والإعلام وظائف عديدة صنفها المختصون على النحو التالي :

1-**الوظيفة الفكرية**:"تقوم وسائل الإعلام والإتصال والثقافة الإعلامية بدور مؤثر في عملية التنشئة الاجتماعية وهي بذلك تشترك مع مؤسسات اجتماعية تربوية آخرى في هذا الدور، إلا أن البحوث والدراسات العديدة التي تناولت موضوع التربية والتنشئة الاجتماعية تؤكد على أن تأثير الثقافة الإعلامية يفوق تأثير المؤسسات الأخرى"[1]. فوسائل الإعلام تقوم بالعملية الإعلامية ثم بوظيفة التنشئة الاجتماعية التربوية و التثقيفية باعتبارها تسعى إلى دمج أفراد المجتمع في إطار اجتماعي وثقافي ،بالإضافة إلى أن الإعلام كمؤسسة فاعلة في المجتمع تعمل على فرض أفكار ومواقف ،قد تؤثر في الرأي العام والسلوك الاجتماعي .

**2 – الوظيفة الاجتماعية الإخبارية** : تعمل على "تعريف المتلقي بالمعلومات المتنوعة عن الواقع الذي يحيط به بدأ من أحدث الأخبار العالمية وانتهاء بأحداث الاتجاهات في فن إعداد الطعام "[2].فوسائل الإعلام والإتصال تؤدي وظائف اجتماعية وتنقل المعلومات والأخبار فيمكن القول أن " لوسائل الإعلام و الإتصال دور كبير في مجال التربية و التعليم والإصلاح الاجتماعي "[3]. فبالإضافة إلى الدور الفكري والتثقيفي تعمل وسائل الإعلام على العمل في المجال الاجتماعي فوسائل الإعلام تخضع للنظام الاجتماعي السائد ،وتعمل على صنع الرأي العام."وتعنى قيام وسائل الإعلام الجماهيرية بنقل الأحداث والقضايا المهمة، ومتابعة تطوراتها وإنعكاساتهاعلى المجتمع ، وذلك لتلبية حاجة الإنسان الطبيعية لمعرفة البنية المحيطة به ،ومعرفة الحوادث الجارية من حوله ،ويكاد المضمون الإخباري يشكل النسبة الرئيسية السائدة اليوم في وسائل الإعلام التي يفترض أن تقوم بتغطية تلك الأحداث

---

1- محمد الجوهري وآخرون ،**علم الإجتماع و دراسة الإعلام و الإتصال** ،دار المعرفة ، الإسكندرية ،1992،ص223.

2- زين العابدين درويش، **علم النفس الإجتماعي أسسه و تطبيقاته**، دار الفكر العربي ، القاهرة ،1999،ص218.

3- فضيل دليو ،مرجع سابق ،ص70.

بحيادية و دقة و مصداقية لكي تحظى بإحترام الجمهور"[1].

**3 – <u>الوظيفة التنموية</u>** : لم يقتصر دور وسائل الإعلام والإتصال في العمليات الاجتماعية فقط بل أنها " في الوقت الراهن أصبح يساهم بدوره في تحديث المجتمع وتحقيق التحضر إذ تقوم وسائل الإعلام بنشر المعرفة وتنمية القواعد و القوانين الحديثة التي تساير التحضر"[2]، كما لها دور في المجال الاقتصادي حيث "يتم ذلك من خلال الإعلانات والبرامج الإرشادية والتوعية وكذلك الوظيفة التسويقية ، وعليه تعمد جميع الدول خاصة منها المتخلفة اقتصاديا إلى تطوير نظمها الخاصة بالاتصال ووضع استراتيجيات محددة لها للتحكم في اقتصادها وتنميته "[3]. فوسائل الاتصال والإعلام تحاول الارتقاء بالمجتمع، حيث تقوم بنشر المعارف وتحاول صناعة حضارة اجتماعية ، كذلك أن لها دور هام في القطاع الاقتصادي بحيث تعرف بالمنتوج أو نشر معلومات حول الخطط التنموية وغير ذلك .

**4 – <u>الوظيفة النفسية</u>** : حيث تؤثر في نفوس المتلقي فيغير من سلوكاتهم أو اتجاهاتهم " فإقناع الناس وإغرائهم لأن يسلكوا بأساليب معينة تناسب ورغبات القائمين بالاتصال ،ومن أبرز الأمثلة على ذلك إعطاء الأصوات لتأييد أسماء معينة في الحملات الانتخابية ،والترغيب في شراء سلعة معينة وهو ما يتم من خلال ما يسمى بالحملات الإعلامية الدعائية "[4]، فالإقناع يتم عن طريق التأثير في نفسية المتلقي ودغدغة مشاعره سواء بكلمات أو صور أو شعارات قصد استدراجه إلى سلوكات أو اتجاه أو موقف ما، وقصد توجيه ميوله نحو هدف مقصود من طرف القائمين بالاتصال .

**5 – <u>وظيفة الترفيه</u>** : حيث تكون هذه الوظيفة " تثقيفية وتعليمية وتنموية لكن في قالب مستتر وغير مباشر،تستغل فيها ساعات الفراغ ،وليس القول بأن صناعة الترفيه لا تنطوي

---

1– فواز منصور الحكيم ،**سوسيولوجيا الإعلام الجماهيري**،دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن،2011،ص33.

2– عبد الرحمان عزي ، **عالم الإتصال** ، ديوان المطبوعات ، الجزائر ،1992،ص13.

3– فضيل دليو ،مرجع سابق ،ص70.

4– زين العابدين درويش ، مرجع سابق،ص 218.

على أية قيمة اجتماعية ثقافية أو سياسية إلا مجرد خدعةوتضليل لتمرير الرسالة" [1]، فقد تعمل وسائل الإتصال على ترفيه المتلقي بقصص فكاهية أو هزلية لكن هناك هدف جاد عن ذلك ،غايته غرس فكرة أو تسليل موقف ما من خلال ذلك، فالصور الكاريكاتورية اليومية أبلغ دليل عن ذلك.

**6- <u>وظيفة التوجيه وتكوين المواقف والإجاهات:</u>**" يقوم الأفراد بتغيير مواقفهم من قضية ما بناءا على المعلومات التي توفرها وسائل الإعلام والإتصال ،ومن خلال هذه الرسائل الإعلامية يبقى الإعلام العامل الرئيسي في عملية تغيير المواقف والإتجاه،سواء على مستوى الأشخاص أو القضايا أو على مستوى القيم والسلوك"[2].

من خلال الوظائف التي تؤديها وسائل الإتصال تبرز أهميتها في المجتمع وفي المجالات والقطاعات والبناءات الاجتماعية فهي بمثابة همزة وصل بين هذه القطاعات وبين الحكومة والأفراد وبين أفراد المجتمع وتنقل الأخبار وتبلور الرأي العام تجاه موقف ما من خلال معالجتها وتحليلها لعدة مواضيع اجتماعية سياسية ،اقتصادية ثقافية وغيرها ،فلا يمكن تصور مجتمع ما دون وسائل إتصال وإعلام فالمجتمع يصبح شبه بدائي أو جامد منعزل عن العالم الآخر ،كما أن الإعلام : يتسم بالصدق والثقة والصراحة وعرض الحقائق الثابتة ، والأخبار الصحيحة دون تحريف باعتبار البث المسموع والمرئي أو المكتوب للأحداث الواقعية ، يعكس بعض أشكال الاتصال الأخرى التي لا تتوفى هذه الجوانب ويتم ذلك دون تحريف أو تزييف أو تحيز وذلك لكسب ثقة الجماهير ،وعدم بروز الذاتية الإعلامية على المواضيع والمادة المقدمة إلى المتلقين.

### 3.1.3.أهمية وسائل الإتصال في الحياة الإجتماعية :

"إن الوسيلة التي نحصل أو نتبادل عن طريقها المعلومات قد تؤثر في تفكير و سلوك الأفراد أكثر من بعض محتويات الرسالة نفسها ، فالوسيلة ليست شيئا محايدا أو سلبيا ، بل يؤثر

---

1- فضيل دليو ،مرجع سابق ،71.

2 - منال هلال المزاهرة ، **نظريات الإتصال** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان ، الأردن ،2012،ص65.

تأثيرا متفاوتا لدى المعرضين لها. وبشكل عام هناك بطريقتان للنظر إلى وسائل الإتصال من حيث أنها وسائل لنشر المعلومات والتعليم والترفيه أو من حيث أنها جزء من سلسلة التطور التكنولوجي في هذا المجال. ففي الحالة الأولى يركز الإهتمام على مضمونها وطريقة إستخدامها والهدف من ذلك الإستخدام ،أما في الحالة الثانية فيهتم بتأثيرها كوسيلة بصرف النظر عن مضمونها،ضمن التوجيه الأخير يعتبر بعض علماء الإتصال ومنهم هارولد إنيس ومارشال ماكلوهان أن لوسائل الإتصال دور أساسي في عملية الإتصال بل في تنظيم المجتمع كله أما لوناتشارسكي السوفياتي فقد إعتبرها بمثابة معيار الحضارة ،ولهذا فقد أطلق على البريد والمطبوعات والراديو إسم الجهاز العصبي للمجتمع "[1]. وهذا راجع للتأثير الكبير لوسائل الاتصال وخاصة وسائل الإعلام التي لها الدور الكبير في نقل المعلومات والأخبار وكذا نشر الوعي بين أفراد المجتمع حول أي خطر أو ظاهرة إجتماعية معينة، فلكل "وسيلة جمهورا من الناس يفوق حبه لها اهتمامه بمضمونها .لقد ركز اهتمامه (ماكلوهان)... في دراساته على النظام الإتصالي المتبنى من طرف كل مجتمع، لأنه يرى بأن الخصائص الأساسية للوسيلة المسيطرة في هذا النظام تدل على كيفية تفكير وتنظيم المعلومات بل المجتمع برمته .وهو يرى بأن التكنولوجيا المستعملة في الوسيلة لها دور كبير في تطوير المجتمعات "[2].

لقد ربط أهمية وسائل الإتصال كونها تدل على تطور المجتمع ،"و بناء على ما سبق يرى ماكلوهان بأن وسائل الإتصال إمتداد للبشر ،لحواس الإنسان ثم لأعصابه فالكميرا إمتداد لحاسة العين والميكروفون إمتداد للأذن ...،وأن تأثيرها على الإنسان يرجع إلى كونها جزءا لا يتجزأمنه،يعتمد عليه بالضرورة لأدراك ما يجري حوله"[3]. فمن كل ذلك نلمس أهمية وسائل الإتصال في حياة الفرد والمجتمع ، فبدون وسائل الإتصال والإعلام لا يمكنه للأفراد التعايش

---

1- فضيل دليو ،مرجع سابق ، ص50.

2 - نفس المرجع ،ص51

3 - نفس المرجع، ص 52.

و التواصل فيما بينهم، كما أن الفرد يعيش منعزلا علي العالم الخارجي ويحيا حياة بدائية لا تتواكب مع حياة الرفاهية والإنفتاح على المستجدات التكنولوجية والثقافية والعلمية وجميع مناحي الحياة .

**2.3.مفهوم الثقافة :**

إن الثقافة والسلوك مجالات جديدة من مجالات العلوم الاجتماعية وهو علم ناشئ ، يركز موضوعه على دراسة العلاقة التفاعلية بين الثقافة والسلوك الصادر عن الفرد في المجتمع .إن علم الاجتماع الثقافي يضع في حسبانه،أن كل فعل اجتماعي في ثقافة معينة ،لا تقرره الظروف المحيطة به ،بل تقرره كذلك أفكار الفرد عن هذا الموقف وعن نفسه ، لذلك لابد دراسة الفرد في السياق الاجتماعي الثقافي، ودراسة الشخصية الحقيقية للأفراد وأفكارهم ،التي تعكس سلوكهم اليومي اتجاه المواقف والأفراد الآخرين والشباب باعتبارهم القوة الفاعلة في المجتمع فإن لهم تأثير كبير في المجتمع كذلك فالعديد من الباحثين درسوا هذه الفئة الناشطة في المجتمع ،وحاولوا التعرف عن سلوكاتهم وثقافاتهم ومع تطورعلوم الاتصال ، وانتشار وسائل الإعلام مرئية مسموعة ومقروءة تحول العالم إلى قرية صغيرة ومع زيادة الإقبال على اقتناء هذه الوسائل أصبح من الممكن نشر الأخبار والمعلومات في وقت قصير ويمكن أن تختصر المسافات كما ظهر أيضا نوع من الإعلام وهو الإعلام الأمني، الذي يمكن من خلاله قمع أوالحد من الجريمة أوظاهرة من الظواهر التي تهدد حياة وأمن المواطنين وممتلكاتهم كما تسمح بتناول الظاهرة عبر وسائل الإعلام من التعريف بالظاهرة ،ومحاولة التوعية ومعرفة مدى خطورة وطريقة مكافحتها أو الحد منها ،ومن بين هذه الظواهر الخطيرة التي أصبحت تهدد أمن المواطنين ظاهرة حوادث المرور التي أصبحت محور نقاش وبرامج العديد من وسائل الإعلام على اختلافها ،وفي هذا الفصل سنبرز بعض مما تقوم به وسائل الإعلام ولا سيما في المجتمع الجزائري الذي أصبح يعاني الكثير من هذه الظاهرة الخطيرة .

### 1.2.3. تعريفات الثقافة

الثقافة من أكثر الكلمات استخداما ، ومن أشدها غموضا ، وقد يرجع هذا الغموض إلى تعدد معاني الثقافة وتباينها في كثير من الأحيان ، فالفعل الثلاثي يثقف ما يزيد عن عشرة معاني ، ذات دلالات مختلفة تتفاوت قربا وبعدا عن مدلول كلمة الثقافة المتداولة في الوقت الحاضر ، وسنعرض بعض هذه المعاني فيما يلي :

فالمعنى قد نجده يدل على وجود الشيء أو مصادقته ،و الشاهد على ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى :" اقتلوهم حيث ثقفتموهم"[1]

و الضمير هم يعود على المشركين الموجودين في مكة ، ومعنى الآية اقتلوا مشركي مكة أينما وجدتموهم .كما قد يدل المعنى على " العمل بالسيف ، تقول فلان من أهل المثقافة أي حسن الثقافة بالسيف والثقاف و الثقافة :العمل بالسيف"[2] .

كما قد نجده يدل على مدلول آخر يدل على الحبس و الأسر و القيد، لقوله تعالى "فإما تثقفتهم في الحرب فشرد بهم من خلفهم " [3].

وقد اختار العرب الثقافة تعبيرا عن الحكمة فالثقافة لفظ مشتق وقد اختار العرب الثقافة تعبيرا عن الحكمة " فالثقافة لفظ مشتق من الثقاف والثقاف هي الأداة التي كان المربي يسوي بها الرمح ، ويقال أن الرمح أصبح مثقفا ، وثقف الشيء أقام المعوج منع وسواه و الإنسان أدبه وهذبه وعلمه "[4].ومن كل ذلك نرى أنه اختلفت تعاريف الثقافة من حيث استعمالها ومعانيها .فمفهوم الثقافة كما نستخدمه اليوم " يرجع إلى عهد حديث نسبيا رغم أن اللغة العربية واللغات الأوربية قد عرفت اللفظ منذ عهد بعيد ، فلم تتخذ معنى محددا إلا على أيد علماء الاجتماع ، المعروفين بالأنتروبولجين أوالثقافيين الذين استبعدوا كثيرا من معاني اللفظ

---

1 – سورة البقرة ،أية 190.

2– أحمد بن نعمان، **هذه هي الثقافة**،شركة دار الامة للطباعة و النشر ،الجزائر،1996،ص17

3 – نفس المرجع ،ص19

4 – محمد السويدي ، **مفاهيم علم الإجتماع الثقافي و مصطلحاته**، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1991، ص39

الأخرى"[1].ومن بين هؤلاء الانجليزي أدوارد بيرنت تايلور Edward Burnett TYLOR عام 1917 ،فرغم تعدد الآراء واختلاف التسميات وتباين التعريفات والمفاهيم ،بشأن الثقافة اصطلاحا وتعريفا وسلوكا منذ بدأ نشوء الثقافة و المرحلة التي شهدت اتساع استخدام الثقافة في وعي الإنسان وبدئه الاهتمام بها كسلوك ومصطلح ونظام ،ومع هذا الاختلاف وهذا التباين فقد أغنيت الثقافة عبر الدراسات الكثيرة والحوادث المتواصلة ،والآراء المتجددة المتعددة ،بالكثير من المفاهيم والتعريفات ،التي عمقتها ووضحت أسسها وسماتها ومعالمها ، ومع الاختلاف الوارد عن الثقافة ،يبقى الرأي الأعم والغالب في التعريف الأدق الذي اتفقت بشأنه الثقافة مصطلحا وتعريفا وسلوكا لدى الأنتربولوجي تايلور TYLOR حيث عرفها على أنها " هي ذلك المجموع الكلي المركب من مجموعة أساسية من القيم التي تشمل على المعرفة والعقائد و الفنون والأخلاق والقانون والعادات أو أي قدرات أخرى أو عادات يكتسبها الإنسان بصفته عضو في المجتمع ، هذا يعني أن الثقافة ،هي وحدة عضوية أساسية تتشكل من مجموعة نظم ومعارف أساسية داخل المجتمع وتستمد قوتها وفاعليها ووجودها من وحدة هذه المجموعة ( المركبة) التي تمثل فكر الإنسان وحركته وسلوكه ونتاجه،أي أن (الآلية) السلوكية التي تجمع ميراث الإنسان المعرفي وأفكاره وقيمه في نمط سلوكي واضح ، يتصف به ويحدد من خلاله سماته الشخصية ، ووحداته العضوية ، ككيان خاص يؤثر ويتأثر في المجموع الكلي الاجتماعي "[2] ،ثم أتى بعد تايلور العشرات من العلماء الذين عرفوا الثقافة بعناصرها ومظاهرها فبدلو وعدلوا وحذفوا وأضافوا إلى التعريف التايلوري المذكور عناصر جديدة ، ومن أبرز هؤلاء العلماء على سبيل المثال لا الحصر :

فرانز بوازFranz BOAS الذي يرى أن الثقافة " تشمل على كل مظاهر العادات الاجتماعية في مجتمع ،ورد فعل الفرد في تأثره بعادات الجماعة التي يحيا فيها ونتاج

---

1 – سامية حسن الساعاتي ، **الثقافة و الشخصية** ،دار النهضة العربية للطباعة و النشر، لبروت ،لبنان،ط3،1983، ص27

2– www.alef yaa.com فضل الكعبي "**السلوك الثقافي**"

الأنشطة البشرية كما تحددها هذه العادات "[1] ،كما عرفها برونسيلاف مالينوفسكي Bronislaw MALINOWSKI وهو من أبرز علماء الأنتروبولوجيا الذين أسهموا في تعميق مفهوم الثقافة على أنها "الحروف الموروثة والسلع والعمليات الفنية والأفكار والعادات والقيم ،كذلك أدخل مالينوفسكي مفهوم البناء الاجتماعي في إطار فكرة الثقافة إذ يقول :أنه من الصعب فهم مصطلح البناء الاجتماعي فهما حقيقيا إلا بمعالجته ، بوصفه جزء من الثقافة "[2] ،وعرفها رالف لينتون Ralph LINTON " بأنها –الثقافة– الشكل العام للسلوك المتعلم ونتاج ذلك السلوك الذي يشترك في العناصر المكونة له وبتناقله أعضاء مجتمع بعينه "[3].أي أن الثقافة تظهر من خلال سلوك الأفراد في إطار المجتمع الذي ينتمون إليه .وهناك ليزلي وايت Leslie. WHITE الذي ناقش اتجاهين هما:

"الاتجاه الواقعي :الذي يرى أصحابه أن الثقافة هي كل يتكون من أشكال السلوك المكتسب الخاص ، بمجتمع إنساني معين أو بجماعة معينة من البشر .

الاتجاه التجريدي :الذي يرى أصحابه أن الثقافة هي مجموعة أفكار يجردها العالم من ملاحظته للواقع المحسوس الذي يشتمل على أشكال السلوك المكتسب الخاص بمجتمع أو بجماعة معينة "[4] ،فبعد مناقشة لهذين الاتجاهين خلص إلى تعريف الثقافة على أنها "تنظيم لأنماط السلوك و الأدوات والأفكار والمشاعر التي تعتمد على استخدام الرموز"[5] .

ويرى رالف بدنجيون Ralph PIDDINGTON بأنها "مجموعة الأدوات المادية والفكرية التي يستطيع بها الشعب إشباع حاجاته الحياتية و الاجتماعية وتكيف نفسه حسب بيئته "[6].

---

1 – أحمد بن نعمان مرجع سابق، ص20

2 – محمد السويدي مرجع سابق ، ص50

3 – إبراهيم نصر،علم الاجتماع التربوي ، دار الجيل ، بيروت ،مكتبة الرائد العلمية عمان ،دت ،ص ص125

4 – محمد السويدي مرجع سابق ، ص56

5 – أحمد بن نعمان مرجع سابق، ص21

6 – صلاح الدين شروخ ، **علم الإجتماع الثقافي** ،دار العلوم للنشر و التوزيع ،الجزائر،2004، ص183

وعرفها راد كليف براون Radcliffe BROWN الذي يرى بأنها " العملية التي يكتسب الفرد بواسطتها المعرفة و المهارة و الأفكار و المعتقدات و الأذواق و العواطف ، وذلك عن طريق الاتصال بأفراد آخرين أومن خلال أشياء أخرى ، كما يكتسب الأعمال الفنية "[1]. يشير راد كليف براون إلى أن الثقافة عملية تكتسب من خلال احتكاك الفرد بالآخرين لينقل منهم تجاربهم ومعارفهم ومهارتهم في شتى ميادين الحياة ويدخل في ذلك كذلك الأعمال الفنية .

وهناك كلوكهون KLUCKHOHN الذي حدد مفهوم الثقافة على النحو التالي "... نقصد بالثقافة جميع مخططات الحياة التي تكونت على مدى التاريخ ، بما في ذلك المخططات الضمنية والصريحة والعقلية واللاعقلية ،وهي توجد في أي وقت كموجهات لسلوك الناس عند الحاجة "[2] ،ونفس التعريف أعطاه العالم كيلي KELLYوعرف قراهام والاس Graham. WALLAS الثقافة أنها "هي تراكم الأفكار والقيم والأشياء. أي أنها هي التراث الذي يكتسبه أفراد المجتمع عبر الأجيال المتعاقبة عن طريق التعليم و الاكتساب"[3] هنا أبرز والاس التراث البيولوجي للإنسان الذي ينتقل عن طريق الجينات آليا أوالموروثات .

كما وصفها ألفريد فيبر Alfred.WEBER هو الأخ الأصغر لعالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر ومؤسس علم الاجتماع الثقافي على أنها–الثقافة–"هي أشكال روحية تقوم على العواطف النفسية مثل الدين ،وهي بخلاف الحضارة غير قابلة للانتشار فكل ثقافة تعبر شيئا وحيدا ،حقيقة أصلية بشعب معين في فترة زمنية من تطوره التاريخي ، وهي مظهر من مظاهر وحدته فقد اعتبر فيبر WEBER الثقافة كظاهرة روحية ،إبداعية مبنية على الجانب النفسي .وقد قسم الثقافة إلى ثلاثة أقسام :

– الثقافة الاستقرائية الناتجة عن الاختبار، وتشمل المواضيع المادية كالآلات والأنماط غير المادية المتمثلة في المعرفة .

---

1 – أحمد بن نعمان مرجع سابق، ص21

2 – محمد السويدي مرجع سابق، ص48

3 – أحمد بن نعمان مرجع سابق، ص21

2- الثقافة الجمالية كالتصوير الإبداعي الذي لا يمثل نفعا فقط ، وإنما لذة ومتعة أيضا .

3- أنماط السيطرة التي تهيمن على سلوك الإنسان ، كالآداب الاجتماعية و السنن الشعبية و الإيديولوجي"[1] .وقد عرف معجم علم الاجتماع الثقافي الثقافة على أنها هي " البيئة التي خلقها الإنسان من المنتجات المادية التي تنتقل من جيل إلى جيل"[2].

أما الفيلسوف والمفكر الاجتماعي الجزائري **مالك بن نبي** يرى أن: الثقافة لا تضم في مفهومها الأفكار فحسب ،وإنما تضم أسلوب الحياة في مجتمع معين ،وتخص السلوك الاجتماعي ذاته،كما يرى أن ثقافة أي مجتمع من المجتمعات هي انعكاس للواقع الموضوعي لذلك المجتمع بكل ما فيه من ماديات ومعنويات،فالثقافة كما عرفها في كتابه **مشكلة الثقافة** هي "مجموعة الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته لتصبح لا شعوريا ،تلك العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه ،فهي على هذا المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته "[3].

فمن هذا التعريف يتجلى لنا أن الثقافة حسب مالك بن نبي تلك العلاقة بينه وبين التاريخ الذي يعيشه ويتفاعل معه ليخلق سلوك اجتماعي ينتمي إليه وتميز به فحسبه **الشعب الذي يفقد ثقافته حتما يفقد تاريخه** أما تعريف آخر للثقافة والصادر عن المؤتمر العالمي بشأن السياسات الثقافية تحت إشراف اليونسكو المنعقد بمكسيكو (06 جويلية إلى06 أوت 1982) ما نصه "إن الثقافة بمعناه الواسع يمكن أن ننظر إليه اليوم على أنها جماع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها ،وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان وتضم القيم والتقاليد والمعتقدات ،وإن الثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته ،والتي تجعل منا كائنات تتميز بالإنسانية المتمثلة في العقلانية والقدرة على النقد والالتزام الأخلاقي ،وعن

1 - محمد السويدي، مرجع سابق، ص55

2 - صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص183

3 - محمد السويدي ،مرجع سابق، ص68.

طريقها نهتدي إلى القيم ونمارس الخيار، وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه ،والتعرف على ذاته كمشروع غير متكامل وإلى إعادة النظر في إنجازاته والبحث دون توازن عن مدلولات جديدة وإبداع أعمال يتفوق فيها على نفسه"[1].

ومن هذا التعريف يتجلى لنا أن الثقافة هي الطابع العام الذي يميز شخصية أي مجموعة من الناس يقطنون رقعة جغرافية معينة .

كما أنه أوردها معجم أكسفورد سنة 1982 على أنها "الاتجاهات والقيم السائدة في مجتمع معين كما تنعكس في الرموز اللغوية والأساطير وأساليب الحياة ومؤسسات المجتمع التعليمية والدينية و السياسية "[2].

وهذا الجانب الاجتماعي من الثقافة يمثل نقطة البدء في حياة الإنسان الواعية والتي يكتسبها الإنسان لما تنطوي عليه من قيم وأساليب حياة ولغة ورموز وعادات وعرف بفضل وجوده داخل المجتمع بفعل التنشئة الاجتماعية و التعلم .

" فالثقافة هي الوعي العام الذي ينظم سلوك الشخصية الإنسانية وتصرفها في المستوى المتقدم من الحياة فيتشكل هذا الوعي من مجموع المعارف والعلوم والتقاليد والفنون والآداب والقوانين والأنظمة والعقائد والأفكار والأخلاق والمقومات الأخرى التي يكتسبها الإنسان في المجتمع ،ويتفاعل معها بوعيه وسلوكه ويمنحها القوة (الضابطة) ،لتشكل العلاقات بين مكونات الشخصية الفردية والشخصيات الجماعية في التعامل الاجتماعي والثقافي والسلوكي ،على ضوء القيم التي يحملها ويتعامل على هديها" [3].

إذا فالثقافة هي مجموع ما تعلمه الإنسان وينتقل إليه من عادات ،تقاليد،قيم ،معارف ،اتجاهات ،مهارات، نشاط حركي وفكري تكنولوجيا الى غير ذلك ،حيث تؤثر في شخصية الفرد و الجماعة وتطبع عن طريق المواقف الثقافية المتعددة ومن خلال التفاعل الاجتماعي

---

1 – أحمد بن نعمان، مرجع سابق، ص22.

2 – إبراهيم ناصر، مرجع سابق، ص119.

3 – فضل الكعبي ، مرجع سابق

مع الآخرين منذ الولادة إلى أن يصبح الشخص قادرا عن اتخاذ المواقف والقرارات .كما أنه هناك تعريف ماركسي للثقافة ،حيث يعتبرها :كل القيم المادية والروحية ووسائل خلقها واستخدامها ونقلها ،التي يخلقها المجتمع من خلال سير التاريخ"[1] ،أي لابد من التميز بين الثقافة المادية ،المتمثلة في الآلات والثروة المادية ، والوسائل المعتمدة في الإنتاج والثقافة الروحية القائمة على العلم والفن والآداب والأخلاق ،ويعتبر الثقافة ظاهرة تاريخية ويتحدد تطورها بتتابع النظم الاقتصادية والاجتماعية .

فمن كل ذلك نرى تعدد تعاريف الثقافة حسب الاختصاص أو الميول أو حتى الإيديولوجيا، لذلك فالثقافة لا تحتوي أو تملك تعريفا واحدا إنما عدة تعاريف وكل واحد منها بقي بغرض معين ، لكن الشيء المتفق عليه أنها ظاهرة تتماشى و الإنسان دون غيره من الكائنات.

### 2.2.3. خصائص الثقافة ومميزتها.

1- الثقافة إنسانية : فهي ظاهرة إنسانية محضة لوجودها لدى الإنسان وحده " [2]، فالإنسان ينفرد بالثقافة دون غيره من الكائنات الأخرى فيبتكر الأفكار و الأعمال ويخلق ثقافته وحده فقد ميزه الله عز وجل بالعقل الذي يميز به كل ما يدور حوله فيتكيف معه .

2- الثقافة مكتسبة : أي متعلمة "فالإنسان يتعلمها من الجماعة أو الجماعات التي ينتمي إليها عن طريق عمليتين التلقين والمحاكاة ... وتنتقل الثقافة من جيل إلى جيل وتدفقها على مر العصور يمثل التراث الثقافي ، ويشير التراث الثقافي إلى مجموع النماذج الثقافية التي يكتبها الفرد من الجماعات التي ينتمي إليها ويضاف كل جيل إلى هذا التراث"[3].

3- الثقافة اجتماعية : " بمعنى أنها لا توجد إلا في مجتمع إنساني كما أنها لا تدرس إلا في إطار اجتماعي ، وإذا درس الأنتربولوجي سلوكات أفراد مجتمع ما ليستنتج منه الأنماط

---

1 – سامية حسن الساعاتي ،مرجع سابق،ص ص52

2 – أحمد بن نعمان، مرجع سابق، ص29

3 –سميرة أحمد السيد،**علم إجتماع التربية**،دار الفكر العربي ، القاهرة ،1998، ص114.

الثقافية السائدة في المجتمع ، فإنه يدرس سلوك هؤلاء الأفراد كأعضاء ينتمون إلى مجتمع معين ولا يدرسهم أبدا بصفتهم الشخصية "[1] .

4-كما أن الثقافة هي "نتاج يعبر عن مرحلة تاريخية من التطور البشري ، يمكن الاستدلال عليها بطرق علمية دقيقة .

5- الإنسان هو حامل و المنتج و المستهلك لها بصفتها نتاجا روحيا وفكريا .

6-الثقافة تعبر عن هوية فئة اجتماعية أو طبقة أوقومية أوتجمع بشري صغير كان أم كبير.

7- الثقافة تحدد السلوك الفردي والسلوك الاجتماعي، فلكل جماعة بشرية لهجته ولغته وتقاليده ونمط تفكيره واعتقاد معين أي لها ثقافة خاصة. لذا هناك ثقافات اجتماعية متعددة ومختلفة باختلاف شروط وجود الجماعة تاريخيا "[2] .

فالثقافة على تعدد مضمونها فإنها ثرية بالأفكار و المعاني و الأشياء المجردة و الملموسة .

8-" اللغة هي الموصل الرئيسي للثقافة ، والموصل الوسيلة الوحيدة الذي ينقل الناس عن طريقها المعرفة و العقيدة من جيل إلى جيل "[3].ومن هنا يتجلى لنا الدور الكبير الذي تلعبه الثقافة في عملية التغيير الاجتماعي ، وكيف أن العوامل الأخرى تساهم في هذه العملية ، فللثقافة الدور الأهم في عملية التغيير .وكيف أن اللغة هي التي تحمل كل التعاليم والمورثات الثقافية من جيل إلى جيل فبدونها لا يتم التواصل ،فلولا اللغة لما حفظ القرآن الكريم و لا نقلت تعاليم الإسلام ولقنت للأجيال عبر العالم .

### 3.2.3. مستويات الثقافة ومكوناتها

إن مواقف الفرد وتوقعاته الثقافية تختلف حسب متطلبات النسق الثقافي الكلي لذلك فلقد ميز رالف لنتن LITON ROLPH ثلاث مستويات للثقافة العموميات البدائل و الخصوصيات.

---

1 - أحمد بن نعمان، مرجع سابق، ص31.

2- www.efrin.net **الثقافة بين الحاضر و الماضي** 2005/01/20

3 - محمد عاطف غيث ،**دراسات في علم الاجتماع القروي** ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، لبنان ،دت، ص269

1- العموميات : UNIVERSAL " وتشير إلى تلك الخصائص الجوهرية في الثقافة والتي عامة يتطلبها المجتمع مثل القوانين و الأنساق الحكومية و الاقتصادية و الدينية"[1] ، كما تتضمن " العموميات الثقافية المعارف بأنواعها في المجتمع ، وأنماط السلوك المتعارف عليها في الثقافة و اللغة و اللغة الصامتة التي تتضمن الإيماءات والإشارات وكل أساليب التعبير عن المشاعر وأساليب التحية "[2]، وتكون هذه العناصر مشتركة بين أفراد المجتمع الواحد يتعاملون بها وبمعالمها .

2-البدائل: ALTERNOTIVES أو المتغيرات الثقافية : " هي النظم التي لا تطبق على كافة أفراد المجتمع في نفس الوقت ، وإنما هي نظم اختيارية بحيث يمكن للفرد أن يختارها كلها أو يختار بعضها أو يتركها دون حرج ودون أن يناله عقاب من أحد " [3] ، وهذه البدائل تتجلى مثلا في طريقة بناء المسكن أو المهنة التي يختارها إلى غير ذلك .

3- الخصوصيات: SPICIALITÉ فهي تلك الخصائص لأدوار وظائف معينة لطبيب مثلا ، لديه فقط معرفة ومهارات خاصة ، بل أيضا مصطلحات ونسق قيمي يجعل مهنته تختلف عن الآخرين ، وتنظيم هذه المطالب الثقافية يختلف مع التجمعات الخاصة بالبيئة ،الجنس ، العمر ،المهنة أو الطبقة والأشكال الأخرى للمشاركة الانسانية ومن زاوية ونسق الثقافة الكلي ويمكن أن نشيرإلى مثل هذه الصيغ الخاصة على أنها ثقافات فرعية SUBCULTURES"[4] ، فكل تلك الخصوصيات تبرز من خلال السلوكات فثقافة الشباب ليست كثقافة الكهول وثقافة الريف ليست كثقافة الحضر-كما أبرز ابن خلدون في مقدمته -وثقافة المرأة ليست كثقافة الرجل ، فعامل السنالجنس،البيئة المهنة وغيرها تخلق لكل فئة عمرية أو منطقة سكنية أو في إطار مهني نوع من الثقافة الخاصة بهذا المجال ، وتسمى ثقافات فرعية أي تنبثق

---

1 - محمد أحمد بيومي ،**الأنتروبولوجيا الثقافية** ، الدار الجامعية للطبعة والنشر،بيروت، لبنان،1983 ، ص14.

2 - سميرة أحمد السيد، مرجع سابق، ص128.

3 - أحمد بن نعمان، مرجع سابق، ص32.

4 - محمد أحمد بيومي، مرجع سابق، ص.14

عن الثقافة العامة لكن بخصوصيات حسب التجمعات الجنسية والعمرية ... وغيرها فثقافة الجنوح تعطي مبررات وخصائص لها أو المنتمون لهذه الطائفة يتشبثون بها ويعتبرونها بمثابة نسق ينتمون إليه ولا يحيدون عن تعاليمه، كما تتألف الثقافة وتتكون من عدة عناصر منها ما تتعلق بالفكر، آخرى مادية وأخرى خاصة بالعلاقات الاجتماعية أو ما يسميها المختصون بالعناصر العلائقية، وسنعرض فيما يلي هذه العناصر .

1 – المكونات الفكرية :"وتشمل العناصر والمركبات و النظم الثقافية التي تغلب العواطف والأفكار عليها ، وتشمل على نسق اللغة و الفن و السحر و الدين و العلم "[1] ،هذا العنصر يحتوي على كل ما هو متعلق بالجانب الفكري و العاطفي من لغة ودين وفن ، فيغلب على المجال المعنوي المرتبط بالإنسان فمكونات الأفكار عبارة عن أنساق كاللغة و الدين و الفن تدعم هذا العنصر لتكون ثقافة معينة .

2– المكونات المادية أو الأشياء: " وتتضمن كل العناصر المادية الموجودة في المجتمع والمستخدمة وتشمل كل ما هو من صنع الإنسان من أبسط الأدوات المادية إلى الكمبيوتر والإلكترونيات الحديثة "[2] .فالوسائل و الأشياء المادية تعبر عن ثقافة معينة فالملابس و الحلي والأواني ووسائل الزراعة و الأنسجة وحتى المباني تعبر عن ثقافة وتكونها ، فلباس المرأة الشاوية مثلا أو الترقية يعبر عن ثقافة تلك المنطقة ، ورأيتك للحلي القبائلي يدلك على أنه قبائلي وليس من منطقة أخرى ، فهو جزء من ثقافة تلك المناطق كما الاختراعات و الابتكارات الحديثة تدل عن ثقافة المجتمع وهي جزء منها .

3– العلاقات : " وهي خطوط التفاعل و الاتصال بين الأفراد بعضهم ببعض أو بينهم وبين الأشياء والعالم الخارجي بصفة عامة "[3].فهذا العنصر يتمثل في طريقة التعامل والسلوكات

---

1 – صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص185.

2 – سميرة أحمد السيد، مرجع سابق، ص127

3 – أحمد بن نعمان، مرجع سابق، ص27

والتعاملات بين أفراد المجتمع فيما بينهم أوطريقة تعاملهم مع الأشياء المادية كالآلات والوسائل وكل ما يحيط بهم .

إذن فالثقافة تتكون من العناصر المترابطة ترابطا وثيقا فيما بينها فالثقافة الفكرية يمكنها أن تتجسد في الأشياء المادية كالاختراعات و الابتكارات ، وطريقة تعامل الإنسان معها تتم عن طريقة ، فالسيارة هي مكون ثقافي فبعد ابتكارها واختراعها صنف لها قانون تسير وفقه وطريقة تعامل الإنسان مع هذا العنصر المادي يشكل ثقافة في حد ذاته ، فطريقة سياقة السيارة عبارة عن ثقافة فكرية تتم عن طريق مكون مادي –السيارة –وعلاقة السائق بالسيارة وبالسائقين الآخرين تتم عن طريق عنصر العلاقات فاختلال أو غياب عنصر من هذه العناصر يخل بالمعنى الكامل للثقافة ويصدق القول على كل المكونات المادية والمعنوية الموجودة في مجتمع ما كيفما كان.

### 4.2.3 نظريات الثقافة

هناك العديد من النظريات التي تحدثت عن الثقافة ، لكن سنشير إلى بعض النظريات على سبيل المثال لا الحصر كنظرية ليزلي هوايت ونظرية لنتن وكل حسب توجهه ولكن قبل ذلك سنعرض نظرية ابن خلدون العربي الذي كان سباقا قبل كل هؤلاء فقد أوضح في مقدمته كيف أن دوافع الإنسان الفطرية هي أساس الظواهر الاجتماعية بل أساس الثقافة بمعناه الكامل.

1.4.2.3. نظرية ابن خلدون : ابن خلدون أوضح أن الإنسان اجتماعي بطبعه أي هو في حاجة إلى غيره ، حيث أبرز في مقدمته بقوله "فإذن هذا الاجتماع ضروري للنوع البشري ، وإلا لم يكتمل وجودهم وما أراده الله من اعتمار العالم بهم واستخلافه إياهم ، وهذا هو معنى العمران الذي جعلناه موضوعا لهذا العلم "[1] .

1 – عبد الرحمن أبو زيد ولي الدين إبن خلدون ،**ديوان المبتدأ و الخبر وتاريخ العرب و البربر و من عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، دار الفكر و للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت ،لبنان ،2004. ص53.

فابن خلدون يرى أن العمران هو إعمار العالم ويتم ذلك من خلال الاجتماع الذي لا يمكن للبشر الاستغناء عنه وأينما كان عمران كانت هناك حضارة وثقافة كما أبرز الصنائع وطريقة العيش بين البدو والحضر والعجم وغيرهم إذ قال :" أهل البدو هم المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح والقيام على الأنعام ،وأنهم مقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس والمساكن وسائر الأحوال والعوائد ومقصرون عما فوق ذلك من حاجي أو كمالي يتخذون البيوت من الشعر والوبر أوالشجر أو الطين والحجارة غير منجدة " [1].

وهنا يبرز ابن خلدون طريقة عيش أهل البدو وسلوكاتهم وكيفية اقتناء أو سد حاجاتهم فهي طريقتهم في العيش أوالتعايش مع المحيط ،وأفكارهم التي تختلف من جيل إلى جيل إذ قال" اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف تعلنهم من المعاش فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله و الابتداء بما هو ضروري منه وبسيط قبل الحاجي والكمالي فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والمعز والنحل والدود لنتاجها واستخراج فضلاتها"[2]. هنا يبرز ابن خلدون طريقة تقسيم العمل على أفراد المجتمع كما يبرز في عدة فصول آخرى في مقدمة الصنائع وأهمها الفلاحة والبناء والتجارة والحياكة والخياطة والطب والعلوم ومنه نستخلص أن الثقافة تنشأ مع نشأة الإنسان وكيفية إشباع حاجياته وضرورة تعاونه مع بني جنسه فالحيوان يعتمد على غرائزه في إشباع بعض حاجاته ، أما الإنسان فيعتمد على عقله لتأقلمه مع البيئة ويبتكر الوسائل المختلفة التي تساعده على العيش و التعايش مع الآخرين .

2.4.2.3.نظرية هوايت LESLIE WHITE : هوايت ذا اتجاه رمزي " وتتلخص النظرية الرمزية في أن الإنسان هو الحيوان الوحيد الذي لديه الملكة أو القدرة على إعطاء معاني للأشياءو للأفعال التي يلاحظها وكذلك القدرة على فهم تلك المعاني ويسمي تلك القدرة

1 – نفس المرجع ، ص126.

2 – نفس المرجع ، ص125.

عملية (إضفاء الرموز) ،ويرى أن اللغة الكلامية أوضح وأدق مثال على تلك العملية "[1] . وهنا يبرز هوايت أن الإنسان هو الحيوان الذكي الذي يستطيع التواصل عن طريق اللغة التي تتكون من خلال إعطاء معاني ورموز للأشياء فهو يعتبر الثقافة هي تنظيم خاص من الرموز ،فكل ما يحيط بالإنسان من أشياء وأفعال يترجمها برموز ومعاني يستطيع من خلالها الكلام مع الآخرين ، فالحيوانات يكون اتصالها عن طريق الغريزة أما الإنسان فعن طريق المعاني والرموز والألفاظ وإنشاء هذه اللغة تعتبر بمثابة انفراد عن باقي الكائنات الأخرى .

3.4.2.3.نظرية لنتن : يرى لنتن " أن الدعامة التي تقوم عليها دراسة الثقافة والشخصية هي 'الفرد' فعلى الرغم من وثاقة العلاقة المتبادلة بين الفرد والثقافة والمجتمع فإنه يرى ضرورة الفصل والتفرقة بينها لغرض الدراسة والبحث "[2]. فلنتن يرى أن الفرد هو الكائن الذي تدرس ثقافته وشخصيته والمجتمع الذي يعيش فيه ،ويرى في نظريته أن "من الممكن أن نفترض أن حاجات الفرد هي دوافع السلوك الأساسية وعلى ذلك تكون هي المسؤولة عن تفاعل المجتمع والثقافة وإن حاجات الإنسان تبدوا أكثر تنوعا من حاجات أي كائن حي ،فبالإضافة إلى الحاجات التي يمكن إرجاعها مباشرة للتوترات البيولوجية كالحاجة إلى الطعام والنوم والهروب من الألم والاشباع الجنسي نجد سلسلة آخرى من الحاجات التي يتضح فيها الارتباط بالتوترات البيولوجية ،تسعى بالحاجات النفسية وفي بعض الأحيان تسمى الأولى بالحاجات الأولية والثانية بالحاجات الثانوية ومن المؤكد أن الحاجات الفزيولوجية(الأولية)أسبق من الثانوية في سلم التطور البشري"[3]ويرى لنتن أن حاجات الإنسان هي التي تدفعه إلى القيام بسلوك معين وتتعدد حاجاته من البيولوجية إلى النفسية فإنه يسعى دائما إلى إشباعها بانتهاجه إلى تصرفات تطبع سلوكاته، والحاجات الأولية تكون دائما في المقدمة ويسعى الفرد إلى التفاعل مع مجتمعه عن طريق سلوكه الذي يعكس ثقافته.

---

1 – محمد السويدي، مرجع سابق، ص57

2 – سامية حسن الساعاتي ،مرجع سابق، ص57

3 – سامية حسن الساعاتي ،مرجع سابق، ص58

### 3.3. ثقافة االشباب و سلوكاته :

**3.3. 1. تعريف مرحلة الشباب.** "الشباب ظاهرة اجتماعية تشير إلى مرحلة من العمر تعقب مرحلة المراهقة وتبدوا خلالها علامات النضج الاجتماعي والنفسي والبيولوجي واضحة ،وتميل معظم المجتمعات إلى تجديد بداية مرحلة الشباب ونهايتها وفقا لعديد من المعايير والمحاكاة".[1]

وهذه المرحلة إستهوت الكثير من العلماء فحاولوا دراستها وتعريفها فتعددت التعريفات حول هذه المرحلة العمرية ، فهناك من " يربطه بسن المراهقة أمثال العالمة هيرلوك HURLOK 1949 التي ترى أنها تمتد حتى سن 21 . بينما يرى العالم لاندر LANDIR بأن الشباب هم جماعة من المراهقين ، تتكون من أشخاص تتراوح أعمارهم بين 12–24 سنة "[2]

كما أننا نجد تعريفا آخر في المعجم الوسيط حيث يقول " إن الشباب هو من أدرك سن البلوغ إلى سن الرجولة و الشباب هو الحداثة وشباب الشيء هو أوله "[3]، فالشباب هو بداية مرحلة جديدة في حياة الفرد بعد مرحلة الطفولة و المراهقة تبدأ مرحلة النضج "فإلى جانب تلك التعاريف القائلة أن الشباب إذا كان مرحلة من مراحل العمر الإنساني فهو أيضا مجموعة من السمات والصفات الإنسانية والاجتماعية والنفسية مثل القدرة على التعلم والتميز بالطاقة و القوة والحماس و الجرأة و المقامرة والإقدام و التجديد و الابتكار"[4]، لذلك فتعتبر مرحلة الشباب أهم مرحلة في حياة الفرد، فهي مرحلة انتقال من المراهقة إلى الرجولة الكاملة فتتبلور لدى الفرد مواقف وأفكار وثقافة معينة ،ويصبح هذا الفرد مسؤولا عن تصرفاته وسلوكاته ، ويقال عنه أنه راشد بحيث يتقيد بقيم وعادات المجتمع ، ويتحمل المسؤولية عن

---

1 – محمد علي محمد،**الشباب العربي و التغير الإجتماعي** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ،1985، ص20.

2 – عطوف محمد ياسين ، مروان أبو حويج، **دراسات سيكولوجية ميدانية في البيئة العربية** ،الدار الجامعية للطباعة و النشر ، لبنان ،1982، ص38.

3 – حمدي الكنيسي،"الثقافة والشباب"،**مجلة الثقافة والقوة البشرية** ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ،1995، ص82.

4 – نفس المرجع،ص84.

نتائج أفعاله وهي " فالمسؤولية تعني قبول واستيعاب، متوجبات محددة ،إتجاه الآخرين ، والإلتزام بها ، مقابل أن يلتزم الآخرون بها أيضا"[1]. فتحمل المسؤولية إحدى سمات مرحلة الشباب أو الرجولة ، لذلك فإننا نلمح ذلك السلوك الذي يبرز في هذه المرحلة ويكون في معظم الأحيان لافت للإنتباه سواء من حيث الكلام ، اللباس العادات إلى غير ذلك ، فالشباب يحاول خلق مجال خاص ينفرد به، فتصرفاتهم وطريقة كلامهم أو بعض الألفاظ يختصون بها، وقد لا يفهمها الكبار من السن أو فئات آخرى ، كما يحاولون فرض سيطرتهم على من هم أدنى سنا منهم، سواء من العائلة كالإخوة أو أفراد خارج الأسرة .

" إن الشباب بوصفهم يشكلون الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع العربي ،هم الأساس الذي يبني عليه التقدم في كافة مجالات الحياة " فهم أكثر فئات المجتمع حيوية ، وقدرة ونشاط وإصرار على العمل والعطاء ولديهم الإحساس بالجديد ،وحب التجديد والرغبة الأكيدة في التغيير مما يجعلهم أكثر قدرة على مواجهة مشكلات المستقبل وهذا في حد ذاته مطلب أساسي للتطوير و التغيير"[2] . "أما في حالة المجتمع الجزائر الذي يمر ،منذ أكثر من عقدين من الزمن بفترة إنتقالية حاسمة ،وتتعرض مختلف بنياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ،في كل مكوناتها وأبعادها لتغيرات عميقة ومتداخلة وسريعة ،فإن الاهتمام بالشباب كظاهرة و قوة إجتماعية ،وكموضوع أكاديمي وعلمي فيما أصبح يعرف "بعلم إجتماع الشباب" قد تجلى ظهوره أكثر مع ما بدأت تتتجه هذه التغيرات والتحولات في سلوكات الشباب و طموحاتهم و توجهاتهم الجديدة ، والتي غالبا ما كانت مصحوبة لدى البعض منهم بالعنف والانحراف الأخلاقي والاجتماعي عن **المرجعيات** وتسارع وتيرة مختلف أصناف الجريمة . ومما يؤكد تزايد هذا الاهتمام و السعي المستمر لمواكبة مستجدات موضوع الشباب ظهرت العديد من البحوث والدراسات الهامة ،منها الدراسة التى أشرف على إعدادها و متابعة إنجازها الباحث (محمد صاييب موزات ) بعنوان (رؤى نقدية حول الشباب والصحة في الجزائر)،نكتفي هنا بعرض ماورد في خلاصة الفصل منها حول معنى محددات كلمة شباب من منظور سوسيولوجي يتوافق كثيرا مع طبيعة و أهداف دراستنا الحالية .يستخلص

---

1 – فريدريك معتوق ،**معجم العلوم الإجتماعية** ، إنجليزي عربي ، أكاديما ، بيروت ،لبنان ،1998، ص285

2 – محمد علي محمد، مرجع سابق، ص16.

الباحث أن تحديد و تعريف الشباب الجزائري يستند في مسلمة رسمية مثبتة في الإحصاء الديمغرافي ،تعتبر الشباب (طبقة عمرية تقع بين سن الطفولة و سن الرشد) وفي هذا غموض كبير ،لان الديموغرافيين يعودون عادة إلى ما يسمى بالشباب الأقصى من السكان الجزائريين Jeunesse L'extréme"[1]

ولذلك فإن" دراسة الشباب بمعزل عن الإطار الاجتماعي والاقتصادي العام الذي يكون هيكل المجتمع ،تعد دراسة تفتقد التوجيه النظري الصحيح ،الذي يقوم على ضرورة ربط الشباب بالبناء الاجتماعي و الاقتصادي الأشمل "[2].

فالشباب باعتبارهم العنصر الحيوي في المجتمع لهم القدرة على الابتكار والإبداع والتحديث والتغيير ،فهناك " إهتمام معاصر بين فروع الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية بدراسة أوضاع الشباب واتجاهاتهم وأدوارهم ، وقيمهم ويكاد هذا الاهتمام أن يكون عالميا "[3]، لأن الشباب هو قوة المجتمع والطاقة الحية فيه ، لما يتميز من صفات جسمية ونفسية ، ففي مرحلة الشباب يكتمل النمو النفسي والثقافي للفرد ويحاول التكيف مع المحيط والمجتمع ،وتظهر في هذه الفئة عدة آفات، وأمراض اجتماعية كتناول المخدرات والهجرة غير الشرعية والجريمة والعنف كما أننا نلاحظ أن الشباب كان الفئة البارزة في العديد من المشاكل الاجتماعية كحوادث المرور فهو يحتل النسبة الكبرى في ارتكاب الحوادث والمخالفات والأخطاء وكذا الجريمة العمدية وغير العمدية . "و هذه المرجعية مرتبطة ببنية الهرم السكاني ،المتميزة ببنية منخفضة من السكان الكهول (أكثر من 30 سنة) و بأغلبية من الشباب أقل من 30 سنة .و عادة ما توظف هذه الأغلبية بمهارة سيئة في الخطاب الرسمي للإشارة إلى أهمية الشباب المراهق في الجزائر .فرغم أن الشباب من السكان ،هو موضوع معد لفعل متميز ،فان تحديده على المستوى القانوني في الجزائر مازال يكتنفه بعض الغموض ،فلو عدنا إلى تصنيفاته في قانون العقوبات مثلا لظهرت لنا مجموعة من الأغلبيات ، منها من تعتبر مسؤولة على أفعالها انطلاقا مما تمتلك من قدرة على التميز

---

1 - بومخلوف محمد و آخرون ،**الشباب الجزائري ،واقع و تحديات** ،مخبر الوقاية و الارغونوميا ،مطبعة الملكية ،الجزائر،2012 .ص 75

2 – سامية حسن الساعاتي ،**الشباب العربي و التغير الإجتماعي** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ،ط1،2003،ص17.

3 – نفس المرجع ،ص19.

و البصيرة (Discernement).فعلى المستوى العقابي فإن سن التميز المحدد ب13 سنة لا يعتد به حاليا و بذاية من 14 سنة تتجلى على الطفل مظاهر تأرجحه بإمكانية التمييز بين النافع و الضار و عليه يصر قابلا للتأثر ومن ثمة للاعتقال و الحجز في مراكز إعادة التربية الخاصة بالصغار، إن استدعت الظروف ذلك وأغلبية أخرى يسري عليها العقاب مثبتة في 19 سنة ،في حين أن الأغلبية المدنية هي 18 سنة .و الأغلبية الجنسانية محددة ب18 سنة للاناث و21 سنة بالنسبة للذكور .فعقد الزواج لا يمكن أن يتم قبل هذه الحدود ، ولكن في الواقع فالزواج يمكن ان يتم تبعا للطقوس الدينية ،وبالتالي فهو عادة مايكون مقبول على المستوى الاجتماعي ومن ذلك مثلا فان هناك عدد من الحدود محتفظ بها بضوابط ونظم متعددة ،وبالنسبة لبطاقة التعريف الوطنية ،وشهادة السياقة،والدخول إلى المرافق العمومية ،والإقامة في الفنادق ،أوالدخول إلى المقاهي والحانات وقاعات الألعاب وقاعات السينما."[1] هنا نرى التباينات الواضحة في التحديد القانوني والديني و الديمغرافي لفئة الشباب في المجتمع الجزائري.و منه سنحاول تحديد هذه المرحلة العمرية حسب المجالات العلمية المتوصل إليها .

- **<u>التحديد العلمي لمفهوم الشباب</u>** :حيث" يعد من المفاهيم الخلافية، كما هو الشأن الكثير في مفاهيم العلوم الإجتماعية بصفة عامة ، حيث إختلف الباحثون المختصون حول تحديد هذا المفهوم إنطلاقا من الزاوية الزمنية أو الزاوية البيولوجية ، ومنهم من حددها بالزاوية النفسية تبعا للحماس والحيوية ...ونتيجة لهذا الإختلاف برزت الإتجاهات الآتية :

**1-الإتجاه الزمني او العمري:** وهو الذي يعتبر الشباب مرحلة عمرية ،تتراوح ما بين 15 و 30 عام و هي المرحلة التي يكتمل فيها النمو الجسمي و العقلي على نحو يجعل المرء قادرا على أداء وظائف مختلفة .

**2- الإتجاه البيولوجي** :ويميل أصحاب هذا الإتجاه إلى تحديد مرحلة الشباب على أساس إكتمال نمو البناء العضوي والوظيفي للمكونات الأساسية لجسم الإنسان ،سواء عضوية

1- بومخلوف محمد و آخرون،مرجع سابق،ص ص75-76 .

داخلية أو خارجية كالعضلات وما إلى ذلك "[1]. ويؤكد الحتمية البيولوجية باعتبارها مرحلة عمرية من أطوار نمو الإنسان ،ونضجه العقلي والنفسي، التي إختلف المهتمون في تحديدها بين تصورين الأول من 15إلى 25 سنة من العمر و الثاني من 13إلى 30 سنة من العمر.

**3**- "**الإتجاه السوسيولوجي** :الذي ينظر إلى الشباب كحقيقة إجتماعية لا بيولوجية فحسب ، فإذا ما توافرت مجموعة من الخصائص في فئة السكان اعتبرت هذه الفئة من الشباب . وعلى هذا الأساس توالت التعريفات لمفهوم الشباب والتي اتفقت على العموم على أن الشباب مرحلة من مراحل العمر تقع بين الطفولة والشيخوخة ،تتميز بيولوجيا بالإكتمال العضوي ونضوج القوة ،وتتميز إجتماعيا بأنها المرحلة التي يتحدد فيها مستقبل الإنسان المهني والعائلي .بينما ترك هذا التعريف المفهوم من غير تحديد رقمي زمني ،حاول تعريفان آخران وضع هذا تحديد ،واعتبرها أحدهما الشباب الفرد الذي يتراوح سنه بين الثامنة عشر والرابعة والعشرون وإعتبر هذه الفترة مرحلة إنتقالية إلى الرجولة يتخطى فيها الإنسان مراحل التوجيه والرعاية ويكون أكثر تحررا وإعتبرها الثاني فترة المراهقة المتأخرة وبواكر الرجولة، والتي تقع بشكل عام بين سن السادسة عشرة والخامسة و العشرون .

ويعود تعريف آخر إلى عدم التحديد الزمني ، ليعتبر الشباب مرحلة تحول جسمي وعقلي و إجتماعي وسياسي تنتهي تدريجيا بالتناسق والإنتظام حتى يتم النضج والتفتح وتتبلور الصور التي تميز الشباب عن غيرهم ، ويؤيد تعريف هذا الاتجاه بالقول أن الشباب في حقيقة حالة أو ظاهرة تنشأ كمحصلة لتفاعل و تعامل عوامل بيولوجية مع خصائص نفسية في سياق عناصر ومحددات ثقافية وإجتماعية باعتبارها أن الشباب هو أقصى درجات الحيوية بيولوجيا وفيزيقيا وعقليا ونفسيا وإجتماعيا غير أن الباحثين يحاولون أن يكونوا أكثر دقة ،عندما يميلون إلى تقسيم مرحلة الشباب إلى مرحلتين: تبدأ الأولى مع بداية البلوغ

1 – ماجد الزيوت ، مرجع سابق ، ص36.

(حوالي 13 سنة) و تمتد إلى حوالي 21 سنة، وتعرف بمرحلة الفتوة ،بينما الثانية من سن21 سنة إلى سن الثلاثين تقريبا مع عدم وجود حدود فاصلة تماما "[1]

**4- "الإتجاه النفسي :** ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الشباب ليس مرحلة عمرية تحدد بسن معين ، وإنما نفسية لا علاقة لها بالعمر والزمن ،فأنت شاب بمقدار ما تشعر بالحيوية والحماس والحركة والطموح ،والأمل في الحياة ،وأهمية الدور المناط بالفرد ،وهذا الإتجاه يعكس نظرة الإنسان للحياة فبمقدار مايشعر أنه يتمتع بالحيوية والشباب ،وبمقدار ما يستطيع أن يولد مع الآخرين الرغبة في العمل والحياة يكون شابا ، وحين يخفق في ذلك يشعر باليأس والإحباط والرغبة في الهروب من الحياة وهذه مرحلة الشيخوخة .

**5-الإتجاه الإجتماعي :** وهو الذي يرى أن فترة الشباب تبدأ حينما يحاول بناء المجتمع تأهيل الشخص لكي يحتل مكانة إجتماعية ،ويؤدي دورا أو أدوارا في بنائه ،ينتهي حينما يتمكن الشخص من إحتلال مكانته و أداء دوره في السياق الإجتماعي، وفقا لمعايير التفاعل الإجتماعي ،يلاحظ مما سبق إختلاف هذه الإتجاهات حول الأساس الذي يتم بناء عليه تحديد مفهوم الشباب وعموما فان المدقق في هذه الإتجاهات ،يلاحظ أنها ترتكز على أن مرحلة الشباب تمتاز بعدد من الخصائص والقدرات البيولوجية والسلوكية والإجتماعية والتنشئة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية لكل مجتمع من المجتمعات"[2].أما في حالة الجزائر "وهناك قائمة من التصنيفات العمرية محفوظة في وثائق و تقارير ودراسات متنوعة تمنح حدود مختلفة تتماشى وطبيعة النشاط أو المهنة وإستراتيجيات كل قطاع ،نذكر منها على سبيل المثال تلك التجريدات الخاصة بفئات السن المعتمدة في المصالح الرياضية ،والتي تخضع في بعض منها للمعايير الدولية كتصنيف الأصاغرMINIME والأشبال Cadetsالفتيان Junior بين 16 سنة و21 سنة ثم الأواسط Seniorsالذين تعتبرهم لعبون متوسطى السن (دون تحديد لهذا السن) وأخيرا الأكابر المحنكين Vétérans (دون تحديد للسن القصوى) و هذا النوع من التصنيفات هو ما يسري في معظم قطاعات النشاط الأخرى الجزائرية وإختيار مبرر و إستراتيجي لأنه يستند إلى ديناميكية و حركية براغماتية تتناسب

---

1- فيصل محمود غرايبية،**العمل الإجتماعي في مجال رعاية الشباب** ،دار وائل للنشر،عمان ،الأردن،ط2009،1، ص24

2- ماجد الزيوت ، مرجع سابق ،ص37.

وطبيعة و أهداف كل قطاع .و بعد أن حدد ميثاق الشباب (1975) هذه الفئة في مجموعة 16-27 سنة عاد بعد مرور عدة سنوات ليضع مقياس أخر وهو 17-27 سنة الذي قبلت به اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني سنة 1982 .و بالنسبة لوزارة الشباب فالشاب (هو كل من تقل سنه عن 30 سنة) ،أما مصالح التخطيط والتهيئة العمرانية فتحدد فئة السكان المراهقين بسن يتراوح بين 12-25 سنة منطلقة من إعتبارهم مؤهلين لوضع خريطة تنمية قطاع الشباب 1988 ، ولا تأخذ مصالح الديوان الوطني للإحصاء إلا برأي الأمم المتحدة في تحديدها لفئة الشباب أي 15-24 سنة .

إن هذا التحديد الذي وضعه الديوان الوطني للأحصاء للشباب بقدر ما تستلهم منه كثيرا وتردده مختلف الدراسات والبحوث في تصنيفها لهذه الفئة من السكان فهو كذلك بالنسبة لمعظم الهياكل والأجهزة الرسمية ،فمثلا وأثناء إعداد برنامج لتشغيل الشباب والمصادقة عليه فقد إعتمدت الحكومة كلية على المعطيات التي وفرها الديوان الوطني للاحصاء،(1987) لضبط إستراتيجية مهنية للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-14 سنة ،رغم أن الشباب البالغين سن 15 سنة مازالوا ضمن السن القانونية للتمدرس.كما أن الحد الأدنى للسن المهيأ للعمل هو 16 سنة"[1] ،فيبقى مفهوم الشباب متشعب ،حسب الإتجاهات التي عرفته ،فلا يوجد تحديد زمني واحد لهذه المرحلة ،وبما أن دراستنا تتناول السائقين الشباب ،فيمكن تحديد بداية مرحلة الشباب من سن 18 ،لأنه السن القانوني للحصول على رخصة السياقة .

### 3.3. 2. سلوك وثقافة الشباب :

كلما ازدادت المجتمعات تعقيدا أو تركيبا أوتباينا نتيجة للتطورات الاقتصادية والصناعية والإدارية ،تصبح عملية بداية مرحلة الشباب إحدى مظاهر التطور الاجتماعي وعاملا هاما من عوامل تنمية الثقافة وتغيير المجتمع ككل ، باعتبار الشباب حجر أساس المجتمع وهيكل هام فيه لذلك لابد من دراسة سلوكاته و التعرف على الذهنيات المترسخة فيه

1 - بومخلوف محمد و آخرون،مرجع سابق،ص77.

. فالسلوك " هو أي استجابة أو رد فعل للفرد ،لا يتضمن فقط الاستجابات و الحركات الجسمية بل يشمل على العبارات اللفظية و الخبرات الذاتية .

وعلى الرغم من أن بعض الباحثين يستخدمون مصطلحي ، فعل وسلوك بمعنى واحد ،إلا أن اصطلاح السلوك أعم من الفعل لأنه يشمل على كل ما يمارسه الفرد ويفكر فيه ، ويشعر به ، بغض النظر عن القصد و المعنى الذي ينطوي عليه السلوك بالنسبة للفرد "[1]، و الشباب باعتبارهم جزء هام في المجتمع فلابد أن يأخذ بعين الاعتبار سلوكه فهذه المرحلة" مرحلة حيوية وحاسمة في حياة الفرد يمر فيها بكثير من المشكلات والضغوط ومحاولات تحديد الهوية وتحمل المسؤولية وترتبط بالضغوط النفسية والمشاعر الانفعالية ، ومنها القلق الناشئ عن العلاقات الاجتماعية و الرغبة في تكوين الأسرة أو البحث عن شريك الحياة ، ليعوض ويقوي كل منهما الأخر "[2] ،وليحقق بذلك وجوده لذلك فإننا نجد عند الشباب سلوكات تختلف عن سلوك أفراد المجتمع الأخرين فهم أكثر حماسا وأكثر تهورا وأكثر انفعالا ،فالشاب يحاول أن يثبت وجوده حتى وإن استدعى الأمر الانحراف أو انتهاج سلوك عنيف ،لذلك فيتكون لدى الشباب ثقافة خاصة به تسمى الثقافة الفرعية أي أن الشباب يتبنى سلوكات خاصة به ، "وتعتبر الثقافة الفرعية ثقافة تابعة من الناحية الرمزية ،لاتمثل معارضة أو استقلالا أو ابتكارا أساسيا وإنما تمثل إبراز أو تضخيما للأفكار المتاحة لجميع أفراد المجتمع ، وبهذا يمكن القول أن كل فرد يكون معرضا للشعور بالمتعة، ولكن ليس كل فرد يكون حاملا لثقافة فرعية تؤدي للمتعة ، ويمكن لكل فرد أن يكون على وعي بمسائل العنف ، ولكن ليس كل فرد يأخذ بالعنف كحل مقبول اجتماعيا للمشاكل الروتينية "[3].

---

1- محمد عاطف غيث ، **قاموس علم الإجتماع** ،دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ،دت،ص 36.

2- أيمن عزيب ، قطب ناصر،"البنية العاملية لمكونات القلق الإجتماعي لدى عينات من الشباب المصري و السعودي "، **مجلة علم النفس** ،العدد 57،الهيئة المصرية للكتاب ، مصر،2001،ص71.

3 - ميشل مان ، **موسوعة العلوم الإجتماعية** ، ترجمة: مختار الهواري ، سعد عبد العزيز مصلوح، دار المعرفة الجامعية ، الأزاريطة ،1999، ص696.

فالثقافة الفرعية هي مجموعة معتقدات مأخوذة أساسا من الثقافة الأوسع في المجتمع ، لكن تعتبر باثولوجية في المجتمع تتكون عند بعض المنحرفين كالمتعاطين للمخدرات أو الممارسين للعنف في المجتمع ، فتأخذ طابعا شاذ في المجتمع .

إن الثقافة كإصطلاح هي تلك الأفكار والمعتقدات التي تترسخ في عقول الأفراد وتنعكس على سلوكاتهم ،لذلك تتكون لدى الأفراد ذهنيات وعقليات اتجاه مواقف معينة وللشباب ثقافتهم الخاصة بهذه المرحلة العمرية لما لها من خصائص ومميزات ،" فثقافة الشباب إحدى الوسائل الرئيسية للتنشئة الاجتماعية، حيث تجعل الشباب يكتسبون أدوار وأنماط سلوكية،يتعذر اكتسابها من الهيئات المختلفة للتنشئة الاجتماعية،وعلى الأخص الأسرة والمدرسة ،وكل ما يمكن أن يعد من جهة نظر الشباب بمثابة مؤسسات (رسمية) للتنشئة"[1].

ويتحدث علماء الإجتماع المعنيين بدراسة الشباب عن" مفهوم جديد هو **ثقافة الشباب** وهم يقصدون بذلك أن الشباب يمثل مرحلة من مراحل النمو الإنساني لها ثقافتها الخاصة ،التي تعبر عن مجموعة من القيم والإتجاهات والأراء وأنماط السلوك،التي تحظى بالموافقة والقبول من تلك الفئة العمرية والإجتماعية (فئة الشباب) وفي هذا الصدد يؤكد بريك BRAKE أن مرحلة الشباب تميل إلى تطوير نسق ثقافي خاص بهم يعبر عنه بمفهوم **ثقافة الشباب** تلك الثقافة التي تعبر عن تحد صريح لقيم المجتمع وثقافته العامة ،بل وللنظم والأنساق الإجتماعية السائدة فيه ،أي أن الثقافة الفرعية للشباب تنطوي على شكل من أشكال الإنحراف عن الثقافة العامة للمجتمع وذلك لأن الأشخاص الذين ينجذبون لجماعات مرجعية ذات ثقافة فرعية يختارون من بينها ما يحتوي على صور أكثر جاذبية للتراث وحلولا للمشكلات البنائية أكثر وضوحا و هؤلاء الأشخاص الذين يتبنون تفسيرات الثقافة الفرعية غالبا ما تكون لهم منظورات مختلفة للواقع الإجتماعي .ويركز الإتجاه الإجتماعي على الشباب كمرحلة الأدوار والتجارب و الصراع والمواقف الجديدة ، حيث يأخذ ملامحه من الحياة المستقبلية بالابتعاد عن العلاقات التي سادت شخصيته خلال الطفولة وهي المرحلة

1 – محمد علي ، مرجع سابق ،ص81.

(مرحلة الطفولة) التي يتعهد بها المربي بالأساليب التربوية البعيدة عن القسوة ، بينما مرحلة الشباب هي مرحلة النضوج و محاولة الخروج عن القواعد و الثوابت ،أي أن الشباب في المنظور السوسيولوجي حقيقة إجتماعية أكثر منها بيولوجية أو نفسية ،وتبدو خلالها علامات النضج الإجتماعي بصورة واضحة"[1] .

" ويختلف الشباب العربي عن الشباب الأجنبي من عدة وجوه ، فالشباب العربي ينشئون في أسر تحيطهم برعاية أكثر وحنان أكبر لا تتخلى عنهم مهما كبروا"[2] ،لذلك فالأسرة هي المنبع الأول لثقافة الشباب باعتبارها الهيئة الأولى التي يحتك بها الفرد منذ نعومة أضافره وعلى حسب عادات وتقاليد المجتمعات العربية فالشاب يبقى تحت نظر الأسرة وتعتبر الرقيب الأول على سلوكاته .كما أنه يمكن لثقافة الشباب أن تتخذ شكل ذهنية أو عقلية يتخذها الشباب في تعاملاتهم مع مواقف معينة في المجتمع.

– الذهنية العامة : "هي مجموعة السمات العامة و النماذج المعرفية التي يتميز بها شعب معين ، منها ما يرتدي الطابع الأخلاقي ومنها ما يرتدي الطابع السياسي أو الاقتصادي ، ومنها ما يرتدي الطابع الثقافي و الحضاري العام"[3]، فالناس يأخذون نماذج من السلوكات الموروثة ،التي توافق المواقف التي يعيشها ، وتكون هذه النماذج أما أشكال من المحببات أو المحرمات .غير أنه قد تتكون لدى الشباب ما يسمى بالعقلية التي تظهر في تصرفاتهم ، فعقلية السياقة لدى الشباب ، قد تبرز لنا تلك الثقافة المترسخة لديهم– العقلية– " هي البناء المفاهيمي الجزئي الذي تنطوي تحت لواء مثلا عقلية الأغنياء ،عقلية الفقراء، عقلية النساء،عقلية الرجال ،...إلخ. غير أن الذهنية العامة قادرة على احتواء العقليات المتنافرة و المتخاصمة ،لأنها تقوم على عناصر شاملة وعديدة لا على عنصر واحد"[4].

---

1 – ماجد الزيوت ، مرجع سابق، ص،ص39– 40.

2 – سامية حسن الساعاتي ، مرجع سابق، ص55.

3 – فريدريك معتوق ، مرجع سابق، ص167.

4 – فريدريك معتوق ، مرجع سابق ، ص219.

فالعقلية قد تميز جماعة أو فئة معينة كالشباب مثلا فهم يتسمون بالمزاجية ويتخذون من العقلية عقيدة و أراء ومواقف ،يتمسكون يتشبثون بها ." لذلك يتجه الشباب بحكم تكوينهم النفسي والاجتماعي إلى رفض بعض المعايير والتوجيهات والسلطة التي يمارسها الكبار"[1] .ويتخذ الشباب ثقافته من عدة عناصر في المجتمع ،كالأسرة المجتمع ككل ،التعليم الإذاعة والتلفزيون ،الكتب والصحف والمجالات ،النوادي والجمعيات ودور الثقافة ،المساجد والمؤسسات الدينية ،لذلك لابد من تكاثف جهود هذه العناصر وعملها بجدية لترتقي بالشباب ،غير أننا نلاحظ تلك النقائص والتناقضات في هذه العناصر مما يؤثر سلبا على ثقافة الشباب. "إن الشباب عندما تتوفر لهم البيئة الملائمة سيكون ذلك بمثابة المحرك الرئيسي لاستغلال طاقاتهم الهائلة ،فهم بعد الله الدرع الواقي للأوطان و حفظ الأمن و الاستقرار وحماة مسيرة التطور والتنمية الشاملة حاضرا ومستقبلا إلا أن الأحداث والمتغيرات المعاصرة تدل على أن الاهتمام بالشباب وقضاياهم لم تكن في المستوى المطلوب، فأصبحت هذه الفئة تعيش في أزمة نتيجة للعديد من المشكلات والصعوبات لعل من أبرزها البطالة والتشتت الفكري والتطرف والاضطرابات النفسية والاجتماعية، ولاشك أن هذه المشكلات ستؤدي بدورها إلى الاضطرابات وعدم الاستقرار في جميع مناحي الحياة وعلى كافة المستويات "[2] .

### 3.3.3. خصائص مرحلة الشباب :

قدم الباحثون جملة من الخصائص لمرحلة الشباب فمنهم مركز على البعد النفسي ومنهم من ركز على البعد الإجتماعي ومنهم من ركز على البعد البيولوجي ويمكن إجمال أبرز هذه الخصائص على النحو التالي :

- "الإهتمام بالمظهر: حيث يهتم الشباب في هذه المرحلة بمظهره و شعبيته ومستقبله وميله للجنس الأخر وإتساع علاقاته الإجتماعية .

1- سامية حسن الساعاتي ، مرجع سابق، ص37.

2- عبد الله بن سعد بن محمد آل عبود، مرجع سابق ،ص 04.

- الرهافة: التي تعني شدة حساسية الشباب الانفعالية المختلفة وذلك نتيجة للتغيرات الجسمية السريعة التي يمر بها في أول المرحلة، و لاختلال اتزانه الغددي الداخلي.
- الكآبة: يشعر الشباب في تلك الفترة بالكآبة و الانطواء و الحيرة، محاولا بذلك كتم انفعالاته و مشاعره من المحيطين به، حتى لا يثير نقدهم و لومهم.
- التهور والإنطلاق : حيث يندفع الشباب وراء انفعالاته ، بسلوكات شديدة التهور والسرعة ، وقد يلوم نفسه بعد أ دائها وتبدو علامة من علامات سذاجته البريئة في المواقف العصبية التي لم يألفها من قبل وأيضا صورة من صور تخفيف شدة الموقف المحيط به و وسيلة لتهدئة التوتر النفسي في مثل هذه المواقف الغريبة عليه.
- الحدّة والعنف: حيث يثور لأتفه الأسباب ،ويلجأ لإستخدام العنف ولا يستطيع التحكم في المظاهر الخارجية لحالته الإنفعالية.
- التقلب والتذبذب:يلاحظ ذلك حين يقع الشاب في موقف إختيار ،نجده في مدى قصير يتقلب في إنفعالاته ويتذبذب في قراراته الإنفعالية،بين الغضب والإستسلام وبين السخط والرضا،وبين الإيثار والأنانية وبين المثالية والواقعية وهي كلها مظاهر لقلقه وعدم إستقراره النفسي.

تكمن أهمية الشباب بالنسبة للمجتمع ،فيما يمثله الشباب من مصدر للتجديد والتغير ،فهم عادة ما يرفعون لواء التحديث في السلوك والعمل ،ومن خلال القيم الجديدة ،التي يتباهى الشباب بها والتي عادة ما تدخل في مواجهة مع ما هو سائد من قيم تقليدية لهذا،يعد الشباب مصدر للتغير الثقافي والإجتماعي والمجتمع ككل .ونظرا لكون قيم الشباب في مضمونها وجوهرها متعلمة ومكتسبة من خلال البيئة والثقافة السائدة في المجتمع فإن دراستها مسألة في غاية الأهمية ،سيما وأن عالمنا المعاصر يشهد تغيرات متسارعة وتطورات متلاحقة بفعل ظاهرة التفجر المعرفي والتسارع التقني التي أثرت على مجمل نظم المجتمع السياسية الإجتماعية والثقافية و القيمية"[1].

1- ماجد الزيوت، مرجع سابق، ص، ص 37-38.

### 4.3.3.مشكلات الشباب وسبل معالجتها:

قبل التطرق إلى الثقافة الصحيحة للشباب و كيفية معالجة مشاكله ،لابد أن نعرف على هذه المشاكل التي تعاني منها هذه الفئة سواء على المستوي العربي أو المحلي– الجزائري –، حيث أن الشباب اليوم يتخبط في عدة مشاكل ويعاني من عقبات تعترض طريقه وتحبط من حماسه وعزيمته ومنها :

"– الفجوة الثقافية النفسية بين جيل الشباب و الأباء ،حيث يرون في أنفسهم الثقافة الصحيحة التي لا بد أن تحمل الثقافة القائمة عند الشباب.

– نتيجة للتغيرات والتحولات العاصفة والجذرية التي يعاني منها الشباب من التمزق والضياع والإحباط واهتزاز مفهوم الانتماء لديهم، وعدم الثقة في الآخرين.

– أخطاء التربية التي تبدأ من الأسرة إلى المدرسة إلى النادي ، حيث يشعر الشباب بسطوة وقهر الأباء والكبار.

– بديهي أن مشاعر التمزق والضياع جعلت البعض من الشباب يقعون في منزلق الانحراف والإدمان والتطرف الديني والاجتماعي والعنف غير المسبوق.

– يواجه الشباب بحدة ما يواجه المجتمع في معركة التنمية البشرية والاقتصادية، فيعاني شباب الكثير من الدول العربية من البطالة و الفقر، بينما يعاني شباب الدول الأخرى الغنية من التخمة و الترف الزائد.

– أصبحت مشكلة الزواج من المشكلات المحلية التي يواجهها الشباب، بسبب الأوضاع الاقتصادية، وفيها مشكلة عدم توفر المساكن وارتفاع تكاليف الزواج.

– تنظم مشكلة الفراغ إلى قائمة مشكلات الشباب التي تفرض أثارها السلبية عليهم "[1].

ومن أصدق ما رواه الشافعي "إذا لم تشغل نفسك بالحق شغلتك بالباطل "[2] .

---

1 – حمدي الكنيسي،نفس المرجع ،ص85.

2 – محمد الغزالي ،**جدد حياتك** ،دار البغدادي للطباعة والنشر و التوزيع ،الجزائر،دت ،ص64.

"– الشعور بعدم إتاحة الفرص لإكتشاف وصقل المواهب في المجالات المختلفة .

– التناقض الحاد الذي يحدثه التعرض للثقافة الغربية الوافدة عبر الأقمار الصناعية و المحطات الإذاعية وبين الثقافة القائمة "[1].

–عزوف الشباب عن المشاركة السياسية والانخراط في الحركات الجمعوية ففي الجزائر "جاءت أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، نتيجة شعور عام حول ضعف المشاركة السياسية ،و هو ما عبرت عنه نتائج الدراسات فيما يخص الأهمية التي يعطيها الشباب للسياسة و التي جاءت سلبية بنسبة 50% و كذلك الأمر بالنسبة للانخراط في الحركة السياسية ،فظهرت عزوف من طرف الشباب في الاهتمام بالقضايا السياسية وحتى الانخراط في هيئاتها معللا ذلك بأنها غير واضحة و تتعلق بأمور خطيرة ،ونفس الملاحظة فيما يخص المشاركة في الحركة الجمعوية و الانتخابات .

لقد توصلت الدراسات التي اهتمت بموضوع الشباب و الحركات الاجتماعية ،أن الشباب يشعر بأنه يحتل مكانة دونية في المجتمع ،ويفتقد الثقة في القدرة على الاندماج المهني وهذا ما يؤدي إلى انتشار العنف و توسعه عبر مختلف أحياء العاصمة ،و يجعل الشباب يعبر عن استيائه بحركات اجتماعية إما عن طريق سلوكات و ممارسات عنيفة في المجتمع ،أو عن طريق خطابات وشعارات تعكس الأزمة العميقة التي يعيشها"[2] .

ومن كل هذه المشاكل التي يتخبط فيها الشباب ،لاسيما الشباب الجزائري تبرز عدة ظواهر اجتماعية سلبية لإحساس الشباب بالنقص والقهر والضياع ،فيلجأ إلى العنف المخدرات وكل ما يلهيه عن الصواب حتى إذا استدعى ذلك التمرد على عادات وقيم المجتمع، لذلك لابد من خلق ثقافة صحيحة تسمح بلم شمل الشباب وحمايتهم من الوقوع في منزلق الآفات والانحرافات ،فدور الشباب في المجتمع هام جدا ،لذلك لابد من مدخلات ثقافية صحيحة للشباب" وهذه المدخلات الثقافية من عناصر الثقافة بنوعها المادي والمعنوي ،والتي تختزلها عقول أفراد المجتمع ، فتجعل لهم شخصية وطنية تميزهم في مجموعهم كشعب عن شعب

1 – حمدي الكنيسي،. مرجع سابق ، ص85.

2 - بومخلوف محمد و آخرون،مرجع سابق،ص132.

المجتمعات الآخرين ،تنتقل بواسطة الوالدين والكبار في الأسرة ،والمدرسين في المدرسة والأساتذة في الجامعات والفنيين في معاهد التدريب والعلماء الباحثين في مراكز البحث العلمي وعلماء الدين في المعاهد والمساجد والكنائس والكتاب والأدباء ورجال الفن والإعلاميين في الصحافة والإذاعة والتلفزيون ،ولما كان لكل مرحلة من مراحل النمو المدخلات الثقافية. والتي يراها القائمون بنقلها مناسبة لعقول وحاجات أفرادها، فإن لمرحلة الشباب مدخالاتها الثقافية المناسبة لعقول الشباب وحاجاتهم "[1] ،فهذه العناصر الموجودة داخل المجتمع تخلق لدى الفرد أو الشاب نوع من الثقافة فإن كانت صالحة صلح وإن كانت سيئة فتنعكس في سلوكات هذا الشباب ،لذي يصبح منحرفا في مجتمعه ، والسبب في ذلك الخلل القائم في عناصر مدخلاتها الثقافية وعلى غرار المشاكل التي يعاني منها الشباب العربي فإن الشباب الجزائري يعاني مثل هذه المشاكل خاصة في الأونة الأخيرة وما مر به المجتمع الجزائري من ظروف مأساوية ما أثر على سلوك الشباب خاصة من البطالة والفراغ والعنف والجريمة المتناهية في أوساط هذه الفئة . باعتبار الشباب هم ركيزة المجتمع ومع تعقد الحياة المعيشية وكثرة المشاكل اليومية لابد من تكاثف الجهود لدى كل الهيئات والمؤسسات وعناصر المجتمع لتحقيق ثقافة صحيحة و ناجعة للشباب وذلك :

"– بتوعية الأسرة بأساليب التربية الحديثة وبمراعاة الفوارق و الحتمية بين الأجيال .

– دفع الدولة إلى توجيه اهتمام أكبر بثقافة الشباب، ومراجعة موقف المؤسسات الشبابية الحكومية ومدى ما حققته فعلا في هذا المجال .

– لتخليص الشباب من مشاعر القهر و الإحساس بأن هناك من يفرض وصايتهم في البيت أو المدرسة أو النادي، يتعين خلق مجالات الحوار لهم، سواء فيما بينهم أو مع الأبوين أو المدرسين ، وكل من يمثل السلطة بالنسبة إليهم .

–على وسائل الإعلام الجماهيري وبشكل خاص الإذاعة و التلفزيون القيام بدورها المنوط ذلك بالانتقاد للشباب إلى أفاق أرحب من المعرفة والوعي اللازمين لحياة عصرية .

---

1– سامية حسن الساعاتي ، مرجع سابق، ص54.

– على مختلف منابع ومصادر الثقافة الدينية للشباب من مدارس ومساجد ووسائل إعلام ، مراعاة طرح القضايا الدينية طرحا عصريا متلائما مع المفاهيم الحديثة لحركة الحياة مع الالتزام بالمفاهيم والقيم الدينية، ولما يخلص الشباب من الأفكار المتطرفة التي تبعدهم عن الفهم الصحيح للدين ومبادئه وأسسه.

– احتضان مواهب الشباب وإتاحة الفرص لها كي تنمي وتصقل.

– الاهتمام بالبرامج الترفيهية للشباب مثل المعسكرات و الرحلات و ذلك من خلال الأجهزة والمؤسسات الحكومية المعنية وأيضا الأندية و الجمعيات.

– إشراك الشباب في البرامج الإذاعية والتلفزيونية بإتاحة الفرصة لهم في طرح أفكارهم ومشاكلهم ، ومناقشتها مع المسؤولين .

– على الصحف و المجلات أن تحمل رسالتها في سبيل خدمة ثقافة الشباب إذ أن الكتاب هو الوسيلة الأولى للثقافة العميقة الجادة"[1].

"– شحن الأوقات بالواجبات ،والانتقال من عمل إلى عمل آخر ولو من عمل مرهق إلى عمل مرفه هو وحده الذي يحمينا من علل التبطل وأوقات الفراغ"[2]

"– تنظيم مسابقات ومهرجانات للشباب ويظهر فيها المتفوقين في مجالات تميزهم.

– مواجهة مشكلة البطالة بين الشباب بدفعهم على الأعمال الحرة و المشروعات الصغيرة"[3].

كل هذه العوامل وعوامل أخرى لابد أن تدرس لكي يتبلور لدى الشباب الإحساس بالانتماء فشبابنا اليوم يحس بالغربة والتهميش في مجتمعه، وهذا الإحساس يدفعه إلى سلوكات غريبة عن مجتمعنا كالعنف والانحراف بأنواعه، لذلك لابد من تنشئة الشاب تنشئة صحيحة منذ الصغر وليس محاولة تعديل سلوكه بالقهر والسيطرة ،بل بطرق لينة تصقل سلوكه إلى الإيجاب دون أن يشعر حتى بخدش مشاعره أو كيانه كفرد فعال في المجتمع و هذه الطريقة

---

1 – حمدي الكنيسي، مرجع سابق ، ص 88.

2 – محمد الغزالي ، مرجع سابق، ص65.

3 – حمدي الكنيسي، مرجع سابق ،ص89.

المثلى لتنشئة الشباب ، فالتنشئة الدينية بتعاليم الإسلام السميح يقضي على كل الانحرافات على اختلافها وتعزز الثقة بالنفس وبالآخرين ،كما أن الرياضة واكتساب الخبرات في العديد من المجالات خاصة في مجال الدفاع عن الوطن يكسبهم نوع من إيجاد النفس وعدم الإحساس بالضياع والتهميش فالشباب هم ركيزة أي وطن في المضي قدما أو في الدفاع عنه عند الحاجة ،فالشباب هو الطاقة الكامنة والمنفجرة في أي مجتمع فهي طاقة خام تتطور إذا استغلت أحسن استغلال.

**خلاصة الفصل:**

إن وسائل الإتصال سواء التقليدية او الحديثة لازال لديها الدور الكبير في حياة الإنسان ،لانها تنقل المعلومات و تعمل على توعية الجماهير و تثقيفهم فالثقافات لا تختلف من مجتمع لاخر بل حتى من فئة إلى اخرى، فعامل السن و الجنس يجعل الناس في تبتين مستمر في تفكيرهم وسلوكاتهم اليومية، و مرحلة الشباب تعتبر من المراحل العمرية الهامة في حياة الإنسان لذلك وجب الإعتناء بها و إتخاذ برامج إعلامية لنشر الوعي في صفوفها لانها الأكثر تأثير في المتلقين عبر وسائل الاتصال خاصة مع التطورات التكنولوجية .

**الفصل الرابع : واقع حوادث المرور في الجزائر الأسباب و النتائج**

**تمهيد**

**1.4.عوامل و أسباب وقوع حوادث المرور**

1.1.4 .أسباب بشرية

1.4. 2 .أسباب ميكانيكية

3.1.4 .أسباب تقنية

1.4. 4 .أسباب إجتماعية

**4. 2. واقع حركة المرور في الجزائر**

4. 2 .1.لمحة تاريخية عن حركة المرور في الجزائر

2.4. 2.بعض إحصائيات حوادث المرور في الجزائر

2.4. 3. نتائج حوادث المرور على الفرد و المجتمع

**3.4 :الوعي الإجتماعي و المروري و الوقاية من حوادث المرور**

1.3.4:الوعي الإجتماعي التعريف و الماهية

2.3.4 .أشكال الوعي الاجتماعي

3.3.4.أنواع الوعي الاجتماعي

**.4 . 4.الوعي المروري و الوقاية من حوادث المرور**

1.4.4.مفهوم الوعي المروري

2.4.4. أهداف الوعي المروري

4.4. 3. وسائل وأساليب التوعية المرورية

**خلاصة الفصل**

**الفصل الرابع : واقع حوادث المرور في الجزائر الأسباب و النتائج**

**تمهيد :**

لمعالجة أسباب حوادث المرور ،لابد من تحديدها ومعرفة عللها فحوادث المرور لها أسباب تشترك فيها عدة عناصر منها البشرية ومنها التقنية وحتى الطبيعية ، وتلك الأسباب تؤدي إلى عواقب جد وخيمة حيث أن الإحصائيات تتضاعف وتزداد ، لذلك فإن قانون المرور هو السبيل الأمثل إلى تحديد أحكام وإجراءات تحاول ردع وتوعية وتوجيه السائق و الراجل معا ،محاولا تخفيف مخاطر المركبات والطريق وفي هذا الفصل سنحاول باختصار تحديد بعض هذه المعالم والأسباب المؤدية إلى تلك الأعداد المخيفة من الضحايا والمعاقين الجرحى جراء مخاطر الطريق .

**1.4.عوامل و أسباب وقوع حوادث المرور**

**1.1.4.أسباب بشرية:**يعتبر العامل البشري العامل الأساسي في أسباب حوادث المرو حيث يحتل نسبة أكثر من 90% فالإنسان المسؤول الأول عن ذلك ،وينقسم العامل البشري إلى:

أ–المشاة (الراجلون) :"هي فئة مستعملي الطريق الأكثر عرضة للخطر باعتبارهم غير مؤمنين ،ويمكن أن يكون ضحية حادث وذلك أمام أنانية وعدم وعي السائقين أو سببا فيه لعدم الحذر واللامبالاة ،كمخالفة إشارة المرور ،الصعود أو الهبوط من السيارة بطريقة خاطئة أو دون مراقبة الطريق"[1] ،خاصة عند فئة الأطفال"حيث أن الطفل وفي زحمة الطريق يكون في موضع ضعف لعدة اعتبارات سيكولوجية وفيزيولوجية مثل :

- قامته القصيرة التي تحد من مجال رؤيته ، كما أن السائق لا يراه بسهولة.حقل الرؤية الضيق فهو لا يكتسب الرؤية الجيدة إلا بعد سن الثامنة قلة إدراكه لمصدر الأصوات
- الاندفاع الذي يحول دون تركيزه الذهني لمدة طويلة " [2].

---

1 - أحمد رفعت ، **السيارة و أصول القيادة**، عالم الكتاب ، ط 03، القاهرة ،1973،ص140.

2– ربيعة صوالحي "الطفل و المرور "، **مجلة الوقاية و السياقة** ، المركز الوطني للوقاية و الامن عبر الطرق، العدد02، الجزائر،2001 ،ص32.

ب- سائق المركبة : " قيادة السيارة تعتبر أكبر مخبر لطباع الإنسان وخلقه ومزاجه ، لأنها قادرة على تحويله من الهدوء إلى الانفعال ومن حالة الأدب إلى الشراسة ، ومن حالة اللطف و الرقة إلى العنف و العدوانية وهكذا ، خلال نصف ساعة من قيادة السيارة داخل المدينة ، تستطيع أن تكشف بسهولة طباع صاحبها وأخلاقه وسلوكه ، والمثل يقول : قيادة السيارة فن وذوق وأخلاق"[1] ، فالسيارة تستطيع أن تبرز طباع الشخص من خلال احتكاكه في الطريق مع السائقين الآخرين و الراجلين كذلك. " ونجد في الحقيقة أنه كلما غابت عناصر القوة (رجال الشرطة و الدرك )عن مراقبة وتسير حركة المرور ، كلما ارتفع عدد الضحايا سواء على الطرقات السريعة أو داخل المدن " [2].وبناء على هذا القول نرى أنه بمجرد الابتعاد عن الحاجز يتخلى السائق عن حزام الأمن ويزيد في سرعته ولا يحترم قانون المرور وأصبح الشرطي هنا هو بمثابة المراقب الوحيد لسلوك السائقين غير أنه لابد أن يكون السائق هو مراقب نفسه فإذا كان سالما اليوم فقد يكون ضحية غدا ،بسبب طيشه وأنانيته وتهوره ولا مبالاته تجاه الآخرين وحتى اتجاه نفسه.

كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر في السائقين وتدفعهم إلى ارتكاب الأخطاء ومنها :

- الحالة السيكولوجية للسائق : "حسب بعض البحوث السيكولوجية بينت وجود علاقة بين السياقة ورغبات قائد المركبة ،حيث يقول (تلمان وهوبس)( TILMAN ET HOBBS) أن الرجل يسوق كما يعيش لأن العديد منهم لا يعتبر السيارة وسيلة نقل وحسب و إنما رمزا للحرية و القوة في الحياة الصعبة"[3] .ومن هنا يرى أن الحالة النفسية للشخص ترافقه حتى في سياقته وتلك الضغوط و المشاكل يحاول تجاوزها بالعنف والسرعة وعدم احترام القانون

---

1- عبد الرحمان يحي حداد،**أداب السلوك في المجتمعات الغربية** ،دار الشروق،عمان، الأردن،1995،ص180

2- حسن جعفر "عندما لايحترم قانون المرور "، **مجلة الوقاية و السياقة** ، المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق ،العدد01، الجزائر،2000،ص04.

4 - DAKKAR (N) et BEZZAOUCHA (A) ,Op cit ,p128.

وهو نوع من التمرد على النفس و الذات ،ضنا منه أنه بذلك يتخطى المشاكل لكنه بذلك يزيد من مخاطر الوقوع في الحوادث و إيذاء الآخرين .

– السياقة في حالة السكر :" إن الكحول كان ولا يزال سببا للعديد من الحوادث لأنها تؤدي إلى تغير سلوك السائقين من ناحية ارتكاب أخطاء في الإدراك و القرار وكذا إهمال مراقبة المحرك مع رد فعل بطيء أمام أي خطر لكن في الواقع إن السكر يختلف حسب ثلاثة عوامل هي:

– نوعية الكحول المتناول ،طبيعة السائق و الوقت الذي يتم فيه تناولها ، وعليه فكلما زادت الجرعة زاد معها الخطر. والجدول التالي يبين تأثير نسبة الكحول على أعراض السائق :

الجدول رقم (1): تأثير نسبة الكحول على السائق"[1]

| النسبة المتجرعة غ / ل | الحالة | الأعراض التي تظهر على السائق |
|---|---|---|
| 0,1 –0,3 | لاشيء | لا توجد أعراض عيادية ظاهرة أو أثار قابلة للقياس |
| 0,3 –1,0 | اغتباط ،نشوة | زيادة الثقة في النفس وانخفاض الحذر في تقدير المسافات |
| 0,3 –2,0 | تهيج | انخفاض أكثر للحذر وعدم التفكير،الإحساس بالقدرات الخارقة العادة |
| 1,5 –3,0 | غموض أو حيرة | عدم التحكم في الوظائف الحركية ، واظطراب في رؤية الألوان و الأشكال وتقدير المسافات |
| 2,7 –4,0 | هلع | تسهم خطير إلى حد كبير ، فقدان واضح للاستجابة |
| 3,5 –5 | غيبوبة | فقدان الوعي،احتمال الوفاة(حسب الوضع العام للفرد وسنه) |
| 5,6 | الوفاة | وفاة أكيدة بسبب توقف التنفس |

المصدر: المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق.

1 – صفية تازكارت ، فازية أكليل،"الأساليب المباشرة لوقوع الحادث"، **مجلة الوقاية و السياقة** ، المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق ،العدد01، الجزائر، 2000.ص08.

فالملاحظ من الجدول أنه كلما زادت نسبة الكحول في الدم عند السائق نقص وعيه، وإحتمال وقوعه في الخطر ،لأنه يصبح غير قادر على التحكم في النفس و إنخفاض إدراكه وتقديره للأمور المحيطة به .

ج- السرعة وعدم إحترام القانون : إن تجاوز السرعة القانونية و المجازفة و المناورة يزيد من مخاطر الحوادث. فالسائق عندما يكون يسوق بسرعة لا يمكنه التبصر وإدراك الإشارات وحتى يكون رد الفعل اتجاه موقف ما خاطئ، لذلك فالسرعة من أكثر العوامل خطورة في حوادث المرور، ورغم كل هذه الخطورة نجد السائقين يقومون بمناورات كبيرة كالتجاوز الخطير و الإفراط في السرعة ربحا للوقت ، جاهلين العواقب من جراء ذلك التهور الغير قانوني ، كما أن السائقين لا يحترمون القانون في أبسط الأمور.

كما أنه"يستعمل الشباب عادة الدرجات النارية في المرحلة الأولى وبعدها المركبات رخيصة الثمن التي تفتقر إلى الأمن والسلامة ،ويعود ذلك إلى عوامل اقتصادية تحد من قدرة الشباب على شراء التجهيزات المناسبة للسيارة وإهمال صيانة المركبة " [1].

كما أن بعض العوامل قد تسبب في حوادث مميتة كالتعب والإرهاق وتناول الأدوية والسن والخبرة و النسيان وحب المغامرة و الابتكار السلوكي وغيرها ، كل هذه العوامل الانتسابية تزيد من شدة المخاطر .

كما أن هناك بعض المختصين من أعطوا صورا لأنواع السائقين :

فهناك السائق الأناني و المتهور و السائق الجاذب للأنظار و السائق الصالح ...

1-" السائق الأناني : هو الذي يهتم بنفسه فقط ويحبها دون مراعاة الآخرين .

2- السائق المتهور: هو الذي يندفع نحو الخطر دون معرفة عواقبه ، وكذلك يتخذ الأمور وحتى إن كانت بسيطة بعصبية ومن أمثلة تصرفاته " يعطى لتوافه الأمور أهمية كبرى ، وتكون عصبيته زائدة في المواقف العادية ، يفقد رشده بسرعة ومن ثم سوء الحكم عن الأمور

1 - ربيعة صوالحي ،"الشباب و حوادث المرور" ،**مجلة الوقاية و السياقة** ، المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق، العدد03،الجزائر ، 2003،ص14.

و يعبر عن غضبه بالقيادة المستهترة . يظهر نفاذ صبره عندما يزدحم المرور باستعمال آلة التنبيه بصفة مستمرة.

3- السائق الجاذب للأنظار: وهو السائق الذي يحاول تحويل الأنظار نحوه وذلك يحمله لصفات المغامرة و المناورات " [1] ونجد ذلك خاصة عند فئة الشباب .

4- السائق الصالح : (أو السائق المثالي ): " حيث تتمثل أهم قواعد قيادة السيارات في الحرص الدائم على تخفيف السرعة و السيطرة على حركتهما ،لأن السرعة تشكل السبب المباشر للمخاطر التي يتعرض لها المارة و يتعرض لها سائقو السيارات الأخرى ، لما يتعرض لها سائق السيارة نفسه والأشخاص الراكبين معه .لهذا فسرعة السيارات في المدن وفي الطرق الواسعة خارج المدن مقننة ومراقبة في دول الغرب بشكل مثير الإعجاب .

- كذلك السائق المثالي لا يحاول استغلال حق الأولوية في المرور خاصة إذا كان تنازله عن حقه في المرور سيساهم في تحقيق ازدحام السيارات .

-يتجنب دائما إظهار البراعة و المهارة الفنية أثناء القيادة وبالمناورة بين السيارات لأن السلوك قد يسبب حوادث عنيفة وخسائر كثيرة "[2]. فالمناورة و المغامرة ليست سلوك بطولي بل هو سلوك متهور وأناني ،ومظهر من مظاهر الهمجية و البربرية التي نشاهدها يوميا على طرقاتنا لذلك لابد على السائق أن يتحلى بالصبر و الاحترام وضبط الأعصاب، و التواضع مع الآخرين سواء سائقين أو مشاة ،لتجنب حوادث المرور.

وقد حدد سنة 2014 و صنفت أسباب حوادث المرور ، بسبب العامل البشري حسب المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق على النحو التالي :

---

1- فتيحة بن عباس ، مرجع سابق ، ص172.

2- عبد الرحمان يحي حداد، مرجع سابق، ص181.

الجدول(02):أسباب حوادث المرور لسنة 2014

| الأسباب | العدد | النسبة(%) |
|---|---|---|
| السرعة المفرطة | 11658 | 27,21 |
| التجاوزات الخطيرة | 3533 | 8,25 |
| عدم استعمال ممرات الراجلين | 2736 | 6,39 |
| عدم انتباه السائق داخل الأحياء | 2506 | 5,85 |
| عدم احترام المسافة الأمنية | 2255 | 5,26 |
| المناورات الخطيرة | 2031 | 4,74 |
| رفض الأولوية | 1878 | 4,38 |
| عدم احترام اشارات المرور | 1530 | 3,57 |
| عدم أخذ الحيطة من طرف المشاة عند عبور الطريق | 1435 | 3,35 |
| السير على اليسار | 1353 | 3,16 |
| تغيير الاتجاه دون إشارة | 1083 | 2,53 |
| اللعب وسط الطريق أو السير على حافة الطريق | 995 | 2,32 |
| فقدان السيطرة | 964 | 2,25 |
| السياقة في حالة سكر أو تحت تأثير مخدر | 605 | 1,41 |
| السياقة دون الحيازة على الرخصة المقررة | 548 | 1,28 |
| السير في الاتجاه الممنوع | 432 | 1,01 |
| عدم احترام إشارة قف | 407 | 0,95 |
| الانبهار بالأضواء | 404 | 0,94 |
| عدم أخذ الحيطة من طرف السائق عند عبور الدراجات | 397 | 0,93 |
| عدم انتباه السائق عند خروجه من مكان التوقف | 395 | 0,92 |
| عدم أخذ الحيطة من طرف السائق عند الرجوع إلى الخلف | 343 | 0,8 |
| الوقوف أو التوقف الخطيرين | 287 | 0,67 |

| | | |
|---|---|---|
| **جنحة الفرار** | **228** | **0,53** |
| **استعمال الهاتف المنقول أو التصنت الإذاعي** | **152** | **0,35** |
| **أخرى** | **1245** | **2,91** |
| **المجموع** | **39400** | **91,96** |

المصدر: المركز الوطني للوقاية والامن عبر الطرق.

ومن كل ذلك يتبين لنا مدى مساهمة الإنسان في تفاقم هذه الظاهرة بنسبة 91.96 **%** خاصة من خلال بعض السلوكات والذهنيات والأخلاقيات الخاطئة والمترسخة في شخصيته ، باعتبار سلوكاته العدوانية والأنانية تجاه الآخرين وتجاه حتى نفسه ،فالشخص الذي لا يعي الخطر وعواقبه و أحكام وقوانين المرور فيعتبر مصدر للخطر .

**1.4. 2.أسباب ميكانيكية(المركبة)** :" تعني كل مركبة مجهزة بجهاز ميكانيكي بالدفع ، تسير في الطريق بوسائلها الخاصة غير الوسائل التي تنتقل بها على السكك الحديدية ، أو تتصل بموصل كهربائي وتستعمل مادة لتنقل الأشخاص أو البضائع"[1] ، فهذه الآلة ميكانيكية بعد ما كانت نعمة أصبحت نقمة ببعض السلوكات فالعديد من المؤلفين " اعتبروا أن السيارة أحد النقاط الهامة التي يجب توضيحها ولقد أوضح سنة 1967 ميسهان MISHAN أن اكتشاف السيارة يعتبر أحد الكوارث التي أصابت البشر ويعتبرها الكابوس الأكبر للمجتمع .

ولقد كتب باري و يسبارغ Barry Weisberg أن البعض يعتبر السيارة أهم اختراع اكتشفه العلم الأمريكي في مجال التكنولوجيا وفي الحقيقة فإن السيارة مسؤولة عن عدد الوفيات ومسؤولة عن تعاسة أكثر من أي عامل آخر في الحياة الأمريكية " [2] . فالمركبة بعد ما كانت وسيلة نقل أصبحت واعتبرها الكثير مصدر للموت و الهلاك وذلك بسبب سوء تسيرها فبعد أن اخترعت ليقودها الإنسان أصبحت هي التي تقوده إلى الهلاك .

1 – ربيعة صوالحي ،"الأمن المروري في بلدان العالم الثالث "، **مجلة الوقاية والسياقة** ، المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق، الجزائر ،العدد 02 ،2001 ،ص26

2 – عدلي أبو طاحون ، **في التغير الإجتماعي** ، المكتب الجامعي الحديث ، الازاريطة ، الاسكندرية ،1998، ص288 .

" فاختناقات المرور بسبب السيارات يمكن أن تتسبب في العديد من الأمراض نتيجة للانفعالات الشديدة والضيق ، فقد ينتج ذلك إصابات الأفراد بالعديد من الأمراض العضوية مثل آلام الرقبة وارتفاع ضغط الدم و أكثر من ذلك " [1].فقد تتسبب في إصابات بأمراض عصبية ونفسية و انفعالية فالنرفزة و القلق قد يدفعان إلى تصرفات خاطئة وخطيرة ،كما أن السيارة قد تتسبب في ضغط نفسي كبير للإنسان إذا كانت ذات أعطاب حيث يقودها السائق بالقلق و الخوف من وقوع عطب بها ،كما أنه قد تتسبب عوامل أخرى في الحوادث" كارتفاع حمولة المركبات وهو مشكل مرتبط بسوء تسيير وسائل النقل الجماعي،...ونقص الصيانة ،وصعوبة الحصول على قطاع الغيار" [2]،فالمركبة لابد أن تحضي بعناية من طرف صاحبها لكي لا يقع في الحادث كما أن سن المركبة له دور كبير في ذلك ،"فإن تصدر مركبات الوزن الخفيف(السيارات النفعية) للصدارة في أصناف المركبات المتورطة في حوادث المرور ويرجع إلى: كونها أكثر تواجد في الطرقات باعتبار أن معظم المركبات من هذا النوع قديمة جدا وحوالي 66 %مركبة سياحية من مجموعة الحظيرة الوطنية يفوق عمرها 15 سنة "[3]،"ومصالح الأمن سجلت على أن الكثير من مستعملي السيارات النفعية ، يقدمون دون حرج على استعارة بعض لوازم مركباتهم فيما بينهم،أثناء الامتثال الدوري أمام مهندس المناجم للمراقبة التقنية، فإذا ماتمت المراقبة أعيدت اللوازم إلى أصحابها وعادت المركبة للسير ناقصة كما كانت عليه "[4].و الإحصائيات المتحصل عليها حسب المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق فإن اسباب الحوادث الأعطاب التقنية في المركبة و المتمثلة في

---

1- نفس المرجع،ص289.

2 – مجلة الوقاية والسياقة ،"**حوادث المرور في العالم النامي** "، المركز الوطني للوقاية و الامن عبر الطرق، العدد01، الجزائر ،2001،ص20

3 -OMS ,PARC AUTOMOBILE AU 31/12/2001.p22.

4- علي فرقاق،"عدد حوادث المرور في تزايد"، **مجلة الشرطة** ،المدرية العامة للأمن الوطني ، العدد58، الجزائر ،1999،ص227.

الجدول(03):أعطاب السيارة المؤدية لحوادث المرور لسنة 2014

| الأسباب | العدد | النسبة(%) |
|---|---|---|
| ثقب و انفجار الإطارات | 816 | 1.9 |
| اختلالات ميكانيكية | 441 | 1,03 |
| فرامل غير فعالة | 336 | 0,78 |
| انعدام الأضواء | 91 | 0,21 |
| الحمولة الزائدة أو غير المؤمنة | 86 | 0,2 |
| خلل في جهاز التوجيه | 53 | 0,13 |
| إضاءة غير قانونية | 46 | 0,11 |
| أخرى | 29 | 0,07 |
| المجموع | 1898 | 4,43 |

المصدر: المركز الوطني للوقاية والامن عبر الطرق.

وهنا نرى نسبة أعطاب السيارة المؤدية إلى حوادث قدرت ب4.43 % أن السائق لا يعي مدى خطورة السيارة إذا ما حدث بها عطب أو خلل ومن مجمل الأعطاب التي تسبب الحوادث :انعدام الفرامل،انعدام الضوء،انفجار العجلات وكذلك الحمولة الزائدة .و المشاكل الموجودة فيالسيارات القديمة و كذا عدم إنتباه السائق لها أو إهمالها ، و نجد أ، الجزائر في الأونة الأخيرة قد إنفتحت على سوق السيارات من مختلف الدول مما جعل تقليد أو إنعدام قطاع الغيار الأصلي وإستبداله بالمقلد أو حتى إستعمال الحيل في تصليح السيارات من بعض الميكانيكيين ،مما يؤدي إلى فقدان السيطرة على المركبة أو ظهور أعطاب أثناء السير و إلى الوقوع في حوادث خطيرة و مميتة .

**3.1.4.أسباب تقنية** : "و يشمل كل المنشآت القاعدية لسير المركبات سواء تعلق الأمر بالطريق في حد ذاته ، أو التجهيزات المتصلة به من إشارات عمودية أو أفقية." [1]

" و تعتبر الطرق و الشوارع عنصرا أساسيا في تكوين أي مدينة ، حيث تشغل حيزا كبيرا منها . لذلك فإن شبكة الطرق و الشوارع تؤثر على شكل المدينة بحسب وظيفة كل طريق و شارع و موقعها و شكلها وعمرها بالإضافة إلى نمط توزيع استعمال الأراضي والنواحي الاجتماعي والاقتصادي لسكان المدينة " [2].

فالطريق يعتبر من أهم العناصر في الحركة المرورية ، ولابد من الاعتناء بهذا العنصر فمن خلال هذا التهاون في تعبيد و صيانة الطرق ظهرت عدة نقاط سوداء في شبكة الطرقات الوطنية و هي نقاط خطيرة جدا إذ تحصد العديد من الأرواح "كالطريق الوطني رقم 06 الرابط بين مدينة تاغيت السياحية التابعة إداريا لولاية بشار والبيض ،إحدى النقاط السوداء التي تركت بصمة في إرهاب الطرقات بالجزائر، فقد أودى حادث مروري "مأساوي" وقع بالمنطقة المذكورة سالفا أواخر شهر أفريل المنصرم، بعائلة كاملة متكونة من 11 فردا بالمنطقة المسماة زيرنة لعسكر 50 كل شمال تاغيت... ، ويعرف عن الطريق الوطني رقم 46 الرابط بين ولايتي المسيلة والجلفة، أنه أحد أشد النقاط السوداء التي باتت ترعب المسافرين بالولايتين، لاسيما في ظل عدم احترام بعض السائقين لقانون المرور، وتردي وضعية بعض المقاطع "[3]

---

1 – Ministaire de transport,**étude d'evalution de coùt des accidents de la circulation routière**, Alger ,Juillet ,2000,p22

2 –صالح عبد العزيز فوزان ،"تاثير زيادة حجم الحركة المرورية على مدينة الرياض التحديات و الفرص المتاحة" ، **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلس النشر العلمي ،العدد02،الكويت،2003،ص399.

1– www.assawat.net/2016/06/094، 9 طرق خطيرة شهدت أعنف حوادث المرور في الجزائر

السبت، يونيو 2016 ، 09:42.

الجدول (04):الأسباب التقنية المؤدية لحوادث المرور لسنة2014

| الأسباب | العدد | النسبة(%) |
|---|---|---|
| طرق غير صالحة | 520 | 1,21 |
| سوء الأحوال الجوية | 268 | 0,63 |
| مرور الحيوانات | 233 | 0,54 |
| طريق زلج | 240 | 0,56 |
| انعدام إشارات المرور | 88 | 0,21 |
| تشويهات بالطريق | 51 | 0,12 |
| انعدام الاضاءة | 47 | 0,11 |
| حفر بالطريق | 45 | 0,11 |
| تهيئة غير مناسبة بالطريق | 35 | 0,08 |
| ابهار الشمس | 10 | 0,02 |
| حواجز بالطريق | 10 | 0,02 |
| **المجموع** | **1547** | **3.61** |

المصدر: المركز الوطني للوقاية والامن عبر الطرق.

فالتشوهات والحفر والحواجر بالطرق تؤدي إلى عدة عواقب ، كما أن سوء التخطيط وعدم مراعاة المقاييس العالمية في وضع الحواجز و تعبيد الطرق و يخلق مشاكل عديدة تزيد من حوادث المرور وتعقد الأمور كثيرا.خاصة إذا خلت هذه المواقع من إشارات المرور الضرورية واللافتات التنبيهية كما أن عامل الطقس و العوامل الطبيعية لها تأثير خاص " ككثرة الضباب والمطر اللذان يجعلان الرؤية ضعيفة خاصة ليلا . أما الرياح ، فهي تتحكم في اتجاه السيارة مما يصعب على السائق أحيانا القيادة "[1] فكل هذه العوامل قد تتسبب في انزلاق السيارة جراء الأمطار والثلوج و الجليد و الضباب و كل حركة معقدة يقوم بها السائق

1- فتيحة بن عباس، مرجع سابق، ص174.

قد تكلفه حياته خاصة في المنعطفات الحادة و الطرق الضيقة أو التي تعاني من سوء التخطيط و الإنشاء .

### 1.4. 4. أسباب إجتماعية :

و نقصد بها القيم الاجتماعية المؤدية إلى حوادث المرور فهناك العديد من القيم والمعايير الخاطئة التي قد يقوم بها السائق دون وعيه بمخاطرها و منها :

" – مشاكل تنظيم الوقت : و هي عدم الالتزام بتحديد المسافة ، و المدة المطلوبة . تجعل الإنسان يعوض الفرق عن طريق السرعة الإضافية وتجاوز إشارات المرور ،مما يوقع الكثير من حوادث المرور .

– عمليات المجاملة في الحرص على تبادل التحية خلال السير وتعطيل سيولة المرور و ما يرافقها من تعويض فقد و الانصراف عن إدراك متغيرات الطريق و هي قضايا تعكس تقديم المهم عن الأهم ، لذا يجب توجيه الانتباه للطريق .

– اعتبار السيارة من رموز المكانة الاجتماعية و الحرص على استخدامها و تحديثها مما زاد ازدحام الشوارع بالسيارات المختلفة ، كما دفع الكثيرين للوقوع في ظروف مالية حرجة أدت إلى ضغوط نفسية شديدة "[1]. فهناك من ينعتها ب"العروسة" و"المرة"– المرأة – لما لها من مكانة خاصة في حياة الفرد وشخصيته ورجولته .

– " قصور المعرفة حول طبيعة الآلة أو الطريق ، حيث تتعرض المركبة للإهمال أو التغيير الهيكلي أو عدم الصيانة أو الاستخدام لغير ما خصصت له ، مما يجعل المركبة غير سليمة و بالتالي يجعل من وجودها على الطرقات العامة مصدر خطر على مستعملها أو على الآخرين

– إعطاء الأبناء صلاحية القيادة ، و تسليمهم زمام المركبات و السماح لأسرهم بمرافقته أو حتى بمفردهم أو مع زملائهم رفع كثيرا من حوادث المرور،الناجمة عن الطيش والسرعة

---

1 - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،**أساليب ووسائل الحد من حوادث المرور** ،الندوة العلمية الأربعون ، مركز الدراسات و البحوث 27–29 مايو ،1997،ص53.

و عدم إدراك مسؤولية الإنسان تجاه المجتمع و تجاه نفسه ، و هذه المعضلة تسهل وجودها المحسوبية في الإدارات المرور ،و التجاوز عن أخطاء المرور ، و إعطاء تصاريح استثنائية لمن لهم دون الثامنة عشر للقيادة ، مما رفع معدلات الحوادث والإصابات ، خاصة بين صغار السن الذين يمارسون هوايات السباق و المنافسة في الطريق دون النظر إلى عواقب هذه الأفعال .

– تقوم الوساطة بتسهيل وجود الكثيرين ، لا تنطبق عليهم مواصفات و مؤهلات القيادة ، سواء صغر السن ضعف الحواس ( نظر ، رد الفعل ، حركة ) أو عدم القدرة الاستيعابية لأوضاع القيادة والمركبة والطريق من قبل أشخاص لم يمارسوا القيادة إلا في مراحل متأخرة من أعمارهم ،ويصعب عليهم التكيف مع المستجدات المكانية والزمانية و التكنولوجية .

– شيوع لدى البعض و اعتبار ( أن الحذر لا ينجي من القدر ) و هي عبارة صحيحة . إذا كان الإنسان مطلعا على الغيب والقدر أما أن يهمل صيانة سيارته والانتباه لطريقة والالتزام بنظام المرور. فأنني أرى أن هذا التوظيف للإيمان بالقدر ليست صحيحة ،وإلا لما عوقب الإنسان على نتائج الحوادث في دنياه و أخراه.

– الثقافة المرورية الشاملة لدى عابري الطريق ، من المشاة و قائدي المركبات، بل وبعض رجال المرور و هي عوامل مرتبطة بوعي الإنسان وفهمه لدور الآلة في حياته ،وإن التهور لن يكون شجاعة وترك المخطئ يواصل خطأه ليس تسامحا أو كرما.وأن ارتكاب المخالفات النظامية يمس أمن المجتمع ولا يملك أي فرد حق التنازل عنها نيابة عن المجتمع " [1].إضافة إلى كل هذه العوامل والأسباب المباشرة والغير مباشرة لحوادث المرور فإن هناك عوامل آخرى كالتعب وتناول والاطعمة والمشروبات داخل السيارة وأثناء القيادة،و تناول الأدوية التي قد تفقدهم الوعي أو تصيب بالنعاس ، أو كبر السن حيث يصبح ، السائق غير قادر على رد الفعل بسرعة أو قصر النظر ." كما أن كل مرحلة من حياة الإنسان تتميز و تختلف فيها من حيث سلوكه و تصرفاته و ممارسته . و يمكن كذلك الاختلاف في الجنس أن يؤثر في

1- أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،مرجع سابق،ص ص54–55

الاختلاف في الممارسات ، التي يقوم بها الفرد ،إذ نجد ،الرجال أكثر تهورا ومغامرة من النساء كما أنهم أكثر تنقلا و ثقة بالنفس من النساء " [1]

وكان معدل الحوادث خلال سنة 2016 ، 42 حادث في اليوم و50 جريح و قتيلين (02)، و هي نسبة كبيرة جدا "[2]من كل ذلك نرى أن أسباب حوادث المرور و العوامل التي تساهم في ذلك كثيرة غير أن الإنسان هو المتسبب الأول في ذلك إما لتهاونه ، أو لذهنيته أو ثقافته أو تهوره لذلك لابد من التوعية والتنوير ، فإذا تخلى الإنسان عن بعض الذهنيات والأفكار الخاطئة و التزمتية و عوضها بالتسامح واحترام خاصة القانون والآخرين ،فإنه يتجنب العديد من الأخطاء التي قد تسبب حوادث خطيرة ومميتة. لذلك لابد من التوعية والتربية والتحسيس والتكوين الجيد و السليم .

**4. 2. واقع حركة المرور في الجزائر :**

**4. 2 .1.<u>لمحة تاريخية عن حركة المرور في الجزائر :</u>**

قبل أن نتطرق إلى أهم المراحل التي مرت بها حركة المرور في الجزائر ، كما إنها تختلف من بلد إلى آخر باختلاف التطور و حجمه و مستوى تطوره في العهد الاستعماري الفرنسي كانت حركة المرور مسطرة حسب الأهداف السياسة والاقتصادية التي تخدم الحكومة الاستعمارية الفرنسية ، وتميزت حركة المرور آنذاك بعدم صلاحيتها في بعض المناطق ، ما عدا الطرق الموجودة في المدن الكبرى . أما المناطق الأخرى فكانت سيئة وتعود هذه العزلة إلى السياسة التي فرضها المستعمر في المناطق الريفية ، " إذ بلغت سنة 1953 حوالي 54324 كلم مقسمة إلى 8448 كلم طرق وطنية ،14343 طرق ولائية و12730 كلم طرق بلدية و حوالي 18803 كلم طرق ريفية "[3].

---

1 – ربيعة صوالحي ،"السياقة في حالة سكر" ، **مجلة الوقاية و السياقة** ، المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق، العدد01، الجزائر ،1999،ص14.

2 – المدرية العامة للامن الوطني، **إحصائيات حوادث المرور لسنة 2016** ، أكتوبر 2017.

3– Annuaire statistique de l'Algerie ,Alger,16 eme Vol , p131

تتمتع الجزائر بإقليم شاسع " يحتل المرتبة العاشرة عالميا بمساحة تقدر ب 2.381.741 كلم الشبكة الوطنية للطرق على طول 110.125 كلم، منها 28655 كلم طرق وطنية، 23.879كلم طرق ولائية و 5.591 كلم طرق بلدية "[1] . فالبنظر إلى حجم هذه الطرقات فإنها كانت قليلة جدا . ومعظمها لم تكن معبدة أما بعد الاستقلال تغيرت الأوضاع ، و بدأ في إزالة الحواجز و الحدود بين المناطق باعتبار أن بعض المناطق كانت معزولة حيث اعتبر من أهم القرارات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية و وصولا إلى حق كل فرد في امتلاك سيارة لتعويضه على ما فاته من القهر و الحرمان ، و عليه " أصبحت الجزائر تملك حظيرة سيارات لا تتعدى 86252 سيارة ، هذا ما يفسر سهولة التنقل "[2]. فبعد الاستقلال " أوكلت مهام صيانة الطرق إلى وزارة إعادة البناء التي اكتفت بصيانة الطرق الموروثة عن المستعمر ، إلا أن هذا لم يدم إذ عوضت بوزارة الأشغال العمومية و المياه . التي قامت ببعض التعديلات من خلال عدة نصوص تشريعية كتحديد مهام جديدة للوزارة و فصل عنها السكن و البناء لكن رغم هذا بقي القطاع يحتل المرتبة الثانية ، و عام 1984 وجهت للوزارة إسنادات جديدة من خلال إعطاء الأهمية للقطاع نظرا للدور الفعال الذي يلعبه فيتطور اقتصاد البلاد و عموما فإن قطاع الطرق تسيره إدارة مركزية تسعى إلى :

تحقيق الشروط التقنية للقيام بالإنجازات الفنية .

سن القوانين المرتبطة بإشارات المرور و كيفية استعمالها .

تطبيق قوانين الإنشاء و البناء وصيانة قطاع الطرق خاصة الطرق الوطنية "[3]. أما بالنسبة إلى السنوات الأخيرة فقد تضاعفت مهام هذه الهيئات باعتبار تضاعف عدد المركبات وشبكة الطرقات فقد قدرت " الإحصائيات سنة 2003، 4160000 مركبة تقريبا ،أما شبكة

---

1 – فتيحة بن عباس ، ، مرجع سابق ،ص102.

2– وزارة النقل ، **الوقاية من حوادث المرور بين الحاضر والماضي** ، الجزائر ،سبتمبر 2000،ص3.

3– ربيعة صوالحي،"شبكة الطرق الجزائرية" ، **مجلة الوقاية و السياقة** ،المركز الوطني للوقاية والأمن عبرالطرق ، العدد01،الجزائر ،2000،ص21.

الطرقات سنة 2002 بـ : 105445 كلم منها28005 كلم وطنية و 23640 كلم ولائية و53800 كلم ريفية أما سنة 2004 فقد وصلت حظيرة السيارة في الجزائر إلى 4600000 مركبة تقريبا ، مع العلم أن عدد السكان بعدما 32000000 نسمة تقريبا أصبح 34000000 نسمة سنة 2004 " [1]. "بلغت الحظيرة الوطنية للسيارات 5.425.558 مركبة إلى غاية نهاية سنة 2014 بارتفاع 89،5 بالمائة مقارنة بالعام الماضي حسبما أفاد به الديوان الوطني للإحصاء. ويفسر هذا الإرتفاع في الحظيرة الوطنية للسيارات بالتسجيلات الجديدة للمركبات في 2014 علما أن تسجيلات المركبات الجديدة المستوردة تؤكد إطلاقها فعليا في السير. و لكن لوحظ في 2014 إنخفاض في عدد التسجيلات الجديدة للسيارات حيث قدر ب 301.722 العام الماضي مقابل 314.872 خلال 2013 , أي أنها أنها انخفضت بنسبة 4,14 بالمائة حسبما افاد به نفس المصدر."[2] وتم رصد معظم التسجيلات للسيارات الجديدة في 2014 خلال السداسي الثاني أي ما يقدر ب197.301 مركبة (أكثر من 65 بالمائة من التسجيلات الجديدة في 2014).وقد لوحظ أيضا أن معظم السيارات المستوردة في 2014 لم يتم تسجيلها في نفس عام استيرادها, حيث تم تسجيل فقط 301.722 وحدة من أصل 439.637 مركبة مستوردة أي نسبة 68,6 بالمائة بينما تم تخزين الباقي (137.915 وحدة). في 2014 انخفضت الواردات الجزائرية للسيارات بنسبة 21 % مقارنة بحجمها في 2013 أين بلغت هذه الواردات 554.269 وحدة. وعرفت الحظيرة الوطنية للسيارات "انفجارا" منذ 2011 حيث تم في هذا العام تسجيل وإعادة تسجيل أكثر من 1,04 مليون مركبة من بينها 234.889 سيارة جديدة (22,46% من المجموع).هذه النسبة التي ساهمت في تجديد الحظيرة الوطنية للسيارات– كانت قد بلغت معدل 21,6% خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وبحسب الفئات, تتكون الحظيرة الوطنية

1 – وزارة النقل ،"إحصائيات حوادث المرور الجسمانية في الجزائر "، **المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق** ،2004 ،ص52.

2 – حظيرة السيارات : إحصاء أكثر من 5,4 مليون مركبة إلى غاية نهاية 2014 www.radioalgerie.dz
18:31 , 08/08/2015

للسيارات أساسيا من المركبات السياحية ب3.483.047 وحدة (64,2%من المجموع) والشاحنات الصغيرة ب1.083.990 وحدة (حوالي 20%) و الشاحنات ب396.277 وحدة (7, 3%) والجرارت الفلاحية ب146.041 وحدة (2,7%) و شاحنات القطر ب134.019 وحدة (47،2%) والحافلات ب82.376 وحدة (52،1 %) والدراجات النارية ب20.380 وحدة (0,38 %) و السيارت الخاصة ب4.756 وحدة ( 0,1 %). ويظهر توزيع الحظيرة الوطنية للسيارات بحسب عمر المركبات أن 1.253.731 وحدة يقل عمرها عن5 سنوات (23,11% من مجموع الحظيرة إلى غاية نهاية 2014) و933.006 مركبة ما بين 5 إلى 9 سنوات (17,2%) و 346.788 وحدة ما بين 10 إلى 14 سنة (6,4%) و 214.287 وحدة ما بين 15 إلى 19 سنة (3,95%) وأكثر من 2.677.746 مركبة تفوق ال20 سنة (38،49%). وفي ما يخص توزيع الحظيرة الوطنية حسب الولايات, يبين الديوان الوطني للإحصاء أن الولايات الخمس الأوائل التي تضم أكبر عدد من السيارات هي الجزائر العاصمة ب1.427.799 وحدة (26,32%من المجموع), متبوعة بالبليدة ب301.076 مركبة (5,55%) و وهران ب280.627 وحدة (5,17%) وقسنطينة ب198.175 وحدة (3,65%) وتيزي وزو ب189.080 وحدة (3,45%). وأما فيما يخص نوع الوقود المستعمل, تؤكد الهيئة العامة للإحصاء أن البنزين هو مصدر الطاقة الأكثر استعمالا للسيارات حيث يمثل نسبة 65% مقابل 34% للمازوت."[1]كشفت أرقام للمركز الوطني للإحصائيات أن الحظيرة الوطنية للسيارات بلغت إلى غاية نهاية 2015 ما مجموعه 5.6 مليون سيارة أي بارتفاع قدر ب 4،75 بالمائة مقارنة بالسنة السابقة. ويفسر هذا الارتفاع بزيادة عدد ترقيم السيارات الجدد في 2015 مقارنة ب 2014 بأكثر من 900.000 وحدة"[2]كل هذه العوامل بالطبع تزيد من حوادث المرور حيث أن شبكة الطرقات

---

1- www.radioalgerie.dz حظيرة السيارات ، مرجع سابق

2 - http://elraaed.com/ara/watan/90258

يومية الرائد :**حظيرة السيارات بالجزائر تتجاوز الـ 5 ملايين سيارة نهاية 2015**، 2016/09/09 ،22:11:00.

لم تزيد بالقدر الكافي مما أدي إلى زيادة نسبة الحوادث حسب الإحصائيات المتوفرة عن واقع حوادث المرور في الجزائر رغم أن المنشآت القاعدية في قطاع النقل للسداسي الأول من سنة 2004 كان " استفادة من برنامج إنعاش الاقتصاد من غلاف مالي قدره 520 مليار دينار ، خصص 35 مليار دينار (ما قارب 10 % ) لقطاع الأشغال العمومية " [1]. أما في السنوات الأخيرة فإن شبكة الطرقات قد تضاعفت و أوليت أهمية كبيرة لهذا القطاع حيث" إن الطريق الوطني شرق – غرب الجديد يتسع على مساحة طولها 1216 كلم تربط بين ولاية الطارف وتلمسان وفي وسطهما 24 ولاية. يندرج هذا الطريق في إطار المشروع الجهوي الضخم للطريق المغاربي والذي يضم 07ألاف كلم"[2].فالجزائر تملك حاليا حوالي 108.302 كلم من الطرق منها:

76028 معبدة 3756 غير معبدة و الباقي ممهد. وإذ نجدها تتمركز أغلبيتها في الشمال وهذا راجع لأسباب تاريخية كما ذكرنا و أخرى اقتصادية حيث كان تصميم الشبكات الموروثة عن الاستعمار يعكس بوضوح مصالحه حيث ركز على ربط المدن والمستوطنات في الشمال و شق العديد من الطرق للوصول إلى مناطق الإنتاج الزراعي.

غير أن سوء إنجاز هذه المنشأت خلق لنا مشاكل أخرى في الطرقات، فظهرت نقاط سوداء جديدة ، فبتضاعف الحضيرة الوطنية للسيارة خاصة في المدن الكبرى و إستعصاء أو تأخر إنجاز الأنفاق و الطرق الإجتنابية زاد الإختناق اليومي على مستوى الطرقات المؤدية إلى هذه المدن الكبرى، و العاصمة أحسن مثال عن ذلك .

---

1 – المجلس الوطني الإجتماعي و الإقتصادي ،**مشروع التقرير التمهيدي حول الفروق الإقتصادية و الإجتماعية ،السداسي الأول من 2004**، ديسمبر ،2004، ص84.

2 – فتيحة بن عباس ، مرجع سابق ،ص103.

### 2.4. 2.بعض إحصائيات حوادث المرور في الجزائر:

إن الإحصائيات التي سنعرضها هي أرقام تترجم حجم الظاهرة و ما تخلفه من ضحايا في شتى الشرائح .و الأسباب المؤدية إلى ذلك بالإضافة إلى ترتيب الولايات حسب عدد الحوادث المرتكبة فيها .

الجدول (05): أسباب حوادث المرور لسنة 2014

| أسباب حوادث المرور | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| العنصر البشري | 39400 | 91.96 |
| المركبة | 1898 | 4.43 |
| المحيط | 1548 | 3.61 |
| المجموع | 42846 | 100 |

المصدر: المركز الوطني للوقاية والامن عبر الطرق

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة لأسباب حوادث المرور لسنة 2013 هم مستعملوا الطريق من مشاة اوسائقين أي العامل البشري الذي يحتل المرتبة الأولي سنويا،إعتبارات وأخطاء في القيادة وعدم وعي السائقين بخطورة إنتهاك القانون ، فالعامل البشري يحتل كل سنة نسبة كبيرة من عدد الأسباب المؤدية إلى الحوادث بشتى أنواعها ،وهذا يدل على تقصير الإنسان في تعامله مع المركبة والطريق وعدم إحترامه لمعايير السياقة و الوقاية في أن واحد ففي سنة 2013 وصل نسبة أسباب حوادث المرور إلى 91.96 ٪ و هذا دليل على سوء تسيير الإنسان للمركبة.

و أخر إحصائيات تحصلنا عليها من المدرية العامة للأمن الوطني سنة 2016 تؤكد أن "وقع 15461 حادث ،وبعد التحقيقات إتضحت أسباب هذه الحوادث المرور على النحو التالي :

الجدول رقم (06) :أسباب حوادث المرور لسنة 2016 .

| الأسباب | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| العنصر البشري | 15217 | 98.42 |
| المركبة | 141 | 0.19 |
| الطريق او المحيط | 103 | 0.67 |
| المجموع | 15461 | 100 |

المصدر: المدرية العامة للأمن الوطني

فرغم إنخفاض عدد حوادث المرور خلال السنوات مابين 2013 و 2016 وتقلص عددها لاكثر من النصف خلال هذه الفترة إلا أن المتسبب الرئيس في الحوادث يبقى الإنسان حيث صنف العنصر البشري كسبب رئيسي في حوادث المرور بنسبة 98.42٪

و هذا راجع لعدم الوعي ، والذهنيات المترسخة حول السيارة في المجتمع الجزائري والشباب خاصة أن السيارة عبارة عن مكانة ومركز إجتماعي لابد من أخذه كأولوية في الحياة الإجتماعية ،وكل تجاوز أو سلوك في الطريق يثير إنزعاج وإستفزاز صاحب السيارة حتى ولو كان الأمر تافه،كل هذا راجع إلى ثقافة فرعية تبناها السائقين في التعامل مع السيارة الطريق والاخرين مما خلق لنا أزمة في الطريق، وتصرفات تؤدي إلى مالا يحمد عقباه وهذا ما تترجمه الإحصائيات الهائلةعن حجم حوادث المرور في الجزائر ،رغم تراجعها في الأونة الأخيرة .

الجدول رقم (07) :الشرائح العمرية لضحايا حوادث المرور حسب السن لسنة 2013

| الشريحة العمرية | المستوى الوطني | |
|---|---|---|
| | العدد | (%) |
| أقل من 18 سنة | 812 | 1,9 |
| من 18 إلى 24 سنة | 7500 | 17,5 |
| من 25 إلى 29 سنة | 8450 | 19,72 |
| من 30 إلى 39 سنة | 11795 | 27,53 |
| من 40 إلى 49 سنة | 7028 | 16,4 |
| من 50 إلى 59 سنة | 4253 | 9,93 |
| أكثر من 59 سنة | 2526 | 5,9 |
| غير معروف | 482 | 1,12 |
| المجموع | 42846 | 100 |

المصدر: المركز الوطني للوقاية والامن عبر الطرق

الملاحظ أن أكبر نسبة لمرتكبي وضحايا حوادث المرور هم الفئة العمرية 30إلى39 سنة حيث وصلت النسبة إلى 27.53% خلال سنة 2013 تليه الفئة العمرية مابين 25–29 سنةبنسبة 19.72% ثم الفئة العمرية من 18–24 سنة بنسبة 17.4% و ت سنة عتبر هذه الفئات الأكبر نسبة في إرتكاب حوادث المرور و يمكن دمج الفئات فنجد أم الفئة العمرية مابين 18–49 هم الأكثر إرتكاب و عرضة لحوادث المرور ،ومن بين 42846 حادث 11795 حادث إرتكبه شباب تتراوح أعمارهم بين 30–39 سنة وهذا دليل على أن هذه الفئة العمرية لا تحترم قانون المرور كما أن الدولة تخسر سنويا، العديد من الأفراد الشباب لقادرين على دفع عجلة التنمية إضافة إلى الخسائر المادية و تكاليف العلاج

وغيرها ، فهذه الحوادث لها إنعكاسات إجتماعية و إقتصادية على الفرد و المجتمع .

والجدول الموالي يبين ضحايا حوادث المرور حسب الجنس و السن .

الجدول رقم (08): توزيع عدد القتلى حسب السن و الجنس لسنة 2014

| الفئة | الذكور | النسبة (%) | الإناث | النسبة (%) | المجموع | النسبة (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أقل من 5سنوات | 229 | 6.15 | 151 | 18.46 | 380 | 8.37 |
| من5إلى9 سنوات | 136 | 3.65 | 65 | 7.95 | 201 | 4.43 |
| من10إلى14سنة | 108 | 2.9 | 26 | 3.18 | 134 | 2.95 |
| المجموع1 | 473 | 12.71 | 242 | 29.58 | 715 | 15.75 |
| من15إلى19سنة | 234 | 6.29 | 36 | 4.4 | 270 | 5.95 |
| من20إلى24سنة | 499 | 13.41 | 31 | 3.79 | 530 | 11.67 |
| من25ألى29سنة | 491 | 13.19 | 54 | 6.6 | 545 | 12 |
| من30ألى34سنة | 421 | 11.31 | 47 | 5.75 | 468 | 10.31 |
| من35إلى39سنة | 331 | 8.89 | 43 | 5.26 | 374 | 8.24 |
| المجموع2 | 1976 | 53.09 | 211 | 25.79 | 2187 | 48.17 |
| من40إلى44سنة | 263 | 7.07 | 40 | 4.89 | 303 | 6.67 |
| من45إلى49سنة | 243 | 6.53 | 47 | 5.75 | 290 | 6.39 |
| أكبر من50 سنة | 767 | 20.61 | 278 | 33.99 | 1045 | 23.02 |
| المجموع3 | 1273 | 34.2 | 365 | 44.62 | 1638 | 36.08 |
| المجموع الكلي | 3722 | 100 | 818 | 100 | 4540 | 100 |

المصدر: المركز الوطني للوقاية والامن عبر الطرق

إن الجدول المتحصل عليه من المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق ،يوضح عدد القتلى جراء حوادث المرور سنة 2013 ، فقد وصل عددهم إلى 4540 قتيل و كانت أكبر نسبة عند الفئة العمرية الأكبر من 50 سنة بنسبة 23.02% ، وهذا يدل أن الضحايا قد

تركوا أسر خلفهم ويتامى و أرامل باعتبر أن هذا السن يكون الفرد قد كون ،يليه الفئة العمرية 20-24 سنة ب1045 قتيل بنسبة 11.67% ثم تليها الفئة العمرية 30-34 بنسبة 10.31% أما عدد القتلى في الفئة العمرية الممتدة مابين 15-39 سنة فقد قدرت ب48.17 %و هي أكبر نسبة في عدد ضحايا حوادث المرور،وهي فئة الحساسة في المجتمع لما لها من سمات في القدرة على العمل و الدراسة و كذلك هي فئة الشباب التي يمكن الإعتماد عليها من الناحية الإقتصادية ، فهي خسائر في الأرواح و في طاقات وعناصر فعالة في أي مجتمع من المجتمعات "وكان عدد الجرحى سنة 2013 بلغ 69582 موزعين على فئات عمرية مختلفة بين الذكور و الإناث وإلى ثلاث مجموعات ،وأكبر نسبة كانت المجموعة الثانية بنسبة 57.93 % تمتد المجموعة من سن 15 إلى 39 سنة و أكبر عدد للجرحي كان عند الفئة العمرية بين 20-24 سنة "[1].مما نراه فان هذه المرحلة العمرية حساسة لما لها من ميزات على في جميع المجالات العلمية و الاقتصادية و الثقافية وغيرها ،كما أن لها الدور الهام لدفع عجلة التنمية في أي بلد وعندما يقع الشاب ضحية حادث مرور فان قد يؤدي به إلى إعاقة دائمة أو تشوه أو أضرار لا يمكن شفائها إلا بعد فترة زمنية كبيرة وهذا ينعكس سلبا على ضحية حادث المروروكذلك الدولة .إن هذه بعضالإحصائيات المتحصل عليها من المركز الوطني وهي تترجم حجم الكارثة التي تعاني منها الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

### 2.4. 3. نتائج حوادث المرور على الفرد و المجتمع :

إن لكل ظاهرة نتائج على مستوى الفرد و المجتمع ، و حوادث المرور سبب في قتل وجرح الكثير من الضحايا كما تخلف خسائر مادية معتبرة تكلف الاقتصاد الوطني مبالغ ضخمة فالخسائر لا تمس المجال البشري فحسب بل تتعدى ذلك لتمس المجال الاجتماعي والاقتصادي "فحوادث المرور المرور من أهم المشكلات التي تستنزف الموارد المادية و المالية و الطاقات البشرية و تستهدف المجتمعات في أهم مقومات الحياة ،وهو العنصر

1 - المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق ، إحصائيات حوادث المرور لسنة 2013.

البشري باعتباره أهم الإستثمارات التي تعول عليها الإقتصاديات الحديثة لأنه القيمة الحقيقية المطلوب الحفاظ عليها ،إضافة إلى ماتحدثه من مشاكل اجتماعية ونفسية وخسائر مادية ضخمة حيث يذكر أن حوادث السير تقتل سنويا أكثر من مليوني شخص عبر العالم وتخلف نحو 50 مليون جريح وخسائر مادية بنحو 800 مليار دولار أمريكي حسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية ،حيث قدرت دراسة علمية حديثة حجم الفاقد الإقتصادي الناجم عن الحوادث المرورية في الوطن العربي بنحو 24.1 مليار دولار كناتج لتقديرين خسائر التلفيات والإصابات والوفيات ،إذ أفصحت الدراسة بأن تكلفة حوادث المرور من تلفيات في الممتلكات العامة و الخاصة لوحده استحوذ على نسبة كبرى بحوالي 19.1 مليار دولار سنويا من إجمالي الفاقد الإقتصادي " [1]،فالعالم يخسر قتيل كل 90 ثانية جراء حوادث المرور أما في الجزائر فقد أحصي" في سنة 2002 أنه أدت كل 09 حوادث جسمانية تقريبا لإسقاط قتيل و 12 جريحا يوميا ومن الجرحى من تكون إصابته خفيفة ومنهم من يصاب بجروح بليغة تؤدي إلى إعاقة مستديمة ففي هذه السنة خلفت هذه الحوادث قرابة 3000 معاقا كليا أي نسبة 30 % من مجموع عدد المعاقين في الجزائر إذ تكون هذه الإعاقة على شكل :

أ – تشويه بدني يكون خطير و مزعجا خاصة إذا مس النساء العازبات لما يتركه من آثار مقلقة تعوقهن عن الزواج في بعض الأحيان .

ب – الحرمان من متعة الحياة خاصة إذا فقد الفرد عضو حسيا ( العين ) أو جسديا أو تعرضهم لشلل كلي أو جزئي يمنعه من أداء واجباته الأسرية و الاجتماعية "[2].

أما في سنة 2004 " فقد خلفت حوادث المرور 64714 جريح و 4356 قتيل و حوالي 3000 معاق إعاقة دائمة كما كلفت الدولة حوالي 65 مليار دينار أي ما يعادل 1.5 إلى

---

1 – رحيمة حواليف ،"التكاليف الإقتصادية و الإجتماعية لحوادث المرور بالجزائر "،**مجلة الباحث** ، العدد11،2012، ص106.

2 – عبد الرحمان العلوي،**توزيع المسؤولية في حوادث المرور** ،الجزائر ،1997،ص30.

2 % من الناتج الوطني الخام "[1] " فحوادث المرور تشكل أول سبب للوفاة بالنسبة للذكور ما بين 15و25 سنة...أكد ممثل اللواء المدير العام للأمن الوطني مراقب الشرطة عيسى نايلي أن حوادث المرور كلفت الخزينة العمومية ما يقارب 74 مليار دينار جزائري سنة 2013 جراء التكفل الصحي والإجتماعي بالضحايا ." [2]، وهذا ما يثقل كاهل الدولة أو الاقتصاد الوطني كما تخلف هذه الظاهرة نتائج وإصابات متعددة " فحوالي 65% تعرضوا لجروح خارجية وباطنية في الجهاز التنفسي والعصبي ، كذا الدورة الدموية لأن خطورة الإصابة في الحقيقة تتوقف على وزن العضو الذي يزداد وزنه كلما كانت قوة التوقف عنيفة " [3] .

و ستظهر من خلال الجدول الموالي نسبة الإصابة عند الجرحى على مستوى الأعضاء .

جدول رقم ( 09) : جدول يبين نسبة الإصابة على مستوى الأعضاء[4]

| الأعضاء | الإصابة % |
|---|---|
| المخ | 49 |
| القفص الصدري | 6 |
| الحوض | 3.5 |
| الصدر | 3 |
| الأعضاء السفلية | 25 |
| الأعضاء العلوية | 13.5 |
| المجموع | 100 |

1 – وزارة النقل ،"إحصائيات حوادث المرور الجسمانية في الجزائر "،مرجع سابق، ص56

2 – نسيم دعدوش ،"تسجيل 4540 وفاة سنويا –التحذير من ارتفاع عدد حوادث المرور بالجزائر–" ،**جريدة المشوار السياسي** ،الإثنين 08 ديسمبر 2014 .ص20

3 – BENABDELLAH. F ,**Op cit** ,p.16

4 – فاطمة خلاف ،"حزام الأمن حضك في النجاة من الموت"، **مجلة الوقاية و السياقة** ، المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق ،العدد 03، الجزائر ،2003،ص 37.

إن الجدول المبين أعلاه فان الأضرار الناتجة عن حوادث المرور تكون كبير على مستوى المخ ثم الاطراف السفلية ،و هذا يدلنا أن الجرحى لا يمكنهم مزاولة حياتهم اليومية سريعا لان الاصابات تستدعي رعاية و تكفل صحي طويل و مكلف لان هذا النوع من الإصابات يكون خطيرا جدا قد يؤدي بالجريح إلى الغيبوبة أو بتر الأطراف،وعدة إصابات تغير حياة الفرد وأسرتة و كذلك تصبح لدينا حالات إجتماعية خاصة من ضحايا حوادث المرور كالمعاقين ،و أسرهم التي قد تفقد المعيل الوحيد في العائلة .

## 3.4 :الوعي الإجتماعي و المروري و الوقاية من حوادث المرور

### 1.3.4:الوعي الإجتماعي التعريف و الماهية

اعتبر موضوع الوعي الاجتماعي من الموضوعات السوسيولوجية ذات الأهمية القصوى فى حياة الأفراد والمجتمعات على السواء، فالوعي هو نتيجة للتفاعل بين أنفسنا وعالمنا المادى المحيط بنا، وهو يلعب دوراً هاماً فى التطور الاجتماعي، سواء كان هذا الدور إيجابياً أو سلبياً، فالأفكار التى توجد لدى الناس قد تساعد على تطور المجتمع أو قد تكون عائقاً أمام هذا التطور.

ولمصطلح الوعي تاريخ ممتد فى الفهم البشري للذات والعالم. و يستخدم مصطلح الوعي بطرق عديدة : لوصف شخص أو مخلوق آخر بكونه متيقظاً حساساً ، ولوصف شخص أو مخلوق آخر بكونه يدرك شيء ما، وللإشارة إلى خاصية من حالات الذهن مثل الإدراك والإحساس والتفكير والتي تميز هذه الحالات عن حالات الذهن غير الواعية."[1]

"**الوعي في اللغة العربية:** من وعى الشيء أي حفظه وفهمه و قبله .

بمعنى استوعبه من جميع جوانبه لفظا وقصدا و غاية .والوعي " الحفظ و التقدير والفهم وسلامة الإدراك فهو إدراك كل ذلك ، وما يترتب من علاقات .و بالنظر إلى التعريفين يتبين أن الحفظ هو التخزين بعد المعالجة التي هي إدراك العلاقات بين الأشياء وفهم الأوضاع مما ينتج معان مقبولة.

1 - https://www.anfasse.org/2010-12-27-01-33-59/2010-12-05-18-31-21/5866-social-consciousness

فرغلى هارون، حول مفهوم الوعى الاجتماعى ،06 شباط/فبراير 2015.

**والوعي في قواميس اللغة العربية** تتعدد معاني الوعي وتختلف إما ضيقا أو اتساعا لكن مجملها يقر أن الوعي يشير إلى الإدراك،والإحاطة،والفطنة،والحفظ والتقدير والفهم.

**ففي المعجم الوسيط :الوعي**( بتشديد الياء ) :الفقيه، الحافظ،الكيس،أي مميزا من هو واع . والوعي كلمة تفيد ضم الشيء .ووعى الشيء أي :حفظه وفهمه و قبله، ومن ثمة فهو واع .ذلك أن الإلمام بالمدركات يسمح بالانتقال إلى مستوى أعلى في التعاطي مع تجليات الواقع والحياة.و"أوعى من كل زملائه :أكثرهم فهما واستيعابا،أي من أحاط علما أو جمع علما."[1]

"يعرف الوعي ،بشكل عام انه اتجاه عقلي و انعكاسي ، و يُمكن الفرد بوظائفه العقلية و الجسمية ،و وعيه بالأشياء و بالعالم الخارجي ، و إدراكه لذاته بوصفه فردا و عضوا في الجماعة ، و يذهب جورج ميد G.Mead إلى أن عمليات الإتصال تساعد الفرد على تأمل ذاته ، و القيام بدور الاخرين. هذا الإستدماج للأخر شرط أساسي لظهور الوعي ،طالما أنه يتضمن عملية إنعكاسية "[2].

"يعرف الوعي في اللغة بأنه الحفظ و التقدير، وسلامة الفهم والإدراك ، ويرى علماء النفس أن الوعي هو شعور الكائن الحي بما نفسه وما يحيط به، كذلك والاسم منها Aware في القواميس الأجنبية كقاموس أكسفورد الصغير جاء معنى كلمة المعرفة والإدراك الوعي على أنه :امتلاك أو إظهار – إدراك أو تصور ويعرف كود إلى الوعي كخطوة في تكوين الجوانب الوجدانية .كما يشير كراثول كل ما تتضمنه من اتجاهات وقيم .ويؤكد على أنه في مستوى الوعي لا يكون الاهتمام موجها إلى الذاكرة أو القدرة على استرجاع المعلومات بقدر الاهتمام بأن الفرد يدرك أشياء معينة في الموقف أو الظاهرة ، ومعنى ذلك أن الوعي يتضمن مكونا معرفيا مما يجعل الجانب ويتضح من خلال هذه المفاهيم أن الوعي لا يقتصر على قياس الجانب الوجداني الشعوري للإنسان للحكم على مستوى الوعي الذي يتمتع به، بل يشمل الجانب المعرفي أيضا، حيث يشير تصنيف" كراثول "أن الوعي على الرغم من وقوعه في الجانب الوجداني أساسا والذي يمثل أولى مستوياته إلا أنه مبني على أساس معرفي وبالتالي

---

1 – شربال مصطفى ،بلعيور الطاهر ،**الوعي الاجتماعي :المفاهيم والاختلاف بين علم النفس وعلم الاجتماع**، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 117،العدد3 ، جامعة قسنطينة 2018،ص97

2 –http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/SocialCons1/sec01.doc_cvt.htm

فإنه لا يمكن للجوانب الوجدانية أن تأخذ شكلها الصحيح إلا إذا قامت على معارف تمتاز بالكفاية"[1]

" يبدوا ان كلمة الوعي أخذت حظها من التطور في الاستعمال على نحو مواكب لارتقاء حياتنا الفكرية و الثقافية ، فقد كانت هذه الكلمة تستخدم للجمع و الحفظ ، على نحو ما نجده في قوله سبحانه و تعالى "و تعيها أذن واعية" و قوله : "وجمع فأوعى "و في مرحلة لاحقة صارت الكلمة تستخدم بمعنى الفهم و سلامة الإدراك ، و كان علماء النفس في الماضي يعرفون الوعي بأنه **شعور الكائن الحي بنفسه ، وما يحيط به** ومع تقدم العلم ،و تعقد المصطلحات و المفاهيم أخذ مدلول (الوعي) ينحو نحو العمق والتفرع و التوسع ،ليدخل العديد من المجالات النفسية و الاجتماعية والفكرية ،وصار هناك كلام كثير عن تنمية الوعي و تجلياته إلى جانب الحديث عن تشتته و إنقساماته ، وعلاقته بالخبرة و الثقافة و النظام العقلي ،كما كثرت المجالات التي يضاف إليها الوعي ، فهناك وعي الذات و الوعي الإجتماعي و الوعي الطبقي والسياسي...و كثر الحديث عما يسمى اللاوعي .

و لعلنا نلمس بعض المسائل عبر الكلمات التالية :

تستخدم كلمة **الفكر** و كلمة **العقل** و كلمة **الثقافة** و كلمة **الخبرة** في المجالات الحضارية المختلفة.و في بعض الأحيان تلتبس مدلولات هذه الكلمات، و تتداخل و تتقاطع ،وهذا أمر طبيعي نظرا لرمزية معانيها و العلاقات التي تربط بينها .و الذي يهمنا هو إبراز علاقة مدلول الوعي بمدلولات هذه الألفاظ"[2] .

**الوعي في اللغات الأجنبية:**"اللغة اللاتينية و الألمانية على معنى واحد هو معرفة الموضوع من قبل شخص ما و الأصل اللاتيني لكلمة وعي هو(Conscience) وهي كلمة مركبة من Con–Scienta ويقابل كلمة الوعي في اللغة الإنجليزية (Consciousness) وتعني جميع الخبرات الخاصة.

---

1– الكندي عادل محمد، **الوعي المروري مفهومة ، وأهميته، أهدافه، محاوره، مؤسساته** (وثيقة السلامة على الطريق في المناهج العمانية)، دائرة تطوير المناهج ، 2010، ص2.

2– عبد الكريم بكار، **تجديد الوعي** ، الدار الشامية ،بيروت ،لبنان ، ط1، 2000 ،ص09.

**الوعي العام:**"هي مجموعة السمات العامة والنماذج المعرفية التي يتميز بها شعب معين،منها ما يرتدي الطابع الأخلاقي ومنها ما يرتدي الطابع السياسي أو الاقتصادي، ومنها ما يرتدي الطابع الثقافي و الحضاري العام "[1]، فالوعي إذا هو إدراك الفرد بما يحيطه به.

أما المعنى الاصطلاحي للوعي يعني: إدراك الفرد لنفسه و للبيئة المحيطة به، وهو على درجة من الوضوح و التعقيد، و الوعي بهذا المعنى يتضمن إدراك الفرد لنفسه و لوظائفه العقلية و الجسمية و إدراكه لخصائص العالم الخارجي، و أخيرا إدراكه لنفسه باعتباره عضوا في الجماعة "[2] هذا بالنسبة لمفهوم الوعي بصفة عامة فهناك الوعي المروري والوعي البيئي و الوعي السياسي وغيرها .

" **و فى اللغة الإنجليزية** : الوعي" Consciousness " تعود إلى الكلمة اللاتينية " Conscienta "و التي تعني( المعرفة المشركة ) Shared Knowledge وإن تعددت التسميات كما " Aware "التي تعني(أن تكون على علم) being informed ،أو( أن تعرف ) to know وغالبا ما ما تستعمل كلمة " awareness " التي تفيد اكتساب الخبرة أو الخبرة ذاتها .في حين كلمة " Consciousness فهي مشتقة من الكلمة اللاتينية " Cumsciereالتي تعني( أن تعرف عن To know about).

و في المجموع فإن كلمة " Consciousness " هي كل ما يصاحب الإدراك من استفاء الفهم للموضوع أو الذات، ويمكن من التفاعل والتعامل مع البيئة،ومع ما يمتد إلى الماضي و ما هو في الحاضر وما يتوقع في المستقبل .وهو ليس بالضرورة مرافقا للإدراك ، فحتى الحيوان يمكن أن يدرك الخطر دون الوعي به، تماما كما الطفل في مرحلة متقدمة من العمر،ولو أنه يكون نوعا ما واعيا بتتابع المراحلnot fully conscious " و الوعي بذلك هو ذلك التعامل مع المعطيات المتاحة عقليا حسب الغرض باعتبار الخبرة أي أنه كل تعامل منطقي أو آخر يضبط صيرورة التفكير والسلوك.

---

1- فريدريك معتوق ،**معجم العلوم الإجتماعية ، إنجليزي عربي** ، أكاديما ، بيروت ،لبنان ،1998،ص167 .

2- إسماعيل سلمان أبو جلال،**الإذاعة و دورها في الوعي الأمني** ،دار أسامة للنشر والتوزيع ،الأردن،2011،ص 15.

**في اللغة الفرنسية:**جاء في قاموس Le petit Larousse illustré أن الوعي هو إدراك الفرد للشيء بوضوح سواء حول عالمه الخارجي أو ما بداخله ، وهو إحساس داخلي يدفع الفرد للحكم على الأشياء والأفعال في حسنها وسيئها."[1]

كما يري بعض العلماء الوعي حسب توجهاتهم و تخصصاتهم " فعلماء النفس كثيرا ما يشيرون إلى أن الوعي يعني مجموعة ما يتحصل من الشعور و الإدراك و النزوغ ، لكننا في الكتابات الثقافية العامة ،قد نطلق كلمة (الوعي) على ما تدل عليه كلمة (الإدراك) أو كلمة (الشعور) منفردين ، و نتجاوز في أكثر الاحيان مصطلح علم النفس هنا إلى مدلول أكثر عمقا و تنظيما "[2].

"الوعي الاجتماعي عند" هيجل:" Hegel هو معرفة الإنسان لذاته،حيث يرى أن أي تفكير ينطلق من الذات باتجاه الطبيعة التي أوجدت لإقرار معرفة وفهم الذات وتحقيقها .فالإنسان أكيد سيتعرف على ذاته من خلال العوامل الموضوعية للتذكر والتي توجد خارجا على نحو جلي ومباشر .فالخارج أو الطبيعة هو مقياس لمعرفة الذات وفهمها والرقي بها،فالصورة تنطلق من الذات نحو الموضوع ثم تعود إليها للتعديل بما يحقق الذات .فلإنسان يستطيع إدراك الذات من خلال ذلك التجلي الذي يبرز في تقابل الذات والموضوع ومجموع التمثلات المتاحة تباعا في مقابل الأشياء الخارجية. ومنه فالوعي بالذات يسبق الوعي بالموضوع،هذا الموضوع هو وسيط لإثبات او تعديل الوعي الذاتي،فالفكر مصدره العقل ومنه فالوعي عقلي وينطلق منه.طبعا وهذا توجع عقلي في مفهوم الوعي ،فالأفكار هي التي تقوم ببناء الوعي الذي هو الإلمام بالمحيط ومتطلبات الذات لأجل رقي فكري يحول الواقع ويسمو على أي تناقض موجود .لكن" هيجل " يقر في الأخير أن مصدر الوعي هو جوهر مطلق ، و أن الأساس الجوهري للعالم هو وحدة الوجود والتفكير،وأن لا تمايز بين الذاتي والموضوعي إلا فكريا."[3]

"إن الوعي محصلة عمليات ذهنية وشعورية معقدة ، فالتفكير وحده لا ينفرد بتشكيل الوعي ، فهناك الحدس و الخيال و الأحاسيس و المشاعر و الإرادة و الضمير ،و هناك المبادئ

---

1- شربال مصطفى ،بلعيور الطاهر، مرجع سابق،ص99

2- عبد الكريم بكار، مرجع سابق،ص10

3- شربال مصطفى ،بلعيور الطاهر، مرجع سابق،ص100

و القيم و مرتكزات الفطرة و حوادث الحياة و النظم الاجتماعية ، و الظروف التي تكتنف حياة المرء ،وهذا الخليط الهائل من مكونات الوعي ،يعمل على نحو معقد جدا ، ويسهم كل مكون بنسبة تختلف من شخص إلى اخر ،مما يجعل لكل شخص نوعا معينا من الوعي يختلف عن وعي الآخرين"[1]

"الوعي الاجتماعي عند" ديكارت:" Descartes – ينطلق" ديكارت"من ثلاث معطيات في موضوع الوعي الذي هو محصلة في الأخير .هذه المعطيات هي : الذات والتفكير والوجود،وهو يشك دوما في الذات ونوازعها كما يشك في الوجود و تبدلاته، فهو يرى أن الشك كمنهج ملازم للذات منذ البداية،وهو كآلية لا تثق سوى في التفكير الذي هو وسيلة تربط الذات بالموضوع ويؤدي إلى اليقين بوصفه تفكيرا يمكن من الإدراك ويثبت وجود الذات .وأخرج بذلك" الكوجيتو لديكارتي "أنا أفكر إذا أنا موجود فالتفكير يثبت الذات المفكرة وهي الحقيقة اليقينية الأولى،ومتى توقفت الذات عن التفكير ينتهي وجودها .والوعي عند ديكارت"بداهة لدى الإنسان وهي أساس كل تفكير ،و التي تعطي للوجود معناه و حقيقته ومنه فالشك يدعو إلى التفكير كوسيلة للإثبات.ف" ديكارت "بهذا يبجل العقل كمعطى ،ويعطي آلية الشك والتفكير الأولوية الأحادية التي تؤدي إلى الإدراك ومن ثمة الوعي .فالإحاطة بالحقيقة هي إحاطة بالذات والوجود."[2]

"ويرى سكوت Scott أن " الوعي هو استيعاب أو الانتباه إلى الظواهر المتصورة أو التى يتم تجربتها. ويرتبط وعي الشخص بالعالم من خلال توسط الحواس باعتبارها الوسيلة التى يتم من خلالها بناء التوجهات ودورات العمل. و بالتالي ، فإن ممارسة الانتباه والتفكير والحكم تسمح بدرجة من السيطرة الواعية على الغرائز الموروثة من خلال التقييم العملي للوسائل وتأجيل الإشباع. إنها القدرة على الوعي التى تسمح للبشر تدريجياً بالتأقلم مع الواقع الخارجى والتكيف معه باعتباره وسيلة لتحقيق أهدافهم . .

و يعرفه جيلت وماكميلان MCMillan & Gillet بأنه : "حالة من الاستعداد تتكون من العديد من الأفعال العقلية المشتركة والتى من خلالها نعى هذا الموضوع أو ذاك فى البيئة أو فى نفسه". .

1- عبد الكريم بكار، مرجع سابق،ص11

2- شربال مصطفى ،بلعيور الطاهر، مرجع سابق، ص100

كما يعرفه كوان COWAN بأنه : " طريقة تصور الناس للطرق الطبيعية و العادية للقيام بالأشياء ، و أنماط كلامهم و تصرفهم الاعتيادية ، و فهمهم البديهي أو المنطقي للعالم و وفقاً لماركس ،ليس وعي البشر هو الذى يحدد وجودهم ، بل على العكس يتحدد وعيهم بوجودهم الاجتماعي. فالوعي هو نتيجة للتفاعل بين أنفسنا وعالمنا المادي المحيط بنا ، ولذلك فهو منتج تاريخي. والإنسانية كما يقول ماركس تتأسس بواسطة العالم المادي و الذي فقط من خلال انخراطنا فيه نستطيع ممارسة قوتنا أو سلطتنا ويتم تأكيد واقعها. ويعرف ماركس الوعي الاجتماعي بأنه مجموع الأفكار والنظريات والآراء والمشاعر الاجتماعية والعادات والتقاليد التى توجد لدى الناس، والتي تعكس واقعهم الموضوعي. وبما أن الوجود الاجتماعي للناس يتصف بالتعقيد و التنوع، فإن الوعي الاجتماعي يتصف أيضاً بالتعقيد والتنوع. ويدل استعراض التاريخ الاجتماعي أنه مع تغير الوجود الاجتماعي للناس يتغير أيضاً وعيهم الاجتماعي ... كما أكد ماركس أيضاً على أن الوعي الاجتماعي يتصف بخاصية الاستقلالية النسبية فى تطوره. فالوعي الاجتماعي قد يتخلف عن تطور الوجود الاجتماعي أو قد يسبقه وتتضح الاستقلالية النسبية للوعي الاجتماعي فى استمرارية التطور. فالوعي ليس فى علاقة سلبية مع الوجود ولكن الوعي يؤثر تأثيراً إيجابياً على الوجود الاجتماعي.

بينما يعرف أوليدوف الوعي الاجتماعي بأنه: إعادة إنتاج البشر للواقع الاجتماعي فى شكل أفكار وتصورات ورؤى فى مرحلة معينة من التطور التاريخي. فالوعي الاجتماعي هو إذن الإحاطة بالواقع من قبل طبقة محددة أو فئة اجتماعية أو المجتمع بأسره.

الوعي الاجتماعي عند كانط:" Kant – يرى كانط أن الوعي هو وعي الذات للذات كوجود أخلاقي ،وهو تلك الأحكام التي تصدر عن الإدراكات الذاتية المتاحة والواقع الممتد للذات سلبا أو إيجابا ،بمعنى آخر أن هذا الإدراك للذات لا يمكن أن يمتد إلى الخارج سوى كمعرفة نسبية .فالوعي هو الذات العارفة للطبيعة الموضوعية التي هي موضوع المعرفة ، و إذا كان إدراك الذات ممكنا جدا في حدود المعقولية فإن إدراك المحيط يتأتى نسبيا من خلال جلب الصور الحسية ثم فهمها وتركيبها على نحو يتيح معرفتها لا وعيها ،لأن الوعي بالأشياء والمحيط هو وعيا نسبيا مادام الإنسان لا يستطيع إدراك كل هذه الأشياء لأنها منفصلة عنه ،فهو يدرك ذاته ويعرف محيطه .والوعي عند" كانط "أكثر من مجرد معطى،فهو محصلة

عقل وأخلاق تتجلى في كل عمل يوصف بأنه أخلاقي أو هو فضيلة ،و الفضائل بين الناس مطلب ملح"[1].

"ويرى العريفي أن " الوعي الاجتماعى اتجاه عقلي منعكس ، يعين الإنسان على أن يكون واعياً بنفسه وبيئته بدرجات متفاوتة من الوضوح و التعقيد ، ويتضمن هذا الاتجاه : وعي الإنسان بوظائفه الجسمية والعقلية. والوعي بأهداف العالم المحيط به. وإدراك الإنسان لنفسه كإنسان فى المجتمع الذي يعيش فيه. وإدراك الإنسان لنفسه كعضو فى جماعة. و إدراك الإنسان للعلاقات التى تربط بين الظواهر الاجتماعية والمواقف التى يمر بها، و القيم و المعايير التى تحدد استجاباته المختلفة فى هذه المواقف.

ويشير عبد الباسط عبد المعطي إلى الوعي اليومي المباشر الذى اهتم به الوظيفيون أكثر من غيره ، وهو تعبير عن خبرة الحياة اليومية المباشرة وحاجات البشر اليومية، أى أنه أكثر ارتباطاً بالوجود العياني المباشر، ولذلك فهو تفصيلي و تجزيئي ، ويتسم بالعفوية و التلقائية ، ويرتبط بالخصائص النفسية الاجتماعية للبشر ، التى تعكس وجوداً اجتماعياً له خصائصه ومكوناته"[2]

### 2.3.4 .أشكال الوعي الاجتماعي :

" وإن تعدد التمظهرات الاجتماعية،وتعدد أوجه الحياة والممارسات الفردية و الجماعية جعلت الوعي الإجتماعي يتخذ أشكالا مختلفة حسب الموضوعات،وباعتبار طبيعة الظواهر الاجتماعية وأشكال التنظيم المعتمدة. ويوجد تداخل معرفي وفرز منهجي بين بنية الوعي وأشكاله ذلك" أن دراسة بنية الوعي الاجتماعي على الصعيد المعرفي فحسب تؤدي حتما إلى الزعم بأن أشكال الوعي الاجتماعي ليست سوى طرق مختلفة لمعرفة الواقع ، تتميز عن بعضها حسب موضوع وطريقة الانعكاس ويرتبط أساسا بطبيعة العلاقات الاجتماعية ونظرة الأفراد لمصالحهم وتحديدات مسار حياتهم في مختلف المجالات .ويمكن جدا التطرق إلى أشكال الوعي الإجتماعي حسب مجالات الممارسة. "[3]

---

1- شربال مصطفى ،بلعيور الطاهر، مرجع سابق، ص10

2- https://www.anfasse.org/2010-12-27-01-33-59/2010-12-05-18-31-21/5866-social-consciousness

3- شربال مصطفى ،بلعيور الطاهر، مرجع سابق، ص107

1- "**الوعي الجماعي** : إن كان الوعي الاجتماعي تصورا و انعكاسا للوجود لاجتماعي أي العلاقات الاجتماعية و الحياة الاجتماعية بجميع مظاهرها ،فهو أيضا حصاد لمجمل تفاعلات الوعي الطبقي .كما أن الوعي الطبقي نفسه انعكاس و تصوير لوجود الطبقة، ولحصاد تفاعلات وعي أعضائها .فالوعي الاجتماعي إذا هو منظومة عامة من الافكار و النظريات للطبقات حول مجمل العلاقات الاجتماعية القائمة ،و يمثل فهما كليا لها ، و هذا الفهم الكلي يعد الشكل الأرقى و الأعلى للوعي الاجتماعي.

2- **الوعي الفردي** :يستند الوعي الفردي إلى أن الإنسان في الجوهر كائن مدرك لتصرفاته المتعددة ( بتعدد أبعاد الحياة اليومية و زواياها ، أي جميع أنواع النشاط الإنساني المادي و الروحي).و يرتبط الوعي الفردي بالوجود المحدد للفرد في جماعة و طبقة و مجتمع معين ،و بكل أساليب و فرص إشباع حاجاته الروحية و المادية .إن هذا الوعي الفردي ظاهرة اجتماعية ذات محتوى اجتماعي يتضمن الوجود الشخصي للفرد و الطبقة التي ينتمي إليها ،و الوسط الروحي و المادي المؤثر في الوعي الفردي .و لهذا لا يستخلص الوعي الفردي من الظروف الفردية الشخصية فقط ، بل من وجود الفرد في طبقته و جماعته و مجتمعه . أما عما يحدث داخل الفرد ، فإن الوعي هو العملية التي يقوم بها العقل باستخدام المعرفة المختزلة لديه ،لتحديد دلالات المدركات الحسية و معانيها .فالفرد لا يفسر الرسائل التي يستقبلها في معان مطابقة لها تماما ، ولكن يكون التفسير في إطار التفاعل بين الرموز التي يتم استقبالها ،وبين المعرفة السابقة ذات العلاقة التي يستعين بها الفرد المتلقي .وقد أوضح جون لوك J.Lock ،أن الوعي هو إدراك ما يدور داخل عقل الإنسان ،و هو انعكاس لملاحظات الشخص أو لملاحظة عقله للعمليات المتداخلة .و أشار إلى أن صورة الوعي متعددة و متباينة ،فمنها الأفكار المدركة و التفكير و المعرفة و الشكوك .و يتم تعلم هذه القضايا الذهنية في أي لحظة . و يسمي لوك هذه العمليات "الإحساس الداخلي ".أما الوعي على المستوى المعرفي لدى الفرد ، فينقسم إلى نوعين :وعي يومي (تطبيق) و وعي نظري .

يقصد **بالوعي اليومي** ،وعي ينشأ من الشروط التطبيقية للحياة الاجتماعية ،و فيه تعبير الحاجات و المطالب البشرية عن نفسها.

و يقصد **بالوعي النظري** ،وعي يطمح إلى التعبير عن جوهر الظواهر الاجتماعية .

و يكمن الاختلاف بين هذين النوعين –اليومي و النظري – في أن الوعي الأول يبقى على سطح الظواهر دون أن تصل تعميماته إلى عمقها ،و يحاول الثاني التعمق في جوهر الظواهر و كشف قوانين وجودها الفعلي و تطورها ."[1].و هناك أشكال أخرى للوعي

"– **الوعي المعرفي:** ويُشار إليه أيضاً بوصفه وعياً عمدياً ومتعدياً، فهو يستلزم وجود علاقة عقلية بموضوع أو كائن، ويشمل ظواهر مثل التفكير، وأن يصبح على وعي بوجود شخص آخر ،وحضور لمشكلة ما، ومعرفة الحقائق حول مجال معين. في اللغة الإنجليزية ،تشير كلمة awareness إلى اختيار أكثر طبيعية من كلمة consciousness عندما نقصد الجانب المعرفى من الوعي. ومع ذلك فإن مصطلح consciousness نادراً ما يقتصر استخدامه على المعنى المعرفي ، على سبيل المثال المصطلحات السوسيولوجية والسياسية ، الوعي الطبقى والوعي بين النوعين والوعي البيئي ،فإن الوعي هنا يقف على الاهتمام المعتاد والمعرفة عن قضايا هذا الموضوع. القاسم المشترك لجميع أنواع الوعي المعرفى هو توجهها نحو هدف أو موضوع، قد يكون ملموساً أو مجردا.

–**الوعي الظاهراتي** :أو بمصطلح بديل جيد الوعي التجريبي ، فإن الوعي الشعورى غالباً ما يعطي شعوراً مشابهاً ولكنه أيضاً يمكن أن يكون له دلالات أخرى. فالنائم الذي لا يحلم لا يملك أي خبرات حالية، وبالتالي فهو ليس واعياً بالمعنى الظاهراتي. وعلى العكس من ذلك ،فإن الشخص المستيقظ عادة ما يملك خبرات حسية و إدراكية ، ويشعر بالعوطف ،ويستمتع بالصور العقلية، وكل ذلك يخص الوعي الظاهراتي

– **وعي التحكم:** ففى فهمنا السليم لأنفسنا و للآخرين، كما في العديد من نظريات علم النفس و الأمراض النفسية ، فإن الوعي يعطي دوراً فى بدء أو السيطرة على السلوك. فنحن نتحدث عن فعل الأشياء بوعي أو بدون وعي مقصود. ويتحدث علماء النفس وعلماء الفسيولوجيا العصبية عن السلوك التلقائي الآلي مقابل السلوك الذي يتحكم فيه الوعي. مثال جيد لهذا

1 –http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/SocialCons1/sec01.doc_cvt.htm

التمييز الأخير، يتمثل فى تحكمنا اللاوعي العادي فى وضع الجسم مقابل المحاولات الواعية لعدم السقوط عند فشل التحكم الآلي فى الجسم لسبب داخلي أو خارجي ".[1]

**3.3.4.أنواع الوعي الاجتماعي:** تتعدد أنواع الوعي بتنوع المجالات الحياتية ، فنجد العديد من انواع الوعي في المجتمع و نذكر منها مايلي :

**1- الوعي الديني** " :بما أن الدين هو العامل الأكثر أهمية في الضبط الاجتماعي، ولأن الدين هو تلك العلاقة بين المخلوق والخالق،والتي تقوم على الإذعان قبل أن تكون قناعة لها صفة الديمومة في الغالب،وهي متجددة دوما لأنها تراعي كل الظروف الاجتماعية والمستحدثات التي تتصل بالفرد في ممارساته الاجتماعية والعلمية والسياسية والاقتصادية وحتى العاطفية فإن الوعي الديني هو مجموعة أحكام قيمية تضبط علاقة الفرد و الأفراد اجتماعيا، وكذا علاقتهم بالخالق أو المعتقد به سواء كان إلاها أو ربا .وبالمعنى التطبيقي هو وعي الفرد للأحكام الدينية، ومجموع التعاليم ،وكذا تصوره لطبيعة علاقاته مع المحيط الاجتماعي والنسق الفكري السائد .وعليه فالدين هو سلوك اجتماعي سواء على مستوى الفرد أو الجماعة ،له مرجعيته المقدسة والهالة التي ترسم الحدود بين ما هو مقبول وما هو غير ذلك .وفي هذا السياق يرى دوركايم "أن أصل الدين في المجتمعات على اختلافها يعود إلى ذلك الحد الفارق بين ما هو مقدس وما هو علماني باعتبار أن الدين "نسق من المعتقدات والممارسات التي تتصل بشيء مقدس،وهذه المعتقدات والممارسات في مجتمع أخلاقي واحد،ويضم كل الذين يرتبطون به ،وهو يدعم النظام الاجتماعي القائم، و الإجماع القيمي بما يضمن استمرار المجتمع .هذا من جهة ،ومن جهة أخرى الوعي الديني له وظيفة حفظ القيم في تعامل الناس نفعيا فيما بينهم بعيدا عن الغش وفارق الفائدة،وكل ما يشوب التعاملات من نقائص .و ليس بعيدا عن ضبط التعاملات مع الآخرين فإن الوعي الديني يضبط الخلل النفسي إلى أبعد الحدود ، حيث يؤكد" راد كليف براون "أن ممارسة طقوس العبادة باعتقاد راسخ يحد من القلق وكل أنواع الإثارة المضرة بالذات وعليه فالوعي الديني هو تنظيم مجمل العلاقات من منطلق عقائدي قيمي،وهو بذلك في حد ذاته قيمة اجتماعية يبلور إيديولوجية فكرية تنطلق من الذات كما الضمير، تتكاثف مع المجتمع كرقيب

1 - https://www.anfasse.org/2010-12-27-01-33-59/2010-12-05-18-31-21/5866-social-consciousness

أعلى يشكل الضمير الجمعي."[1] " الوعي الديني هو شكل من أشكال الوعي الاجتماعي يمكن الفرد من فهم وإدراك المعارف الدينية وفقا لرؤية كلية شاملة لا ينعزل فيها الفرد عن سياق التاريخ والمجتمع الذي يعيش فيه، ولا تتعارض فيه المصلحة الفردية مع مصلحة المجتمع ولا مقتضيات العصر. وكلما أرتقى الوعي الديني لدى الأفراد كانت تعاملاتهم وفقا لتصورات المجتمع وثوابته الدينية. ويبرز دور الوعي الديني للشباب في التصدي للأفكار"[2].

**2- الوعي الحقوقي" القانوني"** :وهو كل وعي يبنى على القيم الاجتماعية والأحكام المعمول بها عرفا في البداية،انطلاقا من المعايير التي سبق تثبيتها والاتفاق عليه،والتي تحفظ الحقوق والأملاك و المصالح،وتحدد مسار التعامل بين الأفراد بما يضمن شرعية التصرف دون إجحاف أو انحياز للأفراد والجماعات باعتبار القوة والحق والواجب ودرء المظالم.والوعي الحقوقي هو جملة المبادئ المتفق عليها التي تؤكد مشروعية الفعل ورد الفعل .وكما يقول أوليدروف "الوعي القانوني" هو جملة الآراء التي تعكس علاقة البشر بالحق القائم، والتصورات التي يملكها البشر حول حقوقهم وواجباتهم، وحول شرعية أو عدم شرعية هذا السلوك أو ذاك .ومن جهة أخرى يعني الوعي القانوني الموقف السديد من كل صراع أو خلاف في الواقع المعاش، بما يضمن التنظيم المعمول به والنموذج القانوني المأمول .وهذا الوعي يرتبط بطبيعة التنظيم السائد وطبيعة القوة الحاكمة( المسيطرة)، لأن الحق بالمعنى الملموس " هو إرادة الطبقة المسيطرة المرفوعة إلى قانون ، وهو بذلك يمثل صياغة لحتمية الواقع ،كما يمثل إكراها لميول وإرادة أفراد المجتمع الآخرين.وعليه فالوعي القانوني هو إدراك الفرد والجماعة والمؤسسة العلاقة بين الحاكم والمحكوم،وبين رب العمل والأجير،وبين الظالم والمظلوم أيا كان كحكم لا يخضع للأهواء أو المصلحة،بل للشرعية أيا كان سندها ف " القانون ظاهرة اجتماعية،وينظر إلى القانون كشكل من أشكال الوعي على أنه غير منفصل عن الأخلاق، وغير منفصل عن الدين ،ومنه فالوعي القانوني هو قيمة

---

1- شربال مصطفى ، بلعيور الطاهر، مرجع سابق، ص 108

2- سعود بن سهل القوس ، **دور وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي الاجتماعي** ، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية و النفسية ، العدد 10، الجزء الأول ، 2018 ، ص 11.

أخلاقية واجتماعية ودينية،وهو كل حكم يراعي مسار الاعتقادات الاجتماعية وإن تعدد منشأها."[1]

**3- الوعي الاقتصادي:** ويتجه إلى نظام الحياة الاقتصادية لأفراد المجتمع وضبطها ويعكس الروابط بينهم في إطار عملية الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك والدراسة عن طرق تطوير الاقتصاد والنهوض به، ويظهر الوعي الاقتصادي في شكل نظريات اقتصادية ذات ارتباط منطقي توضح مختلف المسائل والقضايا النظرية والعلمية للتطور الاقتصادي، ويرتبط تطور الوعي الاقتصادي باكتشاف القوانين الاقتصادية التي توجه توزيع السلع المادية واستهلاكها "[2] فهو إدراك الأفراد لطبيعة عناصر القوة والمقدرات المادية المتاحة وطبيعة العمل اللازم لتحقيق الأثر المادي النافع دون المساس السيئ بالمحيط ومستقبل الأجيال اللاحقة ، وهو "يعكس(الوعي الاقتصادي) فعالية البشر وروابطهم في عملية الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك،حيث لا تستقيم الحياة الاجتماعية دون وعي الإنسان بما يحتاج إليه فينتجه مستخدما عناصر الطبيعة والعمل ورأس المال وفن التنظيم والإدارة ليصل إلى المستوى الذي يحقق له الكفاءة والوفرة ليستخدمها في تبادل المنافع مع الآخرين داخليا وخارجيا.وهو بهذا وعي لا ينفصل عن الوعي الاجتماعي ، ويعني ضرورة فهم الأفراد للتنظيم الاقتصادي السائد كعامل ضبط

للنشاط الاقتصادي والعلاقات المترتبة عنه بداية من عمليات الإنتاج وتخفيض تكاليفها،إلى الاستهلاك وترشيده،وكل العلاقات بينهما كما التوزيع والتبادل وتحديد قيم التسويق .وكل الشروط المتعلقة بالسلعة والمال في مجموعه ،دون إغفال ما يتبناه الأفراد وينجذبون له سواء ما تعلق بالذوق أو المنفعة أو التفاخر،وغير ذلك من الأمور التي تتحكم في تفاعلهم ومن ثمة وعيهم"[3].

**4- الوعي السياسي** :"وتكمن أهمية الوعي السياسي في أن الحضارة الإنسانية اليوم تقف على مبادئ سياسية محددة تحكم العالم ، صحيح أن تلك المبادئ ليست متطابقة مع القيم الإنسانية بشكل كبير كونها تعتمد على الأفكار الميكيافيلية و الداروينية التي شكلت الوعي

---

1- شربال مصطفى ،بلعيور الطاهر، مرجع سابق، ص109

2- سعود بن سهل القوس، مرجع سابق، ص12

3 - شربال مصطفى ،بلعيور الطاهر، مرجع سابق، ص110.

السياسي في النظام العالمي الجديد الذي نعيشه في القرن الحالي ، إلا أنها أصبحت واقعًا ينبغي على الأفراد أن يفهموه بشكل واضح حتى يتمكنوا من التفاعل معه بشكل يراعي مصلحتهم ووجودهم وهوياتهم"[1] . في العادة هو إدراك الأفراد لحقوقهم وواجباتهم السياسية، ومعرفة واقعهم بما فيه من أحداث ووقائع ،أي أنه اطلاع على مختلف القضايا المتعلقة بطبيعة النظام والسلطة القائمة إزاء الواقع المعاش لمختلف فئات الشعب .وهو أيضا كل خبرة فردية او جماعية تتعلق بكيفية التحكم في العلاقات بين أفراد المجتمع والشعب،أو إدراك العلاقة بين الحاكم والمحكوم فيما يخص الشأن العام داخليا، ومعرفة مسار العلاقات بين الدول والأمم في مناحي الحياة المختلفة .بمعنى أن الوعي السياسي هو كل قيمة تتعلق بتنظيم الشأن الداخلي والخارجي وتحقيق المصالح والمحافظة على المكتسبات،وبلورة نظام قادر على ذلك.و"ابن خلدون "يؤكد على ذلك بقوله ": فلابد من نظم سياسية ينتظم بها أمر العمران البشري .والوعي السياسي قد يكون طبقيا أو فئويا حسب مجموع القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الناس في أوضاع اجتماعية واقتصادية معينة،حيث تنتج تصورات وأفكار تصب في مصلحة هذه المجموعات.

وفي هذا الشأن يؤكد" شيبوتلين " Shebtolen أن الوعي السياسي هو "مجموعة من التصورات والأفكار تجسد نظريا السياسة التي تنتهجها مجموعة أو طبقة بعينها لكنه من الضروري جدا أن يتأسس الوعي السياسي لدى كل طبقات الشعب في الدولة الواحدة،والسعي إلى تجانس يفعل عملية التنمية،ويحد من مخاطر الاختلاف والخلاف.ومن ثمة فهو" نمط من الأفكار والقيم والاتجاهات التي تتحدد من خلالها الأوضاع القائمة،ويتجلى معها الشعور بالوجود الاجتماعي لطبقة أو حركة اجتماعية متميزة، ومدى مواكبة موقفها السياسي لمقتضيات التغيير وتلبية أهدافها في السيطرة على المجتمع أي أن الوعي السياسي يتحدد بطبيعة متطلبات الأفراد والطبقات التي تسوغ المواقف المختلفة بما يخدمها في وجودها الاجتماعي .وتبرز أهمية الوعي في أنه يدعم قناعة ذاتية للأفراد و يؤسس لخطاب اجتماعي وسياسي ، ولعقيدة سياسية فاعلة ، كما يبيح ممارسة الديمقراطية وتجسيد الفعل السياسي

1 - https://www.ida2at.com/types-of-consciousness-between-individual-and-societal/

إلهام الحدابي: **أنواع الوعي بين الفردي والمجتمعي** 24/12/2016.

بحماية قانونية ومن ثمة تعزيز الديمقراطية وإيجاد مناخ سياسي ملائم للعمل السياسي والمشاركة في اتخاذ القرار ونقده. ويتمثل الوعي السياسي تحديدا في :المشاركة السياسية،حرية التعبير و(الإحتجاج) ،الإطلاع على القضايا السياسية،حق المواطنة وممارستها،التداول السلمي على السلطة،إدراك الخطاب السياسي.ومنه فإن الفرد كعنصر فاعل في المجتمع ليس بمعزل عن هذا النوع من المشاغل الاجتماعية، وأنه سيستقي معالم التعامل الجدي والإيجابي من مجمل الخبرات المتاحة."[1]

**5-الوعي الثقافي:**" هو احد أشكال الوعي الاجتماعي الذي يمكن الفرد من ادراك مجتمعه وقضاياه من منظور تاريخي شامل، وتحليل هذه القضايا على مستوى نظري متماسك والقيام بدوره الاجتماعي الملموس في الحفاظ على تراث المجتمع الفكري ومبادئه الأصيلة مستعيناً بقدراته ومهاراته وكفاءته العلمية والفكرية، لذا يعد الوعي الثقافي من اهم أشكال الوعي الاجتماعي ان لم يكن اهمها جميعاً نظراً لدوره الجوهري في اعداد الشباب لمواجهة الغزو الثقافي الذي يحاول بسط سيطرته على فكر الأمة وثقافتها"[2] يكاد يكون مرتبطًا، غير أن الأول يرتبط بشكل عام بالجانب الأدبي و الفني، بينما يرتبط الآخر بمختلف المجالات العلمية ، ومثل هذا النوع من الوعي مهم لأنه يشكل القاعدة المعرفية التي يتحرك على ضوئها المجتمع، ويتفاعل مع واقعه سواء على مستوى الأفراد أو مستوى الجماعات، أو حتى على مستوى المجتمعات الأخرى. الوعي على تعدد أنواعه ومستوياته يتطلب جهدًا ذاتيًا في بداية الأمر حتى يصبح جزءًا من الوعي الفردي، بعد ذلك يمكنه أن يتحول إلى سلوك جمعي من خلال انتشار التجارب الفردي ومشاركتها في المجتمع من خلال تبادل المعرفة والتجارب التي تخلق التأثير الإيجابي في واقع المجتمع"[3]

**6- الوعي العلمي:**"هو كل تمكن من المعارف المستقاة من التجربة والتجريب وحتى المنطق، كما أنه الإطلاع على التقنيات والمعارف المبرهن عليها .والوعي العلمي لا يمكن حصره في المعارف التطبيقية فقط ذلك أن المعرفة لها مستويات متدرجة،فمنها الحسية

---

1- شربال مصطفى ،بلعيور الطاهر، مرجع سابق، ص110

2- سعود بن سهل القوس، مرجع سابق ص12

3 -https://www.ida2at.com/types-of-consciousness-between-individual-and-societal/

مرجع سابق

التجريبية ،ومنها العقلية ومنها النقلية .. وحتى تلك التي تتأتى لبعض البشر في أوقات غير معينة كما الإلهام.والوعي العلمي بذلك هو كل ما يتحول إلى قوة إنتاج للأثر المادي النافع للأفراد والجماعات .ويعبر عنه" أوليدروف " بأنه " منظومة من المعارف البشرية الموضوعية والواقعية المجربة علميا حول الطبيعة والمجتمع والفكر،وتعبر عن نفسها في صورة مفاهيم وتعاريف وصيغ بصورة أساسية في قوانين .بمعنى أن الوعي العلمي هو كل إدراك للواقع الذي يصاغ في شكل قوانين وأحكام وحتى أساطير."[1]

7 – **الوعي الأخلاقي** :"يعتبر الوعي الأخلاقي من أهم مجالات الوعي لأنه يساهم بشكل كبير في تنمية جانب الشعور لدى الإنسان خصوصًا في العصر الذي نعيشه حاليًا، إذ أن النظام الرأسمالي بطبيعته المادية أثر بشكل كبير على مسألة الوعي الأخلاقي، لأن الأخلاق لا ترتبط بالمادة كما يشير المفكر الإسلامي علي عزت بيجوفتش، فمنطق الأخلاق يرتبط بشكل كبير بتفعيل جانب الشعور الذي يكمل دور العقل ليتشكل الوعي لدى الإنسان بشكل متكامل "[2] "فهو صورة السلوك الفردي والجماعي في مواقف مختلفة، وإبداء الآراء والأحكام فيها بما يتوافق مع الطرح النظري و القيمي للمجتمع .والوعي الأخلاقي ينظر إليه كقيمة اجتماعية من جهة وكتقاليد وأعراف تم الفصل في أمرها من جهة أخرى.ولذلك فالوعي الأخلاقي يختلف من مجتمع لآخر، فهو يرتبط بالعلاقات الاجتماعية مهما اختلفت طبيعتها سواء تعلق الأمر بالأحكام التي يصدرها الأفراد على تنظيمات العمل،أو على علاقات الإنتاج،أو على طبيعة التعامل بين الأفراد أو المشاعر السائدة في مواقف مختلفة .فهو كل ما يتعلق بالفرد في علاقاته المختلفة مع الآخرين ، باعتبار القيم والمعايير والمشاعر.وبما أن الأخلاق هي كل حكم اجتماعي على مظاهر السلوك إيجابا أو سلبا،ولأن الأخلاق كقيم اجتماعية تختلف عبر المجتمعات،فإن الوعي بهذه القيم والأحكام هو كل عرف يهتم بقيم الخير والشر،وبما هو إيجابي أو سلبي،وكل تصور ينظم هذه الأحكام يسمى وعيا أخلاقيا.ومنه فالوعي الأخلاقي هو نتاج تفاعل اجتماعي اعتمادا على قيم ومعايير سلوك

---

1– شربال مصطفى ،بلعيور الطاهر، مرجع سابق، ص111

2– https://www.ida2at.com/types-of-consciousness-between-individual-and-societal/

مرجع سابق

تشكلت بتواصل الأجيال،وتراكم الخبرة والمعارف إزاء الموضوعات المختلفة.والوعي الأخلاقي يمكن اعتباره بناء اجتماعيا لنمط سلوك يتقبله المجتمع والقانون، ويرجى دوما أن يكون نفعيا متلائما مع الشرعية والمصداقية، أي انه " يوجه الإنسان نحو أفضل نماذج السلوك "[1]

**8- الوعي الصحي** : هو معرفة أفراد المجتمع للمعلومات والحقائق الصحية وإحساسهم بالمسؤولية نحو صحتهم وصحة الآخرين، وإدراك المشكلات الصحية التي يعاني منها المجتمع وكيفية علاجها وتوفير العلاج والإرشادات والنصائح الطبية اللازمة لها "[2].

**9- الوعي الوطني**": في الغالب يسبق الوعي بالذات كل أشكال الوعي المعروفة منها الوعي الوطني،لأن الوعي الوطني يتجاوز الذات وحاجاتها ورغباتها والأهداف النفعية المرسومة ،وكذا الوعي بالبيئة الاجتماعية المحلية إلى الوعي بما يمتد إلى الوطن كرقعة جغرافية ،وامتداد هوياتي يتطلب العمل لأجل استمراره كحدود وكمؤسسات وكممارسة تتجاوز السياسي والاقتصادي والاجتماعي .لأن الوطنية كقيمة والمواطنة كقيمة وسلوك يرتبان أولويات ومواقف تؤسس لرؤية كل الأفراد لما هو مطلوب منهم ،وتؤسس لنضج اجتماعي وفكري خدمة للصالح العام. والوعي الوطني يبرز في مجموع العمليات التي يقوم بها الأفراد كما المشاركة السياسية والتفاعل الاجتماعي المنتج للأثر المادي النافع والأفكار وحماية الأفراد ومقدرات الشعب التي هي عناصر قوة الوطن، والتي تضمن استمراره ، وتجدد آليات تكيفه في محيط دولي متباين ومتغير."[3]

## 4.4 . الوعي المروري و الوقاية من حوادث المرور

**1.4.4.مفهوم الوعي المروري** :المقصود بالوعي المروري: " بمفهومه الشامل هنا هو اليقظة الحسية والمعنوية والمعرفة والإلمام الواسع بكل ما يتعلق بالمرور من مركبة وطريق وإشارات وأنظمة وقوانين وغيرها مما ينعكس إيجاباً على الشخص وحسن قيادته ومراعاته للأنظمة المرورية المختلفة. تعتبر التوعية المرورية إحدى الوسائل الهامة في التعريف بوسائل النقل وقواعد القيادة والقوانين والأنظمة والآداب التابعة لها وما يرتبط بها من أمور تؤمن السلامة للإنسان والمجتمع وتقلل من الخسائر البشرية وغير البشرية والتي تتسبب

1- شربال مصطفى ،بلعيور الطاهر، مرجع سابق، ص 111

2- سعود بن سهل القوس، مرجع سابق ص11

3- شربال مصطفى ،بلعيور الطاهر، مرجع سابق، ص112

بخسائر مادية فادحة على مستوى الفرد والمجتمع" [1]. والتوعية المرورية أعطيت لها عدة تعاريف مختلفة لما لها من أهمية في التقليل من حوادث المرور فقد عرفت كذلك على أنها "الإلمام بمعلومات أساسية مرتبطة بمواقف يتعرض لها المشاة أو السائقين أثناء السير و في المواقف الطارئة و الحوادث"[2].

وهناك من إعتبر أن الوعي نوعان هما :

- ✓ **وعي فردي** : يتصل بإدراك الفرد و الأبعاد المختلفة لأمر من الأمور .
- ✓ **وعي جماعي:** وتتسم به مجموعة من الأفراد تربطهم صلة معينة "[3] ، والنوعان لهما علاقة تجمع بينهما وهي غرس وعي وأفكار معينة سواء عند الفرد أو الجماعة تجاه ظاهرة معينة.

كما يقصد بالوعي المروري في مفهومه الشامل" أنه اليقظة الحسية والمعنوية والمعرفة والإلمام الواسع بكل ما يتعلق بالمرور من مركبة وطريق وإشارات وأنظمة وقوانين وغيرها، مما ينعكس إيجابا على الشخص وحسن قيادته ومراعاته للأنظمة المرورية المختلفة"[4].

فمن خلال التعاريف نلمس أن كل تعريف يحاول إيصال معلومات معنوية للأفراد لأجل الحد و التخفيف من مخاطر حوادث المرور .

### .2.4.4. أهداف الوعي المروري :

إن الأسباب المؤدية إلى حوادث المرور هو عدم إلمام الفرد إن كان سائق أو من المشاة ،بمخاطر المجازفة وجهله بالقوانين والمعايير الخاصة بالسياقة، لذلك فإن للوعي المروري أهداف يحاول من خلالها غرس وعي مروري لدى أفراد المجتمع .

– "توضيح أهمية إستخدام الأنظمة و إتباع التعليمات المرورية، وما لتلك الأهمية من دور في الحفاظ على حياة الأمة من أخطار السيارات .

– تعويد الناس على التقيد بإشادات المرور، تجنبا لوقوع الحوادث المرورية التي تقع يوميا ويذهب بسببها العديد من الشباب والكبار.

---

1 –**www.traffic.gov.com** مال الله الصادري، مرجع سابق،ص1

2 – عبد الله حامد عبد الله خلف ،مرجع سابق ،ص59

3 –الهاشمي بن بوزيد بوطالب ،**فعاليات حملات التوعية المرورية** ،مؤتمر التعليم و السلامة المرورية ،مركز الدراسات والبحوث ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض،2006 ،ص9.

4 – عبد الله حامد عبد الله خلف، مرجع سابق ، ص59.

– تقوية العلاقة القائمة بين المواطنين و رجال المرور و محاولة أن يشعر المواطن بأن رجل المرور قبل أن يكون رجل أمن فهو مواطن "[1]، ومن بين الأهداف كذلك جاء:

–"إعلام الجماهير (مشاة ،ركاب ،سائقين) بالقوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالمرور، وتعديل سلوك مستخدمي الطريق بما يتوافق مع هذه القوانين و الأنظمة ،وحث مختلف الفئات الإجتماعية على تبني السلوك المروري الآمن وإبراز أهمية ذلك على المواطن و المجتمع ككل.

– إبراز الدور الأساسي والهام للأسرة وتفعيل دورها في تنشئة جيل واع مروريا من خلال قيام رب الأسرة بتعليم وتدريب وتأهيل أطفاله مروريا، وغرس السلوك والقيم المرورية الآمنة بهم .

– التركيز على الدور الهام للمؤسسات التربوية (المدرسة الكلية الجامعة) وحثها على تفعيل دورها في مجال التوعية و التربية المرورية للطلبة في كافة مراحل الدراسة .

– تعليم صغار السن و الأطفال أداب و قواعد السير على الطريق وحملهم على التمثل بها وتعريفهم بأهم المخاطر التي قد يتعرضوا لها جراء عدم إلتزامهم بها .

– العمل على توحيد كافة الجهود التي تبذ من قبل مختلف الجهات الرسمية و الأهلية التي تعنى بالتوعية المرورية و رفع مستوى التنسيق فيما بينها .

– إبراز الجهود و الوسائل والإجراءات التي تقوم بها الأجهزة المختصة للحد من حوادث المرور...كسب الرأي العام للحملات المرورية الميدانية والتي تقوم بها الأجهزة المختصة لضبط المخالفين مروريا، حيث أن القيام ببرامج التوعية المرورية يوفر التبريرات والدعم المناسب لهذه الحملات "[2]

وتهدف الحملات التوعوية كذلك إلى :

–"إكساب المعلومات والمعارف الجديدة أو التذكير بها والتأكيد عليها ،وتحديد مضامينها بدقة ،وتوضيح الغايات المقصودة سواء كان منها الموجهة لصالح الفرد ذاته أو الجماعة ، والعمل على ترسيخ القناعة بأهميتها وربطها بالعادات والأعراف والقيم السائدة في المجتمع .

1 – عبد الله حامد عبد الله خلف، مرجع سابق ، ص62.

2 – مال الله الصادري ، مرجع سابق، ص2.

– تنمية مهارات الأفراد والجماعات عن طريق الإرشاد والتوعية ،بغية الحفاظ على السلامة وضمان الصلاحية والإستمرارية للحملات التوعوية والارشاد المروري وذلك باستعمال الأليات اللازمة لذلك ،والتركيز على الخبرات والتجارب المكتسبة في الميدان .

– تعديل الاتجاهات والسلوكيات ،والعمل على إقناع الفرد والمجتمع بجدوى هذا التغيير والتعديل في بعض السلوكات المرورية والإعتماد على التقاليد السائدة ،ودورها في الوصول إلى الصالح العام ، وخلق جو من التواصل النفسي بين الفرد والجماعة، يتم من خلاله التبصير بصفة مستمرة بأهمية الإلتزام بسلوكيات مرورية"[1] .

و التوعية المرورية تهتم بكل شرائح المجتمع من صغار و كبار لكن التركيز لا بد أن يكون على فئة الشباب باعتبارهم الأكثر إرتكاب لحوادث المرور ،خاصة في المجتمع الجزائري .

**.4.4. 3. وسائل وأساليب التوعية المرورية:**

إن الوسائل التي تستعمل للتوعية المرورية عديدة فتبدأ من الأسرة و المدرسة لأن تصل إلى الهيئات والجمعيات والمنظمات ولذلك فهناك عدة وسائل نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

"– إقامة أسابيع مرورية.

- توعية النشء و إستخدامه كوسيلة نقل المعلومات داخل الأسرة .
- إنشاء وحدات مصغرة لقواعد السير المروري في الحدائق العامة و الملاهي .
- إنشاء برامج إعلامية سواء كانت مرئية مسموعة أو مقروءة، تركز على توعية الأفراد ولإتباع إشارات المرور وضرورة إستخدام حزام الأمن و الالتزام بالسرعة المحددة"[2].
- إن لاختيار الوسيلة دور في إيصال المعلومات وترسيخ توعية مرورية لدى الأفراد فوسائل الإعلام لها الدور الكبير في نقل المعلومات إلى الأفراد والسائقين من خلال البرامج والأفلام الوثائقية والروبرتاجات والمقالات المكتوبة وذلك لما لها من تأثير كبير على المتلقين .ولتحقيق الأهداف المرجوة فعلى المهتمين إتباع الأساليب التالية:

---

1 – الهاشمي بن بوزيد بوطالب ،مرجع سابق،ص10

2- عبد الله حامد عبد الله خلف، مرجع سابق ، ص65.

"**1- الأسلوب المعرفي:** ويعني تزويد الأفراد بكل المعارف والمعلومات الخاصة بالمرور وقواعد تنظيمية ،أي تمكينه من الإلمام بقواعد تنظيم المرور والقوانين والتنظيمات التي تحكم سير المركبات والمشاة في الطريق العام مثل الإشارات والعلامات، ومبادئ الأولوية ،وشروط التجاوز والمكوث وغيرها ،وإلمام الجمهور بهذه المعارف يحقق وحدة الفكر و المفاهيم بين مستخدمي الطريق العام .

**2-الأسلوب المهاري:** يعني تنمية قدرات الجمهور وصقل مهاراته في الإستعمال الأمثل للطريق ،سواء أثناء سياقة المركبات ،مثل الإمتثال للإشارات و اللوحات، والالتزام بأولويات المرور، وترك مسافة الأمان، أو أثناء السير مترجلا ، مثل المشي على الرصيف والتقيد بقواعد قطع الطريق أي التدريب على تطبيق ما تلقاه من معارف نظرية تطبيقا سليما أثناء إستعمال الطريق .

**3-الأسلوب السلوكي:** يعني تهذيب سلوك مستعمل الطريق من خلال التركيز على الجوانب النفسية له ،والسعي إلى إقناعه بتقبل قواعد السلامة المرورية وجعله يؤمن بجدوى الامتثال لها ،وغرس قيـم التسامح في نفسه والإحساس بمسؤوليته على سلامته وسلامة غيره من مستخدمي الطريق"[1] ،و لتطبيق هذه الأساليب لا بد من إستراتيجية خاصة من طرف الهيئات المعنية، لأجل إيصال وتحقيق الأهداف المرجوة وهي التوعية المرورية ،والتقليل من الحوادث اليومية في الطرقات والحد من الأرواح التي تزهق بسبب سلوكات ومعارف ومهارات خاطئة في إستعمال المركبة وتطبيق القانون ،وعدم الإحساس بالمسؤولية والتهور ،خاصة عند فئة الشباب التي تكون فئة مفعمة بالحماس والقوة والجرأة و المغامـرة. ولكي تنجح عملية التوعية المرورية لا بد من إتخاذ بعض الإجراءات العملية ،كالقائمين بهذه العملية والجمهور المستهدف ومضمون الرسالة الإعلامية لبرامج التوعية.

"أ- **الجهة المسؤولة عن إعداد برامج وخطط التوعية المرورية:** يخطئ من يظن أن الإدارات المرورية وحدها المسؤولة عن إعداد و تنفيذ برامج التوعية المرورية ،صحيح أنها

1-الهاشمي بن بوزيد بوطالب ،مرجع سابق،ص11.

تلعب الدور الأكبر في ذلك لما تملكه من خبرة واسعة في هذا المجال إلا أن لا يعني أن هنالك جهات أخرى مسؤولة من واجبها المشاركة في هذه العملية مثل وزارة التربية والتعليم ،والتعليم العالي،وزارة البيئة ،الإذاعة التلفزيون والهيئات ،والجمعيات الأهلية التي تعنى بالعملية المرورية والبلديات ومراكز تدريب السواق والجهات التطوعية"[1]، مثل جمعيات الوقاية والسلامة المرورية ،والمركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق.

"**ب- تحديد الجمهور المستهدف بالتوعية المرورية:** ليس شرطا أن تكون التوعية المرورية موجهة لجمهور كبير ،بل يفضل أن تكون التوعية موجهة لجمهور صغير أو أن تكون تركز على مجموعات صغيرة يتم التوجه إليها حسب أهمية المشكلة لهذه الجماهير وفق معايير خاصة لعملية تجزئة الجماهير، وأن أحد أهم أسباب فشل الحملات التوعوية الإعلامية كونها توجه إلى جمهور كبير جدا يصعب على المرسل تحديد خصائصه وكيفية الدخول إليه، ومن أهم حملات التوعية هي الإقناع وهي من أصعب الحملات تطبيقا نظرا لحاجاتها لتنظيم وتصميم دقيقين ،ويهدف هذا النوع إلى تغيير إتجاهات سلوك المتلقين وتدعيمها وتعزيزها حتى لا تضعف ،وتنشد حملات الاقناع تغيير السلوك الذي تتبع تغيير الإتجاه ،وتصبح فاشلة إذا لم تحقق هذين الهدفين معا، ويشمل هذا النوع جميع مناحي الأنشطة الإنسانية ،ويحتاج إلى دقة وتنظيم "[2]. فالجمهور المتلقي هو القائم بالحوادث والضحية والمتضرر في نفس الوقت ، لذلك وجب تقسيم الجمهور المستهدف بالتوعية المرورية إلى :

" - المواطنين بكافة شرائحهم.
- الأسرة بكافة أفرادها (السائق ،الراكب، والمشاة).
- المدرسة (المعلم و الطالب ).
- الكليات و الجامعات (الطلبة و المدرسين ).
- المؤسسات و الدوائر الرسمية.
- الهيئات و الجهات التطوعية غير الرسمية"[3]

---

1- مال الله الصادري ، مرجع سابق،ص03.

2 - عبد الله حامد عبد الله خلف، مرجع سابق ، ص 65.

3 – مال الله الصادري ، مرجع سابق، ص04.

**ج – مضمون الرسالة الإعلامية للبرامج و الحملات التوعوية:**"إن مضمون الرسالة الإعلامية وحملات التوعية المرورية، يلعب الدور الأساسي في نجاح هذه العملية وفشلها، فهي تتضمن الأفكار التي تريد الجهة المسؤولة عن حملة التوعية ،إيصالها إلى الجمهور المستهدف وإقناعه بها ،ولذلك فإن من المهم أن تقوم هذه الجهة بالدراسة المتأنية والمعمقة لهذه الأفكار وتبسيطها وجعلها مقبولة ،وغير مملة (كلما كان قصر مضمون الرسالة كانت أكثر قبولا لدى الجمهور المستهدف) ،وكذلك لابد من ذكر أن مضمون الرسالة يجب أن يتوافق مع الوسيلة التي سيتم إيصالها عن طريقها إلى الجمهور المستهدف، فالرسالة تختلف بين الإذاعة والتلفاز والصحف والتوعية المدرسية وغيرها. فالوسائل المستخدمة في إيصال رسائل الحملات التوعوية المرورية يجب أن تتلاءم مع مضمون هذه الرسائل ولذلك فإنه من الواجب على الجهات المسؤولة عن تنظيم حملات التوعية المرورية ، أن تدرس وتختار بعناية الوسائل التي سيتم إستخدامها في إيصال مضمون رسالة التوعية المرورية إلى الجمهور المستهدف ونشرها بطريقة مقنعة للجميع، حتى تؤدي الغرض التى وضعت من أجله وهو بشكل أساسي التخفيف من الحوادث المرورية ونتائجها ،وقد تكون وسائل إيصال رسائل التوعية المرورية من خلال الإذاعة أو التلفاز أو الصحف بشتى أنواعها وقد تكون من خلال مناهج مرورية مدرسية وجامعية "[1]. وغيرها من الوسائل كالحملات و المحاضرات وخطب المساجد والندوات و المؤتمرات ...إلخ.

**خلاصة الفصل :**

إن تفاقم ظاهرة حوادث المرور وتزايدها في الجزائر راجع لعدة أسباب و عوامل أدت لعدم التحكم في الظاهرة لذلك وجب إتخاذ إستراتيجية محددة في عملية التوعية المرورية كحل للتقيل من نسبة الضحايا والتوعية تكون في إطار تنظيمي ليكون لها مفعول إيجابي عند السائقين و المشاة على حد سواء ،و ذلك من خلال تبني الجهات و الأطراف المعنية بهذه العملية و لعل الجمعيات من بين أبرز الهيئات التي لابد لها من الإهتمام بعملية التوعية المرورية للحد من ظاهرة حوادث المرور .

1 – مال الله الصادري ، مرجع سابق، ص05 .

# الباب الثاني الجانب الميداني للدراسة

**الفصل الخامس: تحليل البيانات والنتائج**

1.5.تحليل البيانات العامة

2.5.تحليل بيانات الفرضية الأولى

3.5.تحليل بيانات الفرضية الثانية

4.5.تحليل بيانات الفرضية الثالثة

5.5.عرض و تحليل المقابلات

6.5.تحليل نتائج الفرضيات

7.5.الاستنتاج العام

**الفصل الخامس:تحليل بيانات و نتائج الدراسة**

يتعلق هذا الفصل بالجانب الميداني من الدراسة فبعد التطرق إلى الموضوع من جوانبه النظرية ومحاولة الإحاطة ببعض محاوره ، ككل دراسة سنحاول عرض المعطيات المتحصل عليها من خلال توزيعنا لإستمارة البحث وعرض الجداول ومحاولة قراءتها وتحليلها للوصول إلى صحة الفرضيات من عدمها وكذلك تحليل النتائج والخروج باستنتاج عام عن الدراسة .

**1.5. تحليل البيانات العامة :**

**جـدول رقـم (10) : توزيـــع المبحوثيـن حسـب السـن و الجنـس .**

| الجنس / السـن | ذكـــــر | | أنثـــــى | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| [ 18-24 ] | 103 | 23.04 | 15 | 19.23 | 118 | 22.47 |
| [ 24-30 ] | 227 | 50.78 | 19 | 24.35 | 246 | 46.85 |
| [ 30 -35 ] | 117 | 26.17 | 44 | 56.41 | 161 | 30.66 |
| المجمـوع | 447 | 100 | 78 | 100 | 525 | 100 |

من خلال قرأتنا للجدول أعلاه إن اعلى نسبة للمبحوثين نجدها عند عنصر الفئة العمرية ما بين [ 24 – 30[ بنسبة 46.85 % مقسمين على الجنسين على النحو التالي 50.78 % ذكور و 24.35 % إناث ام النسبة الثانية للفئة العمرية [ 30 -35 ] قدرت ب 30.66 %

موزعين بنسبة 56.41 % إناث و26.17 % ذكور ، أما النسبة الأخيرة فقدرت ب 22.47 % تتراوح مابين [ 18 –24[ ومنه نستنتج أن العنصر الذكوري أكثر إنخراطا في الجمعيات من هذا النوع أما الإناث فنجدهم أكثر إنخراطا في الجمعيات النسوية والمهتمة بالمرأة و ترقية الفتاة.

**جـدول رقـم (11) : توزيـــع المبحوثيـن حسـب المستـوى التعليمـــي .**

| المستـوى التعلـيـمـي | ك | % |
|---|---|---|
| أمـــــــــي | / | / |
| إبتدائـــــــــي | 3 | 0.57 |
| متوســـــــط | 15 | 2.85 |
| ثـــانـــــوي | 189 | 36 |
| جـــامـعـــي | 318 | 60.57 |
| الـمجمـــــوع | 525 | 100 |

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المستوى التعليمي للمبحوثين يتأرجح بين الجامعي و الابتدائي فأكثر نسبة نجدها عند الجامعيين بنسبة 60.57 % يليه المستوى الثانوي بنسبة 36% أما المستوى المتوسط فقدر بنسبة 2.85 % و 0.57 % نجدها عند ذوي المستوى الابتدائي .و منه نستنتج أن نسبة الجامعيين هم الأكثر انخراطا في الجمعيات لوجود وعي بالانتماء للجمعيات و الاحتكاك بالتنظيمات الموجودة في المجتمع المدني .

**جـدول رقـم (12): توزيـــع المبحوثيـن حسـب الحالـــة العائـلـيـة .**

| الحالــة العائـلـيـــة | ك | النسبة |
|---|---|---|
| أعـــــــزب | 300 | 57.14 |
| مـــتـــــزوج | 223 | 42.47 |
| مطـــلـــــق | 02 | 0.38 |
| الـمجمـــــوع | 525 | 100 |

يبين الجدول رقم 12 الحالة العائلية للمبحوثين حيث نجد أكبر نسبة عند العزاب ب 57.14 % تليها نسبة 42.47 % متزوجين أما نسبة 038 % فهم مطلقين. ومنه نستنتج أن المهتمين بالإنخراط والعمل الجمعوي نجده عند فئة العزاب وبإعتبار معظم المبحوثين نجدها طلبة جامعين فإنهم عزاب و هذا ما نلاحظه في الجدول الموالي .

**جـدول رقـم (13) : توزيـــع أفـراد العينـــة حسـب المهنـــــة .**

| المـهـنـــــة | ك | % |
|---|---|---|
| طـــالـــــب | 297 | 56.57 |
| مـــــوظـــف | 201 | 38.28 |
| أعمـــــال حـــرة | 20 | 3.80 |
| بطـــــــال | 07 | 1.33 |
| الـمجمـــــوع | 525 | 100 |

يبين الجدول المهنة التي يزاولها أفراد العينة حيث قدرت أعلى نسبة عند الطلبة ب 56.57% و تليها نسبة 38.28% موظفين ثم نسبة 3.80% نجدها عند من يزاولون أعمال حرة و نسبة 1.33 % عند البطالين .و منه نستنتج أن نسبة الطلبة هم الأكثر إنخراط في الجمعيان فهم طلبة جامعين بمستوى الماجستير و الدكتوراه او طلبة التكوين المهني و غيرها و ذلك لأن العديد من الحملات التحسيسية تكون لهذه المؤسسات و الطالب يكون أكثر وعيا أما الفئات الأخرى كالبطالين أو الأعمال الحرة فيقل إهتمامهم بمثل هذه النشاطات بدافع عدم وجود الوقت أو عدم الإهتمام .

**جدول رقم (14): توزيع أفراد العينة حسب ملكية السيارة .**

| ملكية السيارة | ك | % |
|---|---|---|
| **ملك خاص** | **270** | **51.42** |
| **مهنية** | **38** | **7.23** |
| **أخرى** | **217** | **41.33** |
| **المجموع** | **525** | **100** |

يبين الجدول توزيع المبحوثين حسب ملكية السيارة حيث نجد أن نسبة 51.42% لهم سيارات خاصة أما 41.33% فنجد أن لهم سيارات الأهل أو الأصدقاء أما 7.23% فلهم سيارات مهنية ، و منه نجد أن معظم المبحوثين يملكون سيارات خاصة بهم رغم أن معظمهم طلبة لكن بما أن الجزائر أصبحت منفتحة على سوق السيارات فإنه أصبح من السهل إقتناء سيارة . وما يهمنا نحن هو أن المبحوثين يمارسون السياقة و لديهم رخصة فإذا

لم يكن لديه سيارة خاصة فهو يستطيع أن يمارس السياقة من خلال كراء السيارة أو اقتنائها من الأصدقاء أو الأهل أو تكون السيارة خاصة بالوظيفة أو المهنة .

**جـدول رقـم (15): توزيـــع المبحوثيـــن حســـب ارتكـــابهم لحـــادث مرور .**

| ارتكـــــاب الحـــادث | ك | % |
|---|---|---|
| نـعـــم | 113 | 21.52 |
| لا | 412 | 78.47 |
| الـمجمـــــوع | 525 | 100 |

يبين الجدول إرتكاب المبحوثين لحادث المرور على الأقل فكانت نسبة 78.47 % لم يرتكبوا حادث مرور، أما 24.52 % قد إرتكبوا حوادث و الجدول الموالي يبين نوع الحوادث المرتكبة

**جـدول رقـم (16): توزيـــع المبحوثيـــــن حسـب نـوع الحـــــادث.**

| ملكيـــة السيـــــارة | ك | % |
|---|---|---|
| مـــــــــادي | 83 | 73.45 |
| جســـــــــدي | 12 | 10.6 |
| مـادي و جـسـدي | 18 | 15.92 |
| الـمجمـــــوع | 525 | 100 |

يبين الجدول أن المبحوثين على أنهم ارتكبوا حوادث مرور في الجدول السابق على أن 73.45% كان الحادث ماديا و 15.92% الحادث مادي و جسدي ، أما 10.6% كانت جسدي .ومنه نستنتج أن أكبر عدد من المبحوثين المرتكبين لحوادث مرور كان مادي .

**جدول رقم (17): توزيع المبحوثين حسب الطرف الأخر في الحادث .**

| الطرف الأخر في الحادث | ك | % |
|---|---|---|
| مركبة أخرى | 56 | 49.55 |
| مشاة | 22 | 19.46 |
| حيوان | 02 | 1.76 |
| عمود أو شجرة | 27 | 23.89 |
| أخرى | 06 | 5.30 |
| المجموع | 113 | 100 |

الجدول يبين أفراد العينة الذين قاموا بحوادث المرور والطرف الثاني في الحادث،حيث حددت نسبة 49.55% أن الحادث كان مع مركبة أخرى أما 23.89% فكان الحادث مع شجرة أو عمود ،أما الحادث الذي كان مع مشاة فكان بنسبة 19.46% أما مع الحيوانات فكان بنسبة 1.76%،وهناك نسبة 5.30% فكان السبب انزلاق السيارة أو أسباب طبيعية كالجليد الأمطار وغير ذلك ومنه نرى أن أكبر نسبة من المبحوثين الذين قاموا بحادث مرور كان الطرف الأخر فيها مركبة .

**جـدول رقـم (18): توزيـــع المبحـــوثيـن عن فتـرة ارتـــكـــــاب الحـــادث .**

| فـتـــــرة ارتـكـاب الحـــادث | ك | % |
|---|---|---|
| **قبل الانخراط في الجمعية** | **87** | **76.99** |
| **بعد الانخراط في الجمعية** | **26** | **23** |
| **الـمجمـــــــوع** | **113** | **100** |

يبين هذا الجدول توزيع المبحوثين الذين قاموا بالحادث إما قبل أو بعد الالتحاق بالجمعية فنسبة 76.99% قد ارتكبوا الحادث قبل الانخراط في الجمعية أما 23% فكان بعد الانخراط في الجمعية ومنه نستنتج أن يكون للجمعية دور في تنمية وعي مروري لدى المنخرطين فيها

**2.5 الفرضية الأولى : تعمل الجمعيات على غرس ثقافة مرورية لدى السائقين الشباب المنخرطين في الجمعية من خلال العمليات والنشاطات التحسيسية لتنمية وعيهم المروري.**

**الجدول رقم(19): توزيع المبحوثين حسب التوجه نحو النشاطات التوعوية التي تقوم بها الجمعية**

| التوجه للنشاطات | التكرارات | % |
|---|---|---|
| **دائـمـا** | **309** | **58.85** |
| **أحيـانـا** | **83** | **15.8** |
| **أبـــدا** | **133** | **25.33** |
| **المجمـوع** | **525** | **100** |

ملاحظة :نقصد بهذه الاختيارات أن دائما هو عدم الانقطاع على التوجه للنشاطات أما أحيانا فبين الذهاب وعدم الذهاب في مرة أخرى،أما أبدا فنقصد عدم التوجه للنشاطات تماما يبين الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب توجههم وحضورهم للنشاط الخاصة بالتوعية المرورية التي تقوم بها الجمعية المنخرطين بها، حيث بين الجدول أن أعلى نسبة تتوجه

بصفة دائمة لمثل هذه النشاطات بنسبة 58.85 %، تليها نسبة المنخرطين الذين لا يتوجهون أبدا إلي هذه النشاطات وذلك بنسبة 25.33 %، وأخر النسبة المقدرة ب 15.8 % أحيانا ما يحضرون النشاطات الخاصة بالتوعية المرورية أي يحضرون مرات و اخري لا يحضرون ، ومنه نستنتج أن أغلبية المنخرطين يحضرون النشاطات التي تقوم بها الجمعية الخاصة بالتوعية المرورية .

**الجدول رقم (20): توزيع المبحوثين حسب النشاط الذي يتوجهون إليه.**

| نوع النشـــاط | ك | % |
|---|---|---|
| **الندوات و الأيام الدراسية** | **213** | **20.07** |
| **زيارة المرضى** | **197** | **18.56** |
| **الحملات التطوعية** | **117** | **11.02** |
| **الحملات التحسيسية** | **212** | **19.98** |
| **جمع التبرعات** | **72** | **6.78** |
| **الحفلات الفنية** | **13** | **1.22** |
| **الندوات التكوينية** | **47** | **4.42** |
| **المخيمات** | **117** | **11.02** |
| **أخرى** | **73** | **6.88** |
| **المجموع** | **1061** | **100** |

ملاحظة : إختيار المبحوثين لأكثر من إقتراح .

يبين الجدول نوع النشاط الذي يتوجه إليه المبحوثين و نجد أن اكبر نسبة نجدها عند المتوجهين للندوات والأيام الدراسية بنسبة 20.7% تليها الحملات التحسيسية بنسبة 19.98% ثم زيارة المرضى بنسبة 18.56% أما الحملات التطوعية والمخيمات فيتوجه إليها بنفس النسبة و هي 11.02% يأتي بعدها جمع التبرعات بنسبة 6.78% لأن معظم الجمعيات لا تعتمد على التبرعات في نشاطاتها أما نسبة 1.22% فتتوجه إلى الحفلات الفنية غير ان معظم الجمعيات المدروسة لا تركز على هذه الحفلات . أما 6.88% فإنهم صرحوا أنهم يتوجهون إلى المعارض المختلفة . ومنه نستنتج أن معظم المبحوثين يركزون اهتمامهم على الندوات و الأيام الدراسية و الحملات التحسيسية لأنها من النشاطات الأكثر استغلالا والأكثر تداول بين الجمعيات في نشر حملاتها التوعوية ،كما أن زيارة المرضى لها النصيب في ذلك حيث يتم زيارة المرضى في المستشفيات و مراكز إعادة التأهيل الخاص بالإعاقة خاصة الناتجة عن حوادث المرور (مركز تقصراين).

**جـدول رقـم (21): التوجه للنشاط الخاصة بالتوعية المرورية وعلاقتها بارتكاب حوادث المرور بعد الانخراط في الجمعية .**

| ارتكاب الحادث / التوجه للنشاط | نعـــم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| دائـمـا | 08 | 7.07 | 301 | 73.05 | 309 | 58.85 |
| أحيـانـا | 08 | 7.07 | 75 | 18.2 | 83 | 15.8 |
| أبـــدا | 97 | 85.84 | 36 | 8.73 | 133 | 25.33 |
| المجمـوع | 113 | 100 | 412 | 100 | 525 | 100 |

يبين الجدول علاقة توجه المبحوثين للنشاط و علاقته بارتكاب حوادث المرور فتبين لنا أن نسبة 58.85% يتوجهون دائما إلى النشاط التي تقوم بها الجمعية موزعين على نسبة 73.05% لم يرتكبوا حادث مرور أما 07.07% ارتكبوا حادث المرور، أما نسبة 15.80 % فأحيانا ما يتوجهون إلى النشاطات بحيث نسبة 18.2% لم يرتكبوا الحادث أما 07.07 % منهم ارتكبوا حادث المرور، أما 25.33 % لا يتوجهون أبدا إلى هذا النوع من نشاطات الجمعية، فكان مجموع 08.73% ممن لم يرتكبو حادث المرور، أما 85.84 % فقد إرتكبوا حادث المرور، ومنه نستنتج أن المتوجهين إلى النشاطات التي تقوم بها من عمليات التوعية و التحسيس سواء داخل الجمعية أو خارجها فإنهم لم يرتكبوا حوادث المرور، لأن هذه العملية تزيدهم توعية و حرص من مخاطر حوادث السير.

**علاقة التوجه لنشاطات الجمعية التوعوية و ارتكاب حوادث مرور**

| المتغير المستقل | المتغير التابع | قيمة $x^2$ المحسوبة | قيمة $x^2$ المجدولة | درجة الحرية | نسبة الدلالة | الإرتباط |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إرتكاب حوادث المرور | التوجه لنشاطات الجمعية | 277.31 | 05.99 | 2 | 0.05 | هناك ارتباط |

يبين لنا الجدول أن هناك إرتباط بين التوجه المستمر و الدائم للنشاطات التوعوية التي تقوم بها الجمعية و إرتكاب حوادث المرور.

**الجدول رقم (22): توزيع المبحوثين حسب احترامهم لقانون المرور قبل انخراطهم في الجمعية.**

| احتـــــرام الـقـانـون | ك | % |
|---|---|---|
| نـعـــــم | 413 | 78.66 |
| لا | 112 | 21.33 |
| الـمجمـــــوع | 525 | 100 |

كما يبين الجدول هذا أن نسبة 78.66% من المبحوثين كانوا يحترمون قانون المرور قبل الانخراط في الجمعية ، أما 21.33% فكانوا لا يحترمون القانون إلى حد ما، باستعمالهم للهاتف النقال أو عدم استعمال حزام الأمن في الليل أو عندما لا يكون هناك حاجز أو تجاوز السرعة المطلوبة. وهذا ما يبينه الجدول الأتي.

**الجدول رقم (23): توزيع المبحوثين حسب المخالفات التي كان يرتكبها قبل الإنخراط في الجمعية .**

| الـمخـالـفـــات | ك | % |
|---|---|---|
| التجاوز الخطير | 22 | 19.64 |
| السرعة | 37 | 33.03 |
| عدم استعمال حزام الأمن | 18 | 16.07 |
| استعمال الهاتف النقال | 35 | 31.25 |
| المجموع | 112 | 100 |

يبين الجدول الأتي نوع المخالفات التي كان يرتكبها المبحوثين قبل الإنخراط في الجمعية ،فنجد من بين مخالفاتهم السرعة بنسبة 33.03% تليها نسبة 31.25% يستعملون الهاتف

النقال، أما 19.64% فالمخالفات التي كانوا يقومون بها هو التجاوز الخطير، أما 16.07% فكانوا لا يستعملون حزام الأمن بصفة دائمة. و منه نستنتج أن أكبر نسبة للمخالفات التي كان يرتكبها المبحوثين هو السرعة التي تعتبر من إحدى السباب الرئيسية لحوادث المرور كذلك لأنها العينة فئة الشباب التي يكثر عندها الحماسةوالجرأة والمغامرة .

**الجدول رقم(24): توزيع المبحوثين حسب قيامهم بتفحص السيارة قبل سياقتها .**

| تفحص السيارة | ك | % |
|---|---|---|
| دائما | 244 | 46.47 |
| أحيانا | 102 | 19.42 |
| أبدا | 179 | 34.09 |
| المجموع | 525 | 100 |

ملاحظة :نقصد بهذه الاختيارات أن دائما يقوم بتفحص السيارة أما أحيانا فتدل على التذبذب في تفحص السيار و ابدا تدل على عدم تفحص السيارة مطلقا.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 46.47% من أفراد العينة يقومون بتفحص السيارة قبل قيادتها بصفة دائمة، أما 34.09% فإنهم لا يقومون بهذا الإجراء الروتيني أبدا، أما 19.42% فأحيانا ما يقومون بتفحص المركبة و يمكن إرجاع ذلك كون نسبة 41.33% من أفراد العينة لا يملكون سياراتهم الخاصة لذلك فإنهم لا يهتمون بمعاينة السيارة رغم أنه إجراء روتيني مهم و هام لسلامتهم وسلامة الغير .

**الجدول رقم (25) :توزيع المبحوثين حسب إستخدام حزام الأمن عندما لا تكون مراقبة أمنية**

| احتـــــرام الـقـانـون | ك | % |
|---|---|---|
| نـعـــــم | 518 | 98.66 |
| لا | 07 | 1.33 |
| الـمجمـــــوع | 525 | 100 |

يوضح الجدول إستعمال أفراد العينة لحزام الأمن دون وجود رقابة أمنية ف 98.66% أقروا أنهم يستعملونه رغم غياب المن أما 1.33% فلا يستعملونه عند غياب رجال الأمن و منه نستنتج أن السائقين أصبحت لديهم ثقافة إستعمال حزام الأمن لأنه أصبح إجباري و يعاقب عليه القانون و أصبح ضرورة لابد أن يتقيد به السائق و الراكب .

**الجدول رقم (26): توزيع المبحوثين حسب احترام مسافة الأمان .**

| احـتـرام المسـافـــة | ك | % |
|---|---|---|
| دائـــمـــا | 217 | 41.33 |
| أحـيـانـــا | 188 | 35.80 |
| أبـــــدا | 120 | 22.85 |
| المجموع | 525 | 100 |

ملاحظة :نقصد بهذه الاختيارات أن دائما يقوم المبحوث باحترام مسافة الامان أحيانا فبين أن احترام المسافة يكون في بعض المرات أخرى لا،أما أبدا فنقصد إحترام المسافة تماما.

يبين الجدول نسبة احترام المبحوثين لمسافة الأمان عن مسافة المركبة فنجد 41.33% يقومون بهذا الإجراء بصفة دائمة أما 35.80 % فأحيانا ما يتركون مسافة الأمان أما 22.85 % فلا يقومون بذلك .ونستنتج أن معظم المبحوثين يقومون باحترام مسافة الأمان ، أما البعض فلا يفعلون و يرجع ذلك إلى الاستهتار و الاستهزاء ببعض إجراءات السلامة مما يتسبب في وقوع حوادث مرور.

**الجدول رقم (27): توزيع المبحوثين حسب استخدامهم السرعة القانونية المطلوبة.**

| احتـــــرام الســرعة | ك | % |
|---|---|---|
| نـعـــــم | 273 | 52 |
| لا | 252 | 48 |
| الـمجمـــــوع | 525 | 100 |

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين يحترمون السرعة المطلوبة بنسبة 52% أما 48% فلا يحترمونها و هذا يدل أن حتى المنخرطين في الجمعيات هناك من لا يحترم القانون .

و الجدول الموالي سيبين العلاقة بين احترام السرعة المسموحة في قانون المرور والتوجه إلى الحملات التحسيسية التي تقوم بها الجمعية .

**الجدول رقم (28):العلاقة بين إحترام السرعة القانونية عند السياقة والتوجه للحملات التحسيسة.**

| احترام السرعة / التوجه للحملات | نعـــــم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| دائما | 218 | 79.85 | 91 | 36.11 | 309 | 58.85 |
| أحيانا | 37 | 13.55 | 46 | 18.25 | 83 | 15.8 |
| أبدا | 18 | 6.59 | 115 | 45.63 | 133 | 25.33 |
| المجمـوع | 273 | 100 | 252 | 100 | 525 | 100 |

يبين الجدول توزيع المبحوثين حسب و توجههم للحملات التحسيسة و علاقتها بإحترام السرعة القانونية حيث يبين أن أكبر نسبة من المبحوثين المقدرة ب58.85 % يتجهون إلى الحملات التحسيسية التي تقوم بها الجمعية بصفة دائمة موزعين على 79.85 % يحترمون السرعة القانونية ،أما نسبة 36.11% فلا يحترمون السرعة القانونية عند السياقة ، رغم توجههم الدائم إلى الحملات التحسيسة و التوعوية ، أما نسبة 25.33 % فلا يتوجهون أبدا إلى الحملات موزعين على نسبة 45.63 % لا يحترمون السرعة القانونية أما نسبة 6.59 % فيحترمون السرعة القانونية ،أما أدنى نسبة من المبحوثين فهم الذين يذهبون أحيانا ما يتوجهون إلى الحملات وذلك بنسبة 15.8% ، موزعين بنسبة 18.25 % من الذين لا يحترمون السرعة القانونية ، ونسبة 13.55% فيقومون باحترام السرعة القانونية عند قيادة المركبة. وعليه نستنتج أن الشباب المنخرطين في الجمعيات تزيد نسبة إحترامهم للقانون، كلما توجهوا إلى الحملات التحسيسية التي تقوم بها الجمعية لأن الشباب كلما كان لديهم

إهتمام بالحملات التحسيسية و يتوجهون إليها بصفة دائمة زاد وعيهم المروري و تبلور لديهم فكر و ثقافة مرورية تزيد من حرصهم على إحترام القانون ،فالجمعيات بهذه الحملات تعمل على غرس وعي مروري لدي المنخرطين الذين بدورهم يحاولون زرعه ونقله للأشخاص المحيطين بهم،و بذلك محاولة التقليل من حوادث المرور .

**حساب العلاقة بين إحترام السرعة القانونية عند السياقة و التوجه للحملات التحسيسة**

| المتغير المستقل | المتغير التابع | قيمة $x^2$ المحسوبة | قيمة $x^2$ المجدولة | درجة الحرية | نسبة الدلالة | الإرتباط |
|---|---|---|---|---|---|---|
| احترام السرعة القانونية | التوجه لنشاطات الجمعية التوعوية | 158.35 | 05.99 | 2 | 0.05 | هناك ارتباط |

هناك علاقة ارتباطية بين التوجه للنشاطات التي تقوم بها الجمعية و احترام القانون.

**الجدول رقم (29): توزيع المبحوثين حسب التجاوز في الخط المستمر**

| التجاوز في الخط المستمر | ك | % |
|---|---|---|
| نعم | 203 | 38.66 |
| لا | 322 | 61.33 |
| المجموع | 525 | 100 |

يبين الجدول أعلاه توزيع المبحوثين حسب التجاوز في الخط المستمر فكانت نسبة 61.33% لا يقومون بهذا الفعل أما 38.66% فيقومون بالتجاوز و ذلك بحجة العجلة أو لقضاء مصالح مهمة وغير ذلك ومنه نستنتج أن حتى المنخرطين في الجمعيات فيقومون بفعل مخالف للقانون رغم أن أكبر نسبة لا تقوم بذلك.

**الجدول رقم(30): توزيع المبحوثين حسب رد الفعل إذا أعاقه أحد في الطريق.**

| رد الفعل | ك | % |
|---|---|---|
| التجاوز | 471 | 58.87 |
| الانتظار حتى زوال العائق | 196 | 24.5 |
| النزول من السيارة و طلب فتح الطريق | 63 | 7.87 |
| الغضب من الأمر | 70 | 8.75 |
| المجموع | 800 | 100 |

ملاحظة : اختيار المبحوثين لأكثر من اقتراح واحد .

نلاحظ من خلال الجدول رد فعل أفراد العينة عند وجود عائق في الطريق ،فكانت أكبر نسبة هي تجاوز العائق بنسبة 58.87 % يليه نسبة الانتظار حتى زوال العائق ب 24.5 % أما من يكون رد فعله الغضب قدر نسبة 8.75 % أما 7.87 % فيكون رد فعلهم هو النزول و طلب فتح الطريق .

و منه نستنتج أن معظم المبحوثين لا يكترثون بالأمر بل يتجاوزون العائق و هذه من ضمن قلة الوعي و ثقافة التعامل في الطريق أثناء السياقة.

**الجدول رقم (31): توزيع المبحوثين حسب التصرف عند مصادفة حادث في الطريق**

| رد الفعل | ك | % |
|---|---|---|
| لا تبالي و تكمل الطريق | 116 | 10.08 |
| تنزل من السيارة للمساعدة | 301 | 26.17 |
| الاتصال بالأمن و الحماية المدنية | 418 | 36.34 |
| تقوم بالتصوير | 315 | 27.39 |
| المجموع | 1150 | 100 |

ملاحظة : اختيار المبحوثين لأكثر من اقتراح .

يبين الجدول أعلاه تصرف أفراد العينة عند مصادفتهم لحادث مرور في الطريق بنسبة 36.34% يقومون بالاتصال بالأمن و الحماية المدنية أما 27.39% فيقومون بالتصوير أما نسبة 26.17% ينزلون من السيارة ويقدمون المساعدة أما نسبة 10.08% فلا يبالون ويكملون الطريق فنستنتج من ذلك أن معظم المبحوثين يقومون بالاتصال بمصالح الأمن والحماية المدنية ،وهذا تصرف حضاري غير أن هناك من يتصرفون دون وعي كالتصوير لنشر الصور عبر مواقع التواصل الاجتماعي أما من يكملون الطريق فمعظمهم لديهم سيارات ومركبات مهنية .

**الجدول رقم (32): توزيع المبحوثين حسب المراقبة التقنية للسيارة .**

| رد الفعل | ك | % |
|---|---|---|
| حين يكون الوقت المطلوب | 497 | 94.66 |
| عندما يحدث عطب | 20 | 4.19 |
| عندما يطلب الميكانيكي ذلك | 08 | 1.52 |
| المجموع | 525 | 100 |

يوضح الجدول توزيع أفراد العينة حسب المراقبة التقنية للسيارة أو المركبة فصرح أن 94.66% أنه يكون في الوقت المطلوب أما 4.19% فصرح أنه حين يحدث عطب و1.52% فأقر أنه تكون المراقبة التقنية حين يطلب الميكانيكي ذلك ومنه نستنتج أن المبحوثين يرون أن المراقبة التقنية الدورية للسيارة مرتبطة فالوقت لأن عليها عقوبة قانونية .فرغم عدم امتلاك معظم المبحوثين للسيارة فإنهم يرون أنه تكون المراقبة التقنية حين يكون الوقت المطلوب وهذا ما يفسر لنا أن السائقين لديهم نفس النظرة في مجال المراقبة التقنية للسيارات مما يزيد من الضغط على مراكز المراقبة.

**الجدول رقم (33): توزيع المبحوثين حسب التوقف في إشارة قف عند خلو الطريق.**

| احترام إشارة قف | ك | % |
|---|---|---|
| دائما | 372 | 70.85 |
| أحيانا | 148 | 28.19 |
| أبدا | 05 | 0.95 |
| المجموع | 525 | 100 |

ملاحظة : نقصد بهذه الاختيارات أن دائما يحترم إشارة قف أما أحيانا فبين أنه يحترم إشارة قف في بعض الاحيان لا يحترمها و ابدا فهو لا يحترمها تماما.

يبين الجدول توزيع أفراد العينة المدروسة حسب التوقف عند إشارة قف إن كان الطريق خال فـ 70.85% أنهم يتوقفون دائما عند الإشارة أما 28.19% فأحيانا يتوقفون أما 0.95% لا يتوقفون أبدا عند خلو الطريق و منه نستنتج أن السائقين يتوقفون عند الإشارة حتى و إن كان الطريق خال وهذا يدل على وجود وعي من خطورة عدم التوقف عند الإشارة .

**الجدول رقم (34): توزيع البحوثين حسب تسهيل مهمة السائق الذي يريد التجاوز.**

| تسهيل مهمة السائق | ك | % |
|---|---|---|
| دائـــمـــا | 212 | 40.38 |
| أحـيـانـــا | 190 | 36.19 |
| أبـــــــدا | 123 | 23.42 |
| المجموع | 525 | 100 |

ملاحظة : نقصد بهذه الاختيارات أن دائما يسهيل مهمة السائق بصفة دائما أما أحيانا فبين أنه مرات يسهل المهمة أما في مرات أخرى فلا ، وأبدا تدل على عدم تسهيل مهمة السائقين الاخرين مطلقا.

يوضح الجدول توزيع المبحوثين حسب تسهيلهم لتجاوز السائقين الآخرين و40.38% من المبحوثين دائما يسهلون هذا التجاوز و36.19% أحيانا فقط يقومون بذلك ، أما 23.42% لا يسهلون التجاوز للسائقين الآخرين لذلك نجد في بعض الأحيان ازدحام .و منه نستنتج أن غالبا ما يسهل السائقين مهمة السائقين الآخرين في التجاوز و هذا من خلال اكتساب وعي من الجمعية التي ينتمي إليها .

**الجدول رقم(35):توزيع أفراد العينة حسب تنبيههم للسائقين الآخرين تجاه عائق لا يمكنهم رؤيته.**

| تنبيـــه السائقيـــن | ك | % |
|---|---|---|
| نـعـــــم | 398 | 75.80 |
| لا | 127 | 24.19 |
| الـمجمـــــوع | 525 | 100 |

يبين الجدول الموالي توزيع المبحوثين حسب تنبيههم للسائقين الآخرين إن وجد حاجز لا يمكن رؤيته فأقر 75.80 % من المبحوثين أنهم يقومون بتنبيه السائقين الآخرين أما 24.19 % فلا يقومون بذلك . ونستنتج أن رغم انتماء المبحوثين للجمعيات إلا أنهم يقومون بهذا التصرف الطائش .

**الجدول رقم(36):توزيع المبحوثين حسب احترام إشارات المرور إذا كانوا في عجلة.**

| احـتـرام اشارات المرور | ك | % |
|---|---|---|
| دائـــمـــا | 407 | 77.52 |
| أحـيـانـــا | 110 | 20.95 |
| أبـــــدا | 08 | 1.52 |
| المجموع | 525 | 100 |

ملاحظة:نقصد بهذه الاختيارات أن دائما يقوم باحترام اشارات المرور بصفة دائمة أما أحيانا فمرات يحترمها ومرات اخرى لا يحترمها أما أبدا فهو عدم احترام إشارات المرور إطلاقا.

يوضح الجدول توزيع أفراد العينة حسب احترام إشارات المرور إذا كان المبحوث على عجلة من أمره فنسبة 77.52% أقروا أنهم يحترمون دائما الإشارات أما 20.95% فأحيانا ما يحترمونها أما 1.52% فلا يحترمونها . و منه نستنتج أن معظم المنخرطين في الجمعيات يحترمون إشارات المرور و هذا راجع إلى زيادة الوعي لديهم .

**الجدول رقم (37): توزيع المبحوثين حسب استعمال المذياع أثناء السياقة.**

| استعمال المذياع | ك | % |
|---|---|---|
| نعم | 502 | 95.61 |
| لا | 23 | 4.38 |
| المجموع | 525 | 100 |

يوضح الجدول توزيع المبحوثين حسب استعمال المذياع أثناء السياقة فنجد 95.61% يستعملون المذياع أو المسجل أما 4.38% فلا يستعملونه أثناء السياقة.باعتبار المبحوثين شباب فهذه الظاهرة نجدها عند الفئة بكثرة والجدول الموالي يوضح صوت المذياع عند المستعملين له أثناء السياقة.

**الجدول رقم(38):توزيع أفراد العينة حسب صوت المذياع أو المسجل عند استعماله.**

| صوت المذياع | ك | % |
|---|---|---|
| منخفض | 297 | 59.16 |
| متوسط | 99 | 19.72 |
| مرتفع | 106 | 21.11 |
| المجموع | 502 | 100 |

يوضح الجدول توزيع المجيبين باستعمال المذياع أثناء السياقة و درجته حيث نسبة 59.16% يستعملون المذياع أو المسجلة بصوت منخفض ، أما 21.72% فالصوت يكون مرتفع ، أما 19.72% فيستعملون المذياع بصوت متوسط . و منه نستنتج أن المذياع يستعمل ولو بصوت منخفض لأن السائقين شباب ودائما يستعملونه كوسيلة للترقية والمتعة .

**الجدول رقم (39): توزيع المبحوثين حسب ما تمثل لهم السيارة .**

| تمثل السيارة للسائق | ك | % |
|---|---|---|
| وسيلة نقل و عمل | 501 | 36.27 |
| وسيلة تسلية و ترفيه | 183 | 13.25 |
| مكانه اجتماعية | 326 | 23.6 |
| وسيلة للتنافس مع الغير | 22 | 1.59 |
| جزء من هويتك الشخصية | 322 | 23.31 |
| أخرى | 27 | 1.95 |
| المجموع | 1381 | 100 |

ملاحظة :إختيار المبحوثين لأكثر من إقتراح

نلاحظ من خلال الجدول توزيع أفراد العينة حسب ما تمثل لهم السيارة حيث أقر 36.27% أنها تمثل وسيلة نقل و عمل أما 23.6% فيعتبرون المركبة مكانة اجتماعية أما 23.31% فيعتبرون السيارة جزء من هويته وشخصيته أما 13.25 فتمثل لهم وسيلة تسلية وترفيه و 1.59 % فتمثل لهم وسيلة للتنافس مع الغير أما 1.95% فلا تمثل لهم كل ذلك إلا أنها أله حديثة لابد من استغلالها لقضاء الأمور والمصالح في وقت قصير.ومنه نستنتج أن

هناك وعي في ما تمثل السيارة بالنسبة للمنخرطين للجمعيات وسيلة نقل وعمل وكذلك جزء من هويته الشخصية وهذا رأي معظم الجزائريين التي تمثل لهم السيارة شيء مقدس لا يمكن تجاوزه فهناك من ينعتها بالمرة (المرأة)- (المربوحة) وغيرها من الأسماء الرمزية التي تثمل جزء من شخصية السائق لا يسمح للآخرين بالاعتداء و تجاوزه . وهذا ما توصل أليه الأستاذ حمو بوظريفة في دراسته **أسباب حوادث المرور في الجزائر**،حيث توصل في دراسته أن السائق يتعامل مع سيارته من منطلق الرجولة و عدم الخضوع للسائقين الاخرين و هذا يدل على الذهنية و الثقافة المترسخة في ذهن السائقين الجزائرين .

**الجدول رقم(40):توزيع أفراد العينة حسب التصرف في حالة التعب عند قيادة السيارة .**

| عنـــــد التعـــــب | ك | % |
|---|---|---|
| تكمـــــل الطريـــــق | 478 | 91.04 |
| تتوقـــف للاستراحة | 47 | 8.95 |
| المجموع | 525 | 100 |

يبين الجدول توزيع أفراد العينة حسب التصرف الذي ينتهجونه أذا ما نال التعب منهم عند السياقة فنجد 91.04% يقرون أنهم يكملون الطريق أما 8.95% فيقومون بالتوقف للاستراحة و ذلك بحجة أن عدم وجود أماكن للراحة خاصة في الطريق السيار و الخوف من التعرض إلى الاعتداءات .أكيد أنه لابد من التوقف عند التعب لكن الظروف في معظم لا تكون متوفرة لذلك. ونستنتج أن هناك الكثير من السائقين من المنخرطين في الجمعيات لا يبالون بخطورة السياقة حتى في حالة التعب .

**الجدول رقم(41):توزيع المبحوثين حسب القيام بالمناورات في حفلات الزفاف والاحتفالات**

| القيام بالمناورات | ك | % |
|---|---|---|
| نعـــــم | 216 | 41.14 |
| لا | 309 | 58.85 |
| المجموع | 225 | 100 |

يبين الجدول مناورات التي يقوم بها أفراد العينة في حفلات الزفاف و الاحتفالات فأكبر نسبة لا تقوم بذلك بنسبة 58.58 % ، أما 41.14 % فيقومون بالمناورات . ومنه نستنتج أن الكثيرون لا يقومون بهذه المناورات باعتبار هناك ما لا يملك سيارة خاصة أو أنهم يعتبرون ذلك خطره كذلك ما يسمى في أوساط الشباب المناورات الهوليودية و ما يمسى ب démarrage américain و هو مجازفة خطيرة على الطريقة الهوليودية في إنطلاق السيارة يستعملها الشباب للفت الإنتباه والتقليد والمغامرة .

**الجدول رقم (42): توزيع أفراد العينة حسب قيادة السيارة دون رخصة.**

| قيادة السيارة دون رخصة | ك | % |
|---|---|---|
| نعـــــم | 17 | 3.23 |
| لا | 508 | 96.76 |
| المجموع | 525 | 100 |

تتراءى لنا من خلال الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب قيادة السيارة دون رخصة فأكبر نسبة لا تقوم بذلك ب 96.76 % أما 3.23 % فيقومون بالسياقة دون رخصة .

و نستنتج أن أفراد العينة و السائقين المنخرطين في الجمعيات لا يقومون بسياقة السيارة دون رخصة لأن القانون يعاقب على ذلك .

**الجدول رقم(43):توزيع المبحوثين حسب قيادة السيارة في الاتجاه المعاكس إذا أضطر**

| القيادة في الاتجاه المعاكس | ك | % |
|---|---|---|
| **نعـــــم** | **525** | **100** |
| **لا** | / | / |
| **المجموع** | **525** | **100** |

يبين الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب إمكانية قيادتهم للسيارة فالاتجاه المعاكس فكانت الإجابات بأنه 100% من المبحوثين لا يقون بهذا السلوك و يعتبرونه خطر على سلامتهم و سلامة الآخرين .

**الجدول رقــم (44): توزيـع المبحوثين حسب التصرف في حالة خلل في السيارة .**

| التصرف عند وجود خلل | ك | % |
|---|---|---|
| **إصلاحها بنفسك** | **103** | **19.6** |
| **تأخذها للميكانيكي** | **405** | **77.14** |
| **تستعين بأحد الأصدقاء** | **17** | **3.23** |
| **المجموع** | **525** | **100** |

يبين الجدول توزيع المبحوثين حسب التصرف الذي يقومون به عند وجود عطب في السيارة فأكبر نسبة تأخذ السيارة إلى الميكانيكي بنسبة 77.14% يليه نسبة 19.6% يقومون بتصليح السيارة بأنفسهم أما 3.23% يستعينون بالأصدقاء .

حسب العطب الموجود في السيارة فالعجلة مثلا لا تستدعي الميكانيكي و العديد من المبحوثين لا يملكون سيارة لكن يفضلون أخذ السيارة عند تعرضها لعطب إلى الميكانيكي ومنه نستنتج أن المنتمين للجمعيات يعتبرون أن عطب السيارة شيء مهم لابد أن يأخذ بعين الاعتبار .

**الجدول رقم (45): توزيع المبحوثين حسب الرد على الهاتف أثناء القيادة**

| الرد على الهاتف | ك | % |
|---|---|---|
| **ترد على المكالمة دون التوقف** | **239** | **45.52** |
| **تركن السيارة و ترد على المكالمة** | **247** | **47.04** |
| **لا ترد على المكالمة** | **16** | **3.04** |
| **استعمال أخر** | **23** | **4.38** |
| **المجموع** | **525** | **100** |

يمثل الجدول توزيع المبحوثين حسب الرد المكالمات الهاتفية أثناء القيادة والتصرف الذي يفعلونه فنسبه 47.04% يقومون بركن السيارة للرد على المكالمة أما 45.52% فيردون على المكالمة دون التوقف أما 3.04% فلا يردون على المكالمة أثناء القيادة أما 4.38% فأقروا أنهم يردون على المكالمات باستعمال السماعات أو رفع الصوت، ومنه نستنتج أن السائقين يقومون بالرد على المكالمات الهاتفية أثناء القيادة لكن معظمهم يركنون السيارة رغم

تقارب النسب مع من لا يوقفون السيارة وهذا يدل على وجود نوع من التوعية المرورية من خطورة استعمال الهاتف أثناء القيادة إضافة إلى تعرض السائق لعقوبة إن انتهج هذا التصرف .

**الجدول رقم (46): توزيع المبحوثين حسب التدقيق اختيار قطاع الغيار.**

| التدقيق في اختيار قطع الغيار | ك | % |
|---|---|---|
| نعم | 221 | 42.09 |
| لا | 304 | 57.90 |
| المجموع | 525 | 100 |

يبين الجدول توزيع المبحوثين حسب التدقيق في اختيار قطاع غيار السيارات فنسبة 57.90% لا يدققون في ذلك أما نسبة 42.09% فيقومون بالتدقيق في اختيار قطاع الغيار فربما يرجع ذلك لكون بعض المبحوثين لا يمكن سيارات خاصة .

و منه نستنتج أن لا يوجد وعي حول ضرورة اختيار قطاع الغيار الجيدة لأنها قد تسبب حوادث وهذا الموضوع لا تتناوله الجمعيات كسبب رئيسي في وقوع حوادث المرور .

**جـدول رقــم (47): علاقة الرد على الهاتف عند السياقة و إرتكاب حوادث المرور .**

| ارتكاب / الحادث / التوجه للنشاط | نعـــــم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| ترد على المكالمة دون توقف | 98 | 86.72 | 141 | 34.22 | 239 | 45.52 |
| تركن السيارة و ترد على المكالمة | 01 | 0.88 | 246 | 59.70 | 247 | 47.04 |
| لا ترد على المكالمة | 01 | 0.88 | 15 | 03.64 | 16 | 03.04 |
| تصرف أخر | 13 | 11.5 | 10 | 02.42 | 23 | 04.38 |
| المجمـوع | 113 | 100 | 412 | 100 | 525 | 100 |

يتبين من خلال الجدول العلاقة بين الرد على الهاتف المحمول أثناء السياقة وارتكاب حوادث المرور، حيث تبين لنا نسبة 45.52 % يردون على المكالمات الهاتفية دون توقيف السيارة ،منهم نسبة 86.72 % قاموا بحوادث مرور ، أما نسبة 47.04 % فإنهم يقومون بركن السيارة و الرد على المكالمات الهاتفية موزعين على 0.88 % ارتكبوا حوادث المرور ونسبة 59.7 %لم يرتكبوا حوادث مرور، أما 03.04 % فإنهم لا يردون على الهاتف ،فكان منهم نسبة 03.64 % لم يرتكبوا حوادث أما 0.88 % إرتكبوا حوادث ،أما نسبة 04.38 % فهم يستعملون طرق ووسائل أخرى عند الرد على المكالمات ، كالسماعات أو مكبر الصوت للهاتف موزعين بنسبة 11.50 % من هذه الفئة قد قاموا بحوادث مرور ، أما نسبة 02.42 % لم يرتكبوا حوادث ،و منه نستنتج أن إستعمال الهاتف النقال عند السياقة قد

يؤدي إلى إرتكاب حوادث مرور،خاصة إذا ما كان الاستعمال يدوي وبذلك ترك المقود ومحاولة التحكم بالسيارة بيد واحدة ،و منه عدم التحكم الجيد في المركبة و هذا قد يتسبب في انحراف السيارة وعدم التحكم فيها بشكل جيد ،كما أن الهاتف يشتت التركيز والانتباه و منه نلاحظ أن نسبة كبيرة من المبحوثين يحاولون عدم إستعمال الهاتف النقال أثناء القيادة لتجنب الوقوع في حوادث كما أن العقوبة القانونية التي يتعرض إليها السائق عند إستعمال الهاتف المحمول أثناء القيادة تجعل من السائقين يتجنبون هذا السلوك خوفا من العقوبة . غير أننا نلاحظ وجود وعي لدي المبحوثين حول هذا السلوك و انتهاج أساليب أكثر أمان وتحضر كركن السيارة أو إستعمال السماعات و هذا دليل على وجود وعي عند السائقين .

**علاقة الرد على الهاتف عند السياقة و إرتكاب حوادث المرور**

| المتغير المستقل | المتغير التابع | قيمة $x^2$ المحسوبة | قيمة $x^2$ المجدولة | درجة الحرية | نسبة الدلالة | الإرتباط |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إرتكاب حوادث المرور | الرد على الهاتف أثناء السياقة | 137.98 | 07.82 | 3 | 0.05 | هناك ارتباط |

**وجود علاقة ارتباطية بين الرد على الهاتف عند السياقة وإرتكاب حوادث المرور**

**جدول رقم (48):علاقة تصرف المبحوثين في حالة وجود خلل في السيارة وارتكابهم لحادث المرور.**

| إرتكاب حادث / التصرف عند وجود خلل بالسيارة | نعـــــم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| إصلاح السيارة بنفسه | 62 | 54.86 | 41 | 09.95 | 103 | 19.9 |
| أخذها للميكانيكي | 34 | 30.08 | 371 | 90.04 | 405 | 77.14 |
| يستعين بحد الأصدقاء | 17 | 15.04 | / | / | 17 | 3.23 |
| المجمـوع | 113 | 100 | 412 | 100 | 525 | 100 |

يبين الجدول أعلاه العلاقة بين تصرف المبحوثين عند وجود خلل او عطب بالسيارة وإرتكابهم لحوادث المرور ،حيث يظهر لنا الجدول ان نسبة77.17 % من المبحوثين يأخذون السيارة إلى الميكانيكي عند وجود خلل بها موزعين على نسبة 90.04 % لم يرتكبوا حاث مرور أما نسبة 30% فقد إرتكبوا حوادث من مجموع المبحوثين الذين يأخذون السيارة إلى الميكانيكي عند حدوث عطب بها ، تليها نسبة 19.6 % من مجموع المبحوثين الكلي يقومون بإصلاح السيارة بأنفسهم بحيث نسبة 54.86% قاموا بارتكاب حوادث مرور أما نسبة 9.95 % لم يرتكبوا حوادث مرور أخر نسبة هي 3.23 % يقومون بالإستعانة بأحد الأصدقاء لإصلاح السيرة حيث 15.04 % قاموا بحادث مرور و عدم وجود من لم يرتكب حادث في هذه الفئة .وعليه نستنتج أن إصلاح السيارة عند العطب يقي من الوقوع في حوادث المرور إن تم إصلاحها عند الميكانيكي أما محاولة إصلاح الأعطاب والخلل التي تقع في السيارة من طرف السائقين فإنه يزيد من إحتمال الوقوع في حوادث ، رغم ذلك فان

هناك أشخاص يحاولون إصلاح السيارة دون خبرة لو دراية عن المركبة ، ونجد أن العديد من السائقين قد يستهينون بالعطب و يعتبرونه بسيط لا يستدعي أخذ السيارة إلى الميكانيكي فيقوم بإصلاحها بنفسه أو الإستعانة بأشخاص لا يمتهنون الميكانيك ، مما قد يجعل من الخلل البسيط سببا في إرتكاب حوادث مميته.

وعليه فإن الإستعانة بالميكانيكي في إصلاح السيارة هو دليل على أن السائق ذو وعي و دراية بمخاطر اللإستهانة بمثل هذه الأمور.و إن المنخرطين في الجمعيات يزيد وعيهم بمثل هذه السلوكات من خلال عمليات التوعية و الممارسات اليومية .

**حساب العلاقة بين تصرف المبحوثين في حالة وجود خلل السيارة وارتكابهم لحادث المرور**

| المتغير المستقل | المتغير التابع | قيمة $x^2$ المحسوبة | قيمة $x^2$ المجدولة | درجة الحرية | نسبة الدلالة | الإرتباط |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إرتكاب حوادث المرور | التصرف في حالة خلل السيارة | 188.83 | 05.99 | 2 | 0.05 | هناك ارتباط |

**هناك علاقة ارتباطية بين التصرف في حالة وجود خلل بالسيارة وارتكاب حادث المرور**

**3.5 الفرضية الثانية : يؤثر المحيط الإجتماعي على إنخراط الشباب في الجمعيات لتنمية وعيهم المروري**

**الجدول رقم (49): توزيع أفراد العينة حسب طريقة تعرفهم بالجمعية .**

| كيفية التعرف على الجمعية | ك | % |
|---|---|---|
| عن طريق المعارض و النشاطات | 112 | 21.33 |
| عن طريق وسائل الإعلام | 15 | 2.85 |
| عن طريق الأصدقاء | 211 | 40.19 |
| عن طريق الجيران | 145 | 27.6 |
| عن طريق الأهل | 27 | 5.14 |
| صدفة | 15 | 2.85 |
| المجموع | 525 | 100 |

يبين الجدول توزيع المبحوثين حسب كيفية تعرفهم على الجمعية فكانت النسبة الأكبر عن طريق الأصدقاء بنسبة 40.19% تليها نسبة من تعرفوا على الجمعية عن طريق الجيران بنسبة 27.6% ثم نسبة 21.33% من تعرفوا على الجمعية عن طريق المعارض ام 5.14% تعرفوا على الجمعية عن طريق الأهل أما من تعرفوا على الجمعية المنخرط بها عن طريق وسائل الإعلام فكانت نسبة 2.85% مثلها مثل من تعرفوا على الجمعية عن طريق الصدفة ونستنتج أن المحيط الإجتماعي من أصدقاء وأهل هم من يساعدون على التعريف بالجمعية وإنخراط الأفراد فيها .

**الجدول رقم (50): توزيع المبحوثين حسب الأسباب الشخصية التي أدت لانخراطهم في الجمعية.**

| الأسباب الشخصية | ك | % |
|---|---|---|
| زيادة رصيدك المعرفي | 87 | 16.57 |
| تحسين المكانة الإجتماعية | 200 | 38.09 |
| تكوين صداقات | 12 | 2.28 |
| المساهمة في التوعية | 183 | 34.85 |
| أخرى | 43 | 8.19 |
| المجموع | 525 | 100 |

نستقرئ من الجدول توزيع المبحوثين حسب الأسباب الشخصية التي أدت بهم إلى الانخراط في الجمعية .فنسبة 38.09% أجابوا أنهم يريدون تحسين مكانتهم الاجتماعية يليها نسبة 34.85% تحاول المساهمة في التوعية المرورية أما نسبة 16.57% فيرون أسباب انخراطهم في الجمعية هو زيادة الرصيد المعرفي يليه نسبة 2.28% يرون أنها سبب لتكوين صداقات .لكن مما سبق الذكر وما نستنتجه أن بعض المبحوثين ليس لهم وعي مروري فكيف يساهم في نشر ذلك فمعظم أعضاء الجمعية تكون لديهم صداقات سابقة أولهم نفس الوظيفة أو من نفس الحي أو المنطقة.

**الجدول رقم(51): توزيع المبحوثين حسب وجود أفراد من العائلة لهم نشاط جمعوي**

| وجود أحد أفراد العائلة له نشاط جمعوي | ك | % |
|---|---|---|
| نعـــــم | 198 | 37.71 |
| لا | 327 | 62.28 |
| الـــمجـمـوع | 525 | 100 |

يبين الجدول توزيع المبحوثين حسب وجود أفراد من العائلة لديهم نشاط جمعوي فأكبر نسبة من المبحوثين صرحوا أن ليس لديهم أفراد من العائلة منخرطين في جمعيات بنسبة 62.28% أم نسبة 37.71% فلديهم أفراد من العائلة لديهم نشاط جمعوي .و منه نستنتج أن معظم المبحوثين ليس لديهم أفراد يزاولون نشاط جمعوي .

**الجدول رقم(52):جدول يبين أسباب الإخراط في الجمعية وعلاقتها بوجود أحد أفراد العائلة لديه نشاط جمعوي .**

| وجود أفراد من العائلة / أسباب الإنخراط في الجمعية | نعـــــم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| زيادة رصيدك المعرفي | 45 | 22.72 | 42 | 12.84 | 87 | 16.57 |
| تحسين المكانة الإجتماعية | 93 | 46.96 | 107 | 32.72 | 200 | 38.09 |
| تكوين صداقات | 06 | 03.03 | 06 | 01.83 | 12 | 02.28 |
| المساهمة في التوعية | 50 | 25.25 | 133 | 40.67 | 183 | 34.85 |
| أخرى | 04 | 02.02 | 39 | 11.92 | 43 | 08.19 |
| المجمـوع | 198 | 100 | 327 | 100 | 525 | 100 |

يتبين لنا من خلال الجدول علاقة وجود أحد أفرد العائلة ليه نشاط جمعوية وعلاقتة بأسباب إنخراط أفراد العينة في الجمعية ،حيت نجد ان نسبة 38.09 % أسباب إنخراطهم في الجمعية هو تحسين المكانة الاجتماعية موزعين على نسبة 46.96 %من مجموع أفراد العينة الذين لديهم أفراد من عائلتهم لديهم نشاط جمعوي،أما نسبة 32.72% فليس لديهم أحد أفراد العائلة منخرط في أي تنظيم جمعية ،يليه في الإتجاه العام نسبة 34.85% كان سبب إنخراطهم في الجمعية هو المساهمة في التوعية المرورية موزعين على نسبة 25.25% لديهم أحد افراد العائلة منخرط في جمعية ما ، غير ان نسبة 40.67 % ليس ليهم احد منخرط في جمعية ،تليه نسبة 16.75% غايتهم من الانخراط في الجمعية هو زيادة المعرفة، موزعين على نسبة 22.72 % لديهم أحد أفراد العائلة منتمي لإحدي الجمعيات ،أما نسبة 12.84 % ليس لديهم أحد منخرط ،بعدها تأتي نسبة 08.19 % لديهم غايات أخري كالاستفادة من الرحلات و الدورات الرياضية و الامتيازات التي تقدمها الجمعية للمنخرطين ،من نشاطات ترفيهية موزعين على نسبة 11.92 % ليس لديهم أحد من أفراد عائلتهم منخرط في أية جمعية ،و اخر نسبة هي التي كانت غايتها تكوين صداقات بنسبة 02.28 % موزعين على نسبة 01.83 % ليس لديهم أفرد من عائلتهم لديهم نشاط جمعوي ،ونسبة 03.03 % من مجموع الذين لديهم أحد أفراد عائلتهم منخرط في جمعية ما. وعليه نستنتج أن أسباب انخراط الشباب في الجمعيات متعددة ،و ليس بالضرورة أن يكون لديهم أحد أفراد عائلتهم لديه نشاط في جمعية ما،و أن من الأسباب المحفزة والتي تدفع بالشباب إلى ممارسة النشاط الجمعوي هو تحسين المكانة الإجتماعية والمساهمة في عملية التوعية المرورية ،لكن ليس من الضروري أن يكون من بين التحفيزات للانخراط في الجمعيات هو وجود شخص من العائلة يمارس النشاطات الجمعوية .فالشباب حاليا أصبح واعيا بضرورة الإنخراط في إحدى الجمعيات الفاعلة في المجتمع بغض النظر عن الأسباب الشخصية أو الذاتية بل تعدى ذلك ، فأصبح من ضمن الطموحات التي يسعى إليها الشباب

لتبلور فكر إجتماعي و سياسي عند هذه الفئة ، فالكثير من الشباب في ظل مواقع التواصل الاجتماعي و سهولة عملية الإتصال ،وخاصة الطلبة أصبحت لديهم رغبة في الإنخراط في جمعيات رسمية وتعدى ذلك إلى تكوين جمعيات خيرية ينشئها الشباب دون مساعدة او دعم من السلطات ، تحاول هذه المنظمات المستقلة خدمة المجتمع و أفراده ،من خلال عمليات التحسيس والتضامن والتآزر الإجتماعي وهذا ما يسمي بالوعي الإجتماعي في الممارسات. التضامنية والإنسانية والخيرية.

**الجدول رقم(53): توزيع أفراد العينة حسب رأيه في الإنخراط في الجمعيات**

| الانخراط في الجمعيات | ك | % |
|---|---|---|
| ضرورة اجتماعية | 217 | 41.33 |
| تحقيق أغراض شخصية | 193 | 36.76 |
| متنفس لك كشاب | 21 | 4 |
| ملء وقت الفراغ | 81 | 15.42 |
| أخرى | 13 | 2.47 |
| المجموع | 525 | 100 |

يبين الجدول توزيع أفراد العينة حسب رأيه السبب في انخراطه في الجمعية فأقر 41.33% كأعلى نسبة على أنها ضرورة اجتماعية تليها نسبة 36.76% صرحت أن السبب تحقيق أغراض شخصية أم 15.42% فإجابتهم كانت لملء الفراغ و نسبة 4% يعتبرون الجمعية متنفس له كشاب إما 2.47% فكانت إجابتهم هو كاكتساب معارف وتحسين وضعيته الاجتماعية من خلال ربط صداقات و معارف .ومنه نستنتج أن معظم المنخرطين في

الجمعيات يعتبرون ذلك ضرورة اجتماعية مع التطورات وتعقد مناحي الحياة .كما تتيح لهم أخذ مكانة اجتماعية ،في إطار المجتمع المدني،و تحقيق أغراض شخصية و ربط علاقات و معارف تخدم مصالحهم الشخصية ،مع الهيئات الحكومية و الأمنية و غير ذلك .

**الجدول رقم(54):توزيع المبحوثين حسب كفاية النشاطات التي تقوم بها الجمعية الخاصة بالتوعية المرورية.**

| نشاطات الجمعية كافية | ك | % |
|---|---|---|
| نعـــــم | 270 | 51.42 |
| لا | 255 | 48.57 |
| الـــمجـمـوع | 525 | 100 |

نلاحظ من خلال الجدول توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في كفاية النشاطات التي تقدمها الجمعية في التوعية المرورية فقدر نسبة 51.42% إنها كافية أما 48.57% فيرون أنها غير كافية . و منه نستنتج أن معظم المنخرطين في الجمعيات يرون أن النشاطات كافية رغم أن الفرق بينها و بين المقرين يغير ذلك ليس بكبير .

**الجدول رقم(55): توزيع أفراد العينة حسب مساهمتهم في نشاطات الجمعية.**

| المساهمـــة في نشاط الجمعية | ك | % |
|---|---|---|
| نعـــــم | 218 | 41.52 |
| لا | 307 | 58.47 |
| الـــمجـمـوع | 525 | 100 |

نلاحظ من خلال الجدول توزيع أفراد العينة حسب مساهمتهم في نشاطات الجمعية فاكبر نسبة ب 58.47% لا يساهمون في نشاطات الجمعية أما 41.52% فهم يساهمون في النشاطات و منه نستنتج ان هناك منخرطين لا يهتمون بنشاطات الجمعية باعتبارهم يرجعونها على أنها نشاط فرعي في الحياة اليومية .

**الجدول رقم (56): توزيع أفراد العينة حسب اطلاعهم على قانون الجمعية.**

| الاطلاع على قانون الجمعيات | ك | % |
|---|---|---|
| نعـــــم | 210 | 40 |
| لا | 315 | 60 |
| الـــمجـمـوع | 525 | 100 |

يمثل الجدول أعلاه توزيع المبحوثين حسب اطلاعهم على قانون الجمعيات فنسبة 60% لم يطلعوا على قانون الجمعيات أما نسبة 40% فهم مطلعون عليه . ومنه نستنتج أن معظم المنخرطين في الجمعيات لا يهتمون بالقانون فقط منخرطين دون الإطلاع على قانون الجمعيات رغم توفره في شبكة الإنترنت و في متناول الجمعيات.

**الجدول رقم (57): توزيع المبحوثين حول رضاهم عن النشاطات التي تقدمها الجمعية في مجال التوعية المرورية .**

| الرضى عن نشاطات الجمعية | ك | % |
|---|---|---|
| نعـــــم | 328 | 62.47 |
| لا | 197 | 37.52 |
| الـــمجـمـوع | 525 | 100 |

نلاحظ من خلال الجدول توزيع المبحوثين حسب رضاهم على النشاطات التي تقدمها الجمعية في مجال التوعية المرورية فكانت أكبر نسبة عند المحبين على أنهم رضوان على ما تقدمه الجمعية من نشاطات بنسبة 62.47% أما نسبة 37.52% فهم غير راضون على ما تقدمه الجمعية في مجال التوعية المرورية و هذا راجع كون بعض الجمعيات لا تجعل نشاط التوعية المرورية كنشاط أساسي بل نشاط ثانوي أو فرعي و ليس أساسي . ومن نستنتج ان حتى بعض الجمعيات الخاصة بالسلامة المرورية إلا أن نشاطاتها غير مرضية .

**الجدول رقم (58): توزيع المبحوثين حسب علاقتهم مع أفراد الجمعية المنخرط فيها.**

| العلاقة مع أفراد الجمعية | ك | % |
|---|---|---|
| سيئة | 13 | 2.47 |
| عادية | 347 | 66.09 |
| جيدة | 165 | 31.42 |
| المجموع | 525 | 100 |

نلاحظ من خلال الجدول نستقرئ توزيع أفراد العينة ،حسب علاقتهم بأفراد الجمعية فنجد اكبر نسبة أنهم أقروا أن 66.09 % العلاقة فيما بينهم عادية أما 31.42 % فأقروا أن علاقتهم مع أفراد الجمعية جيدة، أما نسبة 2.47 % فأجابوا ان العلاقات مع أفراد العينة سيئة ،وهذا راجع لكون بعض أعضاء الجمعية متسلطين ويحبون احتكار الأمور .ومنه نستنتج أن الجمعيات تخلق علاقات اجتماعية بين الأفراد المنخرطين ،وتكون علاقتهم عادية أو جيدة مما يزيد من إقبال الآخرين على الانخراط في هذه الجمعية .

**الجدول رقم (59): توزيع المبحوثين حسب علاقتهم مع رؤساء الجمعية.**

| العلاقة مع رؤساء الجمعيات | ك | % |
|---|---|---|
| سيئة | / | / |
| عادية | 407 | 77.52 |
| جيدة | 118 | 22.47 |
| المجموع | 525 | 100 |

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب علاقتهم مع رؤساء الجمعية، فأقروا أن 77.52% علاقتهم مع رؤسائهم في الجمعية عادية، أما 22.47% فعلاقتهم جيدة ولم يذكر أحد أن علاقته مع رؤساء الجمعية سيئة .و منه نستنتج أن المنخرطين في الجمعيات علاقتهم مستقرة على مرؤوسيهم لقوة إقناع رؤساء الجمعيات وتعاملهم العادي معهم

**الجدول رقم(60):توزيع المبحوثين حسب قيامهم بالاتصال بجمعيات أخرى .**

| الاتصال بجمعيات أخرى | ك | % |
|---|---|---|
| نعم | 458 | 87.23 |
| لا | 67 | 12.76 |
| المجموع | 525 | 100 |

يبين الجدول توزيع المبحوثين حسب قيامهم بالاتصال بالجمعيات الأخرى فنجد أن أكبر نسبة تعمل على الاتصال بالجمعيات الأخرى بنسبة 87.23% أما 12.76% فلا يقومون

بالاتصال بالجمعيات الأخرى ونجد أنه يتم الاتصال خاصة عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك ومنه نستنتج أن المنخرطين بالجمعيات يهتمون بالاتصال مع أعضاء جمعيات أخرى .

**الجدول رقم (61):توزيع المبحوثين حسب الاتصال بجمعيات ذات نفس نشاط الجمعية المنخرط بها.**

| الاتصال بجمعيات لها نفس نشاط الجمعية المنخرط بها | ك | % |
|---|---|---|
| نعـــــــم | 301 | 65.72 |
| لا | 157 | 34.27 |
| المجموع | 458 | 100 |

يبين الجدول توزيع المبحوثين المجيبين على أنهم يتصلون بجمعيات أخرى و هل تكون الجمعيات تمارس نفس النشاط الذي تمارسه الجمعية المنخرط فيها فتبين أن نسبة 65.72% يتصلون بجمعيات تهتم بنفس نشاط الجمعية أما 34.27% يتصلون بجمعيات أخرى ليس لها نفس النشاط. و منه نستنتج أن الأفراد المنخرطين في الجمعيات لهم اهتمام بالاتصال بأشخاص منخرطين بجمعيات أخرى خاصة الذين يمارسون نفس النشاط .

**الجدول رقم (62): توزيع المبحوثين حسب الاتصال بجمعيات ليس لها نفس النشاط.**

| الاتصـــال بجمعيات أخرى | ك | % |
|---|---|---|
| بـــيـئـيـــــة | 47 | 10.26 |
| ثقافـــــــيـــة | 83 | 18.12 |
| اجـتـمـاعـيـــة | 140 | 30.56 |
| سيـــــاسيـــة | 79 | 17.24 |
| علـمـيـــــة | 12 | 2.62 |
| تـربـــــويـــة | 60 | 13.10 |
| أخـــــــــرى | 37 | 8.07 |
| الـمجمـــوع | 458 | 100 |

يبين الجدول توزيع أفراد العينة الذين أجابوا أنهم يتصلون مع جمعيات أخرى فصرح أن نوع الجمعيات التي يتواصلون بها وكانت أكبر نسبة تتواصل بالجمعيات الاجتماعية بنسبة 30.65% تليها نسبة 18.12% يتواصلون مع جمعيات ذات طابع ثقافي أم 17.24% فيتواصلون مع جمعيات ذات طابع سياسي و 13.10% يتواصلون مع جمعيات تربوية أما 10.26% فيتواصلون مع جمعيات بيئية و2.62 % يتوصلون مع جمعيات علمية أما 8.07% فيتواصلون مع جمعيات الحي أو جمعيات أولياء التلاميذ و جمعيات رياضية ومنه نستنتج أن اكبر اهتمام فب الاتصال مع جمعيات أخرى فأخذ الطابع الاجتماعي كما أن المهتمين بالجمعيات يحاولون دائما التواصل مع جمعيات أخرى ذات طابع مغاير للطابع أو النشاط الذي تقوم به الجمعية التي ينتمي إليها الفرد .

**4.5 الفرضية الثالثة : تساهم الجمعيات من خلال نشر نشاطاتها عبر وسائل الاتصال في تنمية الوعي المروري لدى السائقين الشباب .**

**الجدول رقم(63): توزيع المبحوثين حسب رأيهم أن وسائل الاتصال تدعم نشاط الجمعية في عملية التوعية .**

| وسائل الاتصال تدعم نشاط الجمعية | ك | % |
|---|---|---|
| نعـــــــم | 507 | 96.57 |
| لا | 18 | 3.42 |
| المجموع | 525 | 100 |

يتضح من خلال الجدول توزيع المبحوثين حسب رأيهم أن وسائل الاتصال تدعم نشاط الجمعية حيث صرح ما نسبة 96.57% أن لوسائل الاتصال دور في نشر النشاطات أما 3.42% فيرون أن وسائل الاتصال لا تقوم بهذا الدور.و نستنتج أن لوسائل الاتصال بشتى أنواعها المرتبة المسموعة المكتوبة الالكترونية و غيرها لها الدور الكبير في نشر نشاطات الجمعيات غير أن في الآونة الأخيرة أصبح لمواقع التواصل الاجتماعي حصى الأسد في دعم نشاطات الجمعيات من خلال نقل الصور و المناشير و الإحصائيات على الفايسبوك والمواقع الالكترونية مما يزيد من تفعيل النشاط الخاص بالجمعية .

**الجدول رقم(64):توزيع المبحوثين حسب وسيلة الاتصال التي يرونها تنشر أهداف العملية التوعوية .**

| الوسيلـــــــة | ك | % |
|---|---|---|
| الجريدة | 12 | 2.28 |
| المطويات | 48 | 9.14 |
| التلفزيون | 117 | 22.28 |
| الاذاعة | 131 | 24.95 |
| الانترنت | 210 | 40 |
| أخرى | 7 | 1.33 |
| الـمجمـــوع | 525 | 100 |

يتضح من خلال الجدول توزيع أفراد العينة حسب الوسيلة التي يرونها أنها تنشر أهداف العملية التوعوية فأكبر نسبة صرحت أن الانترنت هي الوسيلة التي تنشر أهداف التوعية و كانت 40% من مجموع المبحوثين تليها نسبة 24.95% ترى أن الإذاعة أما التلفزيون فنسبة 22.28% من أقروا أن المطويات تعمل على ذلك أما 20.28% فيرون أن الجرائد تنشر عمليات التوعية أما نسبة 1.33% فقد اختلفت بين أن هناك وسائل أخرى تنقل عملية التوعية كالهواتف الذكية و الملصقات و الجداريات .

و منه نستنتج أن الوسيلة الأكثر نجاعة في نشر العمليات التوعوية هي الانترنت عبر مواقع التواصل الاجتماعي و مواقع أخرى فهي أسهل وسيلة و أكثر تداول بين فئة الشباب كما أنها الوسيلة الأكثر تطورا حاليا .كما لديهم جمهور واسع من الشباب فتقوم الجمعيات

و خاصة في مواقع التواصل الاجتماعي بنشر نشاطاتهم و العمليات التحسيسية خاصة المقامة في المدارس للتلاميذ و الطرقات للسائقين و كذا الملتقيات و المعارض إن وجدت .

**الجدول رقم (65): توزيع المبحوثين حسب وجود حساب موقع التواصل الاجتماعي .**

| وجود حساب للتواصل الإجتماعي | ك | % |
|---|---|---|
| **نعـــــم** | **525** | **100** |
| **لا** | / | / |
| **المجموع** | **525** | **100** |

يبين الجدول توزيع المبحوثين حسب وجود حساب خاص بهم للتواصل الاجتماعي فوجدنا أن 100% لديهم حساب للتواصل.و منه نستنتج أنه يمكن لهم التواصل و نقل حملات التوعية وغير ذلك من نشاطات الجمعية،ضمن هذا الفضاء الحر .

**الجدول رقم(66):توزيع المبحوثين حسب نشر نشاط الجمعية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.**

| نشـر النشـــــاطـــات | ك | % |
|---|---|---|
| **نعـــــم** | **525** | **100** |
| **لا** | / | / |
| **المجموع** | **525** | **100** |

يتضح من خلال الجدول توزيع أفراد العينة حسب نشرهم لنشاطات الجمعية عبر مواقع التواصل الاجتماعي ف 100% ينشرون نشاطات الجمعية عبر مواقع التواصل الاجتماعي

وهذا راجع إلى كون هذه الوسيلة أصبحت من ضروريات الحياة وضرورة لنقل الأفكار والاتجاهات.

**الجدول رقم (67): توزيع أفراد العينة حسب نشر النشاط الذي يتم نشره عبر مواقع التواصل الاجتماعي.**

| نـــــــوع النشـــــاط | ك | % |
|---|---|---|
| **الندوات و الأيام الدراسية** | **525** | **20.15** |
| **الارشادات المرورية** | **525** | **20.15** |
| **المعارض** | **513** | **19.69** |
| **الحفلات** | **520** | **19.96** |
| **أخرى** | **522** | **20.03** |
| **المجموع** | **2605** | **100** |

ملاحظة : إختيار المبحوثين أكثر من اقتراح .

يبين الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب النشاط الذي يتم نشره عبر مواقع التواصل الاجتماعي فكانت أكبر نسبة هي نشر الندوات و الأيام الدراسية بنسبة 20.15% و نفس النسبة فيما يخص الإرشادات المرورية تليها نسبة 19.96% رأت أنه يتم نشر الحفلات الفنية أما نسبة 19.69% فأقروا أن النشاط الذي يتم نشره هو المعارض أما 20.03% فيرون أن هناك نشاطات أخرى يتم نشرها كالصور المختلفة للحوادث والإحصائيات وبعض المظاهر الخطيرة في الطرقات و بعض العيوب في الإنشاءات و غير ذلك. ومنه نستنتج أنه

يتم من خلالا مواقع التواصل الاجتماعي نشر الندوات و الأيام الدراسية الإرشادات المرورية لأنها أسهل وسيلة لنشر الوعي المروري في أوساط السائقين .

**الجدول رقم (68): توزيع المبحوثين حسب رأيهم حول وسائل الاتصال و مساهمتها في التوعية المرورية.**

| وسائل الاتصال ومساهمتها في التوعية | ك | % |
|---|---|---|
| نعـــــم | 513 | 97.71 |
| لا | 12 | 2.82 |
| المجموع | 525 | 100 |

يبين الجدول توزيع أفراد العينة حسب رأيهم حول وسائل الإتصال ومساهمتها في التوعية المرورية فنسبة 97.71% يرون أن وسائل الاتصال تساهم في ذلك أم 2.28% فيرون أنها لا تساهم في عملية التوعية .ومنه نستنتج ان لوسائل الاتصال دور كبير في عملية التوعية ومع تنوعها وتطورها سهلت من عملية التوعية إذا ما استغلت أحسن استغلال .

**الجدول رقم (69): توزيع المبحوثين حسب حضورهم كل النشاطات التي تقوم بها الجمعية الخاصة بالتوعية المرورية .**

| حضور النشاطات | ك | % |
|---|---|---|
| نعـــــم | 312 | 59.42 |
| لا | 213 | 40.57 |
| المجموع | 525 | 100 |

يبين الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب حضورهم لكل النشاطات التي تقوم بها الجمعية فأكبر نسبة نجدها من تحضر للنشاطات و ذلك ب 59.42% من مجموع المبحوثين أما 40.57% فلا يحضرون كل النشاطات وذلك راجع لضيق الوقت أو عدم الرغبة في ذلك.و نستنتج أن معظم المنخرطين في الجمعيات يحضرون النشاطات التي تقوم بها الجمعية.

**الجدول رقم (70): توزيع أفراد العينة حسب التواصل مع زملاء الجمعية خارج المقر.**

| التواصل مع الزملاء خارج الجمعية | ك | % |
|---|---|---|
| **نعـــــم** | **317** | **60.38** |
| **لا** | **208** | **39.61** |
| **المجموع** | **525** | **100** |

يتضح من خلال الجدول توزيع أفراد العينة حسب التواصل مع زملائهم خارج الجمعية فتبين أن 60.3% صرحوا أنهم يتصلون مع زملائهم أما 39.61% فهم لا يتصلون مع زملائهم في الجمعية ومنه نستنتج أن أفراد الجمعيات يتواصلون فيما بينهم حتى خارج إطار الجمعية و ذلك باعتبارهم أبناء منطقة واحدة أو منطق متقاربة أو تربطهم علاقة زمالة أو صداقة.

**5.5.عرض و تحليل المقابلات** :و كما سلفنا الذكر فإننا قمنا بإجراء مقابلات ،مع رؤساء الجمعيات لتدعيم دراستنا فقط ،وكذلك للاستفسار عن بعض المعلومات الخاصة بالجمعيات المدروسة،و التعرف عن رؤساء الجمعيات من خلال السن والمستوى التعليمي والمهنة وكذا معلومات عن الجمعية في حد ذاتها من خلال المؤسسين الفعليين لها.

**المقابلة رقم (01)**

تاريخ إجراء المقابلة :2016/02/01

**رئيس جمعية الأزرق لحماية البيئة**

مكان المقابلة : مقر الجمعية دار الشباب البليدة

مدة المقابلة: 20د

الجنس:ذكر

السن :40

المستوي التعليمي : دكتوراه

المهنة أو الوظيفة:أستاذ جامعي

1- ماهي النشاطات التحسيسية التي تقوم بها الجمعية في حملات التوعية من مخاطر حوادث المرور،و لماذا تختار هذه النشاطات ؟

- نعتمد على إقامة المعارض والأيام الدراسية والتحسيسية وعقد ندوات علمية ،وكذلك توزيع المطويات وإقامة الرحلات الترفيهية يتم من خلالها بعملية التحسيس من مخاطر المرور،كما نقوم بدورات كروية و رياضية تكريم لضحايا حوادث المرور .

2-هل تقوم الجمعية بهذه النشاطات بصفة دائمة و دون إنقطاع أو مناسبتية ؟

- باعتبار ان نشاط الجمعية الأساسي مختلف عن التوعية المرورية و ليست نشاط أساسي فان عمليات التحسيس تكون مناسباتية لأنه نشاط فرعي نحاول من خلاله المساهمة

كهيئة مجتمع مدني في التقليل من حوادث المرور و ترسيخ ثقافة مرورية لدي أفراد المجتمع على إختلاف اعمارهم و مستوياتهم.

3-كيف يكون رد فعل الشباب مع الأنشطة التي تقدمها الجمعية ؟

- يكون رد الفعل مقبول إلى حد كبير حيث يستفسرون عن أمور عديدة حول السلامة المرورية .

4-هل هناك تنسيق مع هيئات و مؤسسات لتدعيم نشاطكم في عملية التوعية المرورية ؟

- هناك تنسيق مع جمعيات أخرى كالمركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق ووسائل الإعلام ، الأمن الوطني و دور الشباب .

5-هل تقوم الهيئات الحكومية بدعم نشاطاتكم التوعوية ؟

- نعم من خلال الدعم المالي و توفير القاعات و طبع الملصقات و المطويات .

6-عند القيام بنشاطات توعوية هل تجدون أنه يزيد من إقبال الشباب والإنخراط في جمعيتكم

- ليس دائما بل يكون محتشما نوعا ما.

7-هل تجد الجمعية صعوبات في تقديم نشاطاتها و مانوع هذه الصعوبات ؟

- هناك صعوبات عديدة خاصة من ناحية الدعم المالي و في بعض الأحيان عدم تجاوب الهيئات الامنية مع حملاتنا التحسيسية خاصة و ان نشاط التوعية المرورية نشاط فرعي و ليس أساسي في جمعيتنا .

8-هل ترى ان قانون الجمعيات مناسب لدعم نشاطاتكم الخاصة بالتوعية المرورية ؟

- إلى حد ما لكن هناك تضيق الخناق علينا خاصة من ناحية الدعم من بعض الهيئات خارج الوطن.

**المقابلة رقم (02)**

تاريخ إجراء المقابلة :2016/03/12

**رئيسة الجمعية الوطنية للترقية والإدماج الإجتماعي**

مكان المقابلة :مقر الجمعية العاصمة

مدة المقابلة: 30 د

الجنس: أنثى

السن :58

المستوي التعليمي : جامعي

المهنة أو الوظيفة: متقاعدة من وظيفة إدارية

1-ماهي النشاطات التحسيسية التي تقوم بها الجمعية في حملات التوعية من مخاطر حوادث المرور ، و لماذا تختار هذه النشاطات ؟

-إقامة المعارض و الأيام التحسيسية .

2-هل تقوم الجمعية بهذه النشاطات بصفة دائمة و دون إنقطاع أو مناسبتية ؟

-تكون بصفة دائمة خاصة في المناسبات التي تصادف حملات الحد من مخاطر حوادث المرور ،لأن بعض المنخرطين من ذوي الإحتياجات الخاصة و منهم من كان عرضة لحادث مرور سبب له إعاقة دائمة.

3-كيف يكون رد فعل الشباب مع الأنشطة التي تقدمها الجمعية ؟

-يكون رد فعلهم مقبول .

4-هل هناك تنسيق مع هيئات ومؤسسات لتدعيم نشاطكم في عملية التوعية المرورية ؟

- هناك تنسيق مع الأحزاب و كذلك الجمعيات و المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق ووسائل الإعلام والأمن الوطني والحماية المدنية ومخابر البحث في الجامعات والهلال الأحمر .

5- هل تقوم الهيئات الحكومية بدعم نشاطاتكم التوعوية ؟

- نعم تقوم الهيئات الحكومية بتوفير القاعات لاجراء المحاضرات و الندوات و المعرض .

6- عند القيام بنشاطات توعوية هل تجدون أنه يزيد من إقبال الشباب والإنخراط في جمعيتكم ؟

- نعم يزيد الإنخراط في الجمعية كما ذكرت خاصة الذين لديهم مشكلة الإعاقة أو فقدان العمل البطالة ...إلخ.

7- هل تجد الجمعية صعوبات في تقديم نشاطاتها و مانوع هذه الصعوبات ؟

- التمويل المالي .

8- هل ترى ان قانون الجمعيات مناسب لدعم نشاطاتكم الخاصة بالتوعية المرورية ؟

- لم يجب المبحوث عن هذا السؤال .

**المقابلة رقم (03)**

تاريخ إجراء المقابلة :2016/04/25

**رئيس فرع الكشافة الاسلامية**

مكان المقابلة : مقر الجمعية تابع للبلدية

مدة المقابلة: 30 د

الجنس: ذكر

السن :65

المستوي التعليمي : ثانوي

المهنة أو الوظيفة: متقاعد من التعليم

1-ماهي النشاطات التحسيسية التي تقوم بها الجمعية في حملات التوعية من مخاطر حوادث المرور، و لماذا تختار هذه النشاطات ؟

- تقوم الكشافة بالتنسيق مع الشرطة والدرك بتنظيم حملات تحسيسية عن طريق الإحتكاك بالسائقين في الطريق وتوزيع المطويات أو الملصقات التي تحاول توعيتهم من مخاطر السرعة وعدم إحترام القانون .

2-هل تقوم الجمعية بهذه النشاطات بصفة دائمة دون إنقطاع او مناسبتية؟

- أكيد فالكشافة الإسلامية حاضرة دائما في العمليات التحسيسية .

3-كيف يكون رد فعل الشباب مع الأنشطة التي تقدمها الجمعية ؟

- رد فعل إيجابي خاصة و أننا نكون مع أفراد الأمن .

4-هل هناك تنسيق مع هيئات و مؤسسات لتدعيم نشاطكم في عملية التوعية المرورية ؟

- نحن ككشافة فإننا دائما مدعومين ولنا تنسيق دائما مع رجال الامن خاصة في الخرجات التوعوية في الطرقات .

5-هل تقوم الهيئات الحكومية بدعم نشاطاتكم التوعوية ؟

- نوعا ما لأن الكشافة الإسلامية معروفة عنها أن الإنخراط فيها يكون أكثر في سن مبكر .

6-عند القيام بنشاطات توعوية هل تجدون أنه يزيد من إقبال الشباب و الإنخراط في جمعيتكم ؟

- لا نجد صعوبة تماما خاصة و أننا دائما متواجديين مع رجال الشرطة و الدرك.

7-هل تجد الجمعية صعوبات في تقديم نشاطاتها و مانوع هذه الصعوبات ؟

- أكيد مناسب

8-هل ترى أن قانون الجمعيات مناسب لدعم نشاطاتكم الخاصة بالتوعية المرورية ؟

- أرى أن القانون مناسب .

**المقابلة رقم ( 04 )**

تاريخ إجراء المقابلة :2016/05/03

**رئيس المكتب الولائي للسلامة المرورية تلمسان**

مكان المقابلة : مكتب الجمعية

مدة المقابلة: 20دقيقة

الجنس: ذكر

السن :44 سنة

المستوي التعليمي : ثانوي

المهنة أو الوظيفة: متقاعد عن الجيش الوطني الشعبي

1- ماهي النشاطات التحسيسية التي تقوم بها الجمعية في حملات التوعية من مخاطر حوادث المرور ، ولماذا تختار هذه النشاطات ؟

- إن معظم النشاطات التي تقوم به جمعيتنا المتمثلة في المكتب الولائي للسلامة المرورية هو توزيع المطويات الملصقات على السائقين في الطرقات بالتنسيق مع الدرك لولاية تلمسان .وكذا نشر العمليات التوعوية على الفايسبوك.

2-هل تقوم الجمعية بهذه النشاطات بصفة دائمة دون إنقطاع أو مناسبتية؟

- تقوم جمعيتنا أو مكتبنا بالمبادرة عند توفر الغمكانيات لأن في بعض الأحيان تكون المبادرة ومؤسسات لتدعيم نشاطكم في عملية التوعية المرورية ؟

- هناك تنسيق في الخرجات الميدانية لكن من حيث الدعم المالي أو المساعدات في طبع المطويات و الملصقات و اللافتات مثلا يكون على عاتقنا حتى مقر الجمعية فهو مقر مستأجر وبه تجهيزات بسيطة .

3-هل تقوم الهيئات الحكومية بدعم نشاطاتكم التوعوية ؟

- لا نجد أي دعم مادي أو مالي من طرف الهيئات الوصية فالمقر مستاجر و معظم النفقات من عندنا .

4-عند القيام بنشاطات توعوية هل تجدون أنه يزيد من إقبال الشباب و الإنخراط في جمعيتكم ؟

- نجد الإقبال خاصة في الفايسبوك من خلال الإنخراط و الدعم و التعليقات الإيجابية عن الحملات التي نقوم بها .

5-هل تجد الجمعية صعوبات في تقديم نشاطاتها و مانوع هذه الصعوبات ؟

- الكثير من الصعوبات خاصة من الجانب المادي لأن المطويات و الملصقات ،لا بد لها أموال و نحن نجد صعوبة في طبعها لأنه لا يوجد دعم من طرف المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق ،وكذلك زاد من الصعوبة عدم وجود مقر رسمي للمكتب الولائي

8 - هل ترى ان قانون الجمعيات مناسب لدعم نشاطاتكم الخاصة بالتوعية المرورية ؟

- القانون فيه نوع من الإجحاف خاصة بالنسبة للمكاتب الولائية لأن الدعم يمس الجمعيات أكثر منا ،لذلك فإننا نحاول دائما أن نشهد لمواصلة حملاتنا التوعوية .

**المقابلة رقم (05)**

تاريخ إجراء المقابلة :2016/5/08

**رئيس المكتب الولائي للسلامة المرورية**

مكان المقابلة : مقر الجمعية بدار الشباب بغليزان

مدة المقابلة: 30 د

السن :58

الجنس:ذكر

المستوي التعليمي : ثانوي

المهنة أو الوظيفة : متقاعد من سلك الدرك الوطني

1-ماهي النشاطات التحسيسية التي تقوم بها الجمعية في حملات التوعية من مخاطر حوادث المرور ،ولماذا تختار هذه النشاطات ؟

- تقوم الجمعية بعدة نشاطات توعوية باعتبار نشاطها الأساسي فنشارك في الملتقيات والأيام الدراسية في الجامعة والمدارس ،ونقوم بتوزيع المطويات مع أعوان الشرطة والدرك ،ونشارك في التظاهرات الوطنية والمحلية ،كما نشارك في البرامج الإذاعية (اذاعة غليزان المحلية)، ونقوم بمعارض بدار الثقافة ،ونشارك كذلك في الايام العربية و الوطنية للسلامة المرورية .بدعوة من المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق.

2-هل تقوم الجمعية بهذه النشاطات بصفة دائمة دون إنقطاع أو مناسبتية؟

- تقوم بالنشاطات بصفة دائمة كما أن لدينا نشاطات ثانوية مثل القيام حملات التشجير و الرحلات و المسابقات .

3-كيف يكون رد فعل الشباب مع الأنشطة التي تقدمها الجمعية ؟

- رد فعل ايجابية .

4-هل هناك تنسيق مع هيئات و مؤسسات لتدعيم نشاطكم في عملية التوعية المرورية ؟

- أكيد هناك تنسيق بيننا و بين الأمن يعني الشرطة و الدرك و المكتب الولائي للسائقين ،نتلقي دعوات من الجامعة في الأيام الدراسية و الملتقيات ،لنا إتصال مباشر مع المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق ، و مع مدرية التربية بغليزان ،دار الشباب أمن الولاية .

5-هل تقوم الهيئات الحكومية بدعم نشاطاتكم التوعوية ؟

- تقوم بمساعدتنا في طبع المطويات والملصقات والمنشورات لتعليقها في المدينة .

6-عند القيام بنشاطات توعوية هل تجدون أنه يزيد من إقبال الشباب والإنخراط في جمعيتكم ؟

- هناك إقبال كبير من طرف الشباب خاصة في المعارض.

7-هل تجد الجمعية صعوبات في تقديم نشاطاتها و ما نوع هذه الصعوبات ؟

- الصعوبات من ناحية قلة الأموال لتجسيد كل الأفكار.

8-هل ترى أن قانون الجمعيات مناسب لدعم نشاطاتكم الخاصة بالتوعية المرورية ؟

- لم يجب على السؤال

### 1.5.5.نتائج المقابلات :

من خلال المقابلات التي قمنا بها مع رؤساء الجمعيات التي أتاحت لنا الفرصة لمقابلتهم توصلنا إلى النتائج التالية :

على إختلاف نشاط هذه الجمعيات الأساسية ،فإن إجاباتهم كانت تصب حول أن النشاطات التحسيسية الخاصة بالتوعية المرورية ،تمثلت في الندوات و المعارض و خاصة توزيع المطويات و الملصقات ، بالتعاون مع السلطات الأمنية،و أنه عندما يكون نشاط الجمعية الأساسي هو السلامة المرورية ،فإن الحملات تكون دورية أما عن كان النشاط فرعي فتكون حملات التوعية مناسبتية ،كما أن رد فعل الشباب في مجمله إيجابي تجاه النشاطات حسب رأي رؤساء الجمعيات ،و لاحظنا أن الجمعيات التي يكون نشاطها الأساسي متعلق بالتوعية المرورية ،لها فرصة التمويل والنشاط في هذا المجال على غير الجمعيات التي لديها نشاط أخر،كما ان الشغل الشاغل لرؤساء الجمعيات هو مجال التمويل المالي وقلة الإمكانيات ،كما لا حظنا أن معظم الجمعيات ليس لديها مقر خاص أو ان مقرها صغير جدا ،بالإضافة لقلة المرافق المكتبية ،فهناك جمعيات لديها كمبيوتر واحد ولا يحتوي مقرها على ناسخة والمعروف ان الجمعيات بحاجة للناسخة لطبع المطويات ،لذلك فالجمعيات حسب الرؤساء بحاجة إلى التمويل المادي .من خلال تركيزنا علي إجابة رؤساء الجمعيات الذين أجرينا معهم المقابلة ،و رغم قلة الأسئلة إلا ان هناك من لم يجب على السؤال الخاص بقانون الجمعيات إضافة إلى أننا لاحظنا أن رؤساء الجمعيات يركزون كثيرا على نشر صورهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي ،دون التركيز على مضمون الحملة في حد ذاتها ، بحيث عند ملاحظة منشورات الجمعية لم نرى مضمون المطويات أو الملصقات أو الشعارات ، أو المادة الإعلامية في عملية التوعية و التحسيس أو المداخلات المقدمة عن التوعية المرورية ،بل نجد عند العديد من حساب الجمعية صور الاعضاء مع شخصيات أمنية أو سياسية أو صورلهم أثناء العمليات التحسيسية لا غير ،أو صور لحوادث المرور .

**6.5.تحليل نتائج الفرضيات :**

**6.5. 1.تحليل نتائج الفرضية الأولى :**

**تعمل الجمعيات على غرس ثقافة مرورية لدى السائقين الشباب المنخرطين في الجمعية من خلال العمليات والنشاطات التحسيسية لتنمية وعيهم المروري .**

بعد تحليلنا للمعطيات و النتائج المستخلصة من الجداول الخاصة بهذه الفرضية ، و من خلال إيجاد مؤشرات موضوعية لها، توصلنا إلى أن الشباب المنخرط في الجمعيات يتوجهون إلى النشاطات الخاصة بالتوعية المرورية ،و هذا ما يبرزه الجدول رقم(19) حيث أن نسبة 58.85 % من الشباب المنخرط في الجمعيات يتوجهون إلى النشاطات بصفة دائمة ، وتكون هذه النشاطات متمثلة في الحملات التحسيسية و العمليات التوعوية من مخاطر حوادث المرور .أما الجدول رقم (20) فبين لنا أن كل المنخرطين الذين يتوجهون إلى النشاطات التي تقوم بها الجمعية و الخاصة بالتوعية المرورية يختارون منها،الندوات و الايام الدراسية و ذلك بنسبة 20.07 % تليها العمليات التحسيسية بنسبة 19.98 % و المتعارف عليه أن معظم الشباب المنخرط في الجمعيات هم طلبة ،لذلك فالعمليات التحسيسية ،والأيام الدراسية والندوات العلمية تثير إهتمامهم ،كما أن الجدول رقم (21) بين لنا العلاقة الموجودة بين التوجه إلى هذه النشاطات ،وارتكاب حادث مرور عند هؤلاء الشباب ، وقد توصلنا أن هناك علاقة بين المتغيرات بحيث الذهاب بصفة دائمة إلى الندوات و الحملات التحسيسية والنشاطات التي تقوم بها الجمعية الخاصة بهذا المجال ،تقلل من إرتكاب حوادث المرور،حيث أن نسبة 73.05 % لم يرتكبوا حوادث مرور بعد الانخراط في الجمعية ،وهذا نتيجة التوجه الدائم إلى والنشاطات ،وحتى المنخرطين الذين لا يتوجهون بصفة دائمة إلى الحملات ، بل في بعض الأحيان فقط ،فان نسبة 18.2 % لم يرتكبوا حوادث مرور،لأنهم من خلال هذه النشاطات يكتسبون خبرات و ثقافة مرورية و معلومات تساعدهم في تنمية وعيهم أثناء السياقة ،فعلاقة التوجه للنشاطات و إرتكاب حوادث المرور عند المنخرطين في الجمعيات علاقة إرتباطية . كما

أن الجدول رقم (22) يبين لنا أن نسبة 78.66% ،لم يكونوا يحترمون قانون المرور ،قبل الانخراط في الجمعية،و الجدول رقم (23) يبين لنا نوع المخالفات الأكثر إرتكابا لدى الشباب ،قبل الانخراط في الجمعية ،حيث أن السرعة هي النسبة الأكبر من المخالفات المرتكبة بنسبة 33.03 % يليها إستعمال الهاتف بنسبة 31.25 % ،وهي من الأسباب الأساسية في حوادث المرور ،أما الجداول (24) (25) (26) (27) ،فقد بينت لنا مدى وعى الشباب المنخرط في الجمعيات ،من خلال السلوكات التي يقومون بها ،و التي تعير عن وعيهم المروري،ويبرز ذلك من خلال الفحص الروتيني للسيارة قبل السياقة بنسبة 46.47 % ، اما فيما خص إحترام القانون فنسبة 98.66 % يقومون باحترام القانون كما أن نسبة 41.33 % يقومون باحترام المسافة القانونية أثناء السياقة ،أما فيما يخص إحترام السرعة المحددة قانونيا فإن نسبة 52% يقومون باحترامها ، و كل ذلك يدل على ثقافة الشباب في التعامل مع المركبة و الطريق و السائقين الآخرين ،و هذا يدل على مدي وعيهم بمخاطر عدم احترام قانون المرور.كما توصلنا إلى أن هناك علاقة بين إحترام السرعة القانونية و التوجه الدائم إلي الحملات التوعوية ،وهذا ما تبين في الجدول رقم (28) حيث أن نسبة 78.85% يتوجهون بصفة دائمة إلى الحملات وأنهم يحترمون السرعة المسموح بها قانونيا أثناء السياقة ،و قد توصلنا إلى أن هناك علاقة إرتباطية بين إحترام السرعة القانونية ،والتوجه إلى حملات التوعية و النشاطات التحسيسية من مخاطر حوادث المرور .

أما الجداول رقم (29) (30) (31) (32) (33) فكلها جداول حاولنا من خلالها معرفة مدى وعي الشباب المنخرط في الجمعيات و ثقافتهم المرورية،حيث وجدنا النسب تعبر عن مدى ثقافة الشباب المروري ،وذلك من خلال السلوكات التي ينتهجونها عندما تصادفهم بعض العراقيل في الطريق أثناء السياقة ،فنجد أن نسبة 61.33 % لا يقومون بالتجاوز في الخط المستمر باعتباره خطر و منافي للقانون ، أما نسبة 58.87 % يقومون بالتجاوز في حالة ما كان هناك عائق لكن لا يكون في الخط المستمر،و هذا يدل

على تبلور وعي مروري ينتهجه الشباب المنخرط في الجمعيات ،في الطريق لتفادي الوقوع في مخاطر الحوادث .

أما فيما يخص التصرف عند مصادفة حادث فكانت اكبر نسبة قد أقرت أنها تتصل برجال الأمن أو رجال الحماية المدنية وذلك بنسبة 36.34 % ،أما فيما يخص المراقبة التقنية للسيارات ،فإن نسبة 94.6 % من الشباب يقومون بها في الوقت المطلوب ،أما عن التوقف عند إشارة قف عند خلو الطريق فنسبة 70.85 % من الشباب المنخرط في الجمعيات تقوم بهذا السلوك دائما ،كما بين الجدولين رقم (34) (35) كيفية تعامل الشباب المبحوثين مع السائقين الآخرين،حيث تبين أن نسبة 40.38 % يقومون بتسهيل مهمة السائقين الذين يريدون التجاوز ،فقد يكون السائق الأخر في عجلة من أمره ، أو سائق متهور لا من تفادي الوقوع معه في مناورات خطيرة ، ونسبة 75.8% تقوم بتحذير السائقين الاخرين عند وجود حاجز أو مشكلة في الطريق لا يمكنه رؤيته ،لتفادي الوقوع في حادث .أما الجدول (36) فقد تبين من حلاله أن نسبة 77.52 % تقوم باحترام إشارات المرور بصفة دائمة ،واعتبر الشباب في الجدول (37) بنسبة 95.61 % أن المذياع أثناء السياقة يعيق و يشتت انتباه السائق ،و أن نسبة 59.16% من مستعملي المذياع أثناء السياقة ،يستمعون إليه بصوت منخفض و هذا ما هو مبين في الجدول رقم (38) .وعن ما تمثل للمبحوثين السيارة فكانت إجاباتهم ممثلة في الجدول رقم (39) بحيث إعتبرت نسبة 36.27% أنها وسيلة نقل وعمل أما نسبة 23.6% فاعتبرت السيارة مكانة إجتماعية لان لكل ماركة سيارة قيمة مالية تعبر عن المستوي المعيشي للفرد، أما عن السياقة في حالة التعب فقد تبين لنا من خلال الجدول رقم (40)أن نسبة 91.04 % يكملون قيادة المركبة حتى وإن نال التعب منهم ،و تبريرهم لذلك عدم وجود اماكن للراحة أو الخوف من التوقف في أماكن غير امنة خاصة في الطريق السيار شرق غرب ،مما يدفعهم لإكمال السياقة حتى الوصول إلى مكان أمن كالحواجز الأمنية و خاصة في الليل. في الجداول(41) (42) (43)، فقد تناولنا بعض التصرفات الطائشة التي يقوم بها

الشباب ،لمعرفة درجة وعي و ثقافة الشباب المرورية من خلال المناورات في الحفلات والأفراح فوجدنا أن معظهم يقومون بهذا السلوك للتعبير عن الفرح .أما فيما يخص القيادة بدون رخصة فكانت نسبة 96.76 % لا يقومون بذلك ،و السياقة في الاتجاه المعاكس فنسبة 100 % لا يقومون بذلك باعتباره سلوك خطير جدا و مخالف للقانون و يعرض صاحبه والآخرين إلى حوادث مميتة. و في الجدول (44) حاولنا معرفة تصرف الشباب عند حدوث عطب في السيارة، فتبين أن نسبة 77.14 % يقومون بأخذها إلى الميكانيكي ،و ذلك لتجنب الوقوع في المخاطر أو التعرض إلى حادث ، فقد يكون الخلل بسيط لكن إهماله أو محاولة إصلاحه دون خبرة يمكن أن يؤدي بصاحبه إلى ما لا يحمد عقباه .كما تبين لنا أن اكبر نسبة من الشباب المنخرط في الجمعيات عند ردهم على المحمول يقومون بركن السيارة و ذلك بنسبة 47.04 % ، وهذا ما ظهر في الجدول رقم(45) ،و هذا دال على سعة الوعي و احترام قانون المرور.

اما الجدول رقم(46) فقد وضح لنا ان أكبر نسبة من الشباب المبحوثين لا يقومون بالتدقيق في اختيار قطاع غيار المركبة ،لغياب الخبرة او لان هناك من لا يملكون سيارة خاصة به . و من خلال الجدول رقم (47) توصلنا أن هناك علاقة بين الرد على الهاتف أثناء السياقة و إرتكاب حوادث المرور،فنسبة 47.04 % يركنون سيارتهم أثناء الإتصال بيهم ،و منهم 59.70 % لم يرتكبوا حوادث مرور، وهذا يدل أن هناك علاقة إرتباطية بين الرد على الهاتف أثناء السياقة و إرتكاب حوادث المرور .أما في الجدول (48) الذي وضح العلاقة بين تصرف المبحوثين في حالة وجود خلل بالسيارة و علاقتها بارتكاب حادث مرور،فتوصلنا إلى أن نسبة 77.14% يأخذون السيارة إلي الميكانيكي منهم 90.04 % لم يرتكبوا حادث،و هذا يدل ان هناك علاقة بين التصرف عند وجود خلل و ارتكاب الحادث ،لان حتى و إن كان الخلل طفيف قد يؤدي إلي الوقوع في حوادث والتصرف الصحيح المبني على ثقافة مروري يزيد من وعي السائقين في مثل هذه المواقف و يكون تصرفهم صحيح .

### 6.5. 2. تحليل نتائج الفرضية الثانية :

**يؤثر المحيط الإجتماعي و مكانة الجمعية في المجتمع إلى انخراط الشباب في الجمعيات لتنمية وعيهم المروري.**

إن العديد من المنخرطين في الجمعيات يتعرفون عنها عن طريق وسائل أو أشخاص معينين، و هذا ما تبين لنا من خلال الجدول رقم (49)، حيث أن اكبر نسبة من المبحوثين قد تعرفوا على الجمعية المنخرطين بها عن طريق الأصدقاء،و ذلك بنسبة 40.19 % ، قد تم الإنخراط بها لأسباب عديدة منها تحسين المكانة الإجتماعية و هذا ما نلمسه في الجدول (50) فنسبة 38.09 % ، يعتبرون الجمعيات قد تؤهلهم إلى الوصول إلى أهداف شخصية في المجال العلمي و العملي و الاجتماعي ،أما الجدول (51) أوصلنا إلى أن نسبة 62.28% ليس لديهم أحد من أفراد العائلة لديه إهتمام بالجمعيات ، و ليس عضو في أي تنظيم جمعوي ، ،أما الجدول (52) فيبين لنا العلاقة بين وجود أفراد من العائلة في الجمعية و دوافع و أسباب الانخراط بها،،حيث أن اكبر نسبة نجدها عند الذين الذين لديهم أفراد من العائلة في الجمعية و دوافع وأسباب الانخراط هو تحسين المكانة الاجتماعية بنسبة 46.96 % و هنا نجد أن عند وجود أفراد من العائلة في الجمعية يدفع بابنه أو اخوه إلى الانخراط في الجمعية ،لتحسين المكانة الاجتماعية بين أقرانه و المجتمع ككل ،و للحصول على التحفيزات والامتيازات الخاصة ، بالاضافة إلى أن أن هناك جمعيات لدى أعضائها صلة قرابة ،أو صداقة او جيرة .

أما عن الاسباب الشخصية التي أدت بالشباب للإنخراط في الجمعية، فقد تبين أن 41.33 % إعتبروا الانخراط ضرورة إجتماعية و هذا ما بينه الجدول (53) ، لأننا في عصر المعلومات و العولمة ،والشباب في هذه المرحلة يحاول فرض ذاته داخل منظمات المجتمع المدني ، من أحزاب و جمعيات وتكتلات وغيرها ،أما الجدول (54) نلاحظ أن الشباب المنخرط في الجمعية يرى أن النشاطات التي تقوم بها الجمعية كافية و ذلك بنسبة 51.42 % ،يليه الجدول (55) فيقر فيه الشباب أنهم لا يساهمون في نشاطات

الجمعية بنسبة 58.47 % بل يقتصر على رؤساء الجمعية و الأعضاء المؤسسين، كذلك نلمس جهل المنخرطين بقانون الجمعيات الأساسي ،المتضمن حقوق وواجبات المنخرطين في جمعية ، وهذا ما يبينه الجدول رقم (56) حيث أن نسبة 60% يجهلون القانونو لم يطلعوا عليه،و هذا راجع لعدم إهتمامهم بالمجال الاداري و القانوني للجمعية ، فهمه الوحيد هو الانخراط دون الخوض في خصوصيات الجمعية التي تكون في بعض الأحيان حبيسة الادراج.أما في الجدول (57) يتبين لنا مدي رضى المنخرطين في الجمعية، عن النشاطات التي تقدمها الجمعية في مجال التوعية المرورية ،فهم يقرون عن رضاهم بهذه النشاطات بنسبة 62.47 % .

أما الجدولين الموالين رقم(58) (59) فيبين لنا علاقة الشباب فيما بينهم داخل الجمعية المنخرطين بها، وعلاقتهم مع رؤسائهم حيث أجمعوا أن العلاقات عادية لا تسودها النزاعات أو المشاكل .أما الجدول الموالي رقم (60) أظهر لنا ان الشباب المنخرط في الجمعية يقوم بالاتصال بشباب آخرين و ذلك بنسبة 87.23 % ، معظم الاتصالات تكون عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي .أما الجدولين (61) (62) فيبينان نوع الجمعيات التي يقوم الشباب بالاتصال بها حيث نسبة 65.72 % ،يتصلون بجمعيات لديهم نفس نشاط الجمعية المنخرطين بها ،أما الاخرين فيتصلون بجمعيات لديها نشاطات مختلفة،كما أن نسبة 30.56 % فيقومون بالاتصال بجمعيات ذات طابع اجتماعي.

### 6.5 .3. تحليل نتائج الفرضية الثالثة

**تساهم الجمعيات من خلال نشر نشاطاتها عبر وسائل الاتصال في تنمية الوعي المروري لدي السائقين الشباب المنخرط بها.**

بعد تحليل المعطيات الخاصة بهذه الفرضية و قراءة الجداول و من خلال تحديد المؤشرات ،توصلنا إلى أن هناك وسائل اتصال لها دور في نشر نشاطات الجمعية الخاصة بالتوعية المرورية ،حسب رأي الشباب المنخرط في الجمعية .فالجدول رقم (63)

يبين ان نسبة 96.57 % أن هذه الوسائل تدعم نشر النشاطات. كما صرح المبحوثين في الجدول(64) فيرون بنسبة كبيرة الممثلة في 40 % أن الانترنت بشتى مجالاتها – الفايسبوك المواقع الالكترونية اليوتوب – ،هي الوسيلة التي تقوم بنشر اهداف العملية التوعوية.

أما الجدولين(65) (66) فقد بين لنا أن كل المبحوثين الشباب المنخرطين في الجمعية ،لديهم حساب في مواقع التواصل الاجتماعي (الفاسبوك) ، و انهم يقومون بنشر كل النشاطات على حسابهم الخاص و ذلك بنسبة 100 % .كما ان النشاطات التي يتم نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي ،فكانت اكبر نسبة تقوم بنشر الندوات والأيام الدراسية بنسبة 20.15 % و ذلك ما بينه الجدول رقم (67) ، و باعتبار أن معظم الشباب المبحوثين هم طلبة فاهتمامهم يكون على هذه النشاطات ،و قد رأى الشباب أن لوسائل الاتصال دور كبير و تساهم في نشر التوعية المرورية وذلك بنسبة 97.71 % كما يوضحه الجدول رقم (68).و بالنسبة لحضور الشباب المنخرط في الجمعيات لهذه النشاطات، فان نسبة 59.42% يحضرون الحملات والندوات و الأيام الدراسية وهذا ما هو مبين في الجدول رقم(69) ،وذلك لتزويد الثقافة المرورية لديهم وتعزيز وعيهم المروري

**7.5. الاستنتاج العام :**

من بداية هذه الدراسة و هي دور الجمعيات في تنمية الوعي المروري لدى السائقين الشباب المنخرطين بالجمعية ،حاولنا التوصل و التحقق من الفرضيات من خلال مؤشرات معينة عن الوعي المروري و كيف للعمليات التحسيسية و كذا الانخراط في جمعية التي لها التي إهتمام بهذا النشاط الخاص بالتوعية المرورية لنشر ثقافة التعامل مع السيارة و الطريق و السائقين .

و من خلال الدراسة الميدانية لاحظنا أن هناك نمو ثقافي ووعي مروري من خلال تفادي بعض التصرفات التي قد تؤدي إلى حوادث المرور ،وان الشباب المنخرط في الجمعية له إطلاع على النشاطات التي تقوم بها الجمعية ،كما ان هناك علاقة بين الذهاب إلى

الحملات التحسيسية وعدم إرتكاب حوادث المرور لان مثل هذه الحملات تنمي لدى الشباب ثقافة السياقة و إحترام قانون المرور و المشاة و السائقين الاخرين ،فاستعمال حزام الأمن و السرعة القانونية المسموح بها ،و عدم التجاوز في الأماكن الممنوعة، من بين الأسباب الأكثر شيوعا في حوادث المرور ،كما أن ثقافة السياقة هي عبارة عن وعي مروري لأن الوعي هو إدراك الخطر و تجنبه و تفحص السيارة و أخذها عند الميكانيكي عند حدوث عطب يعبر عن مدى وعي الشباب المنخرط في الجمعيات بضرورة التحلي بهذه السلوكات لتجنب حوادث المرور .غير أنه تبقى نظرة الشباب الجزائري إلى الانخراط في الجمعيات هو ضرورة لتحسين المكانة الاجتماعية ، و الظفر بامتيازات قد تقدمها الجمعية ،رغم ذلك نلمس و جود وعي لدى الشباب بضرورة المساهمة في منظمات المجتمع المدني ،و أن المحيط الاجتماعي من اهل و أصدقاء و جيران ،ليس بالضرورة دافع للانخراط بالجمعيات ،و إنما هو عبارة عن ذهنيات و ثقافات فرعية ، برزت عند الشباب تجاه التنظيمات الجمعوية ، فرغم ان هناك من ينخرط في الجمعية لأغراض شخصية او لتحسين المكانة الاجتماعية إلا انها أصبحت كما ذكرنا ضرورة اجتماعية في اوساط الشباب ، فكل شاب يحبذ انتمائه لجمعية قصد اثبات وجوده و نرجع و نقول بغرض تحسين المكانة الاجتماعية ، لذلك ظهرت جمعيات الاحياء و الجمعية الخيرية، الناشطة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، التي أصبحت هي همزة وصل بين الجمعيات و المواطنين ، وهي التي تربط علاقات تضامنية بين أفراد المجتمع ،حيت يحدث التكافل والتضامن الإجتماعي دون وجود مقر أو رئيس ولا اعتماد قانوني، فعلي بل يمكننا ان نسميها جمعيات افتراضية موجودة عبر مواقع التواصل الاجتماعي .

أن العصر الحالي جعل من وسائل الاتصال وسائل توعوية في جميع الميادين ،و الصور التي تنشرها الجمعيات و الناشطين بها ، الخاصة بالسلامة المرورية تلقي رواجا كبيرا خاصة الصور الخاصة بحوادث المرور، والعمليات التحسيسية والنصائح والارشادات .

غير أننا لاحضنا أن بعض الجمعيات يكون تركيزها في وسائل الاتصال و بالاخص مواقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك)هو التعريف بالجمعية و إنزال الصور مع الشخصيات البارزة و هذا ما لحظناه في مواقع بعض الجمعيات ،التي اصبح عبارة عن ألبوم صور لرؤساء الجمعيات ،دون التركيز على نشاطات التوعية المرورية .

و في الاخير تبقى الجمعيات هي الهيئات التي تسد الفراغ بين المواطنين و الحكومة ،و تحاول من خلال نشاطاتها ابراز اهدافها ،غير اننا وجدنا جمعيات ليس لديها تخطيط استراتيجي لنشاطاتها بل اصبحت تقلد بعضها البعض ، دون إبداع منها إلا القلة القليلة منها ، ودائما تبقى تشتكي من نقص الدعم و التمويل المالي من السلطات .

## خـــاتـــمة :

لقد حاولنا منذ بداية الدراسة ، البحث عن جملة من المؤشرات التي تمكننا من دراسة متغيرات فروض البحث، لفهم الارتباطات الممكنة واستنتاج التفاعلات الموجودة بين هذه المؤشرات، من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة والإجابة عن التساؤلات المطروحة، فجاءت دراستنا للوقوف على واقع الجمعيات، لتنمية الوعي المروري لدى السائقين الشباب المنخرطين في الجمعيات التى تقوم بناشاطات تعمل على التوعية والتحسيس من مخاطر حوادث المرور وتأثير بعض السلوكات الغير واعية وغير المسؤولة تجاه نفسه والمجتمع، فالسياقة فن وتعامل راقي مع السيارة والطريق والأخرين العديد منا يجهلها لذلك فتبقى الجمعيات هي الهيئات العاملة على نشر الوعي من المخاطر والآفات الاجتماعية ،إن عملت بأهداف مسطرة أنفا وتخطيط للأبعاد طويلة المدى دون الإهتمام بالمصلحة العامة والتخلي عن المصالح الخاصة ليكون لها هدف نبيل يعمل على تطوير وتغيير الذهنيات والسلوكات المنافية والمضرة لأفرد المجتمع .ولا بد للخبراء و الاكاديمين تسليط الضوء على هذه الظواهر من أجل اجراء دراسات و ايجاد حلول لها ، وذلك من خلال التمحص والتدقيق في الظاهر المتفشية في المجتمع و ماينجر عنها من سلبيات يطول أمدها، و يصعب التحكم فيها، لذلك فان الجمعيات والوعي المروري ،ما هي إلا جزء من العملية التشاركية الواقعة على عاتق الافراد والمجتمع وكل الهيئات الأمنية والحكومية ومنظمات المجتمع المدني ،كما تبقى العوامل الاخرى مجالا مفتوحا للدراسات و الدارسين على إختلاف تخصصاتهم،و فضاءا خصبا لاجراء البحوث و ايجاد الاسباب و الحلول .

**قائمة المراجع**

- **قرآن كريم**
- **الكتب باللغة العربية**

**1**- أبو جلال إسماعيل سلمان ، **الإذاعة و دورها في الوعي الأمني** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ،الأردن ،2011.

**2**- أبو طاحون عدلي ، **في التغير الإجتماعي** ، المكتب الجامعي الحديث ، الازاريطة ، الاسكندرية ،1998.

**3**- أبو التبل محمد السيد ،**علم النفس الإجتماعي** ،دار النهضة العربية ،بيروت ،لبنان ،ط2، 1984

**4**- إحسان محمد الحسن ،**الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي** ، دار الطليعة، بيروت ،ط2 ،1986.

**5**- الأخرس صفوح محمد ،**نموذج لإستراتيجية الضبط الإجتماعي في الدول العربية** ،أكاكيمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ،1997.

**6**- الجوهري محمد وآخرون ،**علم الإجتماع و دراسة الإعلام و الإتصال** ،دار المعرفة ، الإسكندرية ،1992.

**7**- الحامد عبد الله أبو بلال، **ثلاثية المجتمع المدني** ،الدار العربية للعلوم ،بيروت ،لبنان،2004.

**8**- الحكيم منصور فواز، **سوسيولوجيا الإعلام الجماهيري**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن،2011.

**9**- الزيوت ماجد ، **الشباب و القيم في عالم متغير**، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2006.

**10**- الساعاتي حسن سامية ،**الشباب العربي و التغير الإجتماعي** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ،ط1،2003.

**11**- الساعاتي حسن سامية ، **الثقافة و الشخصية** ،دار النهضة العربية للطباعة و النشر، لبروت ،لبنان،ط3، 1983.

**12**- السيد أحمد سميرة ،**علم إجتماع التربية**،دار الفكر العربي ، القاهرة ،1998

**13**- السيد رضوان ،برقاوي أحمد ،**المسألة الثقافية** ،دار الفكر ،دمشق،ط2001،2

**14**- السويدي محمد ، **مفاهيم علم الإجتماع الثقافي و مصطلحاته**، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ،1991.

**15**- الشربيني زكريا ، صادق يسرية ،**تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملته و مواجهة مشكلاته** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،مصر ،2000.

**16**- الصبيحي شكر أحمد ،**مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط1، 2002.

**17**- العربي بن متعب فهد ،**تقويم فعالية برامج التوعية الأمنية** ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، 2012 .

**18**- العلوي عبد الرحمان ،**توزيع المسؤولية في حوادث المرور** ،الجزائر ،1997.

**19**- العيد خليل أحمد فهيمة ،**الأدوار التكميلية لمختلف هيئات المجتمع المدني** ،مركز المعلومات و الأبحاث ، الكويت ،2005.

**20**- الغزالي محمد ،**جدد حياتك** ،دار البغدادي للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر.

**21**- آل عبود عبد الله بن سعيد بن محمد ،**قيم المواطنة لدى الشباب و إسهامها في تعزيز الأمن الوقائي** ،جامعة نايف للعلوم الأمنية ،الرياض،2011.

**22**- النجار باقر " المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح"، تحرير محمد سالم "المجتمع المدني و دوره في الإصلاح "، أعمال ا.لندوة الإقليمية حول:**المجتمع المدني في البلدان العربية و دوره في الإصلاح**، الإسكندرية 21- 22 يونيو، 2004.

**23**- المزاهرة هلال منال ،**نظريات الإتصال**،دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ،عمان ، الأردن ،2012.

**24**- الهاشمي بن بوزيد بوطالب ،**فعاليات حملات التوعية المرورية** ،مؤتمر التعليم و السلامة المرورية ،مركز الدراسات والبحوث ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض،2006.

**25**- أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،**أساليب ووسائل الحد من حوادث المرور** ،الندوة العلمية الأربعون ، مركز الدراسات و البحوث 27-29 مايو ،1997.

**26**- أنجرس موريس ،**منهجية البحث العلمي في العلوم الأنسانية،تدريبات عملية** ،تر: بوزيد صحراوي و أخرون ،دار القصبة للنشر ، حيدرة ،الجزائر ،2004.

**27**- الهمالي كامل عبد الله ،**أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته** ،جامعة قار يونس ، بن غازي، ط1، 1994.

**28**- الكندي عادل محمد، **الوعي المروري مفهومة ، وأهميته، أهدافه، محاوره، مؤسساته** (وثيقة السلامة على الطريق في المناهج العمانية)، دائرة تطوير المناهج ، 2010.

**29**- إهرنبرغ جون ،**المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكر** ،تر:حسين ناظم،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان ،ط1، 2008.

**30**- بدران شبل، **ديمقراطية التعليم في الفكر التربوي المعاصر**، دار القباء ، القاهرة، 2000.

**31**- بشارة عزمي ، **المجتمع المدني - دراسة نقدية-**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1998.

**32**- بدر عادل و آخرون ، **المجتمع المدني و سياسات الحوار حول التعليم للمجتمع في المنطقة العربية** ،الشركة العربية لمحو الأمية وتعليم الكباب UNESCO، التقرير السنوي السادس للرصد العالمي للتربية 2008/2007.

**33**- بكار عبد الكريم ، **تجديد الوعي** ، الدار الشامية ،بيروت ،لبنان ، ط1، 2000 .

**34**- بن نعمان أحمد، **هذه هي الثقافة**،شركة دار الامة للطباعة والنشر ،الجزائر ،1996.

**35**- بيومي أحمد محمد ،**الأنتروبولوجيا الثقافية** ،الدار الجامعية للطبعة والنشر، بيروت، لبنان،1983.

**36**- توريدي محمد علي ، **المجتمع المدني و التحولات الديمقراطية في الصومال**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، مصر ،1995

**37**- تايمز نويل ،**علم الإجتماع و دراسة المشكلات الإجتماعية** ،ترجمة: غريب سيد أحمد، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ،مصر ،1997.

**38**- جمال معتوق ، **منهجية العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعي** ،بن مرابط ،الجزائر ،ط1، 2009.

**39**- حداد يحي عبد الرحمان ،**أداب السلوك في المجتمعات الغربية** ،دار الشروق ،عمان ، الأردن،1995.

**40**- حفظ الله ميخائيل إبراهيم وآخرون، **وسائل الإعلام والتعليم**، دار العلم العربي، بيروت، ط2، 1979.

**41**- حامد خالد ،**مدخل إلى علم الاجتماع**،جسور للنشر و التوزيع ، الجزائر ،2008.

**42**- حريم حسين ،**مبادئ الإدارة الحديثة والنظرية ،العمليات الإدارية وظائف المنظمة**)،دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن ،2006

**43**- خلف عبد الله حامد عبد الله ، **دور أفلام التوعية المرورية في رفع مستوي الوعي المروري** ،جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ،2005.

**44**- حنا نصر الله واخرون ،**مبادىء في العلوم الإدارية –الأصول و المفاهيم المعاصرة**–،دار زهران ،عمان، الأردن، 1998.

**45**- حسين حريم ،**مبادئ الإدارة الحديثة والنظرية ،العمليات الإدارية وظائف المنظمة)**،دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن ،2006،.

**46**- دليو فضيل ،**مقدمة في وسائل الإتصال الجماهيري**،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1994.

**47**- درويش زين العابدين ، **علم النفس الإجتماعي أسسه و تطبيقاته**، دار الفكر العربي ، القاهرة ،1999

**48**- رفعت أحمد ، **السيارة و أصول القيادة**، عالم الكتاب ، ط 03، القاهرة ،1973.

**49**- زهران عبد السلام حامد ، **الصحة النفسية و العلاج النفسي** ، عالم الكتب ، القاهرة ،ط2، 1978.

**50**- زغيمي مراد ، **مؤسسات التنشئة الإجتماعية** ، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة ،الجزائر ،2002 .

**51**- سرحان المرسي منير ،**في إجتماعيات التربية** ،دار النهضة للطباعة و النشر ،بيروت،ط3، ،1981

**52**- سعد الله أبو القاسم ،**الحركة الوطنية الجزائرية** ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2009 .

**53**- سكوت جون ، **علم الإجتماع المفاهيم الأساسية**،تر :محمد عثمان ،الشبكة العربية للأبحاث و النشر ،بيروت ،لبنان،دت.

**54**- سيرجيو سبيني ،**التربية اللغوية للطفل** ،تر:محمد عبد الحميد عيسى و عبد الفتاح حسن عبد الفتاح، دار الفكر العربي ، القاهرة ،1991.

**55**- سلطان صاحب محمد ، **العلاقات العامة ووسائل الاتصال** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، الأردن ،2011.

**56**- شكري عليا و آخرون، **قراءات معاصرة في علم الاجتماع**، المطبوعات الجامعية،ط4،1983 .

**57**- شهوان أسامة ،**إدارة الدولة –المفاهيم و التطور**-،دار الشروق للنشر،عمان ، الأردن،ط1 ،2001

**58**- شروخ صلاح الدين ، **علم الإجتماع الثقافي** ،دار العلوم للنشر و التوزيع ،الجزائر،2004

**59**- صابات خليل ،جمال عبد العظيم ،**وسائل الاتصال نشأتها و تطورها** ،مكتبة الانجلو المصرية ،ط09 ،2001

**60**- عاقل فاخر ،**أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية** ، دار العلم للملايين، بيروت،1982.

**61**- عبد الرحمان العيسوي ،**علم النفس الانتاج** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت ،لبنان ،1972.

**62**- عبد الصادق علي ، **مفهوم المجتمع المدني – قراءة أولية** -، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر 2007.

**63**- عبد الحي أحمد مصطفى رمزي ، **الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، مصر ،2008.

**64**- عبيدات ذوقان و أخرون ،**البحث العلمي أدواته وأساليبه** ،دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع ،عمان الأردن ، ط3 ، 1996.

**65**- عبد الرحمن أبو زيد ولي الدين إبن خلدون ،**ديوان المبتدأ و الخبر وتاريخ العرب و البربر و من عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، دار الفكر و للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت ،لبنان ،2004.

**66**- عبد العزيز محمد الصباحي ،الاثار الاجتماعية للحوادث المرورية في المملكة العربية السعودية ،اكاديمية نايف للعلوم الامنية ، الرياض ،1988.

**67**- علي إسماعيل سعيد ، **فقه التربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2001.

**68**- عزي عبد الرحمان ، **عالم الإتصال** ، ديوان المطبوعات ، الجزائر ،1992

**69**- غباري سلامة محمد،السيد عبد الحميد عطية،**الإتصال بين النظرية والتطبيق** ،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،1991.

**70**- غرايبية محمود فيصل ، **العمل الإجتماعي في مجال رعاية الشباب** ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن،ط1، 2009 .

**71**- غدنز أنتوني ،**علم الإجتماع** ،ترجمة :فايز الصباغ ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان ،ط04 ،2005.

**72**- غيث عاطف محمد ،**دراسات في علم الاجتماع القروي** ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، لبنان ،دت،

**73**- كعباش رابح ، **الإتجاهات الأساسية في علم الإجتماع** ،مخبر علم إجتماع الإتصال ،جامعة، قسنطينة ،الجزائر،2007.

**74**- ليلة علي ، **المجتمع المدني العربي ،قضايا المواطنة و حقوق الإنسان** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ،مصر، ط 2 ،2013.

**75**- محمد علي محمد،**الشباب العربي و التغير الإجتماعي** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ،1985.

**76**- متروك الفاتح ، **المجتمع و الديمقراطية و الدولة في البلدان العربية – دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء ترف المدينة**-، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2002.

**77**- مسلم محمد ، **مقدمة في علم النفس الإجتماعي** ، دار قرطبة للنشر والتوزيع ،ط1، 2007.

**78**- منصور هارون ،**تكنولوجيا الإتصال الحديثة المسائل النظريةو التطبيقية** ، دار الألمعية للنشر والتوزيع ، قسنطينة ، الجزائر ،2012.

**79**- نصر الله حنا واخرون ،**مبادىء في العلوم الإدارية -الأصول والمفاهيم المعاصرة**-،دار زهران ،عمان، الأردن، 1998.

**80**- ناجي عبد النور ، **النظام السياسي من أحادية إلى التعددية الحزبية** ،دار النشر و التوزيع ،قالمة ، الجزائر ،2006.

**81**- نصر إبراهيم ،علم الاجتماع التربوي ، دار الجيل ، بيروت ،مكتبة الرائد العلمية عمان ، دت.

**82**- واعظي أحمد ، **المجتمع الديني و المدني** ،ترجمة حيدر حب الله ،دار الهادي للطباعة و النشر و التوزيع ،بيروت ،لبنان ،ط1، 2001.

**83**- ياسين محمد عطوف ، مروان أبو حويج، **دراسات سيكولوجية ميدانية في البيئة العربية**،الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان ،1982.

**84**- يوسف بيزيد، "المجتمع المدني ودوره في التنمية – الأدوار والتحديات – "،**المجتمع المدني ماهيته وضرورته**، محاضرات الندوة الفكرية الخامسة ،إصدارات الرابطة الولائية للفكر و الإبداع ، الواد ،الجزائر ،2005.

- **قواميس و معاجم :**

**85**- بوعلام بن حمودة و آخرون ، **المفتاح (قاموس عربي أبجدي مبسط)**،دار الأمة،ط2، 1996.

**86**- معن خليل عمر ، **معجم علم الإجتماع المعاصر** ، دار الشروق، عمان ، الأردن ،ط1، 2000.

**87**- ريمون بودون و فرانسوا بوريكو و آخرون،**المعجم النقدي لعلم الإجتماع** ، تر:سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1986.

**88**- أحمد زكي بدوي ،**معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية** ، دار العلوم للملايين ، بيروت ،ط1، 1987.

**89**- بودون ز ،ف بوريكو ، **المعجم النقدي لعلم الإجتماع** ، تر:سليم حداد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،بيروت ،1986

**90**- جوردون مارشال ، **موسوعة علم الإجتماع** ،تر :محمد الجوهري آخرون ، المجلس الأعلى للثقافة ،ط2، 2007.

**91**- جيل فيريول ، **معجم مصطلحات علم الإجتماع** ،تر:أنسام محمد الأسعد ،دار مكتبة الهلال ، بيروت ،لبنان ،2011.

**92**- فريدريك معتوق ،**معجم العلوم الإجتماعية ، إنجليزي عربي** ، أكاديما ، بيروت ،لبنان ،1998.

**93**- محمد عاطف غيث،**قاموس علم الإجتماع**،دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ،دت.

**94**- محمد عاطف غيث ،**قاموس علم الإجتماع** ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مصر ،1979.

**95**- ميشل مان ، **موسوعة العلوم الإجتماعية** ، ترجمة: مختار الهواري ، سعد عبد العزيز مصلوح، دار المعرفة الجامعية ، الأزاريطة ،1999.

- **مجلات و مقالات**

**96**- أحمد إبراهيم ملاوي "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية "، **مجلة العلوم الإقتصادية و القانونية** ، المجلد 24،العدد2 ، 2008.

**97**- أهابية فتيحة، نواري أمال ،"الإتصال الجمعوي أشكاله و أجياله ووسائله و تقنياته "،**مجلة العلوم الإنسانية**،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد9 ،مارس 2006 .

**98**- بن ناصر بوطيب ،" النظام القانوني للجمعيات في الجزائر،قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12"،**مجلة دفاتر السياسة و القانون** ، العدد10 ، جانفي 2014.

**99**- حمدي الكنيسي،"الثقافة والشباب"،**مجلة الثقافة و القوة البشرية** ،المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، تونس ،1995.

**100**- سعود بن سهل القوس،"دور وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي الاجتماعي"،**مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية و النفسية**، العدد 10،الجزء الأول، 2018.

**101**- شربال مصطفى ،بلعيور الطاهر ،"الوعي الاجتماعي :المفاهيم والاختلاف بين علم النفس وعلم الاجتماع"، **مخبر التطبيقات النفسية والتربوية**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 117،العدد3 ، جامعة قسنطينة 2018.

**102**- عزيب أيمن ، قطب ناصر،"البنية العاملية لمكونات القلق الإجتماعي لدى عينات من الشباب المصري و السعودي "، **مجلة علم النفس** ،العدد 57،الهيئة المصرية للكتاب ، مصر،2001.

**103**- صوالحي ربيعة "الطفل و المرور "، **مجلة الوقاية و السياقة** ، المركز الوطني للوقاية و الامن عبر الطرق، العدد02، الجزائر،2001 .

**104**- صفية تازكارت ، فازية أكليل،"الأساليب المباشرة لوقوع الحادث"، **مجلة الوقاية والسياقة** ، المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق ،العدد01، الجزائر، 2000.

**105**- صوالحي ربيعة ،"الشباب وحوادث المرور"،**مجلة الوقاية والسياقة** ،المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق، العدد03،الجزائر ، 2003.

**106**- صوالحي ربيعة ،"الأمن المروري في بلدان العالم الثالث "، **مجلة الوقاية والسياقة** ، المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق، الجزائر ،العدد 02 ،2001

**107**- مجلة الوقاية والسياقة ،"**حوادث المرور في العالم النامي** "، المركز الوطني للوقاية و الامن عبر الطرق، العدد01، الجزائر ،2001.

**108**- ع فرقاق،"عدد حوادث المرور في تزايد"، **مجلة الشرطة** ،المدرية العامة للأمن الوطني ، العدد58، الجزائر ،1999.

**109**- حسن جعفر "عندما لايحترم قانون المرور "، **مجلة الوقاية و السياقة** ، المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق ،العدد01، الجزائر ،2000،.

**110**- صالح عبد العزيز فوزان ،"تاثير زيادة حجم الحركة المرورية على مدينة الرياض التحديات و الفرص المتاحة" ، **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلس النشر العلمي ،العدد02،الكويت،2003،ص399.

**111**- ربيعة صوالحي ،"السياقة في حالة سكر" ، **مجلة الوقاية و السياقة** ، المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق، العدد01، الجزائر ،1999.

**112**- ربيعة صوالحي،"شبكة الطرق الجزائرية" ، **مجلة الوقاية و السياقة** ،المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق ، العدد01،الجزائر ،2000.

**113**- رحيمة حواليف ،"التكاليف الإقتصادية و الإجتماعية لحوادث المرور بالجزائر "، **مجلة الباحث** ، العدد11،2012.

**114**- نسيم دعدوش ،"تسجيل 4540 وفاة سنويا –التحذير من ارتفاع عدد حوادث المرور بالجزائر–" ،**جريدة المشوار السياسي** ،الإثنين 08 ديسمبر 2014 .

**115**- فاطمة خلاف ،"حزام الأمن حضك في النجاة من الموت"،**مجلة الوقاية والسياقة** ،المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق ،العدد 03، الجزائر ،2003.

**116**- محمود بوسنة ، "الحركة الجمعوية في الجزائر، نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن و التنمية "، **مجلة العلوم الانسانية**، عدد17 جوان 2002 جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2002،

**117**- مشري مرسي ، "التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر – واقع وتحديات – "،**المجتمع المدني في الجزائر دراسة في آلية تفعليه** ،20أوت 2008.

- **مناشيرو إحصائيات**

**118**- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، قانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012 المادة 02 من قانون الجمعيات، العدد02 ،15 يناير 2012.

**119**- المجلس الوطني الإجتماعي و الإقتصادي ،**مشروع التقرير التمهيدي حول الفروق الإقتصادية و الإجتماعية** ،السداسي الأول من 2004، ديسمبر ،2004.

**120**- المركز الوطني الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق، **إحصائيات حوادث المرور**،2013 .

**121**- وزارة النقل ، **الوقاية من حوادث المرور بين الحاضر والماضي** ، الجزائر ،سبتمبر، 2000.

**122**- وزارة النقل ،"إحصائيات حوادث المرور الجسمانية في الجزائر "، **المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق** ،2004

- **دراسـات**

**123**- فتيحة بن عباس ، **دور الإعلام في التوعية والوقاية من حوادث المرور في الجزائر :مقارنة بين المناطق الريفية و المناطق الحضرية**- دراسة وصفية استطلاعية -، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال ، جامعة الجزائر3 ،2012/2011.

**124**- عبد العزيز لكحل، **دور الطرق السريعة في تحسين التنقلات دراسة حالة طريق السيار شرق-غرب**، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة الحاج لخضر- باتنة - ،2011/2010.

**125**- باري عبد اللطيف، **المجتمع المدني العالمي و تأثيره على المجتمع المدني الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2007.

126- عبد الله بوصنوبرة، **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،علم الإجتماع ،جامعة الجزائر،2010 -2011.

- **مراجع اللغة الأجنبية**

127- ALLOUCHE José, **Encyclopédie des ressources humaines**, Vuibert, Paris, 2006.

128- Annuaire statistique de l'Algérie ,Alger,16 éme Vol 2

129- BENABDELLAH. F, **Mortalité et morbidité routière en Algérie, étude profile des accidents dans la wilaya d Oran 1982**, thèse en vue d'obtenir un d'octorat 3eme cycle, Paris ,1987.

130- Boudon Raymond, **méthodes en sociologie**, édition P.U.F,Paris,1970.

131- Combessie Jean-Claude, la **méthode en sociologie**, Alger éd,casbah, 1998

132- DAKKAR(N) et BEZZAOUCHA(A), **Les accidents de la circulation, approche épidémologique**, SNED ,Alger ,2003 .

133- Ministère de transport, **étude d'évolution de coût des accidents de la circulation routière**, Alger, Juillet ,2000.

134- Maurice Angers, Initiation **pratique a la méthodologie des sciences humaines**, édition casbah, Alger, 1997

135- OMS, **PARC AUTOMOBILE** AU 31/12/2001.

136- OMS, **Statistique relative aux accidents de la route**, rapport d'une réunion d'une groupe technique AD HOC, Prague ,26-28,septembre ,1978,p

137- Omar Darras, **le phénomène associatif en Algérie état des lieux**, fondation friedrich Ebert bureau Alger 2007.

- **مراجع من الأنترنت**

138-**www.elhewar.org/send.art.as**

عزو محمد عبد القادر ناجي ،"المجتمع المدني"، **مجلة الحوار المتمدن**،العدد 2261، 2008/04/24،05:31.

139- **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17978**

محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي ،"تأهيل القيادات والمنظمات الغير حكومية على الإدارة الديمقراطية ومهارات التحالف والتغيير" ،**الحوار المتمدن**، العدد 2724 ،31 / 7 / 2009 ، 09:47.

140 - **www.traffic.gov.com**

مال الله الصادري ،"**التوعية المرورية (الثقافة المرورية) وأثرها للحد من الحوادث المرورية** "الإدارة العامة للمرور وشرطة عمان ،السلطانية ،الأردن ،2011/08/23، 23:53،

141 - **www.radioalgerie.dz** حظيرة السيارات : "إحصاء أكثر من 5,4 مليون مركبة إلى غاية نهاية "2014,08/08/2015 ،18:31.

142- **http://elraaed.com/ara/watan/90258**

يومية الرائد :**حظيرة السيارات بالجزائر تتجاوز الـ 5 ملايين سيارة نهاية 2015**، 2016/09/09 ،22:11:00.

**143- www.elbilad.net**

فريدة س ،"**أكثر من 90 ألف جمعية معتمدة من قبل وزارة الداخلية مهددة بالحل**" ،2015/01/23 .

**144- www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp**

العتبي عبد الوهاب محمد الفاتح ،**تأهيل القيادات و المنظمات الغير حكومية على الإدارة الديمقراطية و مهارات التحالف و التغيير** ،ملتقي المرأة للبحوث و التأهيل ، اليمن ،4 مايو إلى 12 مايو 2009 ،2009/07/31.

**145 - www.assawat.net/2016/06/09** " طرق خطيرة شهدت أعنف حوادث المرور في الجزائر"، السبت ،4 يونيو 2016، 09:42 .

**146-www.efrin.net**

"الثقافة بين الحاضر و الماضي" 2005/01/20

**147- www.alef yaa.com** فضل الكعبي "السلوك الثقافي"

**148- https://www.anfasse.org/2010-12-27-01-33-59/2010-12-05-18-31-21/5866-social-consciousness**

فرغلى هارون، حول مفهوم الوعى الاجتماعى ،06 شباط/فبراير 2015.

**149 -http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/SocialCons1/sec01.doc_cvt.htm**

**150-https://www.ida2at.com/types-of-consciousness-between-individual-and-societal/**

إلهام الحدابي: **أنواع الوعي بين الفردي والمجتمعي** 24/12/2016.

**قائمة المراجع**

- **قرآن كريم**
- **الكتب باللغة العربية**

**1**- أبو جلال إسماعيل سلمان ، **الإذاعة و دورها في الوعي الأمني** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ،الأردن ،2011.

**2**- أبو طاحون عدلي ، **في التغير الإجتماعي** ، المكتب الجامعي الحديث ، الازاريطة ، الاسكندرية ،1998.

**3**- أبو التبل محمد السيد ،**علم النفس الإجتماعي** ،دار النهضة العربية ،بيروت ،لبنان ،ط2، 1984

**4**- إحسان محمد الحسن ،**الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي** ، دار الطليعة، بيروت ،ط2 ،1986.

**5**- الأخرس صفوح محمد ،**نموذج لإستراتيجية الضبط الإجتماعي في الدول العربية** ،أكاكيمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ،1997.

**6**- الجوهري محمد وآخرون ،**علم الإجتماع و دراسة الإعلام و الإتصال** ،دار المعرفة ، الإسكندرية ،1992.

**7**- الحامد عبد الله أبو بلال، **ثلاثية المجتمع المدني** ،الدار العربية للعلوم ،بيروت ،لبنان،2004.

**8**- الحكيم منصور فواز، **سوسيولوجيا الإعلام الجماهيري**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن،2011.

**9**- الزيوت ماجد ، **الشباب و القيم في عالم متغير**، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2006.

**10**- الساعاتي حسن سامية ،**الشباب العربي و التغير الإجتماعي** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ،ط1،2003.

**11**- الساعاتي حسن سامية ، **الثقافة و الشخصية** ،دار النهضة العربية للطباعة و النشر، لبروت ،لبنان،ط3، 1983.

**12**- السيد أحمد سميرة ،**علم إجتماع التربية**،دار الفكر العربي ، القاهرة ،1998

**13**- السيد رضوان ،برقاوي أحمد ،**المسألة الثقافية** ،دار الفكر ،دمشق،ط2001،2

**14**- السويدي محمد ، **مفاهيم علم الإجتماع الثقافي و مصطلحاته**، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ،1991.

**15**- الشربيني زكريا ، صادق يسرية ،**تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملته و مواجهة مشكلاته** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،مصر ،2000.

**16**- الصبيحي شكر أحمد ،**مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط1، 2002.

**17**- العربي بن متعب فهد ،**تقويم فعالية برامج التوعية الأمنية** ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، 2012 .

**18**- العلوي عبد الرحمان ،**توزيع المسؤولية في حوادث المرور** ،الجزائر ،1997.

**19**- العيد خليل أحمد فهيمة ،**الأدوار التكميلية لمختلف هيئات المجتمع المدني** ،مركز المعلومات و الأبحاث ، الكويت ،2005.

**20**- الغزالي محمد ،**جدد حياتك** ،دار البغدادي للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر.

**21**- آل عبود عبد الله بن سعيد بن محمد ،**قيم المواطنة لدى الشباب و إسهامها في تعزيز الأمن الوقائي** ،جامعة نايف للعلوم الأمنية ،الرياض،2011.

**22**- النجار باقر " المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح"، تحرير محمد سالم "المجتمع المدني و دوره في الإصلاح "، أعمال ا.لندوة الإقليمية حول:**المجتمع المدني في البلدان العربية و دوره في الإصلاح**، الإسكندرية 21- 22 يونيو، 2004.

**23**- المزاهرة هلال منال ،**نظريات الإتصال**،دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ،عمان ، الأردن ،2012.

**24**- الهاشمي بن بوزيد بوطالب ،**فعاليات حملات التوعية المرورية** ،مؤتمر التعليم و السلامة المرورية ،مركز الدراسات والبحوث ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض،2006.

**25**- أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،**أساليب ووسائل الحد من حوادث المرور** ،الندوة العلمية الأربعون ، مركز الدراسات و البحوث 27-29 مايو ،1997.

**26**- أنجرس موريس ،**منهجية البحث العلمي في العلوم الأنسانية،تدريبات عملية** ،تر: بوزيد صحراوي و أخرون ،دار القصبة للنشر ، حيدرة ،الجزائر ،2004.

**27**- الهمالي كامل عبد الله ،**أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته** ،جامعة قار يونس ، بن غازي، ط1، 1994.

**28**- الكندي عادل محمد، **الوعي المروري مفهومة ، وأهميته، أهدافه، محاوره، مؤسساته** (وثيقة السلامة على الطريق في المناهج العمانية)، دائرة تطوير المناهج ، 2010.

**29**- إهرنبرغ جون ،**المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكر** ،تر:حسين ناظم،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان ،ط1، 2008.

**30**- بدران شبل، **ديمقراطية التعليم في الفكر التربوي المعاصر**، دار القباء ، القاهرة، 2000.

**31**- بشارة عزمي ، **المجتمع المدني - دراسة نقدية-**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1998.

**32**- بدر عادل و آخرون ، **المجتمع المدني و سياسات الحوار حول التعليم للمجتمع في المنطقة العربية** ،الشركة العربية لمحو الأمية وتعليم الكباب UNESCO، التقرير السنوي السادس للرصد العالمي للتربية 2008/2007.

**33**- بكار عبد الكريم ، **تجديد الوعي** ، الدار الشامية ،بيروت ،لبنان ، ط1، 2000 .

**34**- بن نعمان أحمد، **هذه هي الثقافة**،شركة دار الامة للطباعة والنشر ،الجزائر ،1996.

**35**- بيومي أحمد محمد ،**الأنتروبولوجيا الثقافية** ،الدار الجامعية للطبعة والنشر، بيروت، لبنان،1983.

**36**- توريدي محمد علي ، **المجتمع المدني و التحولات الديمقراطية في الصومال**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، مصر ،1995

**37**- تايمز نويل ،**علم الإجتماع و دراسة المشكلات الإجتماعية** ،ترجمة: غريب سيد أحمد، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ،مصر ،1997.

**38**- جمال معتوق ، **منهجية العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعي** ،بن مرابط ،الجزائر ،ط1، 2009.

**39**- حداد يحي عبد الرحمان ،**أداب السلوك في المجتمعات الغربية** ،دار الشروق ،عمان ، الأردن،1995.

**40**- حفظ الله ميخائيل إبراهيم وآخرون، **وسائل الإعلام والتعليم**، دار العلم العربي، بيروت، ط2، 1979.

**41**- حامد خالد ،**مدخل إلى علم الاجتماع**،جسور للنشر و التوزيع ، الجزائر ،2008.

**42**- حريم حسين ،**مبادئ الإدارة الحديثة والنظرية ،العمليات الإدارية وظائف المنظمة**)،دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن ،2006

**43**- خلف عبد الله حامد عبد الله ، **دور أفلام التوعية المرورية في رفع مستوي الوعي المروري** ،جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ،2005.

**44**- حنا نصر الله واخرون ،**مبادىء في العلوم الإدارية –الأصول و المفاهيم المعاصرة**–،دار زهران ،عمان، الأردن، 1998.

**45**- حسين حريم ،**مبادئ الإدارة الحديثة والنظرية ،العمليات الإدارية وظائف المنظمة)**،دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن ،2006،.

**46**- دليو فضيل ،**مقدمة في وسائل الإتصال الجماهيري**،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1994.

**47**- درويش زين العابدين ، **علم النفس الإجتماعي أسسه و تطبيقاته**، دار الفكر العربي ، القاهرة ،1999

**48**- رفعت أحمد ، **السيارة و أصول القيادة**، عالم الكتاب ، ط 03، القاهرة ،1973.

**49**- زهران عبد السلام حامد ، **الصحة النفسية و العلاج النفسي** ، عالم الكتب ، القاهرة ،ط2، 1978.

**50**- زغيمي مراد ، **مؤسسات التنشئة الإجتماعية** ، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة ،الجزائر ،2002 .

**51**- سرحان المرسي منير ،**في إجتماعيات التربية** ،دار النهضة للطباعة و النشر ،بيروت،ط3، ،1981

**52**- سعد الله أبو القاسم ،**الحركة الوطنية الجزائرية** ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2009 .

**53**- سكوت جون ، **علم الإجتماع المفاهيم الأساسية**،تر :محمد عثمان ،الشبكة العربية للأبحاث و النشر ،بيروت ،لبنان،دت.

**54**- سيرجيو سبيني ،**التربية اللغوية للطفل** ،تر:محمد عبد الحميد عيسى و عبد الفتاح حسن عبد الفتاح، دار الفكر العربي ، القاهرة ،1991.

**55**- سلطان صاحب محمد ، **العلاقات العامة ووسائل الاتصال** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، الأردن ،2011.

**56**- شكري عليا و آخرون، **قراءات معاصرة في علم الاجتماع**، المطبوعات الجامعية،ط4،1983 .

**57**- شهوان أسامة ،**إدارة الدولة –المفاهيم و التطور**-،دار الشروق للنشر،عمان ، الأردن،ط1 ،2001

**58**- شروخ صلاح الدين ، **علم الإجتماع الثقافي** ،دار العلوم للنشر و التوزيع ،الجزائر،2004

**59**- صابات خليل ،جمال عبد العظيم ،**وسائل الاتصال نشأتها و تطورها** ،مكتبة الانجلو المصرية ،ط09 ،2001

**60**- عاقل فاخر ،**أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية** ، دار العلم للملايين، بيروت،1982.

**61**- عبد الرحمان العيسوي ،**علم النفس الانتاج** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت ،لبنان ،1972.

**62**- عبد الصادق علي ، **مفهوم المجتمع المدني – قراءة أولية** -، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر 2007.

**63**- عبد الحي أحمد مصطفى رمزي ، **الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، مصر ،2008.

**64**- عبيدات ذوقان و أخرون ،**البحث العلمي أدواته وأساليبه** ،دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع ،عمان الأردن ، ط3 ، 1996.

**65**- عبد الرحمن أبو زيد ولي الدين إبن خلدون ،**ديوان المبتدأ و الخبر وتاريخ العرب و البربر و من عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، دار الفكر و للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت ،لبنان ،2004.

**66**- عبد العزيز محمد الصباحي ،الاثار الاجتماعية للحوادث المرورية في المملكة العربية السعودية ،اكاديمية نايف للعلوم الامنية ، الرياض ،1988.

**67**- علي إسماعيل سعيد ، **فقه التربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2001.

**68**- عزي عبد الرحمان ، **عالم الإتصال** ، ديوان المطبوعات ، الجزائر ،1992

**69**- غباري سلامة محمد،السيد عبد الحميد عطية،**الإتصال بين النظرية والتطبيق** ،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،1991.

**70**- غرايبية محمود فيصل ، **العمل الإجتماعي في مجال رعاية الشباب** ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن،ط1، 2009 .

**71**- غدنز أنتوني ،**علم الإجتماع** ،ترجمة :فايز الصباغ ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان ،ط04 ،2005.

**72**- غيث عاطف محمد ،**دراسات في علم الاجتماع القروي** ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، لبنان ،دت،

**73**- كعباش رابح ، **الإتجاهات الأساسية في علم الإجتماع** ،مخبر علم إجتماع الإتصال ،جامعة، قسنطينة ،الجزائر،2007.

**74**- ليلة علي ، **المجتمع المدني العربي ،قضايا المواطنة و حقوق الإنسان** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ،مصر، ط 2 ،2013.

**75**- محمد علي محمد،**الشباب العربي و التغير الإجتماعي** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ،1985.

**76**- متروك الفاتح ، **المجتمع و الديمقراطية و الدولة في البلدان العربية – دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء ترف المدينة**-، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2002.

**77**- مسلم محمد ، **مقدمة في علم النفس الإجتماعي** ، دار قرطبة للنشر والتوزيع ،ط1، 2007.

**78**- منصور هارون ،**تكنولوجيا الإتصال الحديثة المسائل النظريةو التطبيقية** ، دار الألمعية للنشر والتوزيع ، قسنطينة ، الجزائر ،2012.

**79**- نصر الله حنا واخرون ،**مبادىء في العلوم الإدارية -الأصول والمفاهيم المعاصرة**-،دار زهران ،عمان، الأردن، 1998.

**80**- ناجي عبد النور ، **النظام السياسي من أحادية إلى التعددية الحزبية** ،دار النشر و التوزيع ،قالمة ، الجزائر ،2006.

**81**- نصر إبراهيم ،علم الاجتماع التربوي ، دار الجيل ، بيروت ،مكتبة الرائد العلمية عمان ، دت.

**82**- واعظي أحمد ، **المجتمع الديني و المدني** ،ترجمة حيدر حب الله ،دار الهادي للطباعة و النشر و التوزيع ،بيروت ،لبنان ،ط1، 2001.

**83**- ياسين محمد عطوف ، مروان أبو حويج، **دراسات سيكولوجية ميدانية في البيئة العربية**،الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان ،1982.

**84**- يوسف بيزيد، "المجتمع المدني ودوره في التنمية – الأدوار والتحديات – "،**المجتمع المدني ماهيته وضرورته**، محاضرات الندوة الفكرية الخامسة ،إصدارات الرابطة الولائية للفكر و الإبداع ، الواد ،الجزائر ،2005.

- **قواميس و معاجم :**

**85**- بوعلام بن حمودة و آخرون ، **المفتاح (قاموس عربي أبجدي مبسط)**،دار الأمة،ط2، 1996.

**86**- معن خليل عمر ، **معجم علم الإجتماع المعاصر** ، دار الشروق، عمان ، الأردن ،ط1، 2000.

**87**- ريمون بودون و فرانسوا بوريكو و آخرون،**المعجم النقدي لعلم الإجتماع** ، تر:سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1986.

**88**- أحمد زكي بدوي ،**معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية** ، دار العلوم للملايين ، بيروت ،ط1، 1987.

**89**- بودون ز ،ف بوريكو ، **المعجم النقدي لعلم الإجتماع** ، تر:سليم حداد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،بيروت ،1986

**90**- جوردون مارشال ، **موسوعة علم الإجتماع** ،تر :محمد الجوهري آخرون ، المجلس الأعلى للثقافة ،ط2، 2007.

**91**- جيل فيريول ، **معجم مصطلحات علم الإجتماع** ،تر:أنسام محمد الأسعد ،دار مكتبة الهلال ، بيروت ،لبنان ،2011.

**92**- فريدريك معتوق ،**معجم العلوم الإجتماعية ، إنجليزي عربي** ، أكاديما ، بيروت ،لبنان ،1998.

**93**- محمد عاطف غيث،**قاموس علم الإجتماع**،دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ،دت.

**94**- محمد عاطف غيث ،**قاموس علم الإجتماع** ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مصر ،1979.

**95**- ميشل مان ، **موسوعة العلوم الإجتماعية** ، ترجمة: مختار الهواري ، سعد عبد العزيز مصلوح، دار المعرفة الجامعية ، الأزاريطة ،1999.

- **مجلات و مقالات**

**96**- أحمد إبراهيم ملاوي "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية "، **مجلة العلوم الإقتصادية و القانونية** ، المجلد 24،العدد2 ، 2008.

**97**- أهابية فتيحة، نواري أمال ،"الإتصال الجمعوي أشكاله و أجياله ووسائله و تقنياته "،**مجلة العلوم الإنسانية**،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد9 ،مارس 2006 .

**98**- بن ناصر بوطيب ،" النظام القانوني للجمعيات في الجزائر،قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12"،**مجلة دفاتر السياسة و القانون** ، العدد10 ، جانفي 2014.

**99**- حمدي الكنيسي،"الثقافة والشباب"،**مجلة الثقافة و القوة البشرية** ،المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، تونس ،1995.

**100**- سعود بن سهل القوس،"دور وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي الاجتماعي"،**مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية و النفسية**، العدد 10،الجزء الأول، 2018.

**101**- شربال مصطفى ،بلعيور الطاهر ،"الوعي الاجتماعي :المفاهيم والاختلاف بين علم النفس وعلم الاجتماع"، **مخبر التطبيقات النفسية والتربوية**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 117،العدد3 ، جامعة قسنطينة 2018.

**102**- عزيب أيمن ، قطب ناصر،"البنية العاملية لمكونات القلق الإجتماعي لدى عينات من الشباب المصري و السعودي "، **مجلة علم النفس** ،العدد 57،الهيئة المصرية للكتاب ، مصر،2001.

**103**- صوالحي ربيعة "الطفل و المرور "، **مجلة الوقاية و السياقة** ، المركز الوطني للوقاية و الامن عبر الطرق، العدد02، الجزائر،2001 .

**104**- صفية تازكارت ، فازية أكليل،"الأساليب المباشرة لوقوع الحادث"، **مجلة الوقاية والسياقة** ، المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق ،العدد01، الجزائر، 2000.

**105**- صوالحي ربيعة ،"الشباب وحوادث المرور"،**مجلة الوقاية والسياقة** ،المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق، العدد03،الجزائر ، 2003.

**106**- صوالحي ربيعة ،"الأمن المروري في بلدان العالم الثالث "، **مجلة الوقاية والسياقة** ، المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق، الجزائر ،العدد 02 ،2001

**107**- مجلة الوقاية والسياقة ،"**حوادث المرور في العالم النامي** "، المركز الوطني للوقاية و الامن عبر الطرق، العدد01، الجزائر ،2001.

**108**- ع فرقاق،"عدد حوادث المرور في تزايد"، **مجلة الشرطة** ،المدرية العامة للأمن الوطني ، العدد58، الجزائر ،1999.

**109**- حسن جعفر "عندما لايحترم قانون المرور "، **مجلة الوقاية و السياقة** ، المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق ،العدد01، الجزائر ،2000،.

**110**- صالح عبد العزيز فوزان ،"تاثير زيادة حجم الحركة المرورية على مدينة الرياض التحديات و الفرص المتاحة" ، **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلس النشر العلمي ،العدد02،الكويت،2003،ص399.

**111**- ربيعة صوالحي ،"السياقة في حالة سكر" ، **مجلة الوقاية و السياقة** ، المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق، العدد01، الجزائر ،1999.

**112**- ربيعة صوالحي،"شبكة الطرق الجزائرية" ، **مجلة الوقاية و السياقة** ،المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق ، العدد01،الجزائر ،2000.

**113**- رحيمة حواليف ،"التكاليف الإقتصادية و الإجتماعية لحوادث المرور بالجزائر "، **مجلة الباحث** ، العدد11،2012.

**114**- نسيم دعدوش ،"تسجيل 4540 وفاة سنويا –التحذير من ارتفاع عدد حوادث المرور بالجزائر–" ،**جريدة المشوار السياسي** ،الإثنين 08 ديسمبر 2014 .

**115**- فاطمة خلاف ،"حزام الأمن حضك في النجاة من الموت"،**مجلة الوقاية والسياقة** ،المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق ،العدد 03، الجزائر ،2003.

**116**- محمود بوسنة ، "الحركة الجمعوية في الجزائر، نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن و التنمية "، **مجلة العلوم الانسانية**، عدد17 جوان 2002 جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2002،

**117**- مشري مرسي ، "التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر – واقع وتحديات – "،**المجتمع المدني في الجزائر دراسة في آلية تفعليه** ،20أوت 2008.

- **مناشيرو إحصائيات**

**118**- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، قانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012 المادة 02 من قانون الجمعيات، العدد02 ،15 يناير 2012.

**119**- المجلس الوطني الإجتماعي و الإقتصادي ،**مشروع التقرير التمهيدي حول الفروق الإقتصادية و الإجتماعية** ،السداسي الأول من 2004، ديسمبر ،2004.

**120**- المركز الوطني الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرق، **إحصائيات حوادث المرور**،2013 .

**121**- وزارة النقل ، **الوقاية من حوادث المرور بين الحاضر والماضي** ، الجزائر ،سبتمبر، 2000.

**122**- وزارة النقل ،"إحصائيات حوادث المرور الجسمانية في الجزائر "، **المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق** ،2004

- **دراسـات**

**123**- فتيحة بن عباس ، **دور الإعلام في التوعية والوقاية من حوادث المرور في الجزائر :مقارنة بين المناطق الريفية و المناطق الحضرية**- دراسة وصفية استطلاعية -، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال ، جامعة الجزائر3 ،2012/2011.

**124**- عبد العزيز لكحل، **دور الطرق السريعة في تحسين التنقلات دراسة حالة طريق السيار شرق-غرب**، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة الحاج لخضر- باتنة - ،2011/2010.

**125**- باري عبد اللطيف، **المجتمع المدني العالمي و تأثيره على المجتمع المدني الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2007.

126- عبد الله بوصنوبرة، **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،علم الإجتماع ،جامعة الجزائر،2010 -2011.

- **مراجع اللغة الأجنبية**

127- ALLOUCHE José, **Encyclopédie des ressources humaines**, Vuibert, Paris, 2006.

128- Annuaire statistique de l'Algérie ,Alger,16 éme Vol 2

129- BENABDELLAH. F, **Mortalité et morbidité routière en Algérie, étude profile des accidents dans la wilaya d Oran 1982**, thèse en vue d'obtenir un d'octorat 3eme cycle, Paris ,1987.

130- Boudon Raymond, **méthodes en sociologie**, édition P.U.F,Paris,1970.

131- Combessie Jean-Claude, la **méthode en sociologie**, Alger éd,casbah, 1998

132- DAKKAR(N) et BEZZAOUCHA(A), **Les accidents de la circulation, approche épidémologique**, SNED ,Alger ,2003 .

133- Ministère de transport, **étude d'évolution de coût des accidents de la circulation routière**, Alger, Juillet ,2000.

134- Maurice Angers, Initiation **pratique a la méthodologie des sciences humaines**, édition casbah, Alger, 1997

135- OMS, **PARC AUTOMOBILE** AU 31/12/2001.

136- OMS, **Statistique relative aux accidents de la route**, rapport d'une réunion d'une groupe technique AD HOC, Prague ,26-28,septembre ,1978,p

137- Omar Darras, **le phénomène associatif en Algérie état des lieux**, fondation friedrich Ebert bureau Alger 2007.

- **مراجع من الأنترنت**

138-**www.elhewar.org/send.art.as**

عزو محمد عبد القادر ناجي ،"المجتمع المدني"، **مجلة الحوار المتمدن**،العدد 2261، 2008/04/24،05:31.

139- **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17978**

محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي ،"تأهيل القيادات والمنظمات الغير حكومية على الإدارة الديمقراطية ومهارات التحالف والتغيير" ،**الحوار المتمدن**، العدد 2724 ،31 / 7 / 2009 ، 09:47.

140 - **www.traffic.gov.com**

مال الله الصادري ،"**التوعية المرورية (الثقافة المرورية) وأثرها للحد من الحوادث المرورية** "الإدارة العامة للمرور وشرطة عمان ،السلطانية ،الأردن ،2011/08/23، 23:53،

141 - **www.radioalgerie.dz** حظيرة السيارات : "إحصاء أكثر من 5,4 مليون مركبة إلى غاية نهاية "2014,08/08/2015 ،18:31.

142- **http://elraaed.com/ara/watan/90258**

يومية الرائد :**حظيرة السيارات بالجزائر تتجاوز الـ 5 ملايين سيارة نهاية 2015**، 2016/09/09 ،22:11:00.

**143- www.elbilad.net**

فريدة س ،"**أكثر من 90 ألف جمعية معتمدة من قبل وزارة الداخلية مهددة بالحل**" ،2015/01/23 .

**144- www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp**

العتبي عبد الوهاب محمد الفاتح ،**تأهيل القيادات و المنظمات الغير حكومية على الإدارة الديمقراطية و مهارات التحالف و التغيير** ،ملتقي المرأة للبحوث و التأهيل ، اليمن ،4 مايو إلى 12 مايو 2009 ،2009/07/31.

**145 - www.assawat.net/2016/06/09** " طرق خطيرة شهدت أعنف حوادث المرور في الجزائر"، السبت ،4 يونيو 2016، 09:42 .

**146-www.efrin.net**

"الثقافة بين الحاضر و الماضي" 2005/01/20

**147- www.alef yaa.com** فضل الكعبي "السلوك الثقافي"

**148- https://www.anfasse.org/2010-12-27-01-33-59/2010-12-05-18-31-21/5866-social-consciousness**

فرغلى هارون، حول مفهوم الوعى الاجتماعى ،06 شباط/فبراير 2015.

**149 -http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/SocialCons1/sec01.doc_cvt.htm**

**150-https://www.ida2at.com/types-of-consciousness-between-individual-and-societal/**

إلهام الحدابي: **أنواع الوعي بين الفردي والمجتمعي** 24/12/2016.

# الملاحق

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** **الملحق(1)**

**جامعة الجزائر(2) أبو القاسم سعد الله**

**كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية**

**قسم علم الاجتماع**

**تخصص ثقافي**

استمارة رقم : ( )

في إطار انجاز رسالة الدكتوراه في تخصص علم الاجتماع الثقافي تحت عنوان " **دور الجمعيات في تنمية الوعي المروري لدى السائقين الشباب** "، نرجو منكم مساعدتنا بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بكل دقة وموضوعية و تأكدوا أن المعلومات التي ستدلون بها لن تستخدم إلا في حدود هذا البحث العلمي.

نتمنى تعاونكم ونشكركم جزيل الشكر

ضع علامة (X) في الخانة المناسبة

**السنة الجامعية : 2018/2017**

**1- البيانات العامة**

1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن: [18-24 ] ☐ [ 24-30 ] ☐ [30-35] ☐

3- المستوى التعليمي: أمي ☐ إبتدائي ☐ متوسط ☐
ثانوي ☐ جامعي ☐

4- الحالة العائلية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

5- المهنة : طالب ☐ موظف ☐ أعمال حرة ☐ بطال ☐
أخرى حدد.....

6- إسم الجمعية المنخرط فيها :.....

7 - مدة الانخراط في الجمعية :.....

8- ملكية السيارة: ملك خاص ☐ مهنية ☐ أخرى حدد.....

9- هل ارتكبت حادث مرور : نعم ☐ لا ☐

- في حالة نعم كم مرة :.....

10- ما نوع الحادث : مادي ☐ جسدي ☐ مادي وجسدي معا ☐

- من الطرف الأخر في الحادث :

- مركبة ☐
- مشاة ☐
- حيوان ☐
- عمود أو شجر ☐
- أخر حدد.....

11- متى كان الحادث؟

قبل الانخراط في الجمعية ☐

بعد الانخراط في الجمعية ☐

**<u>أسئلة خاصة بالفرضية الأولى</u> : تعمل الجمعيات على غرس ثقافة مرورية لدى السائقين الشباب المنخرطين في الجمعية من خلال العمليات و النشاطات التحسيسية لتنمية و عيهم المروري .**

12- هل تتوجه إلى النشاطات التي تقوم بها الجمعية ؟

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

13- ما نوع النشاطات التي تتواجد بها :

- الندوات و الأيام الدراسية ☐
- زيارة المرضى في المستشفيات ☐
- المعارض ☐
- الحملات التطوعية ☐
- الحملات التحسيسية ☐
- جمع التبرعات ☐
- الحفلات الفنية ☐
- الدورات التكوينية ☐
- المخيمات ☐
- أخرى أذكرها .....

14- ما هو النشاط الذي ترى أنه يساهم أكثر في عملية التوعية المرورية ؟.....

لماذا:.....

15- هل كنت تحترم قانون المرور قبل انخراطك في الجمعية ؟

نعم ☐ لا ☐

16- في حالة لا ما هي المخالفات التي كنت ترتكبها :

- التجاوز الخطير ☐
- السرعة ☐
- عدم إستعمال حزام الأمان ☐
- إستعمال الهاتف النقال ☐

- أخرى حدد.....

17- هل تقوم بتفحص السيارة قبل سياقتها :

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

18- هل تستخدم حزام الامان عندما لا تكون هناك مراقبة من الأمن :

نعم ☐ لا ☐

- في كلتا الحالتين لماذا :.....

19- هل تحترم مسافة الأمان بين مركبتك و المركبة التي تسبقك :

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

20- هل تحترم السرعة المطلوبة في القانون: نعم ☐ لا ☐

- في حالة لا متى تتجاوز السرعة القانونية:.....

21- هل تقوم بالتجاوز في الخط المستمر: نعم ☐ لا ☐

22- إذا أعاقك أحد في الطريق كيف يكون رد فعلك:

- تتجاوزه ☐

- تنتظر حتى يزول العائق ☐

- تنزل من السيارة وتطلب فتح الطريق ☐

- تغضب من هذا الأمر ☐

13- إذا صادفت حادث في الطريق ماذا تفعل :

- لا تبالي وتكمل الطريق ☐

- تنزل من السيارة للمساعدة ☐

- تقوم بالاتصال بالأمن و الحماية المدنية ☐

- تقوم بتصوير الحادث ☐

- أخرى أذكر.....

14- هل تقوم بالمراقبة التقنية للسيارة :

- حين يقوم الوقت المطلوب ☐

- عندما يحدث عطب بالسيارة ☐

- عندما يطلب الميكانيكي منك ذلك ☐

- أخرى اذكر.....

15- إذا كان الطقس ممطر ما هي السرعة التي تسير بها؟.....كلم/سا

16- هل تتوقف عند إشارة قف إن كان الطريق خاليا؟

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

17- هل تسهل من مهمة السائق الذي يحاول تجاوزك ؟

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

18- هل تقوم بتنبيه السائقين الآخرين وتلفت انتباههم إلى حاجز لا يمكنهم رؤيته؟

نعم ☐ لا ☐

19- إذا كنت في عجلة من أمرك هل تحترم إشارة المرور ؟

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

20- هل تستعمل المسجل أو المذياع أثناء السياقة ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة نعم كيف يكون الصوت؟

منخفض ☐ متوسط ☐ مرتفع ☐

21- ماذا تمثل لك السيارة ؟

وسيلة نقل وعمل ☐

☐

وسيلة تسلية وترفيه

مكانة إجتماعية ☐

وسيلة للتنافس مع الغير ☐

جزء من هويتك وشخصيتك ☐

اخرى أذكر.....

22- إذا كنت علي الطريق تقود السيارة و أحسست بالتعب ماذا تفعل؟

تكمل الطريق ☐

تتوقف للاستراحة ☐

في كلتا الحالتين.....

.....

23- هل تقوم بالمناورات في الطريق أثناء حفلات الزفاف أو الاحتفال بانتصار الفريق الذي تشجعه؟

نعم ☐ لا ☐

24- هل يمكن أن تقود السيارة بدون رخصة ؟ نعم ☐ لا ☐

25- هل تقود السيارة في الاتجاه المعاكس إذا اضطرك الأمر ؟ نعم ☐ لا ☐

26- إذا كانت سيارتك تعاني من خلل هل تقوم؟

بإصلاحها بنفسك ☐

تأخذها إلى الميكانيكي ☐

تستعين بأحد الأصدقاء ☐

أخرى حدد.....

27- إذا أتتك مكالمة وأنت تقود السيارة ماذا تفعل؟

ترد على المكالمة دون التوقف ☐

تركن السيارة وترد على المكالمة ☐

لا ترد على المكالمة ☐

28- هل تدقق في إختيار قطاع غيار سيارتك؟ نعم ☐ لا ☐

29- ما هي المعلومات الجديدة التي استفدت منها بعد انخراطك في الجمعية حول السلامة المرورية.....

.....

**<u>أسئلة خاصة بالفرضية الثانية</u>: يؤثر المحيط الإجتماعي و مكانة الجمعية في المجتمع إلى انخراط الشباب في الجمعيات لتنمية وعيهم المروري .**

30- كيف تعرفت على الجمعية التي انخرطت فيها ؟

عن طريق المعارض و النشاطات ☐
عن طريق وسائل الإعلام ☐
عن طريق الأصدقاء ☐
عن طريق الجيران ☐
عن طريق الأهل ☐
صدفة ☐
أخرى حدد.....

31- كيف تم إنخراك في الجمعية ؟

الجمعية عرضت عليك الإنخراط ☐
قام أحد بالتوسط لك ☐
قررت الإنخراط بنفسك ☐

32- ماهي الأسباب الشخصية التي أدت بك للإنخراط في الجمعية؟

زيادة رصيدك المعرفي ☐
تحسين المكانة الإجتماعية ☐
تكوين صداقات ☐
المساهمة في التوعية المرورية ☐
أخرى أذكر.....

33- هل لديك أفراد من عائلتك له نشاط جمعوي؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم ما نوع هذه الجمعيات.....

34- هل ترى أن الإنخراط في الجمعيات:

ضرورة إجتماعية ☐

تحقيق أغراض شخصية ☐

متنفس لك كشاب ☐

ملء وقت الفراغ ☐

أخرى حدد.....

35- هل ترى أن النشاطات التي تقوم بها الجمعية في التوعية المرورية كافية ؟

نعم ☐ لا ☐

-إذا كان لا ماذا تقترح؟.....

.....

36- هل تساهم في نشاطات الجمعية ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة نعم ما نوع هذا النشاط:.....

.....

37- هل تجد مساندة وتشجيع من محيطك الإجتماعي حول النشاط في الجمعية؟

نعم ☐ لا ☐

-إذا كان نعم من يقوم بتشجيعك؟.....

38- هل أنت مطلع على قانون الجمعيات ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان نعم ما رأيك في قانون الجمعيات؟.....

.....

39- هل أنت راض عن النشاطات التي تقدمها الجمعية في مجال التوعية المرورية؟

نعم ☐ لا ☐

40- كيف هي علاقتك مع أفراد الجمعية ؟

سيئة ☐ عادية ☐ جيدة ☐

41- كيف هي علاقتك مع رؤساء الجمعية؟

سيئة ☐ عادية ☐ جيدة ☐

42- لماذا اخترت هذا النوع من الجمعيات ؟

لأنك عانيت من حادث ☐

لأنك فقدت أحد المقربين في حادث مرور ☐

لغرض المشاركة الجمعوية ☐

لأنك تراها واجب ☐

43- هل تقوم بالاتصال بجمعيات أخرى؟ نعم ☐ لا ☐

- هل لها نفس النشاط مع الجمعية التي أنت منخرط فيها ؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كان ليس لها نفس النشاط فهل هي جمعيات؟

- بيئية ☐

- ثقافية ☐

- إجتماعية ☐

- سياسية ☐

- علمية ☐

- تربوية ☐

-أخرى حدد .....

**<u>أسئلة خاصة بالفرضية الثالثة</u> : تساهم الجمعيات من خلال نشر نشاطاتها عبر وسائل الاتصال في تنمية الوعي المروري لدي السائقين الشباب المنخرط بها**

44- هل ترى أن وسائل الإتصال دعمت نشاطكم في عملية التوعية المرورية؟

نعم ☐ لا ☐

45- عندما تقومون بحملة توعوية تحسيسية ما هي الوسيلة التي ترى أنها تنشر أهداف هذه العملية ؟

- الجريدة ☐
- المطويات ☐
- التلفزيون ☐
- الإذاعة ☐
- الأنترنيت ☐
- أخرى أذكر .....

46- هل لديك موقع للتواصل الإجتماعي ؟ نعم ☐ لا ☐

47- هل تقوم بنشر نشاط الجمعية عبر مواقع التواصل الإجتماعي؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم كيف تكون التعليقات؟.....

.....

48- ما نوع النشاطات التي تقوم بنشرها عبر الموقع؟

- والندوات و الأيام الدراسية ☐
- الإرشادات المرورية ☐
- المعارض ☐
- الحفلات ☐
- أخرى أذكر.....

49- هل ترى أن وسائل الإتصال تساهم في التوعية المرورية ؟

نعم ☐ لا ☐

في كلتا الحالين لماذا؟.....

هل تقوم بحضور كل النشاطات التي تقوم بها الجمعية ؟

نعم ☐ لا ☐

50 – هل تتواصل مع زملائك بالجمعية خارج المقر ؟

نعم ☐ لا ☐

ما هي الوسيلة التي تستعملها للتواصل معهم؟.....

**الملحق(2)**

**نموذج المقابلة رقم ( )** **تاريخ إجراء المقابلة :**

**مكان المقابلة :**

**المحور الأول:البيانات العامة** **مدة المقابلة:**

السن :

الجنس:

المستوي التعليمي :

المهنة أو الوظيفة:

1-ماهي النشاطات التحسيسية التي تقوم بها الجمعية في حملات التوعية من مخاطر حوادث المرور ، ولماذ تختار هذه النشاطات ؟

2-هل تقوم الجمعية بهذه النشاطات بصفة دائمة دون إنقطاع أو مناسبتية؟

3-كيف يكون رد فعل الشباب مع الأنشطة التي تقدمها الجمعية ؟

4-هل هناك تنسيق مع هيئات ;مؤسسات لتدعيم نشاطكم في عملية التوعية المرورية ؟

5-هل تقوم الهيئات الحكومية بدعم نشاطاتكم التوعوية ؟

6-عند القيام بنشاطات توعوية هل تجدون أنه يزيد من إقبال الشباب والإنخراط في جمعيتكم ؟

7-هل تجد الجمعية صعوبات في تقديم نشاطاتها ومانوع هذه الصعوبات ؟

8-هل ترى أن قانون الجمعيات مناسب لدعم نشاطاتكم الخاصة بالتوعية المرورية ؟